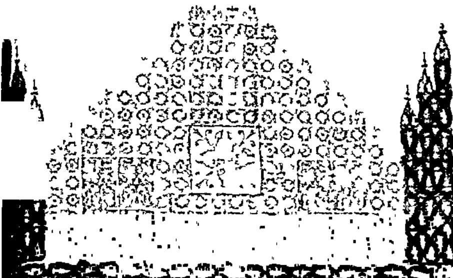
﴿ حاجی احمد خلوصی وحاجی مصطفی درویش ﴾
﴿ وشرکاسی صحافیهٔ عثمانیه شرکتی ﴾

﴿ شرکتمزك بدأ تشکیلندنبرو کتب و رسائل عربیه و ترکیه غایت ﴾
﴿ مصحح و اهون فیئاتله نشر اولندیغی کبی للّٰه الحمد اشبو بیك اوچیوز ﴾
﴿ یدی سنه سی دخی ﴿ شیخ رضی ﴾ نام کتابك ﴾
﴿ تصحیحنده اهتمام ایله طبعنه موفق اولنوب بیوك دیپوزیتوسی ﴾
﴿ صحافلر ارقه‌سنده (۲ و ٤) نومرولی مغازه‌اولوب شعبه‌لرندن ﴾
﴿ برنجی شعبه‌سی صحافلرده (۳) نومرولی دکانده و ایکنجی شعبه‌سی ﴾
﴿ ازمیرده کاغدجیلر ایچنده بکرلی زاده حافظ احمد طلعت افندینك ﴾
﴿ (۱۰) نومرولی دکاننده و اوچنجی شعبه‌سی قونیه‌ده صوفی زاده ﴾
﴿ محمد رضا افندینك دکاننده و دردنجی شعبه‌سی طربزونده سپاهی ﴾
﴿ بازارنده تاش چیقاف موسی افندینك دکاننده و بشنجی شعبه سی ﴾
﴿ ارضرومده کلیساقپوسنده ملاداودزاده شمس الدین افندینك ﴾
﴿ و آلتنجی قپوسنده شیخ افندی یکنی سلیمان رفقی افندیلرك دکانلرنده ﴾
﴿ و یدنجی شعبه سی بازارنده احسانیه جاده سنده قره قاش زاده ﴾
﴿ ابراهیم رسمی افندینك دکاننده کرك و مصارفات نقلیه‌سی ضم ﴾
﴿ ایله استانبول فیئاتنه صاتلقده‌در و سلانیکده دخی استانبول ﴾
﴿ چارشو سنده مصطفی صدقی افندینك دکاننده صاتلقده‌در ﴾

درسعادت

﴿ معارف نظارت جلیله‌سنك ۱٤۳ نومرولی و ذی القعده ﴾
﴿ ۱ سنه ۳۱۰ تاریخلو رخصتنامه سیله سلطان بایزید ﴾
﴿ جامع شریفی کتبخانه‌سی قپوسنده صحافیهٔ عثمانیه شرکتنك ﴾
﴿ ۸۷ نومرولی مغازه‌سنده طبع اولنمشدر ﴾



الحمد لله الذى جلت آلاؤه عن ان تحاط بعد * وتعالت كبرياؤه عن ان تشتمل بحد ١
٢ تاهت فى موامى معرفته سالك الافهام * وعرقت فى بحار عزته سابحة الاوهام *
كل ما يخطر ببال ذوى الافكار بمعزل عن حقيقة ملكوته * وجميع ما تعقد عليه ضمائر
اولى الابصار على خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته * وصلواته على
خاتم انبيائه * ومبلغ انبائه * محمد بن عبد الله المشرف ٣ قبل ميلاده * وعلى السادة
الاطهار ٤ من عترته واولاده * وبعد فقد طلب الى بعض من اعتنى بصلاح حاله *
٥ واسعفه بما تسعه مقدرتى من مقترحات آماله * تعليق ما يجرى مجرى الشرح على
مقدمة ابن الحاجب عند قرائتها على ٦ فامتثلت له ٧ مع عوز ما يحتاج اليه الخائض فى هذا
٨ اللج * والسالك لمثل هذا النهج * من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة * بذلا لمسؤله *
وتحقيقا لمأموله * ثم امضى الحال بعد الشروع * ٩ والتجاوز عن الاصول الى الفروع *
فان جاء مرضيا فمن بركات ٢ الجناب المقدس ٣ الغروى صلوات الله على مشرفه لا امتنان له
به * والا فمن قصور مؤلفه عن تنجيحه * والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل وهو حسبنا
ونعم الوكيل * (قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد) اعلم ان الكلم جنس الكلمة مثل
تمر وتمرة وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا للذى بالتاء كما يجيء تحقيقه فى باب الجمع
بل هو جنس جمعه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء ٤ لكن الكلم لم يستعمل
٥ الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب * وقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام
من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما فى النفس ٦ وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة

(بسم الله الرحمن الرحيم)
٢ قوله تاهت فى موامى)
الموامى ...
واساه ...
وهى ...
اسما ...
٣ قوله ...
قبل ...
من عترته) عترة الرجل
نسله ورهطه الادنون اى
الاقربون ٥ قوله واسعفه)
اسعف الرجل بحاجته اذا
قضيتها له واسعفه اعانه على
امره ٦ قوله فامتثلت له)
ندبه لامر فندب له اى دعاه
له فاجاب ٧ قوله مع عوز)
عوز الشئ عوزا اذا لم
يوجد ٨ قوله اللج) اللج
معظم الماء كاللجة والنهج
الطريق البين الجلى ٩ قوله
(التجاوز عن الاصول)
جاوزت الشئ وتجاوزته
بمعنى وتجاوز عنه اى عفا
وكأنه ضمن التجاوز معنى
التباعد

٢ قوله الجناب) بالفتح الفناء وما قرب من محلة القوم ٣ قوله الغروى) والغرى الحسن يقال (تحارا)
رجل غرى والغريان قبرا مالك وعقيل سميا غريين لان النعمان بن المنذر كان يغريهما بدم من يقتله يوم بؤسه ٤ (قوله لكن
الكلم لم يستعمل) اى لم يطلق ٥ قوله (الا على ما فوق الاثنين فلذلك قيل الكلم جمع ٦ (قوله وهو اشتقاق بعيد) لبعد
المناسبة المعنوية التى يتوقف عليها الاشتقاق بين المشتقين هنا كما لا يخفى

٧ (قوله كلمة شاعر) اى قصيدته ٨ قوله (والكلام بمعناه) اى بمعنى اللفظ المستعمل بمعنى الملفوظ فيكون معناه المتكلم به ٩ (قوله لكن القول اشتهر) اى فى عرف اللغة ٢ (قوله واشتهر الكلام لغة) اى فى العرف اللغوى ٣ (قوله واللفظ خاص بما يخرج من الفم آه) ﴿ ٣ ﴾ قيل فيكون اللفظ اخص من الكلمة لانها تطلق على مفردات كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه فى حدها واجيب بان المراد ماهو لفظ حقيقة او حكما على ماذكر ليتناول

مجازا على القصيدة والجمل يقال ٧ كلمة شاعر قال الله تعالى ﴿ وتمت كلمة ربك الحسنى ﴾ واللفظ فى الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد به هنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اى مضروبه ٨ والكلام بمعناه لكنه

[illegible]

وية ولاشك ان
ت من شانها ان
ابل هى ملفوظة
سا وان لم تكن
قياس اليه تعالى
مع قصد ان يصير
ه) اى لابد من
لؤ لان الغرض
تفهيم من اللفظ
الا بالتواطؤ بينه
انما لم يصرحوا
تعيين اللفظ بازاء
لو عنه ظاهرا

﴿ ٢ ﴾

٨ (قوله وعلى ما فسرنا الوضع آه) اى على وجه يكون احترازا عن شئ فلا يتجه ان ذكره تصريح بما علم التزاما ٩ (قوله خلاف المشهور اه) وايضا فقوله لفظ مغن عن الوضع بمعنى الصوغ فيكون ذكره ليتعلق به قوله لمعنى ٢ (قوله ومعنى اللفظ مايعنى به) قيل المعنى مصدر بمعنى المفعول او اسم مكان استعمل فيه او هو مخفف المعنى يقال عرفت ذلك فى معنى كلامه وفى معناه كلامه وفى معنى كلامه

فلا يقال اذا
استعمال الطلاق
نى وارادة فهمه
جعل اللفظ للمعنى
بازائه بل هو
ه فلا حاجة الى

خلاف المشهور من اصطلاحهم ٢ ومعنى اللفظ مايعنى به اى يراد بمعنى المفعول (قوله لمعنى مفرد يعنى به المعنى الذى لايدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان اولا جزء له كمعنى ضرب ونصر فالمعنى المركب على هذا هو الذى يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ لايدل

التقييد باولا لاخراجه عن حد الوضع
٦ (قوله كما اذا سميت بزيد) اى بعد كونه مصدرا
٧ (قوله وحرفات وام آه) الظاهر ان الحرف الاول استعمل اللفظ المحرف فى ذلك المعنى بتوهم وضعه له لانه جعله له وعينه بازائه وانما فهم المعنى لمشابهته المحرف منه الموضوع لذلك المعنى فلاحاجة اذن الى التصريح بقصد التواطؤ لاخراج المحرفات

٢ (قوله ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع اه) فخرج به المركبات ويخرج بالموضوع المهملات ولا يرد حينئذ ما
من ان الوضع اخرج المركبات فلا حاجة الى قيد الافراد لاخراجها ولايخفى عليك ان اسقاط الافراد والتركيب قال
انما يحسن انما اعتبر دلالتها على معنى او اعتبر ما يستلزم دلالتها عليه ﴿ ٤ ﴾ اعنى الوضع وعلى هذا فلو قال

الكلمة لفظ موضوع مفرد لكان مع رعاية ما ذكر احسن قد سلم من هذا واما الاعتراض بالمركبات فهو مدفوع بما سيأتى وربما يوهم ان مفرد فى عبارة المص مرفوع صفة اخرى للفظ احترز عن الصفة الاولى للاشتراك وهذا دليل يوجب الالتباس وانه صرح فى شرحه بخلاف ذلك ومنهم من حمل على المص المفرد صفة للمعنى واراد انما المعنى المفرد ما دل عليه بلفظ مفرد لكنه لم يرد بالفظ المفرد مصطلح اهل الميزان بل اراد به ما ارتضاه فى مختصره وسماه حيث قال اللفظ المفرد هو اللفظ بكلمة واحدة وقال المنطقيون ما وضع لمعنى ولا جزء له يدل فيه والمركب بخلافه فهما فنحو بعلبك مركب على الاول لا الثانى ونحو يضرب بالعكس ويلزمهم ان نحو ضارب ومخرج مما لا ينحصر

حروفه على جزء معناه وهما كذلك وانما المركب الذى يدل حروفه على جزء معناه والمشهور فى اصطلاح اهل المنطق حمل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغى ان يخرج فى الحدود لسائط بل الواجب استعمال اللفظ المتعارف بها فيها لان الحد تبيين وليس له ان يقول انى اردت بالمعنى المفرد المعنى الذى لا تركيب فيه لان جمع الافعال ان يخرج عن حد الكلمة (٢ ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على ما حرر (واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويخرج الاحتراز بالجنس ايضا انما كان اخص من المفعول به وهو هنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون ٣ (واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كأح الدال على السعال وحوه وعن الحرف وعن المهمل لانه دال ايضا على معنى كحضوره المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما وضع لا لمعنى كالمهملات كلم ونحوه من الهذيانات وتقدم الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غلامه (قال قيل ان التاء فى لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلما كثمرة وثمرا واللام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المنافية للوحدة (٤ فالجواب ان اللام فى مثله ليس للجنس ولا للعهد كما حقق فى باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك فلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذى يحسن فيه لفظة كل كقوله تعالى ﴿ ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا ﴾ اى كل الانسان والالم حرف الاستثناء لانه عند الجمهور من النحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة ٥ فينافى الوحدة والثانى ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقلى كما فى قوله تعالى ﴿ فاكله الذئب ﴾ ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا ينافى الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة ٦ والمقصود فى هذا الوضع هو الثانى اى ماهية الجنس من حيث هى هى لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشئ لا لبيان استغراقه (٧ ان قيل لم لم يدخل لفظه لو اوفى الخبر المبتدأ فى المؤنث (فالجواب انه لا يجب تطابقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او حكمها كالمنسوب اما فى الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة ﴿ ونحو لفظ ههنا وان كان بمعنى الملفوظ فهو كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل فى مثله نحو امرأة

مركب هذا كلامه فقد دعلم مصيرهم بلزوم تركيب نحو ضارب كما اعترف به الشارح حيث قال فيما بعد (مصوم)
فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد وحينئذ تعين ان يريد بالمعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد بالتفسير المذكور اولا
ويكون معنى عبد الله علما مركبا ولا يكون عبد الله علما داخلا فى حد الكلمة والمراد بالكلمة فى حد المفرد هو المعنى

ذ، قوله فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه آه) فيستغنى بذلك عن قيد الأفراد وحاصل الجواب أن جميع
ؤ، ركبات لاتخرج به فاحتيج الى قيد الافراد وبه يستغنى عن قيد الحاق التاء من يدعى ان نحو عبدالله علم ليس كلمة واحدة
، يتاج الى التاء لاخراج مثله ولعله انسب ٥ بقواعد العربية ٩ (قوله وحروف المضارعة على معنى) وهو

صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع (٨ فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذا الكلمات (قلت لايخرج مثل

الاستقبال او الحال
٢ قوله (وعلى حال
من التكلم
تذكير مثلا
تنوين ولام
لاخفاء فى ان
لتعريف من
وقد عدوهما
عدة منهما
الها فنحو
كلمة واحدة
ى اخرجه
خرج نحو
ن لشدة
سا يطلق
ة كما مر
ة وواو
اء التأنيث
أنيث فقد
ف المبانى
وجعل
لى المعنى
ب وميم
الدال على
وع لفظ
الدلالة
ة الالف
تامل كما
لك نحو



٤ (قوله فاعرب المركب اعراب الكلمة) هذا فى نحو بصرى وقائمة وحبلى وحمراء ظاهر لان الاعراب فى آخر المركب على جزء لايستحقه اصلا واما المنون فالتنوين فيه بعد حركة الاعراب على الجزء الاول وفى المثنى والمجموع ان جعل العلامة نفس الاعراب قائمة مقام الحركات فلا اعراب للمركب بل للجزء الاول والاعراب فى نحو الرجل واضرب انما هو للجزء الثانى الذى يستحقه لا للمجموع المركب منه و من الجزء الاول فتأمل
٥ (قوله وكذلك الحركات الاعرابية) يعنى انها ايضا كلمات برأسها من قبيل الحروف لكن لشدة امتزاج الحركة الاعرابية بغيرها عد المجموع كلمة واحدة ولا يتصور هنا اعراب المجموع
٦ قوله (فتغيرت بالحرفين) اى حرف المضارعة وحرف النسبة اعنى يائها المشددة
٧ قوله (بنية المنسوب اليه والمضاف) اى فتغيرت بنية ماضم الى حرف المضارعة عن الحركة الى السكون وقد ابدل لفظ المضاف بالمضارع وله وجه ايضا ٨ (قوله وصارتا) اى الجملتان ٩ (قوله فلا يوجب تغير البنية) فلا يلزم ان يعد المجموع كلمة واحدة كما فى اضرب ٢ (قوله اما الفعل الماضى ففيه نظر آه) قيل لكن السكنات غير ملفوظ بها وكذا عدد الحروف فلا يكون الوزن المفسر بهذا المجموع لفظا فلا يكون جزء من اللفظ وكذا ان فسر بالهيئة العارضة باعتبار ترتيب الحروف على الحركات و السكنات المخصوصة لان الظاهر ان تلك الهيئة اعتبارية وان اريد بالوزن نفس الحركات الطارية وحدها او مع الحروف الزائدة فالجواب انها اسباب للدلالة لانها دالة

... على هذه الحروف كل واحد منها كلمة واحدة حقيقة وكذا الحال فى حروف المضارعة فالهمزة
... اضرب ليست كلمة بل هى مع مابعدها كلمة واحدة حقيقة والضمير المستتر كلمة اخرى

من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الامثلة المذكورة الحركات الطارية مع الحرف الزائد ٣ ولا يصح ان يدعى ههنا ان الوزن الطارى كلمة ضارب بالتركيب فتكون كلمة كما ادعيا في الكلم المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية ٤ فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد الا ان يقيد تفسير اللفظ المركب فيقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين منفصل للآخر وفي هذه الكلمة المذكورة الجزآن مقترنان معا ❊ قوله (وهي اسم وفعل وحرف) انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام كما يأتي من الاسمين لكنه يكون احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يأتي منه ومن كلمة اخرى كلام (فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو ذهب زيد ونحو مر بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما ذكر لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكره قسمة الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك ونريد بالجزئي ما يدخل تحت كلي ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجيء في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في جاءني زيد وعمرو او في كونهما حكمين على شيء نحو زيد قائم وقاعد او في حصول مضمونهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين (فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة دون الباقيين بل ان اريد الحصر مع او وقدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فيكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو المذكور في مظانه وكذا كان ينبغي ان يذكر المصنف لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل (فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف ان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين (قلت ان اردت بقولك ان الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط ٥ وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفردا وتقول ضرب فعل ماض ٦ فنقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط

٣ قوله (ولا يصح ان يدعى ههنا) لذ كرنا من الاتفاق على انها كلمة واحدة

٤ قوله (فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد) وقد يقال ان الحركات الطارية والحروف الزائدة سبب لدلالة المجموع على المعنى المقصود فلذلك نسب الدلالة اليها كما من اجزائه فالاعتراض مندفع ٥ قوله (وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها لفظ) اى لان المعنى الكلمة لفظ

٦ قوله فنقول هذا ايضا مغالطة (فان قيل الاظهر ان يقال في الجواب معنى الكلمة هو مفهوم لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس بلفظ بل له افراد هي الفاظ دالة على معان مفردة فلا يصح قولك معنى الكلمة اسم لان معناها لفظ قلنا هذا الجواب لا يجدي نفعا لان الخصم يدعي ان الفعل يصدق عليه معنى الكلمة وهو مفهوم لفظ دال على معنى مفرد وان كل ما يصدق عليه هذا المفهوم فهو لفظ يصح الاخبار عنه فالفعل يصح الاخبار عنه فيكون اسما

(فان قيل)

و الاقدام فى جواز الحكم عليها انفسها سواء حكم عليها بما ثبت لها فى انفسها او بما ثبت لها بالقياس الى غيرها ثم اذا استعملت فى معانيها فلا شك ان الحكم ح يتوجه الى المعانى التى احتملت حالها فى جواز الحكم عليها وامتناعه ومن ثمه قيل الاسناد الى معنى اللفظ من خواص الاسم واما الاسناد الى اللفظ فمشترك بين الثلاثة (قوله اى دلالتها بانفسها) ما ذكره من تقدير احد المضاف او حذف الحرف مبنى على ما حكموا به من ان الفعل مع ان فى تأويل المصدر ولو وضع هناك المصدر بدله لاحتيج الى ما ذكره لكن النظر الى المعنى يغنى عنه اذ ليس فى معنى المصدر حقيقة ٩ (قوله فتكون حاصرة) يعنى ان ههنا تقسيمين كل واحد منهما دائر بين النفى والاثبات فلا يتصور فى شئ منهما زيادة ولا نقصان فالاول التقسيم الى المستقل وغيره ولا شك انه حاصر لا يمكن اجتماع القسمين ولا ارتفاعهما والثانى تقسيم المستقل الى المقترن وغيره وهو ايضا دائر بين النفى والاثبات فمجموع قسمى المستقل مقابل لغير المستقل مقابلة حقيقية لا يحتمل فيها زيادة ولا نقصان وكل واحد منهما مقابل للآخر ايضا مقابلة حقيقية ولم يرد ان ههنا قسمة واحدة دائرة بين النفى والاثبات الى اقسام ثلاثة ليعترض عليه بان غير المستقل ايضا يحتمل الانقسام الى قسمين بصفتين متقابلتين فان اجيب بعدم وجدان صفة موجبة سوى الاستقلال والاقتران لزم ان يكون الحصر فى الاقسام الثلاثة استقرائيا لا حصرا عقليا وكيف يريد هذا ولا يتصور فى تقسيم واحد الى اقسام ثلاثة ان يكون دائرا بين النفى والاثبات واحتمال انقسام احد القسمين الى اقسام مندرجة تحته لا يمنع الانحصار ثم تحته ان يقال لم قسم احد القسمين دون الآخر فيجاب بان الآخر لم يشتمل على انواع مختلفة واما ان التقسيم غير حاصر فكلا ٢ قوله (توقف المركب على جزئه) فذات الكلمة حروف ذات الكلام ومفهومها حروف مفهومه ٣ (قوله وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن) قيل عليه ان المركب لا يدل على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن بل اللفظ المركب يدل على كل جزء من اجزاء معناه دلالة تضمن والكلام ههنا فى تضمن المركب لجزئه واجيب بانه اراد على معنى كل جزء يعنى لما كان المركب دالا بالتضمن على معنى كل جزء جعل متضمنا لجزئه وهذا ركيك لان معنى تضمن المركب لجزئه ان كل واحد منهما فى ضمنه وهو ظاهر مستغن عن اعتبار الدلالة التضمنية كما لا يخفى وكانه اراد ان اطلاق التضمن على التركيب من جنس اطلاق التضمن على الدلالة فكما ان تلك دلالة على ما فى الضمن فهذا تركب مما فى الضمن لكن عبارته قاصرة عن ذلك وفى تفسيره التضمن بالتركب اشارة الى بطلان ما توهم من انه لا يشمل المقدر ولذلك عدل عن التضمن

(فان قيل فاذا كان نحو من وضرب فى قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثانى فعل وهل هذا الا تناقض ٧ (قلت لم يرد ان من فى هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل فى المعنى الذى وضع له او لا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل ماض فى نحو ضرب زيد (ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اى الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له (وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اى الشئ الذى لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به وبمعناه اذ نحو ما لا نعرفه فى جميع ذلك مبتدآن احدهما محكوم عليه بشئ وهو المذكور فى لفظك والاخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكنى بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الامع اتحاد الموضوعين* قوله (لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها او لا الثانى الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثانى الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها) اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اى لان حالها اما دلالة او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر ٨ اى دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم واللام فى قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله وهى اسم وفعل وحرف اذا المعنى الكلمة محصورة فى هذه الاقسام واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعنى الكلمة اما ان يدل على معنى فى نفسه او على معنى لا فى نفسه الثانى الحرف اعنى الكلمة الدالة على معنى لا فى نفسه والاول اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثانى الاسم اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاول الفعل اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهذه قسمة دائرة بين النفى والاثبات ٩ فتكون حاصرة اى لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد* قوله (الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا فى اسمين او فى فعل واسم) انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل فى الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة ٢ توقف المركب على جزئه ونعنى بتضمنه الكلمتين تركبه منهما او كونهما جزئيه ٣ وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزءا الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كنعم فى جواب من قال ازيد

(قوله قلت لم يرد ان من آه) يعنى ان كلمة من فى هذا التركيب اسم يدل على لفظه من المستعملة فى معنى الابتداء والحكم بالحرفية انما هو على ذلك المدلول لا الدال الذى هو الاسم فلا تناقض اصلا وكذلك الحال فى قولك ضرب فعل ماض والحاصل ان من ضرب اسمان لهما مستعملين فى معنيهما ٧ فالمذكور فى هذا التركيب هو الاسم والمحكوم عليه بالحرفية هو المسمى

واعلم ان هذا اعنى الحكم يكون من وضرب اذا اريد بهما لفظهما اسمين كلام ظاهرى مال اليه جماعة نظرا الى جواز الحكم عليهما وليس بصحيح لان دلالة الالفاظ على انفسها ان سلمت فليست بالوضع قطعا لثبوتها فى الالفاظ المهملة كقولك جسق مهمل ودعوى وضع المهملات للدلالة على انفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة فى مباحث الالفاظ والتحقيق ان الالفاظ لا تتصف بالاسمية والفعلية والحرفية فى انفسها بل بالقياس الى ما وضعت هى بازائها من المعانى فاذا اردت ان تحكم على لفظ بما ثبت له فى نفسه وتلفظت به واجريت عليه الحكم وقلت مثلا ضرب مركب من ثلثة احرف لم يكن هناك ضرب دالا على شئ هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وقد احضر فى ذهن السامع بان تلفظ به وكذلك اذا حكمت على لفظ بما ثبت له بالقياس الى ما وضع له وعين بازائه كما اذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه الا نفس ما تلفظت به وان كان اتصافه بالمحكوم به مستفادا له من غيره بمقصود انه فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعناه فليس هناك دال هو اسم ومدلول هو فعل والالفاظ كلها متساوية

قائم او اقام زيد او احدهما مقدرا دون الآخر وهو اما فعل كما في ان زيد قام او اقام زيد او المبتدأ او الخبر كما في قوله تعالى ﴿ فصبر جميل ﴾ والمراد بالاسناد بخبر في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر من اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم مما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به ٤ (فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها (وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر وفي الطلبي نحو هل انت قائم وليت او لعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه مأخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية بخلاف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب لقلة استعمالها (وقولنا بكلمة كما في زيد قائم (وقولنا او اكثر نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه ٥ (فكان على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل عليه وسيجيء فيه مزيد بحث ان شاء الله تعالى (وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم مما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد عمرا امامك يوم الجمعة ضربة وضرب زيد يوم الجمعة امامك ضربة فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم مما ذكر من المنصوبات كما يجيء في باب المصدر (وكان على المصنف ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وتمامه كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته ٦ الاسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها تؤكد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء ٧ فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه (والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس (وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا (واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثمانية الممكنة بين الكلم الثلاث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل يصلح لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل

تقديرا فلذلك قال ان يخبر احترازا عن النسبة الاضافية

٥ قوله (فكان على المص ان يقول كلمتين او اكثر) قيل الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا باكثر وهما اما كلمتان او ما في حكمهما في قول الاسناد او اليه فلذلك اقتصر على كلمتين

٦ قوله (الاسناد الذي في خبر المبتداء في الحال) اي اذا كان جملة خبرية او في الاصل اذا كان انشائية او طلبية

٧ قوله (فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان) جواب القسم كلام بلا نزاع واما جواب الشرط ففيه بحث والحق ان الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما تعلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء فظهر لك ذلك بالتأمل في قولك ان ضربتني ضربتك فانه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب اصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المقصود معلقا بالجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكلية

ح معنى الحرف بلا طائل اذ يقرب من المقصود تارة ويبعد عنه تارة اخرى بمراحل ونحن نشير اليه اشارة خفية لتكون على بصيرة فنقول كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا و بالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية لا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه وهذا معنى ما قيل الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تتعين الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما يتحصل بمتعلقه فيعقل بتعقله والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يعقل قصدا ويلاحظ في ذاته فيستعمل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان تعتبر تلك النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها ولما كان وضعها لتلك الجزئيات وضعا واحدا لم يلزم ان يكون لفظة من مشتركة بينها ٣ قوله (فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره) جعل معنى الحرف حاصلا في لفظ آخر بان اوجد الحرف معناه فيه وجعل ذلك اللفظ متضمنا لمعنى الحرف وحكم بان ذلك اللفظ لا يدل عليه وكل ذلك لا تحاصل له لان معنى اللام متعلق بمعنى الرجل حقيقة لا بلفظه وكذلك الاستفهام متعلق بمعنى الجملة واذا تضمن لفظ معنى لفظ آخر دل عليه كما في اين ومتى والا فلا تضمن اصلا

لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكلية | اعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل

٨ قوله او بمعنى مع آه) قيل يرد على هذا الوجه الاخيران الاسناد يكون داخلا فى المتضمن ويلزم اتحاده مع ما تضمنه فيما اذا تركب الكلام من الكلمتين فقط نحو اضرب فيحتاج الى ان يأول بتضمنه كل واحد من الاجزاء الثلاثة وفيه دواما اذا جعل الباء للاستعانة متعلقة بتضمن كان المتضمن ٩ مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين

مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لايكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد ياء مسد دعوت الانشائى والفعل مع الفعل او الحرف لايكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه (فظهر بهذا المعنى قوله ولا تتأتى اى لا يتيسر الاسناد الا فى اسمين او فعل واسم والباء فى قوله بالاسناد للاستعانة اى تركب من كلمتين بهذا الرابط ٨ او بمعنى مع اى مع هذا الرابط* قوله (الاسم مادل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة) لم يقتصر على ماتقدم مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام فى اول صنفه والذى تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل* على الحصر (قوله مادل اى كلمة دلت والاورد عليه الخط والعقد والنصبة والاشارة وانما اورد لفظة ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ماذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة فى قوله وهى اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلى والاسم جزئى لها (وقوله فى نفسه الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز فى نفسه لما التى المراد بها الكلمة كما ان الضمير فى قوله قبل على معنى فى نفسها الكلمة ٩ (وقال المصنف ان الضمير فى قولهم مادل على معنى فى نفسه وقولهم فى غيره راجع الى معنى وان معنى مادل على معنى فى نفسه اى لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها فى نفسها كذا اى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها فى وسط البلد او غير ذلك (وفيه نظر لان قولهم فى حد الحرف على معنى فى غيره نقيض* قولهم على معنى فى نفسه ولا يقال فى مقابلة قولك قيمة الدار فى نفسها كذا قيمة الدار فى غيرها كذا بل يقال لا فى نفسها (ومعنى الكلام على ما اخترنا اعنى جعل فى نفسه صفة لمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت فى نفس تلك الكلمة ٢ والحرف كلمة دلت على معنى ثابت فى لفظ غيرها فنفسر صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما فى هل زيد قائم لان الاستفهام معنى فى الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفى فى ماقام زيد اذ قيام زيد منفى ٣ فالحرف موجد لمعناه فى لفظ غيره اما مقدم عليه كما فى نحو بصرى او مؤخر عنه كما فى الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذى احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلى الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى

٩ قوله وقال المص ان الضمير فى قولهم مادل آه) قال المص فى الايضاح الضمير فى مادل على معنى فى نفسه يرجع الى معنى اى مادل على معنى باعتباره فى نفسه وبالنظر اليه فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار فى نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف مادل على معنى فى غيره اى حاصل فى غيره ؟ اى باعتبار متعلقه لا باعتباره فى نفسه انتهى كلامه ومحصوله ماذكرناه كما لا يخفى على ذى فطنة واما اعتراض الشارح فليس بشئ اذ ليس مقصوده ان مؤدى لفظة فى فى الموضعين واحد بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى معقولا لا فى نفسه ملحوظا فى ذاته وكونه ملحوظا فى غيره آلة لتعرف حاله امر معقول كما اوضحناه واما حكم الدار كحسنها مثلا فلا يوجد الا فيها سواء كان ناشيا من ذاتها او مستفادا من غيرها كذلك قيمة الدار امر منسوب اليها سواء انشأت من ذاتها او من غيرها بل مقصوده التشبيه بينهما بحسب اعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره تارة اخرى وان امتاز بانه يصح ان يقال المعنى ملحوظ معتبر فى نفسه او غيره ولا يصح ان يقال الدار حسنة فى نفسها او فى غيرها وذلك لان ارتباط حسنها بغيرها اذا كان سببا له ليس بحيث يصح كون الغير ظرفا له بخلاف ارتباط تعقل المعنى بالغير فانه ملحوظ فى ذلك الغير ومعتبر فيه ٢ قوله (والحرف كلمة دلت على معنى ثابت فى لفظ غيرها) قد طول الكلام فى تحقيق ح

٤ قوله (وقديكون الحرف دالا على معنيين) والاكثر ان يدل على معنى واحد ٥ قوله (وقدتكون داله على العين ايضا كالهمزة فى اضرب آه) اذا كانت هذه الحروف دالة على معانى الضمائر كانت هى بالاسمية والاستقلال اولى من الضمائر المقدرة ولا معنى لجعل معانيها حاصله فى تلك الضمائر واعلم ان الشارح تبع فى هذا المقام ماوقع فى عبارة المتقدمين من النحاة ولم يدقق النظر فيها ليطلع على مقاصدها ٦ قوله (معنى ١٠ من ومعنى لفظ الابتداء سواء) هذا باطل

الجدار وذا لاعلة بل الدال على المضمون فياخذ فيه لفظ آخر مقترن بالتضمن فرجل فى قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذى احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد فى هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام اذ ضرب زيد مستفهم عنه ولابد فى المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقديكون معنى الحرف مادل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضمير اللازم اضمارهما (٤ وقديكون الحرف دالا على معنيين كل منهما فى كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى فى الفعل ومعنى فى الفاعل والاغلب فى معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الداله على المعانى دون الاعيان ٥ وقد تكون دالة على العين ايضا كالهمزة فى اضرب ونون نضرب وتاء تضرب فى خطاب المذكر فانها تفيد معانى الفاعلين بعد الافعال (ثم نقول ان معنى من الابتداء ٦ معنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء ٧ الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذى فى نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلى فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن من لان الابتداء الذى هو مدلولها فى لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل فى لفظ غيره وانما يخبر عن الشئ باعتبار المعنى الذى فى نفسه مطابقة فالحرف وحده لامعنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شئ ليدل على ان فى ذلك الشئ فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشئ بقى غير دال على معنى اصلا (فظهر بهذا ان المعنى الافرادى للاسم والفعل فى انفسهما وللحرف فى غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان معنى طويل مثلا فى جاءنى رجل طويل موجد لمعناه اى الطول فى موصوفه حتى صار الموصول متصفا به وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالاخر اذ الطول قائم بذو فمعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذى فى رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحب الذى دل عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم به الطول ٭ واما قولهم النعت دال على معنى فى متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذى قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بل المصدر فى قولك ضرب زيد مفيد لمعنى فى لفظ غيره اعنى ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دل اى دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد فى لفظ غيره معنى اذ لا يصح ان يقول الضرب شديد ولا يذكر الضارب ولا يخرج

قطعا اذ لو كان معناهما واحدا لصح الاخبار عن معنى من كما صح عن معنى الابتداء قال السكاكى لو كان الابتداء والانتهاء والظرفية معانى من والى وفى مع ان الابتداء والانتهاء والظرفية اسماء لكانت هى ايضا اسماء لان الكلمة اذا سميت اسماء سميت لمعنى الاسمية لها وانما هى متعلقات معانيها اى اذا افادت هذه الحروف معانى رجعت الى هذه بنوع استلزام وفى ذلك اشارة الى ماحققناه من معانى الحروف واما مايقال من ان الواضع اشترط فى دلالة من على معناه ذكر متعلقه ولم يشترط ذلك فى لفظ الابتداء فيرد عليه ان هذا الاشتراط مما لا فائدة له اصلا وايضا لم يرد نص بهذا الاشتراط بل فهم ذلك من التزام ذكر متعلقات الحروف وذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة الا ضافة والجواب بان ذكر المتعلق فى الحرف لتحصيل

دلالته على معناه وفى الاسم اللازم الاضافة لتحصيل غايته من وضعه بحكم بحت وايضا اذا كان معنى من صالحا فى نفسه لان يحكم عليه وبه لكنه لا يفهم من لفظة من وحدها فاذا ضم اليها مايتم به دلالتها وفهم ذلك المعنى صح ان يحكم عليه وبه وذلك مما لا يشتبه على ذى مسكة فى معرفة اللغة فظهر ان الاحتياج الى ذكر متعلق الحرف انما

٨ قوله (ولايندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف مالايدل الا على معنى فى غيره) اى الحرف لايدل الا على معنى معقول فى غيره فلم يصلح للحكم عليه ولا به ووجب ١١ ذكر متعلقه والفعل يدل على حدث معقول فى نفسه وعلى نسبته الى غيره وهى معقولة فى غيرها آلة لتعرف حال طرفيها فوقع باعتبار الحدث محكوما به ووجب باعتبار النسبة المخصوصة ذكر ف

بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ٨ ولايندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف مالايدل الا على معنى فى غيره فان ضرب مفيد فى نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفى فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لايفيد الا معنى الابتداء فى غيره (قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى) ٩ وتبين معنى قوله غير مقترن بيان قوله فى حد الفعل هو مادل على معنى فى نفسه

ه هو لقصور فى معناه بحسب المعقولية لا لقصور فى دلالته ٧ قوله (الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء آه) اذا كان كل واحد منهما موضوعا لذلك المعنى فلم صار ذلك المعنى فى نفس احدهما مطابقة دون الاخر فان قيل ارادان لفظ الابتداء وُضع لذلك المعنى مطلقا ولفظ من موضوع له من حيث انه حاصل فى غيره قلنا معنى الابتداء امر واحد حاصل فى غيره متعلق به فجعل احد اللفظين موضوعا له فى نفسه والآخر موضوعا له من حيث انه متعلق بغيره عار عن الفائدة على قياس ماقيل فى اشتراط ذكر المتعلق وايضا اعتبار هذه الحيثية فى معنى من لايخرجه عن الاستقلال وصلاحية الحكم عليه كما اذا قيل الابتداء الحاصل فى الغير فالحق اختلاف المعنى وان معنى من الابتدا آت المخصوصة الملحوظة فى غيرها واما اذا لوحظت بالذات كقولك ابتداء السير من البصرة صارت معانى مستقلة لكنها بهذا الاعتبار ليست معنى من

٦ قوله (ولايدخل فى هذا الحد لفظ الماضى آه) قال المص الماضى والمستقبل يدل على نفس الزمان والزمان

[illegible]
[illegible] دل على معنى فى نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لايرد مثل هذا من الاصل [illegible] لا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى ولا الاسم الموضوع دالا بتركيبه على [illegible] احد الازمنة الثلاثة كالغبور مثلا بمعنى كون الشئ فى الماضى او فى المستقبل فان دلالته على [illegible] احد الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثمه تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن [illegible] ٧ وغبر يغبر والحق انه بمعنى المضى او البقاء فى المكان او فى الزمان قال الله تعالى

[illegible] مقترن بزمان فاذا اريد بهما الفعل الذى انقضى والذى لم يأت فالمعنى ماض زمانه ومستقبل زمانه فحذف المضاف قيم المضاف اليه مقامه فتوهم

يكن الحرف دالا على معنيين) والا كثر ان يدل على معنى واحد ٥ قوله (وقد تكون دالة على العين ايه

ب آه) اذا كانت هذه الحروف دالة على معانى الضمائر كانت هى بالاسمية والاستقلال اولى من الضمـا

. لجعل معانيها حاصلة فى تلك الضمائر واعلم ان الشارح تبع فى هذا المقام ما وقع فى عبارة المتقدمين من الته

فيها ليطلع على مقاصدها ٦ قوله (فمنى ﴿ ١٠ ﴾ من ومعنى لفظ الابتداء سواء) هذا باط

ماواحدا

نى من

ا.. تا

الجدار ودالا عليه مل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر مقترن بالمتضمن فرجل

فى قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذى احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب

السـ

والانتهاء

من والى

والانتهاء

هى ايضا

اذا سميت

الاسمية

متعلقات

افادت

رجعت

استلزام

ما حققناه

واما ماية

اشترط

معاه ذكر

ذلك فى

عليه ان

لا فائدة له

نص بهذا

ف فتوهم انه له وعلى تقدير تسليم انه له فالماضى حدث له العدم بعد الوجود والمستقبل حدث معدوم له انتظار الوجود وليس فى مدلول شئ منهما زمان معين بل الزمان المعين من لوازم مدلولهما ٧ (قوله وعبر بعبر والحقا به بمعنى المضى آه اى العبور بمعنى المضى) فلا يرد على حد الماضى ايضا كما لم يرد الماضى والمستقبل

دال على معنى فى متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذى قام به المعنى وتخصصا له وكونه اياه بل المصدر فى قولك ضرب زيد مفيد لمعنى فى لفظ غيره اعنى ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دل اى دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد فى لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد ولا يذكر الضارب ولا يخرج

ذلك من التزام ذكر متعلقات الحروف وذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة للا ضافة والجواب بان ذكر المتعلق فى الحرف لتحصيل دلالته على معناه وفى الاسم اللازم الاضافة لتحصيل ثباته من وضعه تحكم بحت وايضا اذا كان معنى من صالحا فى نفسه لان يحكم عليه وبه لكنه لا يفهم من لفظة من وحدها فاذا ضم اليها ما يتم به دلالتها وفهم ذلك المعنى صح ان يحكم عليه وذلك مما لا يشتبه فا على ذى مسكة فى معرفة اللغة فظهر ان الاحتياج الى ذكر متعلق الحرف انما هو

بذلك من الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ٨ ولايندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف مالايدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لايفيد الامعنى الابتداء في غيره (قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ٩ ويتبين معنى قوله غير مقترن بيان قوله في حد الفعل هو مادل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اى على معنى واقع في احد الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له او لايكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر لان ذلك المعين لايدل عليه لفظ المصدر (ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة اى الماضي والحال والمستقبل (وكذلك يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدثان كل واحد منهما باحد الازمنة معينا عند السامع لكن لابدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لايعملان عندهم الامع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عليهما العارض لامدلولهما وضعا (وكذا يخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجئ في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة بالوضع ٢ ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ٣ وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لايخل بكونه لاحدهما معينا (وكذا تدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدها معينا في الوضع ٤ سواء كان الانشاء العارض ٥ لازما كما في عسى او غير لازم كما في بعت واشتريت ٦ ولايدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل الذي مضى والفعل الآتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال (والاولى ان يقال الفعل مادل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لايرد مثل هذا من الاصل لايرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى ولا الاسم الموضوع دالا بتركيبه على احد الازمنة الثلاثة كالغبور مثلا بمعنى كون الشئ في الماضي او في المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن الغابر ٧ وغبر يغبر والحق انه بمعنى المضي او البقاء في المكان او في الزمان قال الله تعالى

---

٨ قوله (ولايندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف مالايدل الا على معنى في غيره) اى الحرف لايدل الا على معنى معقول في غيره فلم يصلح الحكم عليه ولابه ووجب ذكر متعلقه والفعل يدل على حدث معقول في نفسه وعلى نسبته الى غيره وهي معقولة في غيرها آلة لتعرف حال طرفيها فوقع باعتبار الحدث محكوما به ووجب باعتبار النسبة المخصوصة ذكر فاعله كذكر متعلق الحرف

٩ قوله (ويتبين معنى قوله غير مقترن آه) وذلك لان السلب انما يتعقل بتعقل الايجاب فاذا علم معنى الاقتران باحد الازمنة الثلاثة علم معنى عدم الاقتران به

٢ قوله (ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال) او بالعكس

٣ قوله (وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه في الحال والاستقبال) الظاهر بين الحال والاستقبال لكنه اراد باشتراكهما فيه فقلب

٤ قوله (سواء كان الانشاء العارض) اى غير الاصلي اعني الوضعي

٥ قوله (لازما) اى غير مفارق عن ذلك الفعل

٦ قوله (ولايدخل في هذا الحد لفظ الماضي آه) قال المص الماضي والمستقبل يدل على نفس الزمان والزمان مقترن بزمان فاذا اريد بهما الفعل الذي انقضى والذي لم يأت فالمعنى ماض زمانه ومستقبل زمانه فحذف المضاف ثم المضاف اليه مقامه فتوهم

ـله (والحق ان مثل هذا الاجمال لايحسن فى الحدود) وقد يقال لااجمال مع الشهرة وتبادر المعنى المقصود من العبارة
احتمل غير المقصود فلا يمنع الظهور ٩ قوله ﴿ ١٢ ﴾ (وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا

﴿ كتاب من العاربين ﴾ والعالم بصير قوله الازمنة الثلاثة لشهرتها فى الماضى والمستقبل والحال (٨ والحق ان مثل هذا الاجمال لايحسن فى الحدود ٩ وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد فى الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة فى المعنى المقصود بها (ان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجةٌ من حد الاسم بقوله فى نفسه (فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن لاليفيدا معناهما الذى هو الشئ المبهم وتحدثاه فى ذلك اللفظ فان لفظه الذى مثلا تفيد معناها الذى هو الشئ المبهم فى نفسها لافى صلتها وانما تحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها لالاثبات ذلك الابهام فى الصلة وكذا ضمير الغائب فانهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لابد لهما من معين مخصص فلذا عدا من المعارف (وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفى بقرينة غير لفظية للتخصيص ٢ واما الكاف الاسميةُ فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل فى لفظ آخر وكذا معنى كم كثير لاالكثرة التى هى معنى فيما بعدها ٣ بخلاف رب عند من قال حرفيتها فان معناها القلة التى فى مجرورها وانما وجب القول بهذا فى رب وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا لحدى الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بان فرقا تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله فى رب وكذا فى الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان (واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى فى نفسه وعلى معنى فى غيره نحو قولك ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود فى الشرط والجزاء واى فى الموضعين دال على ذات انسانٍ وهى ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم (ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه ان حرفى الاستفهام والشرط اعنى الهمزة وان حذفا وجوبًا فى مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل أايهم ضربت وان ايهم تضرب اضرب ثم تضمن اىّ معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيها وان كانا لازمين وكذا ما سوى اىّ من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب اى امن تضرب ومن تضمن اى فى المعنى فى الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اى ان من تضرب فجميع اسماء الاستفهام والشرط تضمن اى الشرطية والاستفهامية هذا ٤ ولوقلنا الحرف مالايدل الاعلى معنى فى غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب وكم ❊ قوله ❊ (٥ ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة) الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس ٦ والخاصة مطرد

ـه) وقوله الاقتران الازمنة الثلاثة اما هو حيث يكون دلالة الزمان مدلول اللفظ اصالة وقد يقال اعتبار الحيثية مشهور فى الحدود فالمعنى مادل على معنى مقترن من حيث هو مقترن فيكون دالا على الاقتران اصالة ٢ قوله (واما الكاف الاسمية معناها المثل آه) يعنى الاسمية بالنار سية مانند ومعنى الحرفية همچو ٣ قوله (بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التى فى مجرورها) لا القلل ٤ (قوله ولوقلنا الحرف مالايدل الاعلى معنى فى غيره لم يرد عليه آه) اى لم يرد الاعتراض على حد الحرف بهذه الاسماء وان اكتفى بدلالته على معنى فى غيره وردت بمقابلته كالافعال على ما مر ٥ قوله (ومن خواصه) اورد من للتبعيض اذ من جملتها تاء التأنيث المتحركة وياء النسبة وكونه فاعلا ومفعولا وموصوفا ومثنى ومجموعا ومناديا ومصغرا وغيرها واشار

الشارح فيما بعد الى بعضها واطلق التأنيث ٦ قوله (والخاصة مطردة غير منعكسة) هكذا (غير)
ذكر الفاضل فى شرح المفصل قال بعضهم اراد ان ع

(قوله والمراد بالاطراد) حاصله ان الاطراد استلزام الوجود للوجود والانعكاس استلزام العدم للعدم ٨ (قوله فيطرد قضية الحد والمحدود (جعل اولا الاطراد صفة ﴿ ١٣ ﴾ الحد والخاصة فلذلك قدمهما فى التركيب مبتدأ وجعله ثانيا باعتبار

غير منعكسة ٧ والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره كقولك قولنا الاسم مادل على معنى فى نفسه غير مقترن كل مادل على معنى فى نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول فى الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم ** المراد ...

القضية الحاصلة منهما ومن المحدود وذى الخاصة فاخر هما اذ ذاك حقهما فافهما

لتعريف
لاق لام
وصول
اطلاق
صريح
والفعل
ضمنا)
جميعا ان
طلاحى
الذات
بيان
لعكس
ا) يرد
الاتدل
اعلم ما
باللام
يقال
محكوما
عليه
الذى
اعنى
وهمه
ج الى

﴿ ١٢ ﴾

الخاصة يجب اطرادها ولا يجب انعكاسها بل يجوز ذلك فيها لجواز كونها شاملة لاف الحد فانه يجب اطراده وانعكاسه ولا حاجة الى هذا العدول عن الظاهر فان طرد المنعكس يسمى عند النحويين حدا اى معرفا والمطرد الذى لا ينعكس يسمى عندهم صة قال المص فى شرح منظومته نعنى بالخصيصة الامر الذى اذا وجد دل على بوت واذا فقد لم يدل على الانتفاء فيطرد ولا ينعكس ولو جعل حدا كان اخص المحدود

فى الاسم واتمام يتعلق لاعراب المضارع ... من غير المنصرف مع كونه معربا بالمشابهة للفعل الذى اصله البناء وثالثها التعويض عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قائما وسيجئ ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها لمقابلة نون جمع المذكر السالم فى جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من

تعيينه بالعدم ... المحكوم به فحقه ان يراد به مفهومه وكذلك الروابط فلا حاجة هناك الى تعيين ٤ (قوله واما

ن الشاعر بقول الخنى) اى الفحش) ٥ (قوله والبغض العجم ناطقا) تميز بمعنى نطقا اى ابغض نطق العجم ونزاد به تها ولا يصح اه

٨ قوله (والحق ان مثل هذا الاهمال لايحسن فى الحدود) وقد يقال لااهمال مع الشهرة وتبادر المعنى المقصود من ا
واما احتمال غير المقصود فلا يمنع الظهور ٩ قوله ﴿ ١٢ ﴾ (وكذا لفظ الاقتران محمل غير ظاهر فيما ذكرنا

تفسيره) وهو ان الاقتران باحد الازمنة الثلاثة انما هو بحيث يكون ذلك الزمان مدلول اللفظ ...

﴿ كانت من الغابرين ﴾ والتالم يفسر قوله الازمنة الثلاثة لشهرتها فى الماضى والمستقبل والحال (٨ والحق ان مثل هذا الاهمال لايحسن فى الحدود ٩ وكذا لفظ الاقتران محل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد فى الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة

اعتبار ا
الحدود
معنى مقـ
مقترن فـ
الاقتران
(واما ال
المثل آ
بالفارسـ
الحرف
(بخلاف
بحرفيها
فى مجرو
٤ (قو
مالايدل
لم يرد عا
الاعتراض
بهذه الـ
بدلالته
وردت
على ما
خواصـ
للتبعيض
التأنيث الم

﴿ ١٣ ﴾

ه جعله حالا والاقال ناطقة و ايضا يدفعه قوله صوت الحمار ٦ (
مالايكون معمول الفعل) اى المضارع اى منه ٧ (قوله ودج) دج صاح
٨ (قوله فاذا سميت بالاسم) اى جعلته علما ٩ (قوله تمحضت للتمكين) فيه رد
من استدل بثبوت التنوين بعد العلمية على انها ليست للتنكير ٢ (قوله و
التمكين ومعناه كون الاسم معربا) هذا اولى مما قيل من ان تنوين التمكين يدل
الكلمة اعنى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين وحينئذ لايتصور
فى غير المنصرف

٤ ولو قلنا الحرف مالايدل الاعلى معنى فى غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف
وربوكم ٭ قوله ٭ (٥ ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد
والاضافة) الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس ٦ والخاصة مطرد

السبق وكونه فاعلا ومفعولا وموصوفا ومثنى ومجموعا ومناديا ومصغرا وقد اشار
الشارح فيما بعد الى بعضها واطلق التأنيث ٦ قوله (والخاصة مطردة غير منعكسة) هكذا (غير).
ذكر المص فى شرح المفصل قال بعضهم اراد ان ء

غير منعكسة ٧ والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره
كقولك قولنا الاسم مادل على معنى فى نفسه غير مقترن كل مادل على معنى فى نفسه غير مقترن
فهو اسم وكذا تقول فى الخاصة كل مادخله لام التعريف فهو اسم * والمراد بالعكس عند النحاة
ان تجعل مكان هذين نقيضيهما فتقول كل مالم يدل على معنى فى نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح
ان تقول فى الخاصة كل مالم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس ان تجعل المبتدأ خبرا
، الخبر مبتدأ مع بقاء النفى والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين ٨ فتطرد قضية الحد والمحدود
كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى فى نفسه غير مقترن وتنعكس كلية نحو
كل دال على معنى فى نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كذا نحو كل مادخله
للام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام (قوله دخول اللام ٩ اى لام التعريف الحرفية بخلاف لام
الموصول فى نحو الضارب والمضروب فانها لاتدخل الاعلى فعل فى صورة الاسم كما يجئ
فى الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك (وانما
اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة فى نفس الدال
والفعل لا يدل على الذات ٣ الا ضمنا والحرف مدلوله فى غيره لا فى نفسه ٤ (واما قول الشاعر
يقول الخنى ٥ وابغض العجم ناطقا * الى ربنا صوت الحمار اليجدع * فليست اللام فيه للتعريف بل
هى اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجئ
الا فى ضرورة الشعر (وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته
فى الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذى هو فرعه فيه واحدا منها ٦
فقصدوه مالا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه مايكون معموله وهو الرفع والنصب
واما التنوين فاختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ماليس للترنم فهى اذن اربعة
اقسام احدها للتنكير نحو صه ومه ٧ ودج وسيبويه قيل ويختص بالصوت واسم
الفعل واما التنوين فى نحو رب احد وابراهيم فليس يتمحض للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان
الاسم ينصرف وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف
يفيد فائدتين كالالف والواو فى مسلمان ومسلمون فنقول التنوين فى رجل يفيد التنكير
ايضا ٨ فاذا سميت بالاسم ٩ تمحضت للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسماء لمثل
ما ذكرنا فى لام التعريف ٢ وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الا
الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب
فى غير المنصرف مع كونه معربا لمشابهته للفعل الذى اصله البناء وثالثها للتعويض عن
المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قائما وسيجئ ان المضاف لايكون الا اسما ورابعها
المقابلة نون جمع المذكر السالم فى جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من

(قوله والمراد بالاطراد) حاصله ان الاطراد استلزام الوجود للوجود والانعكاس استلزام العدم للعدم ٨ (قوله فيطرد قضية
الحد والمحدود (جعل اولا الاطراد صفة الحد والخاصة فلذلك قدمهما فى التركيب مبتدأ وجعله ثانيا باعتبار
القضية الحاصلة منهما ومن
المحدود وذى الخاصة فاخر
هما اذ ذاك حقهما فافهما
٩ (قوله اى لام التعريف
الحرفية) لما صح اطلاق لام
التعريف على لام الموصول
وان لم يشتهر ذلك الاطلاق
دفع وهم الشمول بالتصريح
بالحرفية ٢ (قوله والفعل
لا يدل على الذات الا ضمنا)
الظاهر من كلامهم جميعا ان
دلالة الفعل الاصطلاحى
وهو المقصود ههنا على الذات
التزامية لا تضمنية وبيان
الشارح ظاهر فى العكس
فتأمل ٣ (قوله الا ضمنا) يرد
عليه ان الصفات ايضا لاتدل
على الذات الا ضمنا كما علم مما
سبق فيجب ان لا يعرف باللام
كالافعال والاولى ان يقال
الاسم لما صح ان يكون محكوما
عليه وما وقع محكوما عليه
لا يقصد به غالبا مفهومه الذى
هو واحد بل يقصد ذاته اعنى
ماصدق عليه مفهومه
وذلك متعدد فيحتاج الى
تعيينه باللام واما المحكوم به
فحقه ان يراد به مفهومه
وكذلك الروابط فلا حاجة
هناك الى تعيين ٤ (قوله واما
قول الشاعر يقول الخنى) اى الفحش) ٥ (قوله وابغض العجم ناطقا) تميز بمعنى نطقا اى ابغض نطق العجم واراد به
صوتها ولا يصح اه

٣ (قوله ثبتت في نحو قوله تعالى من عرفات) لانه غير منصرف ٤ (قوله وليس فيها شيء من تلك المعاني) يعني الا
(قوله لان التاء التي كانت فيها لمحض التأنيث سقطت وهذه علامة ...
٥ (قوله لكنهم حملوها على النون) في اسم التنوين ٦ (قوله لان التاء ...) لا يمكن تقديرها اخرى لانها مهملة ٧ (قوله وان قلنا انه لا
لمحض التأنيث ولكونها مع الصرف ومع وجودها لا يمكن ... اما لفظا او تقديرا الا انهم عرفوه بذلك ٨ (قوله
تأنيث فيها الا مستقلة آه) لا في المؤنث من علامة التأنيث

انواع ولا معنى له الا التمكن لامتنع ... اذ لو كانت للتمكين ٣ لم تثبت في نحو قوله
تعالى ﴿من عرفات﴾ ولو كانت للتنكير لم تثبت في الاعلام وليست عوضا عن الفتحة
وهو الذي ... في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى ...
الاخرى الى ... هذا الجمع ... في جمع المذكر ... في جمع المذكر ...
التنوين التي في الواحد في ... الجمع ... وهو كونه علامة تمام الاسم ...
في ... شيء من معاني الانواع الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المؤنث ...
علامة تمام الاسم ٤ وليس فيها شيء من تلك المعاني ولكنهم حملوها على النون ...
مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى ... حركتها * وقال الربعي ...
ان التنوين في نحو مسلمات للصرف * قال جار الله والتنوين ... في عرفات لان تأنيث ...
ضعيف ٦ لان التاء التي فيها كانت لمحض التأنيث سقطت والتاء فيه علامة جمع المؤنث ...
نظر لان عرفات مؤنث ٧ وان قلنا انه لا علامة تأنيث فيها الا مستقلة للتأنيث ولا مشتركة
لانه لا بد ... المؤنث ... ولا ...
٨ كما في قوله * ولا ارض ابقل ابقالها * ٩ ... تأنيث ...
التنوين والاولى عندي ان ... التنوين للصرف ... ٢ والسالم سقط في نحو من عرفات ...
لو ... الكسر في السقوط ... وهو خلاف ما عليه الجمع السالم ... الكسر ...
متبوع لا تابع ... كالتنوين في غير المنصرف للضرورة ... ٣ جوز
المبرد والزجاج فيها مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسر ويروى بيت امرئ القيس
٤ تنورتها من اذرعات واهلها * بيثرب ادنى دارها نظر عالي * بكسر التاء بلا تنوين
٥ وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين و يروى من اذرعات كما
في غير المنصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر ... التنوين
في مثله مع العلمية ايضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة (واما تنوين
الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم ٦ لانه انما يؤتى به اشعارا بترك الترنم ...
في روي مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي تصلح للترنم ...
فيبدل منها التنوين لمناسبته اياها ... الاشعار بترك الترنم ... التنوين ...
وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال * اقلي اللوم عاذل والعتابن * وقوله
ان اصبت لقد اصابن * ولم يمنع دخولها الحرف ٧ ولا يمنع ذلك في القياس ...

كما في قوله ولا ارض) اي لا مكان ولا موضع ٩ (قوله فانها لا تقصر عن تأنيث مصر الذي هو ... أو ... البقعة) لا يمنع في مصر من تقدير التاء لكونه مؤنثا باعتبار ذلك التقدير وفي عرفات ما ذكرنا من المنع وهو انه لا يمكن تقدير التاء مع وجودها واما تأنيث التي ... فيكفي فيه وجود التاء التي للجمع المؤنث ولا يكفي ذلك في منع الصرف لضعفه ٢ (قوله والسالم سقط في نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر) لان الكسر في غير المنصرف انما سقط تبعا لسقوط التنوين ٣ (قوله جوز المبرد والزجاج فيها مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسر) لان جعل الكسر تابعا للتنوين في السقوط كما في سائر غير المنصرف يوجب ذلك المحذور ٤ (قوله تنورتها) تنورت اي رأيت من بعيد ٥ (قوله وبعضهم يفتح التاء في مثله)

ولا يبالي بما ذكر من المحذور ٦ (قوله لانه انما يؤتى به اشعارا بترك (في اخية)
الترنم) ويلحق آخر الابيات والانصاف المصرعة ٧ (قوله ولا يمتنع ذلك في القياس نحو ...
التنبيه في الحرف بالقافية المطلقة نحو ... اولى

٨ (قوله وهو كقوله وقاتم) اى مغبر الجوانب ٩ (قوله الاعماق) العمق بالضم والفتح ايضا مابعد من اطراف المفاوز
٢ (قوله خاوى) اى خالى ٣ (قوله ... ١٥ ... المخترقن) الموضع الذى يمر فيه الرياح * اخره مشتبه الاعلام لماع الخفقن الخفق السراب اى رب مظلة كذا قطعته

فى القافية وقد يلحق عند بعضهم الروى المقيد فيخص باسم الغالى لان الغلو تجاوز الحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا ٨ وهو كقوله * وقاتم ٩ الاعماق ٢ خاوى ٣ المخترقن * فيفتح ماقبل النون تشبيها لها بالخفيفة اويكسر للساكنين كما فى حينئذ على مايجئ فى آخر الكتاب وانما الحق بالروى المقيد تشبيها له بالمطلق ٤ وانما اختص كون الشئ مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما فى الحال او فى الاصل كما ذكرنا ولايخبر الا عن لفظ دال على ذات فى نفسه مطابقة والفعل لايدل على الذات الاضمنا والحرف لايدل على معنى فى نفسه ولهذه العلة اختص التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتأنيث والتثنية والجمع فيه راجع الى الاسم وكذا التصغير فى نحو قوله * يااميلح ٥ غزلا ناشدن لنا * من هؤليائكن الضال والسمر * راجع الى المفعول المتعجب منه اى هن مليحات والتصغير الشفقة نحو يابنى فهو شئ موضوع غير موضعه كما ان التأنيث فى ضربت فى غير موضعه واما نحو قوله تعالى ﴿ رب ارجعون ﴾ على تأويل ارجعنى ارجعنى ارجعنى ٦ وقول الحجاج ياحرسى اضربا عنقه اى اضرب اضرب فليس الاول بجمع والثانى بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله فى اللفظ غيره فى المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه او اكثر فى اللفظ غيره فى المعنى وارجعونى واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشئ الى مثله فى اللفظ مع كونه اياه فى المعنى للتأكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التأكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا فى بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التأكيد اللفظى ايضا ضم شئ الى مثله فى اللفظ وان كان اياه فى المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله تعالى ﴿ ارجع البصر كرتين ﴾ فى كون اللفظ فى صورة المثنى وليس به (واختص الاضافة اعنى كون الشئ مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما فى غلام رجل واما متعرف كما فى غلام زيد والتعرف والتخصص من خصائص الاسم كما مر فى لام التعريف واما الاضافة فى نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهى فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف ايضا فى مثلها الا اسما (ولم يذكر المص من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى ﴿ يوم يجمع الله الرسل ﴾ من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا واعتذروا عن الايراد المذكور بان المضاف اليه فى الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اى يوم جمع الله قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد * واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجئ مثله فى كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا فى نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل

٤ (قوله وانما اختص كون الشئ مسندا اليه آه) فان قيل كيف يصح جعل الاسناد اليه خاصة للاسم مع شموله له فيكون منعكسا قلنا لاشمول ولا انعكاس ولذلك احتاج من عرف الاسم بما يصح ان يحدث عنه الى ان يقول او يكون فى معنى مايصح ان يحدث عنه ليدخل فيه الاسماء اللازمة الظرفية

٥ (قوله غزلا ناشدن لنا آه) شدن الغزال شدونا قوى وطلع قرنه واستغنى عن امه (الضال بالالف السدر البرى الواحدة ضالة والسمرة بضم الميم من شجر الطلح وجمعها سمر

٦ (قوله وقول الحجاج ياحرسى) الحرس بحرس السلطان وهم الحراس الواحد حرسى لانه قد صار اسم جنس فنسب اليه ولاتقل حارس الا ان قصد بنى الحراسة دون الجنس ؛

٨ (قوله كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب) اى مضموم ٨ (قوله ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب آه) هذا مركب في نفسه والاول مركب مع غيره ٩ (قوله كما تقول مثلا لاحد الخفين هو زوج) وبهذا المعنى ورد قوله تعالى ثمانية ازواج من الضأن اثنين الآية ٢ (قوله وتقول لهما انهما زوج) هذا زوج في نفسه وكل واحد زوج للآخر لا في نفسه ٣ (قوله فيوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون الا مركبا من الاسماء لا يكون سوى ١٦ [illegible] الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة

وحده كان الاصمعية في قولهم اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في المثلين ※ قوله (وهو معرب ومبنى المعرب المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل) هنا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسماء فلا يذكر الا اقسامها فكأنه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي تذكر ها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر او الاجزاء الاخر ٧ كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب وضرب مركب الى زيد ثم مركبان ٨ ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا ٩ كما تقول مثلا لاحد الخفين هو زوج الاخر ٢ وتقول لهما انهما زوج ومراد المص المعنى الاول وليس بمرضي لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه او اجزائه ٣ فيوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا دأب المص يورد في حدود هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغي ان تختار في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر ثم وان تركنا من هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه لمبنى الاصل معربا بل الاسم المركب الى عامله ٤ الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامله على قول او الحرف المقدر على الاخر كما يجئ وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوائل السور نحو حم ويس (قوله ٥ مبنى الاصل هذا ايضا من ذاك لانه اصطلاح تجدد منه مراده الحرف والفعل الماضي والامر على ما فسره في الشرح وان اخذنا لفظ المبنى الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور ٦ دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية ٧ فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بل ان اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما يجئ في بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسير المبنى الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وغيره

عشرون ونحوه) تمثيل ببعلبك اشهر وان كان قوله ونحوه شاملا له وجعل التمثيل راجعا الى المركب مطلقا لا يحسن ٤ (قوله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا آه) قيل المبتدأ ركب مع الخبر وليس احدهما عاملا في الآخر على المذهب المختار عند البصرية فتعتبر في الاعراب التركيب الذي يتحقق معه العامل سواء كان مع العامل او لا

٥ (قوله مبنى الاصل هذا ايضا من ذاك لانه اصطلاح تجدد له) فيه مناقشة تظهر بالتأمل في الفرق بين ان يقال هذا مبنى الاصل وهذا اصله البناء اذ المتبادر من الاول ان المشار اليه متصف بالبناء ومتحيث الاصالة دون العروض والمتبادر من الثاني ان اصله ان يبنى سواء بنى كما هو اصله او عرض له الاعراب وح يندفع ما اورده ويختص مبنى الاصل في الامور والجملة من حيث هي من حيث هي جملة (بان يقال)

٦ قوله دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة) ودخل فيه [illegible]

٧ (قوله فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول آه) اى يخرج هذه الاسماء المعربة عن [illegible]

قوله (وهو الاسماء المعددة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان آه) جعل صاحب الكشاف الاسماء المعددة العارية عن شابهة المذكورة معربة وليس النزاع ١٧ في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل

ان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع ان اى ان ضرب والالم يعمل فهو مشابه للماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لامشابهته الماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال (وانما ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبنى الاصل احترازا من قسمي المبني وذلك لان لا اسماما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعنى المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو ٨ الاسماء المعددة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلاثة

الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد العقد والتركيب وهو

كون في آخره ايضا كما في جملته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اى في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاءني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في اخره

لكن معرفة المعرب انما يترتب عليها ذلك الحصول اذا حصل منها او لا معرفة

الاسماء في ... دخل فيه اختلاف الحاصل (ش) في كلامهم فنقول (٢) المثنى مثلا هذا الاسم (ل) معرب وكل ما هو معرب فاختلافه في كلامهم ... هكذا فهذا الاسم اختلافه في كلامهم هكذا وحينئذ يعطيه ذلك الاختلاف فالدور انما هو بالنظر الى المقصود من علم التعريف.

٨ (قوله كما يقال فى ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب) اى مضموم ٨ (قوله ويطلق على المجموع فيقال ضرب مركب آه) هنا مركب فى نفسه والاول مركب مع غيره ٩ (قوله كما تقول مثلا لاحد الخفين هو زوج) وبهذا المعنى وز تعالى ثمانية ازواج من الضأن اثنين الآية ٢ (قوله وتقول لهما معا زوج) هذا زوج فى نفسه وكل واحد زوج للآخر لاو ٣ (قوله فيوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون الا مركبا من الاسماء لا يكون حتى ١٦ تتمة الامر كبا من شيئين فصاعدا ك

عشرو نحوه) التمثيل بمثلك اشهر وان كان قوله ونحوه شاملا له وجعل التمثيل را ... مطلقا الاعتصا

وحده كان الاسمية فى قولهم اتيتك زمن الحجاج امير هى المضاف اليها واما من حيث انه المصدر هو المضاف اليه الزمان فى الجملتين * قوله (وهو معرب ومبنى المعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل) هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه فى صنف الاسماء فلا يرد ... الاسماء المركبة وكذا جميع الحدود التى تذكر فى ...

٥ من التعريف لافيه نفسه ٢ قوله (اما ان عرف الاختلاف الصحيح آه) الذى يعرف الاختلاف الصحيح الحاصل فى كلامهم بالتتبع مستغن عن النحو انما المحتاج اليه من لا يعرفه كذلك فالمتتبع يضع له قوانين يعرف بها الاختلاف الحاصل فى كلامهم فتعريف المعرب نافع بالقياس اليه ليحصل له ضابط فى معرفة الاختلاف واما بالقياس الى غيره فلا فائدة فيه سوى ان يعرف المعنى الاصطلاحى لهذا اللفظ من غير ان ينتفع به فى معرفة احكام كلامهم ٣ قوله (بخلاف المبنى فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير آه) تحقيقه ان المبنى لمانع قد زال عنه استحقاقه للاعراب وصلاحيته ... المانع فلا يقدر فى اخره اعراب بل يقال هو فى محل اسم آخر له اعراب واما ... مثلا فهو مستحق للاعراب لكنه عاجز عن تحمله فيقدر فى آخره اذ لا عجز عن التقديرى ولا يحتاج ههنا الى اعتبار اسم آخر

دون العروض المتبادر | المبنى الاصل باخره ...

من الثانى ان

(بان يقال)

اصله ان يبنى سواء بنى كما هو اصله او عرض له الاعراب وح يندفع ما اورده وينحصر مبنى الاصل فى الامور والجملة من حيث هى ٦ قوله دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة) ودخل فيه ايضا من حيث هى جملة ٧ (قوله فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول آه) اى يخرج هذه الاسماء المعربة عن حد

بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضى لتقديره به مع ان اى ان ضرب والالم يعمل فهو مشابه للماضى مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لامشابهته الماضى بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال (وانما ذكر فى حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبنى الاصل احترازا من قسمى المبنى وذلك لان لاسماما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعنى المعانى المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو ٨ الاسماء المعدّدة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلاثة واسماء حروف التهجى نحو الف با تا ثا ونحو زيد بكر عمرو والاصوات كنخ وبخ والمعانى الموجبة للاعراب انما تحدث فى الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اى الاسم الذى فيه سبب الاعراب فتخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ويجىء فى التصريف فى باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام فى الاسماء المعدّدة تعديدا انشاءالله تعالى (واما ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب او وجود المانع منه والمانع مشابهته للحرف او للفعل على مايجىء فى باب المبنى وذلك فى المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ماياتى (فقوله الذى لم يشبه مبنى الاصل يخرج هذه الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه * قوله (وحكمه ان يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا) هذا الذى جعله المصنف بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لازما لجعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب مايختلف آخره باختلاف العامل (قال المصنف ٢ وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس بمطلق اختلاف الاخر بل الاختلاف الذى يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب اولا فان حددنا المعرب باختلاف العامل كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف ٩ توقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميز عند المنشئ للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر ٢ اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف فى كلام صحيح موثوق به كالقرأن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب (ان قيل اى فرق بين المعرب والمبنى فى الحكم المذكور فان المبنى ايضا يختلف تقديرا وذلك فى احد قسميه اعنى المركب منه مع العامل نحو جاءنى هؤلاء فهو مثل جاءنى قاض (فالجواب ان المعرب يختلف اخره تقديرا اى يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كافى المقصور او للاستثقال كافى المنقوص ٣ بخلاف المبنى فان الاعراب لايقدر على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب فى جملته وهو مناسبته للمبنى لافى اخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون فى آخره ايضا كما فى جملته نحو هذا فلهذا يقال فى نحو هؤلاء انه فى محل الرفع اى فى موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور فى جاءنى الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر فى اخره

قوله (وهو الاسماء المعددة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان آه) جعل صاحب الكشاف الاسماء المعددة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع ١٧ فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لايحصل الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد العقد والتركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل واما وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة

٢ وهذا الحد نسخ

٩ قوله (توقف كل محدود على حده فيكون دورا) ولايندفع الدور بما يقال ان الموقوف على معرفة المعرب هو الاختلاف الحاصل فى كلام المنشئ والذى توقف عليه معرفته هو الاختلاف الحاصل فى كلامهم وذلك لان حصول الاختلاف فى كلام المنشئ مطابقا لما فى كلامهم هو المقصود الاصلى من معرفة المعرب لكن معرفة المعرب انما يترتب عليها ذلك الحصول اذا حصل منها او لا معرفة الاختلاف الحاصل (٣) فى كلامهم فنقول (٢) المنشئ مثلا هذا الاسم (ل) معرب وكل ما هو معرب فاختلافه فى كلامهم كذا فهذا الاسم اختلافه فى كلامهم هكذا وحينئذ يعطيه ذلك الاختلاف فالدور انما هو بالنظر الى المقصود من التعريف.

٤ قوله (هذا تمام الحد على ما يوذن به كلامه في الشرح) فانه فصل هـذا عـا بعده وبين ان هذا الحد اولى من باختلاف الآخر وطول فيه ثم قال قوله ليدل تنبيه على علة وضع

الاعراب في الاسماء فهذا الذي

(قوله لفظا اوتقديرا مصدران بمعنى المفعول اى يختلف اخره اختلافا ملفوظا او ... فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اى اختلاف لفظ اوتقدير
* قوله (الاعراب مااختلف آخره به) ٤ هذا تمام الحد على مايوذن به كلامه في الشرح
* وقوله (ليدل على المعاني المعتورة عليه) ٥ بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله اخره للمعرب وفي قوله به لما قوله المعتورة اى المتعاقبة (قوله عليه اى على المعرب (قوله ٦ ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما يعنى بما الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظة ما العامل ايضا لانه الشئ الذى يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التى هى الاعرب ٧ فما في الظاهر كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الاعراب الا ان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لاعلة ولهذا سموه عاملا (ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة الموجدة بان يقال باء الاستعانة دخولها في الآلة اكثر منه في الموجد (ولا يعترض على الحد بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التأنيث بان يقال الاعراب الذى كان على الآخر انتفى لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شئ آخر وانتفى لاجل ياء النسبة وتاء التأنيث وانتقل الى الياء والتاء بتركبهما مع الاسم ٨ وهذا تغير في الآخر وكذا في الف المثنى ويائه وواو الجمع ويائه وذلك لانه قال الاعراب مااختلف اخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الابعد لحاق الاحرف المذكورة بها الا انك اخبرت مثلا في قولك جاءني مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم ثنيه وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف اخر المعرب بهذه الاحرف (ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ماقبله عن ان يكون اخر الحروف فكذا النونان (قال المصنف انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على مانسب اليه الاندلسي على حد بعض المتأخرين الاعراب اختلاف الاخر ٩ لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الاخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث لاتدرى بقولك مااختلف اخره به ولا يختلف اخر شئ بشئ الا وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر (وقال ولو ثبت الاختلاف ايضا ٢ فهو امر واحد ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم اخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شئ واحد والاعراب بالاتفاق ثلاثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا (ولهم ان يقولوا هـذا منك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة حركة اخرى وانقلاب حرف حرفا آخر ٣ والانقلاب من حيث هو هو شئ واحد (والحق

التصريح
٥ قوله (بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء) ولو كان من تمام الحد كما يحتمله عبارة المتن لم يرد النقض بالعامل
٦ قوله (ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما) اذا كان الاختلاف دالا على هذه المعانى كان هو الاعراب وهو باطل عند المص فالصواب ان الضمير لما
٧ قوله (فما في الظاهر كالقاطع والسكين) ولا شك ان القطع انما حصل من القاطع بهذه الآلة
٨ قوله وهذا تغير في الاخر وكذا في الف المثنى ويائه اه) يعنى ان الفتح قبل الالف والياء في المثنى والضم والكسر قبل الواو والياء في الجمع تغير في الاخر ايضا
٩ قوله (لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته آه) لم يرد ان آخر المعرب لا يتصف بالاختلاف حتى يرد عليه ماذكره الشارح بل اراد ان الاختلاف ليس امرا متحققا بل هو امر اعتباري وليس

الموجود في آخر المعرب الا تلك الحركات والحروف الدالة على المعاني المعتورة عليه فهي الاعراب لا ذلك (ان معنى الامر الاعتباري الذى يتصف بها آخر المعرب ولا استحالة في ان يكون امر موجود في آخر المعرب سببا لاتصا...

قوله (فان زيد مثلا فى حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات آه) قال ولئن سلم ان ثمة اى فى آخر زيد امرا زايدا فلابد
يكون ناشيا عن متعدد ... ١٩ ... من الضم والفتح والكسر واذا نشأ عن متعدد بطل تقسيم

زيد
زيد
ف
مقل
حد
ف
الثلثة
اثنين
فتح
فتح
ففى
وفى
قطعا
فان
الا
كون
لان
رفيه
هو
م فى
م ان
آخر
كون
سابق
وبما
شارح
شورا
سل

د باثر اعتبارى لاوجودله وذلك لانه قال فهوامر لايتحقق اذنحن نقطع ان المتكلم
اذا قال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد انه ليس فى آخر زيد الاضم وفتح وكسر
لاامر آخر يسمى اختلافا اى لاامر آخر متحقق بدليل ماسبق وبدليل ان اختلاف آخر
زيد فى المثال المذكور مما لايمكن انكاره ٢ قوله (فهو امر واحد ناشى من مجموع
الضم والفتح والكسر لامن كل واحدمنها) فيه بحث اذلايلزم من عدم كونه ناشيا
من كل واحد ان يكون ناشيا من المجموع لجواز ان ينشأ من اثنين منهما ٣ قوله
(والانقلاب من حيث هو هوشئ واحد) هذا لاينافى ان يندرج تحته افراد متنوعة
ثلاثة اواكثر كان الاعراب من حيث هو هوشئ واحد وينقسم الى ثلاثة

الحركة الواحدة اختلاف فى الآخر وانتقال الآخر الى ...
ه) اعتبر الانتقال من السكون الى احد الثلثة على سبيل البدل ولم يعتبر الانتقال من احدها الى الآخر وهذا اه

له (هذا تمام الحد على ما يوذن به كلامه فى الشرح) فانه فصل هـذا عما بعده وبين ان هذا الحد اولى من
ى الآخر وطول فيه ثم قال قوله ليدل تنبيه على علة وضع حشو ١٨ ... الاعراب فى الاسماء فهذا الذى
الت

كم وايضا اذا انتقل الاسم من السكون الى الضم ومن الضم الى الفتح ومن
الى الكسر فقد استوفى اقسام الاعراب ولم يوجد هناك انتقال من السكون الى
ح ولا من السكون الى الكسر ٨ قوله (بحسب تغاير الحالات المنتقل اليها) اى
دون المنتقل عنها ٩ (قوله وليس كذا الف المثنى وواو الجمع اذا جعلتا اعرابا)
يعنى لا يقدر الالف قبل الاعراب مغايرة لما بعده لادائه الى تقييد بحذف علامة التثنية
٢ قوله فتبين لك بهذا ان الاختلاف فى كل اسم) اى سواء كان بالحركة او بالحرف
٣ قوله (والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولا) اى لا ما ذكرناه ثانيا لفساده
وذلك لان التحول كما يتغاير باعتبار المتحول يتغاير باعتبار المتحول اليه فيلزم ان يزيد
الاعراب على ثلاثة كما ذكره ٤ قوله (والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال
الآخر من السكون) قد عرفت فساد ذلك بلزوم كون الاسم فى حال السكون
الاصلى معربا بناء على ان الاختلاف نسبة الى طرفيه على سواء فان قيل لا يحصل
الاختلاف الا عند حصول الحالة المنتقل اليها اذ لا اختلاف حال حصول المنتقل
منها قلنا اذا حصل الاختلاف كان نسبته اليهما على السوية فم يحكم بكون الاسم
فى الحالتين معا معربا او مبنيا ٥ قوله (لقوله ما اختلف آخره به) لعله اراد بقوله
ما اختلف آخره به ما يكون سببا للاختلاف لا ما حصل به الاختلاف بالفعل او يحصل
وقد وجد فى الاسم فى التركيب الاول ما هو سبب لاختلاف آخره فى الجملة وان لم يترتب
عليه الاختلاف بالفعل لتوقفه على امر آخر وليس يعتبر فى مثل اختلف ويختلف اذا
استعمل فى هذا الموضع ونظائره اقتران بزمان كما لا يخفى

الامر الاعتبارى الذى يتصف بها آخر المعرب ولا استحالة فى ان يكون امر موجود فى آخر المعرب سببا لا

ان معنى قولنا يختلف الاخر اى يتصف بصفة لم يكن عليها قبل ٤ فان زيد مثلا في حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات فلما ضممت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف اى انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة ٦ فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة ٧ وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة فههنا ثلاث اختلافات مغاير بعضها لبعض ٨ بحسب تغاير الحالات المنتقل اليها وان كانت داخلة في مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلاثة كالاعراب والاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة * هذا اذا اعرب بالحركات وان اعرب بالحروف * فاختلاف الاخر اذن احد نوعين احدهما رد حرف محذوف من الكلمة فقط او رده مع القلب كما اذا اردت مثلا اعراب اب بالحروف رددت عليه الواو المحذوفة رفعا ورددتها وقلبتها الفا في النصب وياء في الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذى زيد في الاخر لغرض بعينه اعرابا ايضا او جعله مع القلب اعرابا كما جعلت الالف والواو المزيدتين علامتين التثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون علامتى الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتى النصب والجر وكذا فوه وذومال فقد اختلف حال الواو والالف رفعا لانهما صارا لشيئين بعد ما كانا لشئ واحد (وينبغى ان يقدر كل واحدة من الكسرتين في نحو ان المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف في آخره ثلاثة فهما كضمتى فلك مفردا وفلك مجموعا وكذا فتحتا نحو ان احدو باحد ويآءا ان المسلمين وبالمسلمين وان المسلمين وبالمسلمين ٩ وليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلنا اعرابا لان علامتى التثنية والجمع لا يجوز حذفهما ٢ فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالاعراب وهو هو ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول حركة حركة او حرف حرفا كما فهم المص فهى ايضا ثلاث اختلافات بحسب المتحولات تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة حصل ست اختلافات (٣ والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولا وهو ثلاثة (وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلا زيد اسما لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاءنى زيد فلا اختلاف اذ لم تتحول حركة الى حركة بعد (٤ والجواب ان معنى * الاختلاف كما ذكرنا انتقال الاخر من السكون الى حركة ما ففيه اذن اختلاف ثم نقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة ٥ لقوله ما يختلف آخره به فما لم ينقلب حركة حركة لم يكن ما اختلف آخره به (فان قال اردت * ما يكون به الاختلاف اذا كان قيل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره به لا ما اختلف (قوله ليدل على المعانى تعليل لوضع الاعراب في الاسماء * اعلم ان ما يحتاج الى التميز بين معانى الكلم على ضربين احدهما

قوله (فان زيد مثلا في حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات آه) قال ولئن سلم ان ثمة اى في آخر زيد امرا زايدا فلابد يكون ناشيا عن متعدد ~ ١٩ ~ من الضم والفتح والكسر واذا نشأ عن متعدد بطل تقسيم الاعراب الى ثلثة يريد ان الامر الزايد على تقدير تحقيقه هو الاختلاف الناشى من متعدد اذ لا يعقل اختلاف من امر واحد ولاشك ان الاختلاف الناشى من هذه الثلثة لا يكون ثلثة بل اثنين اذ ينشاء من الضم والفتح اختلاف ومن هذا الفتح والكسر اختلاف ففى المثال المذكور قد استوفى زيد اقسام الاعراب قطعا ولم يوجد هنالك الا اختلافان وما يظن من حصول الاختلاف نظرا الى السكون السابق ليس بشئ لان نسبة الاختلاف الى طرفيه على السواء فاذا كان هو الاعراب وكان الاسم في احد طرفيه معربا لزم ان يكون في الطرف الاخر كذلك دفعا للتحكم فيكون في حال السكون السابق معربا ايضا وهو باطل وبما قررنا صار تقرير الشارح واعتراضه هباء منثورا ٦ قوله (فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الاخر وانتقال الاخر الى الفتحة) اى من السكون ٧ قوله (وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة آه) اعتبر الانتقال من السكون الى احد الثلثة على سبيل البدل ولم يعتبر الانتقال من احدها الى الآخر وهذا امر

ان يكون فى كلمة معنيان او اكثر عرضيان احدهما على الآخر كما فى الكلم المشتركة نحو القرء فى الطهر والحيض وضرب فى البناء والمعروف والسير وكذا جمع الافعال المضارعة فى من قال باشتراكها ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعانى عن الآخر لا يحاجه لاحد المعنيين ٥ واسما كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الآخر حتى خاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما (والثانى ان يكون فى الكلمة معنيان او اكثر أ احدهما او احدهما على الآخر او الآخر طارئ للطارئ اى لم يلزم من سلامة معرفته من الطروّ عليه ٧ ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له احدى العلامات بل قد تفرد له صيغة الكلمة كما فى التصغير والجمع المكسر واسم الفاعل المسند الى المفعول كرجل ورجال وضرب وقد يجعل له حرف دال عليه صار كاحد حروف تلك الكلمة كما فى المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدى ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى فى موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى فى المضاف وان كان طرآن المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ معنى واحدا لا غير ككون الفعل مسندا فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب لئلا يلتبس بغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب له احدى علامة تميز لازمه ١ ولا تقتصر القرينة على الكلمة الاخرى التى بها طرأ ذلك المعنى كما اقتصر فى المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا فى هذا النوع اتم احتياط حتى ان تعدد ما طرأ بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معانيها الطارئة ومثل هذا المعنى انما يكون فى الاسم لانه يعتور فيه فى الكلام لانه لابد ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامة اساس حروف المد التى هى احف الحروف اعنى الحركات ٧ وجعلت فى بعض الاسماء حروف المد وهى الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة نذكرها فى كل واحد منها ولم تجعلت حروف مد احسنه لما فسد ذلك بل جعلت فى الاسماء الستة لام الكلمة اوعينها علامة وفى المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع فلم يبق كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذى هو اقوى الحركات للعمدة وهى ثلاثة الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التى يلى حروف الاضافة اعنى حروف الجر (وانما جعل بعضهات الجسد الذى هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر منها (ثم اراد ان يعبر سلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقى من الحركات غير الكسر تدبره مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار ٢ معنى كون الاسم مضافا اليه معنى

٦ قوله (واسما كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الآخر) اى الواضع فى وضعه له لم يلاحظ المعنى الآخر اصلا وكذا المستعمل فى استعماله فيه لم يلاحظه لعدم احتياجه اليها ولم يلاحظه فيصب قرينة

٧ قوله (ومن ثمة احتاج كل مجاز الى قرينة) فان المستعمل فى المعنى المجازى لابد له من ملاحظة المعنى الحقيقى فلا بد له من نصب قرينة مانعة منه بل الواضع فى نحو الاستعمال فيه حاج الى اعتبار قرينة اجمالا

٨ قوله (ولا تقتصر القرينة على الكلمة الاخرى التى بها طرأ ذلك المعنى) كالعامل الذى طرأ به المعانى المقصودة على الاسماء

٩ قوله (وجعلت) اى العلامة فى بعض الاسماء حروف المد

٢ قوله (معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة) اى اضيف اليه معنى العمدة وهو معنى الفعل بواسطة حرف

العمدة بحرف معنى آخر منضما الى المعنيين المذكورين علامة الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلى فى هذه الفضلة نحو الله لافعلن فاذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر (وقد يحمل على المحل كما فى قوله تعالى ﴿وامسحوا برؤسكم وارجلكم﴾ بالنصب فان سقط الجار مع الفعل لزوما كما فى الاضافة زال النصب المقدر كما سيجئ * ثم اعلم ان محدث هذه المعانى فى كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسم فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل فى الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئى الكلام (وكذا العامل فى كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائى والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر (واختلف فى ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور ٣ اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة ٤ فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة (وقال هشام بن معوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذى هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة (وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضى للفضلات (وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل الممهد المذكور (وجعل الحرف الموصل لاحد جزئى الكلام الى الفضلة عاملا للجر فى ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة (ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذى اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف فى الاسم كما يجئ فى باب الاضافة فيزول النصب المحلى عن المجرور لفظا لكون الناصب اى الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجار الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام فى نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثانى وعلى معنى من فى نحو خاتم فضة اذ هو مبين بالثانى فيحال عمل الجر على هذا الاسم كما احيل على حرف الجر كما يجئ فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التى تكون بواسطة ثم يتدرج فى موضعين عن كونه علم الفضلة وبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثانى فى المجرور المسند اليه نحو مر بزيد والاصل فيهما ٥ ايضا ذلك كما بينا (وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا ٦ اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فبقى ما بعدهما منصوبا فى اللفظ هكذا (واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شئ بل معانيها طارية على معانى الفاظ اخر كما مر فى حد الاسم (واما الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد طارئ كما مر بل قد يطرأ عليها فى بعض المواضع احد المعنيين الملتبسين كما فى قولك ما بالله حاجة فيظلك على ما يجئ فى قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون

٣ قوله (اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة) اى ما عداهما من متعلقات الفعل

٤ قوله (فهما معا سبب كونها فضلة اى فى كون الفضلة فضلة

٥ قوله (ايضا ذلك) اى كونه حكم الفضلة

٦ قوله (اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين) اى الاسم والفعل

٧ قوله (اسماء الاصوات كخ وجه وده) حه وده كلاهما زجر للابل ودح صياح للدجاج ٨ قوله (نكتبان فى الطريق لام الف) قال ابو النجم اخلى انلت من عدد يأد كالحرف خطا رحلاى خط مختلف وتكتبان فى الطريق لام الف قال فى الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة ويفهم من ذلك ان الالف يتناولهما الا انه ميز بين قسميهما باطلاق الالف على احدهما وتسمية الآخر بالهمزة وفى الكشاف ان مسمى الالف لايكون الا ساكنا فلم يكن حمل المسمى فيها صدر الاسم كما فى الحروف الاخر ولم يستثن من اسماء الحروف ﴿ ٢٢ ﴾ الا الالف قيل وذلك لان اسم

وقالوا اعراب المضارع اصلى لا لمشابهته الاسم خلافا للبصريين على ما يجئ فى بابه فظهر بهذا التقدير ان الاصل فى الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا (فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهى فى حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم فى الاسماء المعدودة (قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل فى الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع فالمفردات وان كانت اصولا للمركبات فارض لها لكون استعمالها مفردة بارسالها غير وضعى (وقد خرج من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما ٧ اسماء الاصوات كخ وحه ودح وده لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لم تكن فى الاصل كلمات كما يجئ فى بابها والثانى اسماء حروف التهجى لانها كالحكاية لحروف التهجى التى ليست بكلم ومن ثم كانت اوائلها تلك الحروف الحكية الالفطة لا انهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعنى الهمزة (واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغى ان تقول لا ولا تقول لام الف (واما قوله ٨ تكتبان فى الطريق لام الف ٩ فمقصوده اللام والهمزة لاصورة لا (ولو نظر الواضع فى الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين فى نظره فلم يجز ان يضعهما على اقل من ثلاثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلاثة احرف الا وقد حذف منه شئ كيد ودم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كخ وحه وما وتا وثا (٢ واما ما صاغ على اقل من ثلاثة ما كان يعرف انه يكون فى التركيب مشابها للحرف كما من وباء الضمير وكانه يعلم انه يبنى لثبوت علة البناء فيه فجوز مآوه على اقل من ثلاثة (ثم نقول لا يلزم الكسائى والفراء ما الزما فى ترافع المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الآخر لانه يجب تقدم العامل على المعمول فيلزم تقدم الشئ على نفسه لان المقدم على المقدم على الشئ متقدم على ذلك الشئ (وانما لم يلزمهما ذلك ٣ لان العامل النحوى ليس مؤثرا فى الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو اوجب ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر (٥ قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر مقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر ٦ فلما اختلف الجهتان فلا دور واما تقدم المبتدأ فلان حق

الهمزة تحدث وهى داخلة فى الالف وبالجملة فالالف اما مختص بالساكنة او متناول للمتحركة ايضا وقد حكم الشارح بانه اسم للهمزة فقط لانه مصدر بها على قياس سائر اسماء الحروف وجعل اسم الساكنة لفظة لا وفيه تكلف لا يخفى ثم ان جعله اسماء الحروف فى سلك الاصوات بعيد جدا لان اسماء الحروف تستعمل فى التراكيب مرادا بها معانيها التى وضعت لها حال افرادها وتعرف باللام كذلك كسائر الاسماء المعربة بخلاف الاصوات فانها اذا وقعت فى التراكيب يراد بها الفاظها فالحق فيها ما حقق فى الكشاف منقولا عن ائمة النحو بانه ما فى الباب ان وقوع هذه الاسماء بطريق التعديد كثير كاسماء العدد ٩

قوله (فمقصوده اللام والهمزة لاصورة لا) الظاهر ان المراد صورة الالف الساكنة لان الهمزة لا صورة (المنسوب لها مختصة الا فى اول الكلمة ٢ قوله (واما ما صاغ على اقل من ثلثة آه) قال صاحب الكشاف ان اسماء الحروف تستعمل فى التعديد كثيرا فحصت بالقصر فيما هو ممدود وذلك يدفع كلام الشارح ٣ قوله (لان العامل النحوى ليس مؤثرا) فان قلت المؤثر فى الحقيقة يجب تقدمه على اثره تقدما بالذات دون الزمان والغلط والمقصود هـ

٢ (قوله واستحالة تقدم الشئ على مؤثره ضعف عملهما) ومن جعل العامل فيهما معنى الابتداء واعتبر فيه التجرد
عن العوامل قال هو عامل معنوى ضعيف ينتفى عند دخول العوامل اللفظية فلذلك

م التقدم زماناو تلفظا فلامدخل للتأثير الحقيق فيمانحن بصدده وايضا تأثيركل واحد
منهما انماهو فى رفع الآخر لافى ذاته قلت لوكان هناك تأثير فى الحقيقة لكان الاولى
والانسب ان يقدم المؤثر فى التلفظ وهذا هو المراد من لزوم تقدمه على اثره وتقدم
كل واحد منهما على رفع الاخر تلفظا لايتصور الا بتقدمه على الآخر تلفظا فتأمل
٤ قوله (فى الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة) لايخفى ان حق العلامة
من حيث هى علامة ان تكون متقدمة على ماهى علامة له لتعرف هى اولا ثم يعرف
بها ماهى علامة له فلوكان كل من المبتدأ والخبر علامة لرفع الآخر كان حقه ان يقدم
على الآخر ليعلم به حال الآخر ومن ثمه اطلق النحويون الحكم بان مرتبة العامل التقدم على
معموله ٥ (قوله قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر مقدم على صاحبه من وجه آه)
قد تحقق فيماسبق ان عمل كلمة فى اخرى انما هو بحسب ارتباط بينهما فى المعنى اذ بذلك
يحدث فى الاخرى معنى يحتاج الى وضع علامة له وليس بين المبتدأ والخبر ارتباط الا
باعتبار كون الخبر مسندا الى المبتدأ فلوجعل الخبر عاملا ومعمولا معا بالقياس اليه لم يكن
ذلك الا بحسب هذا الارتباط فيلزم تقدمه عليه وتأخره عنه من هذه الجهة لانها جهة
كونه عاملا وجهة كونه معمولا والعامل من حيث هو عامل مقدم رتبة والمعمول من
حيث هو معمول مؤخر رتبة ٦ (قوله فاذا اختلف الجهتان فلا دور) هذا
الاختلاف لايجدبه نفعا بل الواجب ان يبين اختلاف جهتى العاملية والمعمولية كما فى كلمة
الشرط مع الفعل فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق فى الفعل صار
عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم وتأخر ر...
جهتين مختلفتين ولااستحالة فيه بخلاف المبتدأ والخبر لاتحاد جهة العاملية و
فيهما كا...

الضمير فيه للابل اى دعا بعضها بعضا الى الماء بهذا الصوت وهو شنيعة بعضها على بعض فى حوض متثلم او مكان
جوانبه من هذين الحجرين

١ اسماء الاصوات كخ وجه وده) جه وده كلاهما زجر للابل ودح صياح الدجاج ٨ قوله (تكتبان
٢ ابو النجم العجلى اقبلت من عند زياد كالخرف تخط رجلاى بخط مختلف وتكتبان فى الطريق لام الف قال

لهامعينة الالى اول الكلمة ٢ قوله (واناصاع على انك من قلنه اه) قال صاحب [illegible]
فى التعديد كثيرا فخففت بالقصر فيما هو ممدود وبذلك يندفع كلام الشارح ٣ قوله (لان العامل النحوى
ليس مؤثرا) فان قلت المؤثر فى الحقيقة يجب تقدمه على اثره تقدما بالذات دون الزمان والتلفظ والمقصود هنا

المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه و فرعاله واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا فى الوجود الا انه متقدم فى القصد وهو العلة الغائية وهو الذى يقال فيه اول الفكر آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذى فيه فترافع المبتدأ والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما فى الاخر فى نحو قوله تعالى ﴿ اياما تدعوا ﴾ فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هى مؤثرة لمعنى الشرط فيه متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمد فالمبتدأ والخبر على هذا التقدير اصلان فى الرفع كالفاعل وليسا محمولين فى الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولادليل على مايعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على مايعزى الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل فى الرفع وعلى التقرير المذكور التميز والحال والمستثنى الفضلة اصول فى النصب كالمفعول وليست محمولة عليه كما هو مذهب النحاة (ولما كان مستنكرا فى ظاهر الامر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر فى الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر ٢ واستحالة تقدم الشىء على مؤثره ضعف عملهما فتسلط عليهما كثير مما دخل عليهما مؤثرا فيهما معنى ككان وظن وكاد وان اخواتها وماولا التبرئة على ماىجيئ فى ابوابها فصارت العمدة فى صورة الفضلة منتصبة وهى اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد ومفعولا ظن ٣ ووجه مشابهتهما للفضلة ٤ يجيئ فى ابوابها (٥ و انما جاز تقدم كل واحد من جزئى الاسمية على الاخر لعمل كل واحد منهما فى الاخر والعامل مقدم الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر مقدما فى العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول الفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ فى الخبر ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعى اعنى مابعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما نذكره فى المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف (واما اسماء الاصوات و اسماء حروف التهجى فبناؤهما اصلى ولايحتاج الى تعليل واعرابهما فى نحو قوله ※ ٦ تداعين باسم الشيب فى متثلم ※ وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو ※ وياء هاج بينهم جدال ※ معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم بالصواب ※ (قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة) اعلم ان الحركات فى الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف فى الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده بجزأ من الياء وفتحه الاتيان بعده بشىء من الالف والا فالحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنك لما كنت تأتى عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد

٢ (قوله واستحالة تقدم الشىء على مؤثره ضعف عملهما) ومن جعل العامل فيهما معنى الابتداء واعتبر التجرد عن العوامل فله هو عامل معنوى ضعيف ينتفى عند دخول العوامل اللفظية فلذلك يبطل عمله معها

٣ (قوله ووجه مشابهتهما للفضلة) اى المبتداء المنصوب والخبر المنصوب

٤ (قوله يجيئ فى ابوابها) اى العوامل المذكورة

٥ (قوله وانما جاز تقدم كل واحد من جزئى الاسمية على الآخر آه) ومن قال العامل هو الابتداء قال لما لم يكن شىء منهما معمولا للآخر جاز تقدم كل واحد منهما على الآخر الا ان المحكوم عليه اولى بالتقديم

٦ (قوله تداعين باسم الشيب فى متثلم) قائله ذو الرومة وتمامه جوانبه من بصرة وسلام ※ الشيب بكسر الشين صوت مشافر الابل عند شرب الماء والمتثلم اسم موضع وقيل الذى فيه ثلمة والبصرة حجارة رخوة يميل الى البياض والسلام بكسر السين الحجارة الرقيقة قوله تداعين الضمير فيه للابل اى دعا بعضها بعضا الى الماء بهذا الصوت وهو شبيه بعضها على بعض فى حوض متثلم او مكان جوانبه من هذين الحجرين

ء تابع لذلك الاقتضاء فالظاهر ان الاعراب هو تلك العلامات واما قوله البناء هو عدم الاختلاف فيكون الاعراب هو الاختلاف لانهما متقابلان فنقول هذا التخيل يضمحل بان المعرب فيه شيئان الاختلاف وما هو سببه واما المبنى فليس فيه الا عدم الاختلاف اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف وقد بينا ان الاختلاف لا يصلح ان يكون اعرابا بل الاعراب هو سبب الاختلاف ولما لم يكن فى المبنى الا عدم الاختلاف اى البقاء على حالة واحدة تعين ان يسمى بناء وليس الحركة والسكون فى آخره سببا لعدم الاختلاف فلذلك لم يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل فى الجملة وذلك كاف فى جعلهما متقابلين

(٤ وانما جعل الاعراب فى آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف (قوله والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى ٥) انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف آخره لاختلاف العامل الى بيانه ويعنى بالتقوم نحوا من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها وهى كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعانى هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعانى هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الآلات عوامل (فالباء فى قوله به يتقوم للاستعانة ٦ نظرا الى ان المسمى عاملا فى الحقيقة آلة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما فى قولك قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان فى لفظ المصنف ايهاما ٢ لان الظاهر فى نحو قام به وتقوم به هذا المعنى الاخير (فاذا ثبت ان العامل فى الاسم ما يحصل بوساطته فى ذلك الاسم المعنى المقتضى للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا فى ان العامل فى المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه فى الاصل هو الموقع المقدم للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذا اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا يُنكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا ٣ وان ضعف مثله فى نحو خير فى قول رؤبة وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف اليه او متبين به كما ان نصب ان المقدرة فى نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجيء فى باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف (ومن قال ان عامل الجر هو المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له بوساطة الاول فهو الجار بنفسه (وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشيء لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى (وان اراد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل فى الفاعل والمفعول ايضا النسبة التى بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل فى الفاعل هو الاسناد لا الفعل (قوله فالمفرد

٤ (قوله وانما جعل الاعراب فى آخر الكلمة آه) واذا قيل الرفع علم الفاعلية مثلا فان اريد بالفاعلية ما هى صفة الاسم فالوجه فى جعل الاعراب فى آخر الكلمة ما ذكره وان اريد بها ما هى صفة لمدلوله فالوجه ان يقال الدال على الوصف بعد الدال على الموصوف به

د للاعراب نسخة

٦ (قوله نظرا الى ان المسمى عاملا فى الحقيقة آلة والمقوم هو المتكلم) لان هذه المعانى ليست قائمة بالعامل بل بالاسم بواسطة العامل ٢ (قوله لان الظاهر فى نحو قام به ويقوم به هذا المعنى الاخير) اما الظهور فى نحو قام به فلا خفاء فيه واما فى نحو تقوم به فلانه تفعل منه فمعناه بحسب اللغة راجع اليه ٣ (قوله وان ضعف مثله فى نحو خير فى قول رؤبة) اعنى حين سئل كيف اصبحت قال خير اى بخير

المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان واثنتان بالالف والياء جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء) هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعراباتها المختلفة وذلك ان انواع الرفع ثلاثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلاثة فهو بيان لمحل هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اي معرب يكون فبدأ بتعريف اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب ثم قسمها ثلثة اقسام احدها ما تستوفي الحركات الثلث كل واحدة منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر وهو شيئان احدهما المفرد اي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا اولا (المنصرف احتراز عن غير المنصرف ٤ وكان ينبغي ان يضم اليه قيدا آخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يستوفي شيء من المضاف الحركات الثلاث وثانيهما الجامع لثلاثة قيود الجمعية احترازا عن المثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قدمر ذكره والتكسير احترازا عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد واشباه (وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اي بجميع الحركات اذا كان منصرفا لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ وايضا لم يطرأ في آخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون (قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدأ (وقوله رفعا مصدر بمعنى اسم المفعول كقولهم الفاعل رفع اي مرفوع وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه (والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ٥ ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة (ومعنى الكلام هما مع هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين اي مصاحبين لعلم العمدة (وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين والمجرور مقدم على المنصوب نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا على ما يجيء (٦ والثاني من الثلاثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا وهو شيء واحد اعني الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذي هو بالواو والياء والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفي للحركات نحو رجال او الضم والفتح نحو مساجد (وانما نقص هذا الجمع الفتح وانه تبع المكسر اذ انه يجري اصله اعني جمع المذكر السالم على ما يجيء بعد (والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شيء واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص الكسر وتبع الفتح لما يجيء في بابه) ثم شرع في تعريف اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلاثة اقسام احدها ما تستوفي الحروف الثلاثة كلا في محلها وهي الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير

من هذا الحكم واسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها فلا حاجة الى الاحتراز عنها وورد بانه بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتفي بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف ههنا احترازا عنه وقد يقال هي اسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر في عدد فاحتيط في الاحتراز عن غير المنصرف كيلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بادنى شيء اذ لبس الاعتماد بحاله كالاستثناء عالانحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب له جدا

٥ (قوله ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة) فيكون الباء للالصاق

٦ (قوله والثاني من الثلاثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا الخ) التمثيل بالمكسر من جمع المؤنث اولى لان المكسر من جمع المذكر قد خرج بالقيد الاول وقد احتاط في التقييد الاول بجعله احترازا عما لا يخرجه القيد الثاني وهذا الاحتياط بالثاني انسب

٧ (قوله لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه) اى مايصغر منها احترازا عن ذو ٨ (قوله وتصريحه بهذه الاسماء الستة يغنى عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها) قيل فلا حاجة ايضا الى قوله مضافة الى غير ياء المتكلم لانه

مصغرة واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت ٧ لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فعيل وحرف العلة المجهول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجئ ان المقطوع منها عن الاضافة محرك بالحركات لما سنذكر والمضاف الى ياء المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيجئ (٨ وتصريحه بهذه الاسماء الستة يغنى عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها (فلهم فى اعراب هذه الاسماء اقوال الاقرب عندى ان اللام فى اربعة منها وهى ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للمعانى المتناوبة كالحركات وكذا العين فى الباقيين منها اعنى فوك وذو مال فهى فى حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العمدة وفى النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه فهى مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها حرف اعراب (وسنشيد هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فمن سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت فى هذه الاسماء حركات ماقبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما فى امرء وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقى الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ماقبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعنى المحذوفة اللام اخواتها من يد ودم فى رد اللام فى الاضافة ٩ وايش الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا اتباع حركة ماقبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف مايستفاد من الحركات فى الظاهر فهلا نجعلها مثلها فى كونها اعلاما على المعانى (وقال المصنف ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديرى بالحركات ولفظى بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال فى الواو هى علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين (٢ وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ماقبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ماضعف له ماتأول المصنف كلام سيبويه وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات ويتعذر ماقال فى فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك مالا نظير له (٣ وقال الربعى انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ماقبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها والفا لانفتاحه كما فى ياجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ماقبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه (وقال المازنى انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع كما فى قوله ٭ ٤ ادنو فانظور ٭ وقوله ٥ ينباع من ذفرى غضوب جسرة ٭ وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلا اختلال الا فى الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف (٦ وقال الجرمى انقلابها هو الاعراب واماهى فاما لام او عين فعلى قوله لايكون

اوردها مضافة الى غيرها واجيب بان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والقصد الى نفى الاضافة الى ياء المتكلم فقط فى غاية الخفاء فاحتيج الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك

٩ (قوله وايش الغرض من ردها) قيل هى كلمة مستقلة بمعنى اى شئ وليست مخففة منه

٢ (قوله وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ماقبل الحروف آه) ولانه لايكون الاعراب فى وسط الكلمة

٣ (قوله وقال الربعى) ابو الحسين

٤ اوله وانى حيثما يثنى الهوى بصرى ٭ من حيث ماسلكوا ادنو فانظور

٥ (قوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة) اى قوية ضخمة وتمامه زيافة مثل الفنيق المكرم

٦ (قوله وقال الجرمى انقلابها هو الاعراب واماهى فاما لام او عين آه) هذا مناسب ماقيل من ان الاعراب هو الاختلاف والاعتراض عليه بما ذكره يناسب الاعتراض على ذلك بما تقدم من ان الاسم فى التركيب الاول لم يكن معربا

فى الرفع اعراب طاهر وهو صعيف لدلاله الواو فى الطاهر على الساطيه كالصيغ
وقال ابو على انها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انهـا كانت حروف
اعراب بدون الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذاك مااخترنا وان اراد ان الحركات
مقدره عليها الآن مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ماحمل المصنف كلام سيبويه
عليه وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدله من لام الكلمة فى اربعه ومن تبعهما
فى الباقيين لان دليل الاعراب لايكون من سخ الكلمه فهى بدل بعد مالم يعده المبدل
منه وهو الاعراب كالتاء فى بنت تفيـد التانيث بخلاف الواو التى هى اصلها ولايبقى
ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا اخر كلا مه (ويقال عليه
اى محذور يلزم من جعل الاعراب من سخ الكلمه لغرض التخفيف يقتصر على ما
يصلح للاعراب من سخها ٧ كما انحصر فى المثنى والمجموع على ماصلح للاعراب من
سخهما اعنى علامه التثنيه والجمع اذهى من سخ المثنى والمجموع (ثم نقول اناجعل
اعرابهـا بالحروف الموجودة دون الحركه على مااخترنا توطئه لجعـل اعراب المثنى
والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحتاجون الى اعرابهما بهالاستيفاء المفرد للحركات
والحروف وان كانت فروعا للحركات فى باب الاعراب لسلها وحقة الحركات الا انها اقوى
من حيث تولدها منها فاسندها المفرد الاول لان الحروف اقوى لان كل حرف منها كحركتين
او اكثر فكرهوا ان يسند المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى
فاختاروا من جمله المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت فى المفردات
الاعراب بالحركات التى هى الاصل فى الاعراب وبالحروف التى هى اقوى منها مع كونها
فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها للحروف الثلاثة كلا فى موضعه وكل
واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيهما فى موضعه (واعااختاروا
هذه الاسماء بخلاف نحو يد لمشابهها المثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب
(للابن وحصوا ذلك بحال الاضافه لتظهر تلك اللازم فتقوى المشابهة وحصوا هذه الاسماء
من بين الاسماء المفرده المشابهه للمثنى لان لام بعضها وعين الاخر حرف عله يصلح ان يقوم
مقام الحركات فاستراحوا من كلفه اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام فى اربعه منها
كأنهـا مجلوبه للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهى ادل كالحركات
المجلوبة للاعراب (وكذا الواو فى فوك لانها كانت مبدله منها الميم فى الافراد لم يرد
الى اصلها الا للاعراب واما فى نحو هن فليس لامه حرف علة واما هنوات واسم الهمزة
الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها فى النسب نحو ابنى وبنوى فكان لانها
ليست حرف عله والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واو فاختاروها
لتكون الواو التى فيها اصلا للرفع الذى هو اقوى فى الاعراب فى ثم لم يجعلوا منها بحر
يد ودم اذ لامه ياء (ثم نقول جعلوا الواو والياء فى الجر والالف فى النصب لتكون الالف اعرابا
مثل الفتح والياء مثل الكسر ٤ لانفتاح ماقبلها وانكساره وجعلت ساكنة لتشبيه
فى المعرب بالحروف التى هى اثقل من الحركات ولتناسب الحركات التى قامت مقامها

٧ (قوله كما انحصر فى المثنى والمجموع على ماصلح للاعراب من سخهما) قد تقدم ان المختار عند الشارح ان المثنى ونظائره كانا فى الحقيقه صارا من شده الامتزاج فى حكم كلمه واحده فلا تكون الالف فى المثنى لام الكلمة او عينها فى كونها من سخ الكلمة

٤ لالانفتاح نسخه

٨ قوله (على ان ماقبل لام الكلمة كان حرف اعراب)اى حال الافراد عن الاضافة ٩ قوله (وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان آه) المذروان اطراف الاليتين ولا واحد لهما لانه لوكان واحد هما مذرى على مازعم ابو عبيدة لقالوا مذريان فى التثنية لان المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى بالياء على كل حال ٢ قوله (وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل) قال فى الصحاح الثناء ٢٩ بالمد والكسر عقال البعير ونحوه من حبل مثنى وكل واحد من ثنييه فهو ثناء لو افرد تقول عقلت البعير بثنايين اذا عقلت يديه جميعا بحبل او بطرفى حبل وانما لم يهمز لانه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال ثنا فتركت الياء على الاصل لانه من ثنيت ولو افرد واحده وقيل ثناء لقيل ثنا آن بالهمز ككسا آن وردا آن ٣ قوله (وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان ونحو هما) قال فى شرح المفصل اسماء الاشارة كلها مبنية عند المحققين لاحتيا جهما الى معنى الاشارة كاحتياج المضمر الى التكلم والخطاب وتقدم الذكر وقال بعض الناس ان المثنى معرب متمسكا بالا ختلاف كسائر المثنيات ثم اجاب عن هذا التمسك بالتأويل بعد استشكاله وقال ان ذان صيغة موضوعة للمرفوع وذين للمنصوب وحكم ان الحال فى اللذان والذين كذلك واختار ايضا فى

لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ماقبلها من الحركات من جنسها للتخفيف والتنبيه فى الاربعة منها ٨ على ان ماقبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما فى الباقين فطردا للباب (ومعنى حوك ابو زوجك او اخوه او ابنه وبالجملة فالحم نسب زوج المرأة والهن الشئ المنكر الذى يستحيى ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك (والثانى من الثلاثة الاقسام التى اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما حمل عليه نعنى بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجيء فى باب المثنى فلم يكن كلا على هذا داخلا فى المثنى اذ لم يثبت كل فى المفرد (واما قوله فى كلت رجليها سلامى زائدة * فالالف محذوفة للضرورة كما يجيء وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفردات لكن كلا فليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذهو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من الثنى (٩ وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت فى التقدير اذ كانه كان مذرى ثم ثنى لم يمكنه مثل ذلك فى ثنايان فكان عليه ان يذكره (٢ وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس فى الطرف الواحد معنى الثنى كالم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثن اذ ليس فى المفرد معنى الثنى فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالثنى فى مجموع الحبل لا فى كل واحد من طرفيه (٣ وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر فى شرح المفصل انهما صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه جواز تشديد نون هذانّ واللذانّ وانهم لم يقولوا ذيان والذيان كما قالوا ذان واللذان عنده فى المثنى ينبغى ان يكون مثل عشرون فى الجمع كلاهما صيغ موضوعة وان ثبت فى الظاهر ما يوهم انه مفردها (وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان فى اخر هما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان الالف كان يجلب قبل الاعراب فى المثنى علامة التثنية وكذا الواو فى الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد فى جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانما وانتموا وهما وهموا وكما وكموا ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما يصلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتى الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهى التى هى اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب فى المثنى والمجموع والجر

 بناؤها فعلى هذا يجب على المص ههنا ان لا يذكرها لانه بصدد بيان الاعرب والاعراب فيها على ما اختاره نعم على مذهب من جعلها معربة يجب ذكرها اذا لم تجعل مثناة فى الحقيقة والمصنف انما ارتكب كونها صيغا موضوعة للمثنى ليتهيأ له الحكم بكونها غير معربة واذا جعلت معربة فالصواب ان تجعل مثناة حقيقة لكن قد خولف فيها نوع مخالفة للقياس فالقياس مفرداتها

اولى بهما فقلبت الف المثنى وواو الجمع فى الجر ياء فلم يبق لمنصب حرف فاتبع الجر دون
الرفع لكونهما علامتى الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ماقبل الياء فى المثنى ابقاء على
الحركة الناشئة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها (واما الضم قبل ياء الجمع فقلب
كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعى لو
قلبت الياء لضمة ماقبلها واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف ٢ فارتفع التباس
المجموع بالمثنى بسبب كسر ماقبل ياء المجموع ان حذف نوناهما بالاضافة وكسر
النون فى المثنى لكونه تنوينا ساكنا فى الاصل والاصل فى تحريك الساكن اذا اضطر اليه
ان يكسر لما يجئ فى التصريف وفتح فى الجمع للفرق فحصل الاعتدال فى المثنى بخفة
الالف وثقل الكسرة وفى الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية
للاعراب كما ذكرنا (وقال سيبويه حرف المد فى المثنى والمجموع حروف اعراب فقال
بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه فى الاسماء الستة فالمثنى والمجموع
اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور ٣ وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف
هذا القول (وقال ابو على لااعراب مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون عنده
عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا
على المعنى لان الانقلاب معنى لالفظ فقصد الاعراب اللفظى ونقول باى شئ نعرف ان
هذه الحروف كانت فى الاصل حروف الاعراب ولم لايجوز كما اخترنا ان يجعل ماهو علامة
المثنى والمجموع قبل كونه حرف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثنى
والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لاتنافى بينهما ٤ ثم نقول الدال على المعنى هو الالف
والواو والياء وهى لفظية (فان قيل كيف يكون معرب بلاحرف اعراب (قلنا ذلك انما
يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لابد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف
فان الحرف لايحتاج الى حرف اخر يقوم به (وقال الاخفش والمازنى والمبرد انها دلايل
الاعراب لاحروف الاعراب (وقال الكوفيون هى الاعراب ومعنى القولين سواء فان
ارادوا انها زيدت من اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغى ان يصاغ المثنى والمجموع
اولا ثم يعرب وان ارادوا انهم جعلوا علامتى المثنى والمجموع دلايل الاعراب فذلك ما اخترناه
(وقال الجرمى هى حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان فى الرفع
معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه فى الاسماء الستة (وقال
بعضهم الاعراب بالحركات مقدر فى متلو الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب
وهذا قريب من قول الكوفيين فى الاسماء الستة والكلام عليه مامر هناك (فان قيل علامة
الاعراب لاتكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم فى الاسماء الستة وفى المثنى والمجموع
حصولها قبل تمام حروفها (فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها
وحصولها بكمال حروفها وفى اخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة
فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلابد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة
بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التى

٢ قوله (فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ماقبل ياء المجموع) قد توهم بعضهم ان الفرق بكسر النون وفتحها لدفع الالتباس بين المثنى والمجموع من المعتل اللام فى حالتى النصب والجر وذلك لسقوط لام الفعل فلا يحصل الفرق بحركة ماقبل ياء الاعراب فتفرق بحركة النون فيقال فى المثنى اشقين بكسر النون وفى الجمع اشقين بفتحها وهكذا مصطفين ومصطفين وهو سهو لان لام الفعل لايحذف فى المثنى فيقال اشقيان و اشقين ويحذف فى الجمع فلا اشتباه حتى يفرق بالنون

٣ قوله (وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف) ضعف بنفسه واضعفه غيره واما ضعفه فمعناه نسبه الى الضعف

٤ قوله (ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو) لاالانقلاب

شى من سنخ الكلمة فلابد ان يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة اما نون المثنى والمجموع فالذى يقوى عندى انه كالتنوين فى الواحد فى معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين ٥ مع افادتها هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لايشوبها من تلك المعانى شئ (وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون فى بعض المواضع علامة للتنكير ولا تسقط النون معها لانها لا تكون للتنكير (وكذا يسقط التنوين للبناء فى نحو يازيد ولارجل بخلاف النون فى نحو يازيدان ويازيدون ولامسلين ولامسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين (وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا فى الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفى فى الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب الفا بعد الفتح لانه حرف معرض للحذف لعدم لزومه الكلمة وضعفه بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف فخففت بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة لمايجئ فى التصريف من المناسبة بينهما (وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو ليضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا لحقتها نحو الفتى وحبلى ويخشى وان كانت واوا او ياء نحو القاضى ويرمى ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجئ فى باب الوقف (وقال سيبويه النون فى الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف اعراب امتنعت من الحركة فجيئ بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمه والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اى جعل عوضا منها بعدما كان عوضا منهما فثبت معها ثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهى فى نحو جاءنى رجلان باقى عوضا منهما وهو الاصل وفى الرجلان عوض من الحركة فقط وفى رجلا زيد من التنوين فقط وفى رجلان وقفا ليس عوضا منهما ولامن احدهما وفى نحو يازيدان ولارجلين عوض من حركة البناء فقط وفيما قال بعد لان حروف العلة الدالة على مادلت عليه الحركة مغنية عن التعويض من الحركة (وقال بعض الكوفيين انه تنوين حركت لساكنين فقويت بالحركة وهو مااخترنا ان ارادوا انه كالتنوين فى معنى كونه علامة التمام لافى المعانى الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها فى الاضافة (وقال الفراء هو الفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع (وقيل هو بدل من تنوينين فى المثنى ومن اكثر فى المجموع بناء على ان المثنى كان فى الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما

٥ مع كونها علامة الكمال تكون على افادته هذا المعنى على خمسة اقسام نسخه

ودون تصحيح ذلك ٦ خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد
ككلا ورجال وعشرة فلا يستحقان الاتوبتا واحدا لانه اهدر ذلك التكرير اللفظى
(واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا بكون آخره الفا ولا ينفك عن
الاضافة حتى تميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال
اضافته الى المضمر وهو ثلاثة اشياء نحو كلاهما وكلاكما وكلانا لانه اذا كان مضافا الى
المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تأكيدا له نحو جاءنى الرجلان كلاهما وجئنا كلانا
وجئتما كلاكما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جاءنى بعد ذكر شخصين فلا يكون
تأكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا واذا كان فى الاغلب جاريا على المثنى وهو
موافق له معنى ولفظا كامر واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه فى
الاعراب ثم طرد ذلك ٦ فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاءا
كلاهما وكلاهما جاءنى (واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجرى على المثنى اصلا اذ لا
يقال جاءنى اخواك كلا اخويك وكنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى
(وذكر صاحب المغنى ان بعض العرب يثبت الالف فى كلا وكلتا مضافين الى المضمر فى
الاحوال كما فى المضافين الى المظهر ولا ادرى ما صحته (والف كلا بدل من الواو عند سيبويه
لابدال التاء منها فى المؤنث كما فى اخت وبنت ٢ ولم تبدل التاء من الياء الا فى اثنين وقال السيرافى هو
بدل من الياء لسماع الامالة فيه (واما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف فى امالة الالف المنقلبة
عن الواو ويجئ الكلام عليه فى باب الامالة (وكلتا فعلى والالف للتأنيث جعل اعرابا كما
فى كلا وانما تجئ بالالف التأنيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتى التأنيث لان التاء لم تتمحض
للتأنيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام فى المؤنث كما فى اخت
وبنت وثنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم تنقلب تاء بنت واخت فى الوقف هاء (واجاز
يونس اختى وبنتى ولو كانت لمحض التأنيث لم تجز هذه الامور (والالف ايضا لما كانت
تتغير للاعراب صارت كأنها ليست للتأنيث فجاز الجمع بينهما (٣ وعند الجرمى وزنه فعتل
ولم يثبت مثله فى كلامهم (وعند الكوفيين الالف فى كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف
نونيهما للزومهما للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدى
اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة فى المثنى لا فى الجمع قالوا ولم
يستعمل واحدهما اذ لا احاطة فى الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء وقالوا ويجوز
للضرورة استعمال الواحد ٤ قال * فى كلت رجليها سلامى زائدة * كلتاهما مقرونة
بواحدة * وقال * كلت كفيه توالى دائما * بجيوش من عقاب ونعم * والجواب انهما
لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال * كلانا اذا ما نال شيئا افاته ٥ * وقال تعالى
﴿كلتا الجنتين آتت اكلها﴾ ولوجب قلب الفيهما نصبا وجرا اضيفتا الى المضمر او الى
المظهر كسائر المثنى (واما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء
ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء فى قوله فى كلت وضمه فى قوله كلت كفيه ولكان
معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى (واعلم ان كلا وكلتا لا تضافان الا الى المعارف لان

٦ قوله (خرط القتاد) قول خرطت الورق اذا حتته وهو ان تقبض عن اعلاه ثم تمر يدك عليه الى اسفله والقتاد شجر له شوك مثال الابر (صحاح)

٦ فيما وان لم يتبع نسخه

٢ (قوله ولم تبدل التاء من الياء الا فى اثنين) اى من لفظها فان التاء فيها بدل من الياء فى اثنين

٣ قوله (وعند الجرمى) قال ابو عمر والجرمى التاء ملحقة والالف لام الفعل فعنده وزنه فعتل ولو كان الامر كما زعم لقالوا فى النسبة اليها كلتوى فلما قالوا كلوى واسقطوا التاء علم انهم اجروها مجرى التاء التى فى اخت التى اذا نسبت اليها قلت اخوى

٤ (قوله قال فى كلت رجليها سلامى زائدة آه) وقال فى الصحاح هكذا فى كلت رجليها سلامى واحدة كلتاهما مقرونة بزائدة اراد فى احدى رجليها السلاميات عظام الاصابع قال ابو عبيدة السلامى فى الاصل عظم يكون فى فرسن البعير اخره ومن يحترث حرثى وحرثك يهزل

(وضعهما)

وضعهما للتأكيد ولا يؤكد التأكيد المعنوى الا المعارف كما يجئ في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا (ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو (والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده نحو كلا المرأتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال تعالى ﴿كلتا الجنتين آتت اكلها﴾ ثم قال ﴿وفجرنا خلالهما نهرا﴾ (والقسم الثالث ما فيه الواو والياء ٥ قال انما افردت اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دلالة على مافوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس به اذ لم يأت اول في المفرد وكذا عشرون واخواته وليس عشر وثلاث واربع احاد العشرون وثلاثون واربعون وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل لثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلاثة وكذا قيل ثلاثون التسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها ٦ واما عليون وقلون ونحوها فانها جمع علية وقلة ونحوها وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ٧ (ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين في آخره الف او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثنايان ومذروان واللذان وهذان بخلاف كلا فلا تحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في اخره واو او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته (٨ واما ذوو فهو داخل في حد الجمع المذكور على اى وجه كان لان واحده ذو قال ﴿ولكني اريد به الذوينا﴾ قوله (التقدير فيما تعذر كعصى وغلامى مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمى رفعا واللفظى فيما عداه) هذا بيان ان الاعراب المذكور في اى الاسماء المعربة يكون مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا حصر الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فبقى مالم يذكر منها ظاهر الاعراب (قوله فيما تعذر اى في معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعنى الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر في الفعل ، اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر النطق به واستحالته واما تعسره واستثقاله فالمتعذر في بابين يستحيل في كل واحد منهما على الاطلاق اى رفعا ونصبا وجرا الاول باب عصى يعنى كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا في الاحوال الثلاث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلب حرفا آخر اى همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفا ٩ والثانى باب غلامى يعنى كل مفرد احترازا عن نحو غلاماى ومسلمى مضافا الى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظى فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متأخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر ففى قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اى كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضى لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه المجئ في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة

٥ قوله قال انما افردت اولو وعشرون) قيل كان الواجب حينئذ على المص ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم

٦ قوله (واما عليون وقلون فانها جمع علية) العلية بالكسر الغرفة وزنها فعلية من المضاف هكذا قال بعضهم وقيل هى بالضم وزنها فعلية

٧ قوله (ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال آه) هذا كلام لا يجديه نفعا في دفع قول المص لان اعتراضه على النحاة مبنى على تحديدهم المثنى والمجموع بما تقدم ذكره نعم ان اراد ان لنا ان نخترع لهما حدين آخرين لا نحتاج معهما الى استثناء تلك الامور فلا كلام فيه

٨ قوله (واما ذوو)فيلزم فيه حذف النون بسبب لزوم الاضافة

٩ قوله (والثانى باب غلامى) الاولى ان يقال يعنى كل ما اعرب بالحركات لفظا من المفردات والجموع المكسرة وجمع المؤنث السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فيخرج ايضا نحو عصاى وسكاراى ويدخل فيه نحو عبادى ومسلماتى ايضا

ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب (ثم تقول انهم ٢ لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم الزموا ان يكون حركة ماقبل الياء كسرة لتوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشغولا بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا او متماثلتين مستحيل ضرورة (وكذا فی نحو قاضی فی المفرد يستحيل ظهور الاعراب فيه لوجوب ادغام حرف الاعراب (واما المستثقل اعرابه فشيئان يستثقل فی احدهما رفعا وجرا وفی الآخر رفعا فالاول اسم المنقوص ای الذی حرف اعرابه ياء قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر علی الياء المكسور ماقبلها وذلك مخصوص لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ماقبلها بحركة ثقيلة فان سكن ماقبلها وماقبل الواو لم تستثقل الحركتان عليهما نحو ظبی ودلو وكرسی ومغزو واما الفتحة فلخفتها لاتستثقل علی الياء مع كسرة ماقبلها نحو رأيت القاضی ويسمی هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين وسمی نحو الفتی والعصی مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا من مطلق الحركات والقصر المنع والاول اولی لانه لايسمی نحو غلامی مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لايجب اطراد الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامی مبنی علی مايجیء والمقصور من القاب المعرب (والثانی كل جمع مذكر سالم مضاف الی ياء المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك نحو جاءنی مسلمی والاصل مسلموی اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما فی اللين واوليهما ساكنة مستعدة للادغام فقلب اثقلهما الی اختها اعنی الواو الی الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس فی ادغام المتقاربين قلب الاول الی الثانی كما يجیء فی التصريف ان شاء الله تعالی وادغم بعد القلب اولاهما فی الاخری وكسر ماقبل الياء لاتمام ماشرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف ٢ والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر الضم فی نحو سيل وميل ای لانه لم يسبقه تخفيف آخر حتی يتم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة فی امتناع انضمام ماقبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لايجوز فيها ولذا قيل فی جمع ابيض بيض وفی فعلی من الطيب طوبی واما المدغمة فی المتحركة فكأنها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد ٣ فنحو سيل كهيام (٤ وان كان الاسم الذی قلب واوه ياء للادغام فی الياء علی اخف الاوزان ای ثلاثيا ساكن الوسط جوزوا ايضا بقاء الضم علی حاله ٥ فقالوا فی جمع الوی لی فثبت ان الواو الذی هو علامة الرفع مقدر فی جاءنی مسلمی (واما فی حالة الجر والنصب فالياء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جاءنی صالحا القوم وصالحوا القوم ورأيت صالحی القوم ومررت بصالحی القوم من المقدر حرفه لظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمی فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا بجزء المضاف (٦ واما لفظة فی فی الاحوال الثلاث فقد دخلت فی باب غلامی فلذا لم يفرد بالذكر وكان عليه ان يعد فی المستثقل اعرابه الموقوف عليه رفعا وجرا بالسكون نحو جاءنی زيد ومررت بزيد وان يعد

الشارح ان يقال كان الاولی ان يجعل تلك الكسرة المجتلبة للياء بعد ورود العامل علامة الاعراب ايضا فتكون الكسرة حينئذ مفيدة لفائدتين بعدما كانت مفيدة لفائدة واحدة علی قياس ما اختاره فی علامة التثنية والجمع فيكون اعراب غلامی لفظيا فی حالة الجر كما هو الاصل

٢ قوله والطرف محل التغيير فمن ثمه لم يكسر الضم) ای لم يقلب الضم كسرا

٣ قوله (فنحو سيل كهيام) الهيام بالضم اشد العطش وجنون العشق وداء يأخذ الابل فتهيم فی الارض لاترعی

٤ قوله (وان كان الاسم) الی قوله لی مؤخر عن قوله وليست الياء الساكنة الی قوله كهيام

٤ قوله (فقالوا فی جمع الوی لی) الالوی هو الرجل المجتنب المفرد ولا يزال كذلك

٦ قوله (واما لفظة فی فی الاحوال الثلاث فقد دخلت فی باب غلامی) دخول فی فی باب غلامی ظاهر لاشبهة فيه واما فی فيحتمل ان يقال اعرابه بالواو تقديرا فی حال الرفع وبالياء لفظا فی حال النصب والجر علی قياس مسلمی وكأنه انما ادرجه فی باب غلامی نظرا الی اخواته والی اللغة الاخری فيه وان كانت قليلة

(فی قسم)

في قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحكي في نحو من زيد و من زيدا و من زيد لكونه معربا مقدر الاعراب وجوبا ٧ لاشتغال محله بحركة الحكاية ❊ و اعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني و خالفهم المصنف كما رأيت لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه و غلامك و غلاماي و من اين لهم ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب البناء بل لها شرط كما يجيئ في الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه ❊ قوله (غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي ❊ عدل و وصف و تأنيث و معرفة و عجمة ثم جمع ثم تركيب ❊ والنون زائدة من قبلها الف ❊ و وزن فعل وهذا القول تقريب ❊ مثل عمر و احمر و طلحة و زينب و ابراهيم و مساجد و معدي كرب و عمران و احد و حكمه ان لا كسر و لا تنوين) قوله ما فيه علتان ❊ اعلم اولا ان قول النحاة ان الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه شيء اذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجبه العلة واياه عنى المصنف بقوله و حكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد منها وستعرف الشروط ان شاء الله تعالى (ويدخل في الحد الذي ذكره المصنف لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب ٨ وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما للمؤنث كمسلمات و مسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك (ففي قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب القائم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الاخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب ٩ وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة (٢ وكذا على ما حد المصنف يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف (وقووا هذا القول ٣ بانه لما لم يكن مع

٧ قوله (لاشتغال محله بحركة الحكاية) هذه الحكاية في لغة اهل الحجاز و مختصة بالاعلام

٨ قوله (وكذا المجموع بالالف والتاء علما آه) للمصنف ان يمنع وجود السببين المعتبرين في مسلمات علما كما عرف من كلام العلامة وان يجعل التنوين للمقابلة لا للتمكن وان يحذف كما مر

٩ قوله (وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر) سبب عدول المص عن هذا الحد ما سبق في حد المعرب

٢ قوله وكذا على ما حد المص يكون ما دخله اللام او الاضافة آه) قد يقال دخول اللام والاضافة يوجب ضعف المشابهة مع الفعل فيزول اعتبار السببين او احدهما فلا يكون في الاسم مع اللام او الاضافة سببان معتبران كما في هند اذا اعتبر مقاومة سكون الوسط لاحد السببين فيمكن ان يدعى صرف الاسم مع اللام او الاضافة على مذهبه ايضا لان المراد مما ذكره في الحد سببان معتبران لئلا ينتقض بنحو هند اذا صرف ولا يمكن اجراء ذلك في الضرورة او التناسب

٣ قوله (بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف) اي حتى يحذف لاجل السببين فيصير ممنوعا من الصرف بحذفه ء

اللام والاضافة تنوين حتى تحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لا بإصالة ٤ فعلى قول هؤلاء نحو الاجر واجركم منصرف لان التنوين لم توجد فتحذف كما فى احمران واجمعون (٥ وقال بعضهم انه لمشابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو الاجر واجركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم تحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاول اقرب اعنى ان الكسر سقط تبعا لتنوين وذلك انه يعود فى حال الضرورة مع التنوين تابعا له مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا القدر المحتاج (وانما تبعه الكسر فى الحذف لان التنوين تحذف لا لمنع الصرف ايضا كما فى الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهته الفعل لا للاضافة ولا البناء ولا لشئ اخر فحذفوا معه صورة الكسر التى لا تدخل الفعل ولهذا يؤتى بنون العماد فى نحو ضربنى ويضربنى (وانما لم يظهر اثر منع الصرف فى المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين نحو احمران ومسلمون علمين للمؤنث لان النون فيهما ليس لتمكين كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر (وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب على ان سمى بهما واعربا اعراب المفرد اى جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين لان اذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر (ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد تتفق مشابهته للفعل وهى على ثلاثة اضرب (احدها وهو اقواها ان يتضمن معنى الفعل سواء كما فى اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البناء ويعطى عمله (وثانيها وهو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه فى شئ من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى عمل الافعال التى فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل فى البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم فى الاعراب فلا يبنى منه الا الاقوى المشابهة للافعال اى الذى معناه معنى الفعل سواء كاسم الفاعل (وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد ككونه فرعا لاصل كما ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة فلاحتياج الفعل فى كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجئ فى باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لتضمنها مع ضعف الفعل فى البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك بتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل تنزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او ينزع التنوين والكسر معا كما تقدم (وانما احتيج فى هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج فى اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية فى الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجئ فلا تكفى واحدة منها الا اذا قامت

ء لاجل السببين والاسقط ههنا وكان الاسم ممنوع الصرف من هذه الجهة

٤ قوله (فعلى قول هؤلاء نحو الاجر واجركم منصرف) وانما مثل بالاجر واجركم لان دخول اللام والاضافة لا يتا فى وجود شئ من سببه بخلاف ما فيه علية مؤثرة نحو احمدكم وعثمانا اذ لا علية مع الاضافة واللام فيكون هذا عند المص ايضا منصرفا ولذلك قال او لا يكون ما دخله اللام والاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف

٥ قوله (وقال بعضهم انه لمشابه الفعل حذف الكسر والتنوين آه) كان القياس على قولهم ان يحذف الكسر لامكانه مع تحقق مقتضيه اعنى وجود السببين الا ان دخول اللام و الاضافة اوجب فيهما تمنعا

٢ قوله (فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل) اى وهو كونه فرعا من وجهين ٣ فى اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل

وفى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر يتضمن الاسم معنى الفعل نسخه

مقام اثنين (فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس (٢ فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير ٣ اسم الفعل بمعنى الفعل ويتضمن هنا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال فى المعنى فتعطى حكم الفعل وذلك بناء اسم الفعل وعمله عملا معا وعمل البواقى عمله حسب وهذا مطرد فى كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل (واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجئ فى باب المبنى بنى الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصهما وههنا يكفى ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه فى البناء دون الفعل (واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذى هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف فى عدم التصرف كما فى عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجئ فى بابه فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط (قوله والنون زائدة انتصب زائدة على انها حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهى عدل ووصف الى آخره ٤ اى تكون علل منع المنصرف عدلا ووصفا وكذا والنون زائدة وقد الحق باسباب المذكورة ما شابه الف التأنيث المقصورة ٥ وهو كل الف زائدة فى آخر الاسم العلم سواء كانت للالحاق ٦ كما فى ارطى وذفرى وحبنطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمتنع من التاء كالف التانيث فاذا عد الالف والنون سببا لمشابهة الف التأنيث بالامتناع من التاء فعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء ٧ واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التأنيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التأنيث الممدودة لاجتماع شيئين (احدهما ضعف ما يشبهه الف الالحاق الممدودة اى الهمزة فى نحو حمراء فى باب التأنيث دون الالف فى نحو سكرى لكون الهمزة فى الاصل الفا (والثانى كون همزة الالحاق فى مقابلة الحرف الاصلى ولذلك اثر الالف والنون فى نحو سكران لمشابهة الف التأنيث الممدودة لان النون ليست فى مقام حرف اصلى والف الالحاق المقصورة وان كانت فى مقابلة حرف اصلى لكنها تشبه علامة التأنيث الاصلية اى الالف المقصورة لا المقلبة عن علامة التأنيث اى الف التأنيث الممدودة (واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما لم يعرف كان مجهولا فى الاصل عندنا والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام

٤ قوله (اى يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا) الاظهر ان يقال معناه يمنع الصرف عدل ووصف وكذا وكذا والنون زائدة ٥ (قوله وهو كل الف زايدة) اى لا للتأنيث ٦ قوله (كما فى ارطى وذفرى آه) قال الجوهرى الارطى شجر من اشجار الرمل يدبغ به والفه للالحاق لا للتأنيث لان الواحدة ارطاة والذفرى من القفاء هو الموضوع الذى يعرق من البعير خلف الاذن يقال هذه ذفرى اسيلة لا ينون لان الفها للتأنيث وبعضهم ينونه فى النكرة ويجعل الفه للالحاق بدرهم وهجرع والحبنطى القصير البطين يهمز ولا يهمز والنون والالف للالحاق بسفرجل يقال رجل حبنطى بالتنوين وحبنطاة والقبعثرى العظيم الشديد الالف ليست للتأنيث لانك تقول قبعثراة فلو كانت للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر هذا وما شبهه لا ينصرف فى المعرفة وينصرف فى النكرة قال وانما زيدت الالف فى قبعثرى ليلحق بنات الخمسة ببنات الستة وقد خطى فى هذا الحكم ٧ قوله (واما الف تأنيث الالحاق الممدودة) كعلباء الملحق بسرداح

٨(قوله ككون الاسم مصغرا او منسوبا آه) قال بعضهم التصغير والنسبة نافيان الفعل لان المصغر والمنسوب

ان لا غلط له لسان اخر فيكون العربية اذن فى كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع
الافراد والالف والنون فرع الفى التأنيث كما يجئ بعد او فرع ما زيدا عليه ووزن الفعل فى الاسم
فرع ووزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او اوله زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون
فيه الوزن المختص بنوع غيره وههنا فروع اخر لم يعتبروها ٨ ككون الاسم مصغرا او منسوبا
وشاذا ٩ وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة (قوله وحكمه
ان لا كسر ولم يقل ان لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع وجره
فتح فالفتح الذى فى باحمد عندهم عمل الجار وهو محل الجر لا محالة (وقال الاخفش والمبرد والزجاج
غير المنصرف فى حال الجر مبنى على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبنى اى الفعل ضعيفة
فحذفت علامة الاعراب مطلقا اى التنوين وبنى فى حالة واحدة فقط واختص بالبناء فى حالة
الجر ليكون كالفعل المشابه فى التعرى من الجر (قوله ٢ ويجوز صرفه للضرورة
او التناسب مثل سلاسلا واغلالا وقواريرا) قال الاخفش ان صرف مالا ينصرف
مطلقا اى فى الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة
الوزن الى صرف مالا ينصرف فتمرن على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه
فى الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تعالى ﴿ سلاسلا واغلالا وقواريرا وقال هو
والكسائى ان صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكره غيرهما
اذ ليس بمشهور عن احد فى الاختيار نحو جاءنى احمد وابراهيم ونحو ذلك واما
للضرورة فلا خلاف فى جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم
الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعل من فى الضرورة لان من مع مجروره
كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام فى الضرورة
وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة
ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها
كما نبين لك عند الكلام فى تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب
مع كونها سببا واستشهدوا بقوله * فما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس فى مجمع *
ومنعه الباقون استدلالا بان الضرورة تجوز رد الاشياء الى اصولها فجاز صرف
غير المنصرف ولا يخرج لاجلها الاشياء عن اصولها وقريب من هذا الوجه جواز
قصر الممدود فى الشعر دون مد المقصور الا نادرا ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية
يفوقان شيخى والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها وان ثبت هناك
رواية اخرى (قوله سلاسلا صرف ليناسب المنصرف الذى يليه اى اغلالا ٣ فهو
كقولهم هنأنى الشئ ومرأنى والاصل امرأنى (قوله قواريرا يعنى اذا قرئ منونا
لا اذا وقف عليه بالالف لان الالف حينئذ كما تحتمل ان تكون بدلا من التنوين تحتمل
ان تكون للاطلاق كما فى قوله تعالى ﴿ الظنونا والسبيلا والرسولا ﴾ فلا يكون نصا
فيما استشهد له من صرف غير المنصرف وانما صرف ليناسب اولى اخرى الاى فى هذه

هو صو فان معنى فلذلك لم يعتبرا بخلاف الجمعية والتأنيث فانهما لا ينافيانه بل الفعل لما كان للحقيقة لم يحتج اليهما

٩ (قوله وغير ذلك مما لا يحصى) ككونه مثنى وكونه مشتقا وكونه مقلوبا وكونه محذوفا منه شئ

٢ (قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب) قيل انما ذكر الجواز مع ان الضرورة موجبة للصرف لانه عطف عليه التناسب وهو غير موجب او لانه اراد بالضرورة ما يتناوله انكسار الوزن وازحافه وذلك مجوز وليس بموجب

٣ (قوله فهو كقولهم هنأنى الشئ ومرأنى) قال فى الصحاح هنؤ الطعام وهنئ بالضم والكسر وهنأنى الطعام وكذلك مرؤ الطعام ومرئ بالضم والكسر مثل فقه وفقه قال الاخفش يقال مرأنى الطعام وبعضهم يقول امرأنى الطعام وقال الفراء يقال هنأنى ومرأنى اذا اتبعوها هنأنى قالوها بغير الف واذا افردوها قالوا امرأنى

السورة لان اواخر الآى كالقوافى يعتبر توافقها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع الا ترى الى قوله عليه الصلاة والسلام (خير المال سكة مأبورة ٣ وفرس مأمورة) اى مؤتمرة يعنى كثيرة النتاج وقال تعالى (والفجر ثم قال يسر وقال سجا لموافقة قلى ٭ (قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفا التأنيث) اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لانظير له فى الآحاد العربية اما نحو ثمان ورباع اى الذى القى رباعيته ورجل شناح اى طويل ٤ وحمار حزاب اى غليظ قصير فشواذ واما نحو الترامى والتغازى فالاصل فيه ضم ماقبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء ٥ واما نحو هوازن وشراحيل علمين فنقول عن الجمع وسيجئ حكمه واما يمان وشآم فالالف فيهما عوض من احدى يائى النسب فهذا الوزن عارض لم يعتد به وذلك لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب احدى يائى النسب والالف الذى هو بدل من الاخرى وياء النسب عارضة لايعتد بها فى الوزن ٦ نحو جمالى وكمالى فى المنسوب الى جمال وكمال ٧ وكذا تهام بفتح التاء فى المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال ٭ ارقنى الليلة برق بالتهم ٭ يالك برقا من يشقه لاينم ٭ قال سيبويه منهم من يقول يمانى وشآمى بتشديد الياء وهو قليل ويجئ وجهه فى التصريف ان شاء الله تعالى ٭ وانما لم تعد ياء النسب عارضة ٨ فى قمارى وكراسى ٩ وعوارى وبخاتى ودباسى ونحوها لانها ثبتت فى آحادها وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك اليا آت فى الاحاد وليس ذلك اى اعتداد الياء فى المفرد وصوغ الجمع عليه مطردا الا ترى انك لاتقول فى جمع عجمى عجامى وان كان ياؤه للوحدة كما فى بختى وقيل ان ثمانيا مثل يمان الالف والياء للنسب الى الثمن الذى هو جزء من ثمانية (وفيه نظر اذ لامعنى النسب فى ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسب هذين العددين الى جزئيهما وتقدير النسب فى الرباعى انسب فيكون منسوبا الى الرباعية وهى السن (ويجوز ان يقال فى الثمانى انه منسوب الى الثمانية اى مجرد العدد لان الثمانى لايستعمل الا فى المعدود والثمانية فى الاصل العدد لا المعدود كما تقول فى صريح العدد ستة ضعف ثلاثة ولا تقول ست ضعف ثلاث وقد يجئ تحقيقه فى باب العدد فالالف فيهما اذن غير الالف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدل من احدى يائى النسب وكذلك الياء غير الياء كما قيل فى هجان وفلك وقد جاء ثمان فى الشعر غير منصرف شاذا قال الشاعر ٭ يحد

٣ (قوله وفرس مأمورة اى مؤمرة) قال ابو عبيدة آمرته بالمد وامرته لغتان بمعنى كثرته ومنه الحديث وامر هو اى كثر قال يعقوب ولم يقله احد غيره وقال ابو الحسن امر ماله بالكسر اى كثر وآمر الله ماله بالمد قال وانما قيل مأمورة للازدواج والاصل مؤمرة على وزن مفعلة والسكة الطريقة المصطفة من النخل قال الاصمعى هى ههنا الحديدة التى تحرث بها ومعنى مأبورة مصلحة وقيل ملقحة ٤ (قوله وحمار حزاب) الحزابى بالحاء المهملة والزاء المعجمة رجل حزاب وحزابية ايضا اذا كان غليظا مائلا الى القصر ٥ (قوله واما هوازن) هى صح ٣٩ صح قبيلة من قيس قوله (وشراحيل) علم رجل وكذا براقش اسم كلبة ومعافر اسم حى من اليمن قال الجوهرى شراحيل اسم رجل لاينصرف فى معرفة ولا فى نكرة عند سيبويه لانه بزنة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش فى النكرة فان صغرته انصرف عندهما لانه عربى وفارق السراويل لانها اعجمية ٦ (قوله نحو جمالى وكمالى فى المنسوب) لايعلم من هذين المثالين كون ياء النسب غير معتد بها فى منع الصرف الا اذا جعل مجرد هذا الوزن سببا مستقلا فى المنع هذا ان قصد الاستدلال وان قصد مجرد التمثيل فلا كلام فيه ٧ (قوله وكذا تهام بفتح التاء فى المنسوب) قال الجوهرى تهامة بلد والنسبة اليها تهامى وتهام واذا فتحت التاء لم تشدد كما فى يمان وشآم الا ان الالف فى تهام من لفظها وفيهما بدل عن احدى يائى النسبة وقد يستعمل التهمة فى موضع تهامة ٨ (قوله فى قمارى) القمرى منسوب الى طير قمر والانثى قمرية والجمع قمارى غير مصروف والدبسى طائر منسوب الى طير دبس والادبس من الطير والخيل مالونه بين السواد والحمرة ٩ (قوله وعوارى) العارية بالتشديد كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب

٢ (قوله برمة اعشار) اى انكسرت قطعا قوله (وثوب اخلاق) الحبل الخلق من اسباب يقال ثوب اسمال كما قالوا رمح اقصاد منقصف الرماح مكسرت ٣ (قوله ونطفة امشاج) نطفة امشاج هى ماء الرجل المختلط بماء المرأة ٤ (قوله ولا آخر وآنك) الآخر بفتحتين واوله ذا فى الصحاح الآنك الاسرب وافعل من صيغ الجمع ولم يجئ عليه الواحد الا آنك واشد قال المص وانما يحتمل ان تكون آنك فاعلا ٥ (قوله ولا ابلم لانها لغة رديه) الابلم خوص المقل وفيه ثلاث لغات ابلم وابلم والواحده بهاء وافعل عز الدوم وقد نسر ... ٤ ... الدوم شجر المقل ٦ (قوله ملعبها) كمعه

وثنى قولها ملاحبها ❊ وهو على الوهم لان فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع فيما احدها (اما سراويل فاعجمى فى الاشهر وقد قدمنا الآحاد لعربيه او عربى مفرد شاذ او جمع سروال كما حكى واما نحو اكلب واجادل فهما وان لم يأت لهما نظير فى الآحاد الا ان كونهما جمعين فيه وحكم جمع الجمع حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه فتى فى عصفر جميعهما مع انه نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وكذا قال تعالى ﴿ نسقيكم مما فى بطونه ﴾ والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو ٢ برمة اعشار وثوب اسمال ٣ ونطفة امشاج (ولم يوصف المفرد من هذا الوزن من الجموع، لا يصح الاعتذار بمجئ افعل فى الواحد نحو اذرح فى اسم موضع لكونه مقولا عن الجمع كذا ٤ ولا آخر وآنك لانهما اعجميان ٥ ولا ابلم لانها لغة رديه شاذه واصح ضم الميم ولا اشد لانه جمع شدة على غير القياس او هو جمع لا واحد له بدليل قوله ❊ ٦ بلغتها واجتمعت اشدى ❊ فاتت النعل وقال بعضهم اغاوى حتى قام مقام السبب لكونه نهاية جمع التكسير اى جمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام واناعيم واما قوله عليه الصلاة والسلام ﴿ انكن ٧ صواحبات يوسف ﴾ وقوله ❊ جذب الصراريين بالكرور ❊ جمع صراء جمع صار بمعنى الملاح فهما جمعا سلامة وحين قلنا نهاية جمع التكسير وقيل لما لم يكن له فى الآحاد له نظير اشبه الاعجمى الذى لا نظير له فى كلام العرب فيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا فيه سببان لا سبب كالسبب ❊ وقال الجزولى فيه الجمع وعدم النظير فى الآحاد وعدم النظير فهاهنا سبب مستقل لا يحتاج الى العجمة كما يأتى فى سراويل فيدعيه انهما سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة ❊ وقال المصنف مع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كاكالب او كونه على وزن جمع الجمع كما حد ولا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير واما قيام الى التأنيث اعنى الممدوده والمقصوره مقام سببين فللزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التأنيث فان بناءها على العروض وان اتفق فى بعض الاسماء لزومها ٨ كقمحدوه وعنصوه وحبارة وجرابه وغيرها كما حكى فى باب التأنيث ❊ قوله (فالعدل خروجه عن صيغة الاصلية تحقيقا كثلاث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر وباب قطام فى تميم) العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى ٩ فقولنا بغير القلب ليخرج جواس فى يأس وقولنا

وشغلت الناطل عدى حدى ٧ (قوله صواحبات يوسف) وكذا قوله قد حرب الطير ايامنا جمع ايامن جمع ايمن قوله (وقوله) اى احتاج قوله (جذب الصراريين) فى الصحاح الصارى الملاح والجمع صراء مثل قارى وقراء وكافر وكفار وقال فى باب الراء الصرارى الملاح والجمع الصراريون واستشهد بقول العجاج جذب الصراريين بالكرور وقال وقد يقال للملاح الصا الصارى كالقاضى والكرور جمع كر وهو حبل الشراع ٨ (قوله كقمحدوه وعنصوه) يقال فى رأسه عنصاة اذا بقى فى رأسه شعر متفرق فى نواحيه الواحده عنصوه فهى فعلوه وبعضهم يقول عنصوة بلحيتها بفرده والقمحدوة خلف الرأس ٩ (قوله بقولنا بغير القلب ليخرج جواس) يمكن ان ملتزم كون آيس على وزن ياس نظرا الى عدد الحروف وخصوصيه الحركات والسكنات ولا يلاحظ فى ذلك ترتيب الحروف بحسب المقابلة بالفاء والعين واللام فانه امر اعتبارى فلا خروج عن الصيغة الاصليه فلا حاجة الى الاحتراز واما نحو مقام ومقول فينبغى عليه تخرجه عن صيغته الاصلية والمتبادر من الخروج الاطلاق فالا يستند الى اخراج كما فى قولك خرج زيد الى بلد كذا ونحو قمحدوه لم يخرج عن صيغته الاصلية خروجا لما بل يشتمل على ثلث ه

(ولا)

ولا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال (٢ قوله خروجه اى خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اى مصروف عن بنيته والعدول الانصراف والخروج (قوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه اخر ان قلنا انه معدول عن الاخر وسحر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند تميم انهما معدولان عن السحر والامس واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم تصغ عليها الا ان نقول كأنها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها بها (قوله تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيق اى خروج محقق كرجل سوء بمعنى رجل سيئ اوخروج تقدير اى خروج مقدر ويعنى بالعدل المحقق ماتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذى يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كادد (واما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امرذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاء نى القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس فى باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الاثلاثة ثلاثة فقيل انه اصله وقد جاء فعال ومفعل فى باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشيرة فى قول الكميت ۞ ولم يستر يثوك حتى رميت ۞ فوق الرجال خصالا عشارا ۞ والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع يائى النسب نحو الخماسى والسداسى والسباعى والثمانى والتساعى وعند سيبويه ان منع الصرف فى هذا العدل والوصف (فان قيل الوصف فى هذا المكرر عارض كعروضه فى اربع فى نحو نسوة اربع فكيف اثرفيه ولم يؤثر فى اربع (قلت هذا التراكيب المعدول لم يوضع الاوصفا ولم يستعمل الامع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفراء يجيز صرف هذا المعدول اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظى وعدل معنوى وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى (وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل ٣ والتعريف كما فى عمر اذ لا يدخله اللام واذا اجرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على

لم يخرج عن صيغة له اصلية بل هو اسم له صيغة مأخوذ من اسم آخر له صيغة اخرى وكذا الحال فى نحو رجيل ورجال اذا لم يكن حق رجال ان يكون على صيغة رجل بل لفظ مأخوذ من لفظ رجل فهناك اخذ صيغة من صيغة اخرى لاخروج اسم من صيغة الى اخرى فالحد محمول على ظاهره مستغن عما زاده من القيود وذكر بعضهم ناقلا عن المص انه لابد من اعتبار الخروج عن المعنى الاصلى ايضا والاورد مالا يحصى كثرة من المعدولات من حيث اللفظ كالجموع الواردة على خلاف القياس نحو امكن وكالمصغرات والمنسوبات التى وردت على خلاف صيغها القياسية فتأمل فى جريان هذا القيد فى جميع المعدولات

٢ قوله (فخروجه اى خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق) انما اختار تفسيره بالخروج ليظهر كونه صفة للاسم فيكون فرعية حاصلة فيه كما يقتضيه جعله سببا لمنع الصرف فيه واما الاخراج فيدل على صفة الاسم ضمنا

٣ قوله (والتعريف كما فى عمر آه) فيه ء

ما قالوا ولو كان معرفة ولاشك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جا فى القوم مثنى (واما اخر فانه جمع اخرى التى هى مؤنث اخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر اخران اخرون واواخر واخرى اخريان اخريات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل ٤ فمعنى اخر فى الاصل اشد تأخرا وكان فى الاصل معنى جا فى زيد ورجل آخر اشد تأخرا من زيد فى معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير ٥ فمعنى رجل اخر رجل غير زيد (ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاء فى زيد وحمار اخر ولا امرأة اخرى (ويستعمل اخريات فى المعنى الاول ولا يستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاء فى فلان فى اخريات الناس اى ٦ فى الجماعات المتأخرة وكذا الاواخر فلما خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل اعنى من والاضافة واللام وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان اخران ورجال اخرون وامرأة اخرى ومرأتان اخريان ونسوة آخر (فقيل الدليل على عدل اخر انه لو كان مع من المقدرة كما فى الله اكبر لزم ان يقال بنسوة آخر على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام من ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما فى الغايات او مع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما فى حينئذ وكلا آتينا او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله ❊ ٧ الا علالة او بداهة سابح ❊ احدا من استقراء كلامهم لم يبق الا ان يكون اصله اللام (ولمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه فانه ذهب اليه الخليل فى اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع غيرها من تلك الوجوه فالاولى ان يقال فى امتناع كون آخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا (ومنع ابو على من كون اخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن ذى اللام وكان لا يقع صفة للنكرات كما فى قوله تعالى ﴿ من ايام اخر ﴾ (واجيب بانه معدول عن ذى اللام لفظا ومعنى اى عدل عن التعريف الى التنكير ومن اين له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام فى المعدول عن ذى اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذى اللام بل لكونه علما (وذهب ابن جنى الى ان قياس اخر لما جرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه فى جميع الاحوال فاخر فى قولك بنسوة اخر معدول عن اخر من (٨ ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واواخر واخرى واخريات معدولات ايضا عن اخر من الا ان اخرى واواخر سيان فى اعتبار العدل بالف التأنيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يبقى فيهما حكم منع الصرف فى موضع نحو اخران واخرون كامر واما اخريات فاستعمالها باللام

(معنى آخر فى الاصل اشد تأخرا وكان فى الاصل معنى جاء فى زيد آه) هذا معنى ما قال من ان آخر كان فى الاصل موضوعا للاختلاف فى الصفة فنقل الى الاختلاف فى الذات

٥ قوله (فمعنى رجل آخر رجل غير زيد) فاذا قيل جا فى زيد وآخر فهم منه ان المراد رجل آخر بخلاف جاء فى زيد وغيره

٦ وقوله (فى الجماعات المتأخرة) الظاهر اعتبار التأخر لا الزيادة فيه ❊

٧ قوله (الا علالة آه) الغرض من الاستشهاد ان المضاف اليه محذوف من علالة وهو سابح بتقديره الا علالة سابح او بداهة سابح لدلالة الثانى عليه

٨ قوله (ويلزم على هذا القول ان يكون آخران وآخرون واواخر آه) لكن لا يكون على هذا القول لفظ آخر للمفرد المذكر معدولا لان مجرد حذف من لا يوجب عدلا وعلى القول يكون هو مع جميع تصاريفه معدولا لكنه لا يؤثر العدل فيه لاستغنائه عنه بوزن الفعل والوصفية الاصلية ولا فى غيره الا فى اخر كما مر فى الشرح

(والاضافة)

والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يبن فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا (وفي ادعاء كون الفاظ المؤنث والمثنين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد فالاولى ان لا يدعى كون اخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الاصل اعني احد الاشياء الثلاثة مطلقا (وانما عدل عنه لتعريه عن معنى افعل التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها كما يجئ في باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا ٢ فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر به المصنف اعني خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعشية ومساء وبكرا معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق بشئ معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام والاضافة) ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعهما عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب اخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجئ (واما جمع ومثله اخواته من كتع وبصع وبتع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء افعل فعل كحمراء وحمر قال ابو علي ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعل الجموع على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا اجمع وقوله ❊ حلائل اسودين واحمرينا ❊ شاذ كما يجئ في باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح بجمع المذكر والمؤنث لجاز جاءني الرجال جمع قال والحق ان جمعاء اسم لا صفة وقياس جمع فعلاء اسما فعالى في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجئ في باب الجمع واما السبب الاخر فيه وفي جمع فعن الخليل انه تعريف اضافي وكذا في اجمع لان الاصل في جاءني القوم اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقرأت الكتاب اجمع اي جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف (وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجئ واما مع حذفه فما المانع من اعتباره (وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي ٣ وضع تأكيدا للمعارف بلا علامة التعريف والمؤكد لا يكون الا معرفة الا ما جوز الكوفيون من نحو قوله ❊ قد صرت البكرة يوما اجمعا ❊ مما كان المؤكد فيه محدودا فتبيهما على هذا القول شبه العلمية ٤ ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة اذا كانت

قوله (فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر به المص اعني خروجه عن صيغته الاصلية آه) انما احتاج الى هذا التفسير ليتصور العدل عن المضاف فان حذف المضاف اليه لا يخرج المضاف عن صيغته بخلاف حذف اللام فانها لشدة امتزاجها بمدخولها صارت من تتمة صيغته بخلاف المضاف اليه وبخلاف لفظة سحر ٤٣ بجمع من المحذوفة عن آخر على قول ٣ قوله (ونحو تأكيدا للمعارف) ربما يدعى كون الفاظ التوكيد اعلاما جنسية لمعانيها ففيها علمية بخلاف نحو صباح اذ فيه شبه العلمية ٤ قوله (ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة) وقد صرح فيما بعد بان صباحا ومساء وضحى اذا اريد بها معينات كانت معربة منصرفة قال واما سحر اذا اريد به سحر بعينه فامره مشكل سواء قلنا انه مبني على الفتح او معرب غير منصرف وذلك لمخالفته لاخواته المذكورة هذا ما ذكره هناك ولا نزاع فيه الا ان الجوهري حكم بان ضحى اذا اردت به ضحى يومك لم تنونه كسحر ويفهم منه انه معرب غير منصرف واما ما ذكره ههنا من نحو عتمة وضحوة ففيه بحث لان الظاهر انهما في حكم غدوة وبكرة وفينة اذا اريد بها معينات وهي غير منصرفة وصرح به المص في الايضاح وقد عدها العلامة في الاعلام الاجناس ووافقه الشارح فيما بعد حيث عدها من الاعلام الجنسية ولا شك ان العلمية الجنسية مؤثرة في منع الصرف مع التأنيث كاسامة وصرح الجوهري ايضا بان بكرة وغدوة اذا اريد بهما بكرة وغدوة بعينهما لا ينصرفان والتفصي عن ذلك بان تقدير العلمية لاجل منع الصرف وذلك مخصوص بغدوة ه

٥ وبكرة وفينة واماعشية وعتمة اذا اردت بهما عشية ليلتك وعتمتها فصروفتان اتفاقا كما صرح به المص فى الايضاح

معينات فانها اذن معارف بلاعلامة مخصصة بعد العموم كالاعلام الغالبة نحو النجم والصعق فيه العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرفة وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف (وقال المصنف فيه وفى اجمع مع العدل الوصف الاصلى وان صارا بالغلبة فى باب التأكيد فهما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب (لكن بقى الكلام فى ان اجمع فى الاصل من اى الصفات هو امن باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى لايجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل كاساود واداهم ٥ قال ۞ اتانى وعيد الحوص من آل جعفر ۞ فياعبد عمرو لونهيت الاحاوصا فعلون لايجوز فيه لاقبل الغلبة ولابعدها وايضا افعل فعلاء لايجئ فى الاغلب الا فى الالوان والخلق والاولى ان يقال انه فى الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكأن معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع فى الاصل انه اتم جماقى قرأنى من كل شئ فهو تفضيل لقولهم جميع نحو احدواشهر فى المحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى التفضيل فعدل فى اللفظ عن لوازم افعل التفضيل الثلاثة اعنى اللام والاضافة ومن كما ذكرنا فى اخر ٦ فاجمع واخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف (ويرد على جما اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جماء وحقه جمعى كاخرى (والجواب عنه انه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز ان يعبر بعض تصاريفه عما هو قياسه (ولما بقى فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذى هو على افعل وهو صفة فجاز جماء كحمراء واذا جاز لك ان تقول حسناء وخشناء وطلياء مع ان مذكراتها حسن وخشن وطل لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل هذا ٧ وكان على المصف ان يذكر سحر معينا فى العدل المحقق اذهو غير منصرف فى القول المشهور ٨ ويذكر ايضا امس رفعا على لغة بنى تميم كما يجئ فى الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلابد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق اولا نحو قوله تعالى ﴿ فعصى فرعون الرسول ﴾ اخذا من استقراء كلامهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما عليتهما فمقدرة كما يجئ فى الظروف المبنية (قوله او تقديرا قدمضى التقدير ۞ اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلاثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وهدى وجمع كعرف وجر فهذه كلها منصرفة وان سمى بها اذا كان المسمى مذكرا واما صفة وذلك على ثلاثة اقسام (احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء ٩ كحطم وختع فى مبالغة حاطم وخاتع وكضروب فى مبالغة ضارب (وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو يافسق ٢ ويالكع وفى المذكر كفعال فى المؤنث نحو يا فساق ويالكاع كما يجئ فى باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم وختع

والعلية اومبنى وصرح فى مباحث العدل بان سحرا منونا يطلق على سحر بعينه فتأمل

٥ قوله (قال اتانى وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الا حاوصا) الحوص ضيق فى مؤخر العين والمرأة حوصاء وعنى بالاحاوص اولادالاحوص بن جعفر بن كلاب واراد بعبدعمرو عبدعمرو بن شريح ابى الا حوص هجا الاعشى علقمة ابن علاثة بن عوف بن الاحوص فاوعده بالقتل

٦ قوله (فاجمع واخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع آه) فقد اجتمع العدل والوزن فلايكونان متضادين

٧ قوله (وكان على المص ان يذكر سحر معينا) وقيل مبنى لتضمنه معنى اللام كامس

٨ قوله (ويذكر امس رفعا على لغة) انما قال رفعا لما سيقله ان مذهبهم ان يعربوه فى حال الرفع غير مصروف وان يبنوه على الكسر فى حالتى النصب والجر قال سيبويه وبعض بنى تميم يفتحون امس بعدمذ قال السيرافى لانهم تركوصرفه وسيأتى ٩ قوله (كحطم وختع) الحطم الكسر رجل حطم (قلوا) وحطمة ايضا اذا كان قليل الرحمة للماشية وختع فى الارض اى ذهب ودليل ختع اى ماهر بالدلالة ٢ قوله (ويالكع) لكع

قاو لم يكونامعدولين بل كانا كحطم لم يختصابالنداء بل ساوقاماهما المبالغته فى شيوع الاستعمال كما سوق حطم فى الاستعمال ساطماولم يختص بباب دون باب وانالاارى فى نقصان بعض الاشياء المشتركة فى معنى عن بعض فى التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن الشايع وسيجئ لهذا مزيد بحث فى اسماء الافعال (ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بهافعل لاينصرف اتفاقا نحو فسق علما العدل والعلمية وكذا فعال عند بنى تميم نحو نزال وبجار وفساق اعلاما وهذا الذى قالوا حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خرط القتاد كما يجئ فى اسماء الافعال (وثالث الاقسام جمع فعلى افعل التفضيل ولاعدل فيها الافى اخر وجمع واتباعه كماذكرنا هما واماعلم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف ٣ كقثم وجحى لانه ثبت قاثم وجاح ٤ وعدم قثم وجحى قبل العلمية ٥ فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا ٦ وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسى فقلنا هو علم مرتجل اى غير منقول عن شئ وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا ولم يجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا حينئذ الى تقدير العدل فيه على ماتقدم لئلا تنخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يجهل بكونه فى كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب ٧ امااُدد فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع فى كلامهم منصرفا فلانقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لايجئ له فاعل قبل العلمية ولافعل فهو منصرف لو جاء مثل ذلك فى كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف كحطم وختع علمين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لايكون معدولا عن فاعل ولاسيما ان النقل فى الاعلام اكثر واغلب من العدل اماعمر وزفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد ٨ قال الاعشى * يأبى الظلامة منه ٩ النوفل الزفر * لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسى بل هما معدولان عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام فى كونه منصرفا ايضا لو اتفق مجيئه (فان قيل هلا حكم فى المرتجلة التى هى ٢ نحو موهب ومكوزة ومحبب وحيوة انها معدولة عن موهب ومكازة ومحب وحية (قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغيرات رجوع الى الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما فى محبب ومكوزة فظاهر واماموهب فانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو ان يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل فى يفعل مفتوح العين ان يبنى منه مفعل بالفتح ٣ فالعدول الى الكسر فى نحو موضع وموجل مخالفة للاصل (وانما خولف حملا على الاكثر وذلك لان مثل الفاء الواوى اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبنى على المضارع (وقد

ء الوسخ لكعا اى لصق به. رجل لكع اى لئيم وامرأة لكاع وقد لكع لكاعة فهو لكع وامرأة لكعاء فلا يصرف لكع فى المعرفة لانه معدول من الكع ولكاع من لكعاء

٣ قوله (كقثم وجحى) قثم له من المال اذا اعطاه دفعة جيدة

٤ قوله (وعدم قثم) وقثم اسم رجل معدول عن قاثم وهو المعطى يقال اجتحاه وهو قلب اجتاحه وجحى اسم رجل قال الاخفش لاينصرف لانه مثل عمر

٥ قوله (فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا) هذا مخالف لما قد قيل من ان عمر معدول عن عامر علما

٦ قوله (وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسى) اى اسم الجنس الصفة

٧ قوله (اما ادد) ادّت الناقة تؤدّ ادّا اى رجعت الحنين فى اجوافها والادّ الداهية والامر القطيع وكذلك الآد على مثال فاعل وادد ابو قبيلة يصرفه العرب وجعلوه كنقب ولم يجعلوه كعمر

٩ قوله (قال الاعشى الباهلى يأبى الظلامة منه النوفل الزفر) اوله اخو رغائب يعطيها ويسألها

٩ قوله (النوفل) النوفل الكثير العطاء اى يأبى الظلامة لانه النوفل

٨ زفر والزفير ادخال النفس زفر يزفر فهو زافر ٢ قوله (نحو موهب) هو اسم رجل ٣ قوله (فالعدول ه

الى الكسر نحو موضع وموحل) اى مفعل الفاء الواوى من باب يفعل بالكسر اكثر منه من باب يفعل بالفتح ٧
واما مورق) قال الجوهرى مورق شاذ كموحد ٨ (قوله لكن صفحة ٤٦ اكثر من مفعل كمجيئ في المصدر

حكى الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل (٧ واما مورق في اسم رجل فانا صرف بناء على انه فوعل او على انه مفعل ٨ لكن كونه اكثر من مفعل كمجيئ في المصدر تعاوهم غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكل علما (واما شمس بن مالك بضم الشين فلم يلزم في الوزن (ولو سلم لزومه فلا انه معدول عن جمع شموس والازم جواز صرفه وترك صرفه كما في هند لان امر العدل ظاهر وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الاوسط ٩ واما حيوة فان الصيغة لم تغير والعدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حيوة جيعاوله فلا ان يرتكب كونها معدوله (قوله وقطام في تميم اى في لغة تميم اما في لغة اهل الحجاز فمبنيا انها عدل مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات غير المنصرفة ويعني بما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة اقسام كمجيئ اسم فعل كنزال وبابه وصفا وعلما للمصادر على رأى النحاة كفجار للفجرة وصفة للمؤنث كفساق يا فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا لمشابهته باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو سحاب وجهام وكلام وكهام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل فكذا فجار في المقدر معدولان عن فاسقة والفجرة (والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجاز بناؤه كله قيل لمشابهتها نزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم افترقوا فرقتين اكثرهم على انه الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وما عاقدروا والعدل فيها نحو الكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتأنيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الامالة فقدروه ايضا طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء اولا وسيجيئ الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال * قوله (الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا تضره الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد وصرف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر) الوصف تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع ولا تضره الغلبة فلذلك امتنع اسود وارقم * واما الى الآن لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد في منع الصرف اما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيحتمل ان يكون الصرف لعدم شرط وزن افعل على ما يذكر وهو عدم قبوله التاء فانه يقال لمذكره اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ٤ ان التاء في اربعة ليست بطارئة على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف ٣ وحمله فان بعمله للمؤنث فالتاء طارئة بشيء وان دققوا فيه النظر لانه انما جاز ان لا يد

اى مفعل بالفتح اكثر في الكلام من مفعل بالكسر ٩ قوله (واما حيوة) الاصل حية فقلبت الياء التي هي لام الفعل واوا لزوال الادغام لكن لم تغير الصيغة ٣ (قوله تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل آه) اشار بهذا التقدير الى ان عطف امتنع على صرف يقتضي تفرعه على ما تفرع هو عليه وليس بصحيح ولعل الوجه في العطف الصوري ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع ما تقدم ويحال رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم لظهور ان الفرع الاول انما هو للشرط المذكور بلا واسطة وان الثاني متعلق بالواسطة المترتبة على ذلك الشرط اعني عدم مضرة الغلبة واما قوله وصرف فهو عطف على صرف بلا اشكال كما سيذكره ٤ (قوله ان التاء في اربعة ليست بطارئة على اربع آه) وليس ايضا بشيء ما قيل من ان المانع قبول التاء للتأنيث والتاء في اربعة لست للتأنيث بل للتذكير
وذلك لان التاء في اربعة للتأنيث ايضا فان قولك اربعة رجال باعتبار التأنيث في الجمع المذكر (بالوزن
وكذا الحال في الرجوه الاربعه وان كان جمع ... ء

بالوزن الاصلي في يعمل لكونه ٥ قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء
في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حالة خرج بها عن
شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن في الحال حاصلا فيهما والمخرج
عن اعتباره في حال اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف
لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفي الثاني
اعني يعمل وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعملة فالوزنان متساويان في عدم
اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل (قوله فلا تضر الغلبة) معنى الغلبة ان يكون
اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر به بحيث لا يحتاج
لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان وانما عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل
واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخوانه وكذا
النجم في الثريا والبيت في الكعبة ٦ فكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله
في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف او غيره اذا عنيت به ذلك النوع
من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا قصدته من قرينة اما الموصوف نحو ليل
اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا تخرج
الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار
الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجيء وكيف يخرج عن الوصف (ومعنى الغلبة تخصيص
اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام
اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي ٢ لا يتبع
الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من
حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد
وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار
الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها معنى بل لا استدلال له في باب احمر اذا نكر بعد
العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد
التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز في السودان
٣ المسمى كل واحد منهم باحمر ورب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف
ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجيء فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار
الوصف بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه
بحاله قطعا ويعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي ٤ في كتاب الشعر
الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى
الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في النكرة فعلمت ان معنى الوصف مقر

من الحيات وفيه سواد

٢ قوله (لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم) والسر في ذلك ان خصوصية الموصوف صارت بالغلبة داخلة في مفهوم الوصف مع ملاحظة اتصافه بمعنى المشتق منه فلا يصح اجراؤه على غيره وهو ظاهر ولا عليه ايضا اذ يصير المعنى قيد هو قيد فيه دهمة والاسم اذا دل على ذات مبهمة باعتبار معنى مخصوص فهو الوصف مطلقا واذا دل على الذات فقط فهو اسم محض غير صفة مطلقا واذا دل على ذات معينة باعتبار معنى مخصوص فهو في عداد الاسماء وفيه شائبة الوصفية نحو آله وكتاب

٣ جمع اسود قال احب لحبها السودان حتى احب لحبها سود الكلاب

٤ (قوله في كتاب الشعر الابرق) الابرق كل ما فيه سواد وبياض والابرق غلظ فيه حجارة ورمل وطين مختلطة وجمعه ابارق (قوله والابطح) بطحه القاه على وجهه فانبطح وتبطح السيل اي اتسع في البطحاء والابطح مسيل واسع فيه دقاق حصى والجمع الاباطح والبطحاء مثل الابطح

منهما واذا ارتفعتا معنى الوصف علت الحلل والطرف لهما هنا لفظه و نحن نقر ان معنى اسود انما ثبت حية سوداء ٥ ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد ذي دهمة اى سواد اى قد مس حديد لان الحديد اسود فلم يثبت بحو اسود ان الوصفية الاصلية تعسر بعد زوالها فلاحظ اذن لـسـوية فى منع صرف احمر المنكر بعد العلمية كما انه لم يتيسر ما ربع ان الوصفية العارضة لا تعتبر (وقال بعضهم ربما لم تعتبر الصفة العالية نحو اسلم ونحوه من العلاب فصرف وذلك لغلبتها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها (قوله وضعف منع افعى معطوف على قوله صرف اى ولكون الوصف الاصلى معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا فى اصل الوضع ولا سيما انما فى الاستعمال ٦ نحو افعى بل توهم انها موضوعة للصفة لاروا انها الحية الخبيثة الشديدة من قولهم فعوة السم اى شدته وكذا توهم الصفة فى الاجدل الذى هو الصقر انه موضوع فى الاصل للوصف اى طائر ذو جدل وهو الاحكام (وقد يقال للدرع جدلاء فكأنها مؤنث اجدل وكذا توهم فى اخيل ان معناه الاصلى طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه محققا (٧ ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت فى معنى خبيثة واجدل طائرا ذا قوة واخيل طائرا ذا خيلان الا انك اذا قلت مثلا ليت اجدلا لم تقصد الا هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت سبعا لا تقصد به معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من النمر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المصنف فامامع صرف مثله فغلط ووهم (قوله التأنيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوى كذلك وشرط تحتم تأثيره زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممنع فان سمى به مذكر فشرطه الزيادة عدم منصرف وعقرب ممنع) اعلم ان التأنيث على ضربين تأنيث بالالف وتأنيث بغيرها فاما الالف فحتم التأثير بلا شرط للزوم الالف وضعا على ما مر ولذا قام مقام سببين وبيدما التأنيث تاء زائدة فى آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تقلب هاء فى الوقف نحو اخت وبنت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث ٨ فعلى هذا لو سميت بنت واخت وهنت مذكرا لصرفتها (والتأنيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرة فشرطه العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كفرة اولا هذا ولا ذاك كغرفة فالعلمية شرط تأثيره محتما فلا يؤثر من دون العلمية بدليل نحو امرأة قائمة وفى قائمة الوصف الاصلى والتأنيث بالتاء فالحلل لم يجيء الامن التأنيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا على مذكر المضعف حاصل وذلك الحلل ان وضع تاء التأنيث فى الاصل على العروض وعدم الثبات نقول فى قائمة قائم فلم يعتد بالعارض (واعتادها فى الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا شيء لهذا المعنى فى الصفات والاسماء الاغير لازمة

٥ (قوله ومعنى ارقم) الارقم الحية التى فيها سواد وبياض ٦ قوله (نحو افعى) الافعى الحية

٧ قوله (ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات الخ) ظاهر كلام المص يقتضى ان نحو اسود وارقم وادهم زال عنه معنى الوصفية بالكلية وان الاولين معنى الحية فقط والاخر بمعنى القيد مطلقا ومع ذلك يدعى ان تلك الوصفية الاصلية الزائلة بالكلية معتبرة فى منع الصرف ولذلك استشنع السرف فى هذه الاسماء على صحة مذهب سيبويه فلم لا يمكن له ان جعل عدم استعمال المتكلم اجدلا وافعى واخيلا فى معنى الوصفية سببا للصرف ونحوه مطلقا لان مع الصرف فيها كما امكن ذلك للشارح ولا يمكن لاحد الجزم بانتفاء الوصفية الاصلية فيها بل الظاهر ذلك فلذلك حكم بعدم تحقق الوصفية الاصلية فيها وبضعف منع صرفها لم يرد عليه ما اورده الشارح سابقا من ان هذه ٥

للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامرأة ورجلة وحجارة واما فى غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما فى حجارة وغرفة كما يجيء فى باب التأنيث (ثم ان العلمية حيث كانت الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان فيلزم التاء بسببها فتاء عائشة كراء جعفر صارت لازمة لاتحذف الا فى الترخيم كما يحذف الحرف الاصلى وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لاينفك عن الكلمة تقول عائشة فى الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصار التاء كلام الكلمة فى هذا الوضع واما ان كانت العلية فى غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف ان استثقلوها كما فى جبرائيل وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا جبريل وجبرال وجبرين وميكال وارسطو ارسطاليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمى فالعب به ماشئت (واما الزيادة فى الاعلام فنقول ان كان الحرف الزائد لايفيد معنى كالف التأنيث فى نحو بشرى وذكرى وتاء التأنيث فى نحو غرفة والف الالحاق فى نحو معزى لم يجز زيادته لان مثل ذلك لايكون الا حال الوضع وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمى (وكذا الحكم ان لم تفد الزيادة الا ما افاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم (وان افادت الزيادة معنى اخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم يجز لزوال الوضع العلمى فلا تزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث (وان بقى لفظ العلم مع تلك الزيادة وانما على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمى وطليحة وان تخرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كما فى الزيدان والزيدون على ما يجيء فى باب الاعلام ※ فان قيل فاذا صار التاء بالعلية لازما فهلا قيل فى نحو حمزة انه قائم مقام سببين كالالف فتكون العلية شرط قيامه مقام سببين ولاتكون سببا ※ قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء فى الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التى وضعها على اللزوم (وثانيهما ان يكون التاء مقدرا وهو الذى سماه المصنف بالمعنوى سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقى كعقرب ومصر (والالف لاتقدر كالتاء اذ الالف للزومها لاتحذف حتى تقدر (ولا تؤثر التاء المقدرة ايضا الا مع العلية (ولا يصح الاستدلال على كون التأنيث المعنوى ايضا مشروطا بالعلمية بانصراف نحو حائض وامرأة جريح كما فعل المصنف فى شرحه لان المراد بالمؤنث المعنوى ما كان التاء فيه مقدرا كما مر لا المؤنث الحقيقى وفى نحو حائض لا تاء مقدرا اذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما لمذكر كعقرب وليس كذلك ولكنت تقول فى تصغيره تصغير الترخيم حيضة كما تقول فى سماء سمية وليس كذلك لانك تقول فيه حييض (الا ترى الى نحو حائض منصرفا مع التأنيث والوصف ومثاله مع العلية ايضا منصرف كما يجيء (وانما شرط فيه العلمية ايضا لان

ه الاسماء لم تخرج عن الوصفية بالكلية

٨ (قوله فعلى هذا لو سميت بنت واخت مذكرا لصرفتها) وان سميت بها مؤنثا حقيقيا كانت كهند فى جواز الصرف وعدمه ويحتمل ان يقال انهما مصروفتان قطعا على قياس مامر من كلام العلامة فى عرفات وذلك لان التاء الموجودة فيها لفظا ليست بتمحضة للتأنيث فلا تعتبر فى منع الصرف ولايمكن معها تقدير تاء اخرى اذ لم يعهد ذلك فى كلامهم كما مر هناك

هذه نسخة اوضح دلالة على المقصود

المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية (والفرق بينهما ان[١] تصير التاء الظاهرة متحتمة التأثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الاوسط كشاة علما لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدر فضعيف فان سد مسده في اللفظ حرف احرازٍ وجوبا والا فعليه الخلاف كما يجيء وما يسد مسده الحرف الاخير في الرابع فما فوق الثلاثة لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة ولا يراد ثالثه ٢ واما نحو شه وشاة محذوف اللام ودليل سده مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التاء بخلاف قدر فان تصغيره قديرة فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان اولا اذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا اولا هذا ولا ذاك وذلك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسده فهو بمنزلة حمزة (وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط اولا (والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امرأة او غير حقيقي كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في حبلى حبلي وحبلوي٣ ولا تقول في جمزى الاجمزي كما لا تقول في جمادى الاجمادي (وحالهم اى الاسارى فحمل ستركهم في جوار الامرين نظرا الى ضعف الساد مسد التاء (وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التأنيث وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بقدم واعلم لم يقدرلطريان التذكير في الوضع الثاني على ما ضعف تأنيثه في الوضع الاول فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير (واما اذنة وعينة لرجلين فسمى بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد مسده شيء وذلك اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون ذا عجمة اولا فان لم يكن فان سميت به مذكرا سواء كان حقيقيا اولا كهند اذا جعلته اسم رجل ٤ اواسم سيف مثلا فلا خلاف في صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره (فالزجاج وسيبويه والمبرد حرموا باساغة من الصرف لكونه مؤنثا بالوصفين المعنوي والعلمي فظهر فيه امر التأنيث (وغيرهم خيروا فيه من الصرف وتركه لفوات الساد مسد حرف التأنيث وما يسد مسد الساد (وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا كدار ونار في الشاني كيد اسم امرأة (وان كان فيه العجمة كماه وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير ادهما كنوح ولوط كما يجيء وان سميت به مؤنثا حقيقيا او لا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيء لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية السبب حتى يصير الاسم بها متحتم المنع (فظهر بهذا التفصيل ان المؤنث اذا سمي به مذكر حقيقي او غير حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلاثة الحرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة (وههنا شروط اخر لمنع صرف المؤنث اذا سمي به مذكر تركها المصنف (احدها ان لا يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر فان رباب اسم امرأة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث به

---

٢ (قوله واما نحو شه وشاة لمحذوف اللام) الشة الجماعة واصلها ثبي والجمع ثبات وثبون واثابي والثبة ايضا وسط الحوض الذي يثوب اليه الماء والهاء ههنا عوض عن الواو الذاهبة من وسطه لان اصله ثوب كما قالوا اقامة فعوضوا الهاء من الواو والذاهبة من الوسط

٣ (قوله ولا تقول في جمزى الاجمزي) حمار جمزى اى سريع والجمزوع من السير فوق العنق

٤ اسم رجل على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا او لا هذا ولا ذاك وذلك لان فيه تاء مقدرا وحرفا سادا مسده فهو بمنزلة حمزة وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط اولا والاول ان سميت به مؤنثا حقيقا كقدم في اسم امرأة او غير حقيق كسقر لجهنم او اسم سيف آه تمه

كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لوسميت بنحو حايض وطالق مذكرا انصرف لانه فى الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذمعناه فى الاصل شخص حايض لان الاصل المطرد فى الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذوالتاء موضوعا للمؤنث فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث (وثانيها ان لايكون تأنيث المؤنث الذى سمى به المذكر تأنيثا يحتاج الى تأويل غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة التأنيث لوسميت بها مذكرا انصرفت لان تأنيثها لاجل تأويلها بجماعة ولايلزم هذا التأويل بل لنا ان نؤولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التأنيث الحقيقى الذى كان فى المفرد ولا التذكير الحقيقى فى نحو نساء ورجال بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا (وثالثها ان لايغلب استعماله فى تسمية المذكر به وذلك لان الاسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة فاذا سمى بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمى بها مذكر وجاز الصرف ايضا اولاتستعمل الا المؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الامنع الصرف اما ان عكست الامر اعنى سميت المؤنث باسم المذكر حقيقين كانا اولا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجبل وحسن او زايدا على الثلاثة كجعفر فلا كلام فى منع صرفهما ٥ لظهور امر التأنيث بالطرءآن مع ساد مسد التاء او ساد مسد الساد (وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وبحر يسمى بمثلهما امرأة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف متحتما كماه ومجور لظهور امر التأنيث بالطرءآن (وابو زيد وعيسى والجرمى يجعلونه مثل هند فى جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى اصله (قوله وشرط تحتم تأثيره اى تأثير المعنوى والمراد به تأنيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب اولا كعقرب (قوله زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة اى اذا سمى به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان اخر حروف الزايد على الثلاثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام الزايد الساد مسد التاء (واما العجمة فانها وان لم تسد مسد التاء ولا مسد الزايد المذكور وليست ايضا سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط كما يجئ لكنها مقوية للتأنيث الضعيف تأثيره لكون علامته مقدرة بلا نائب فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال وشرط تحتم تأثيره اى تأثير التأنيث المعنوى به (قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرائط التحتم الثلاث وزينب تمتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة (قوله فان سمى به مذكر اى بالمؤنث المقدر تاؤه الذى عبر عنه بالمعنوى (قوله فشرطه الزيادة اى الزيادة على الثلاثة ولايفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التأنيث فى الاصل بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطارئ فى الوضع العلمى ذلك

٥ (قوله لظهور امر التأنيث بالطرءآن) فان الطارى له جدة وطراوة وظهور وليس ذلك للامر الاصلى بل هو بمنزلة امر بال

٢ (كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا و دابقا) قال الجوهرى حنين موضع يذكر ويؤنث فان قصدت البلد والبقعة انثته ولم تصرفه كما قال
ذكرته وصرفته كقوله تعالى ويوم حنين وان قصدت البلدة والبقعة انثته ولم تصرفه كما قال ❊ نصروا نبيهم و
ازره ❊ بحنين يوم تواكل الابطال ❊ قال ودابق اسم موضع والاغلب ﴿ ٥٢ ﴾ عليه التذكير والصرف لانه فى الا

الامر ضعيف الا اذا سد مسد علامته حرف ولاتقاومه الحركة القائمة مقام
ويكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا تكون التاء مقدرة
وسيجئ ان العجمة لاتاثيرلها فى الثلاثى الساكن الاوسط بالسببية بل انما توثر بالشرطية
بعد ثبوت سببين دونها فقدم وجور منصرف فان لعدم الحرف الزائد و عقرب بشم
لان الباء قام مقام تاء التأنيث (واما اسماء القبايل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب
ظاهر بشروطه فلا كلام فى منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان
ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا فى صرفها
اوترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم ٢ كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا
٣ وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان فالصرف فى القبائل بتأويل الاب
ان كان اسمه كثقيف او الحى وفى الاماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما وترك
الصرف فى القبائل بتأويل الام ان كان فى الاصل كخندف او القبيلة وفى الاماكن
بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما (وان جوزوا صرفها وترك صرفها كما فى ثمود
وواسط ٤ وقريش فجوزهما ايضا على التأويل المذكور (وان جهلت كيفية
استعمالهم لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة فمنعوه
الصرف قال ❊ وهم قريش الاكرمون اذا انتموا ❊ طابوا فروعا فى العلى
وعروقها ❊ ويصفونه ببنت نحو تميم بنت مر ٦ وقيس بنت عيلان (وكذا قد يؤولون
اسم الام بالحى فيصفونه بابن ٧ نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة وقد يؤنث ما اسند
الى اسم الاب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو جاءتنى قريش مصروفا
اى اولاد قريش قال الله تعالى ﴿ كذبت ثمود المرسلين ﴾ بصرف ثمود على ماقرئ
فيعتبر المضاف المحذوف كما فى قوله تعالى ﴿ وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا
بياتا اوهم قائلون ﴾ ويجوز ان يكون صرف مثله لتأويله بالحى وتأنيث المسند
لتأويله بالقبيلة فهو مؤول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولا منع
فيه (واما نحو قولهم قرات هودا فان جعلته اسم النبى صلى الله تعالى عليه وسلم
على حذف المضاف اى سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف
لانه كماه وجور (واما اسماء الكلم المبنية فى الاصل نحو ان تنصب وترفع وضرب
فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتأويل اللفظ وتركه
بتأويل الكلمة واللفظة ويجئ بسط القول فيها وفى اسماء حروف التهجى
اذا سميت بها السور اوغيرها فى باب الاعلام ان شاء الله تعالى ❊ قوله (المعرفة
شرطها ان تكون علمية) وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما

اسم نهر و قد يؤنث ولايصرف

٣ قوله (وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان) سدوس بالفتح ابو قبيلة وخندف اسم امرأة الياس بن مضر ونسب ولد الياس اليها وهجر اسم بلد مذكر مصروف وفى المثل كبضع تمر الى هجر والنسبة اليه هاجرى على غير قياس وعمن بالمكان اقام به وعمان بالتخفيف بلد واما الذى بالشام فهو عمان بالفتح والتشديد

٤ قوله (وقريش) القرش الكسب والجمع وقد قرش يقرش قال الفراء وبه سميت قريش وهى قبيلة وابوهم النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر فكل من كان من ولد النضر فهو قريش دون ولد كنانة ومن فوقه فان اردت بقريش الحى صرفته وان اردت به القبيلة لم تصرفه

٥ ابن اد بن طابخة بن الياس بن مضر (منه)

٦ (قوله قيس بنت عيلان) يقال لالياس بن مضر قيس بنت عيلان وليس فى العرب عيلان غيره وهو فى الاصل (مبنيان)
اسم فرسه ويقال وهو لقب مضر لانه يقال قيس بن عيلان ٧ قوله (نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة) باهلة اسم
امرأة من همدان كانت تحت معن بن اعصر بن سعد بن قيس بن عيلان نسب ولده اليها وقولهم باهلة بن اعصر

مبنيان فلامدخل لهما فى غير المنصرف اذ هو معرب (واما ذو اللام و المضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ماحذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين ٨ واذا لم يدخلهما التنوين لم يحذف فكيف تبعه الكسر وكذا عند من قال هو ماحذف منه الكسر و التنوين معا واما عند المصنف فيمكن منع صرفهما لانه قال هو مافيه علتان او واحدة قائمة مقامهما لكنه لايظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لاكسر ولاتنوين لمشابهته الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم (وانما اعتبر الخليل فى اجمع واخواته تعريف الاضافة لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف ٭ قوله (العجمة شرطها ان تكون علية فى العجمية وتحرك الاوسط اوزيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع) قوله علية فى العجمية اى كون الاسم علما فى اللغة العجمية اى يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لايستعمل فى كلام العرب اولا الامع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم واسمعيل اولا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمى نافع به راويه عيسى لجودة قرأته (وانما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة فى الاعجمى تقتضى ان لايتصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه فى كلامهم يقتضى ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهى منافية للام والاضافة فامتنعا معها جاز ان يمتنع مايعا قبهما ايضا اعنى التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ماهو عادته وبقى الاسم بعد ذلك قابلا لساير تصرفات كلامهم على مايقتضيه وقوعه فيه لماتقرر ان الطارئ يزيل حكم المطرؤ عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف مايستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان فى كركان وآذربايكان ونحو ذلك (واما اذا لم يقع الاعجمى فى كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذلامانع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق والبذح فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كأنه جعلت الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كنرجس وبقم ففيهما الوزن وكذا آجر مخففا وان لم يكن صرفت كلجام علما فى العجمة على ماقال المصنف بمجموع الشرطين واجب العلمية فى العجمية مع احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة اوتحرك الاوسط (وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لاتأثيرله فى العجمة فنحو لمك عندهم منصرف حتما كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمى علما فى اول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط فى المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التأنيث واما العجمة فلاعلامة لها حتى يسد مسدها شئ بل الاعجمى بمجرد كونه ثلاثيا سكن وسطه اوتحرك يشابه كلام العرب ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولايراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب

٥ كقولهم تميم بنت مر فالتذكير للحى والتأنيث للقبيلة سواء كان الاسم فى الاصل لرجل اوأمرأة وبعصر وعصر اسم رجل لاينصرف لانه مثل يقتل واقتل وهو ابوقبيلة منها باهلة

٨ السببين وفيهما لم يحذف التنوين للسببين فكيف نسخه

(٩ والزمخشرى تجاوز عما ذهب اليه المصنف بان جعل الاعجمى اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط جائزا صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تأثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف لا يؤثر مع تحرك وليس بشئ لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف فى شئ من الكلام والقياس المذكور ايضا ضعيف (والذى غره تحتم منع صرف ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تأثير الشئ على ضربين اما لكونه شرطا كالزيادة على الثلاثة فى التأنيث المعنوى واما لكونه سببا كالعدل فى ثلث والعجمة فى ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف فى كلام فصيح او غير فصيح (وبتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثى ساكن الاوسط وذلك ان خفة الاول الحقته بالعربى وايضا فالتأنيث له معنى ثبوتى فى الاصل وله علامة مقدرة تظهر فى بعض التصرفات وهو تصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتى بل معناها امر عدمى وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتأنيث اقوى منها (قوله وشتر وهو حصن بازان (ويجوز ان يقال انما امتنع من الصرف لاجل تأويله بالقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الاضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح لمك لانه اسم ابى نوح النبى عليه السلام * قوله (الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح واما نحو فرازنة فنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمى حمل على موازنه وقيل عربى جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض) قوله صيغة منتهى الجموع اى وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم (وانما قيدنا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجئ فى التصريف فى باب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم (انكن صواحبات يوسف) وقوله * جذب الصراريين بالكرور * وقوله * واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم * ٢ خضع الرقاب نواكسي الابصار * كما ذكره ابو على فى الحجة (وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعدها حرفان ادغم احدهما فى الآخر اولا كمساجد ودواب او ثلاثة اوسطها ساكن فلوفات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما فى حمر وحسان مع ان فى كل واحد منهما الجمعية والصفة (وانما شرط فى هذه الصيغة ان تكون بغير هاء احترازا عن نحو ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانية فتكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام السببين ولا سيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له فى الآحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع وحراب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب

٩ قوله (والزمخشرى تجاوز عما ذهب اليه المص) تجاوز بمعنى تعدى عنه وقد سبق نظيره

٢ قوله (خضع الرقاب نواكسي الابصار) نكست الشئ قلبته على رأسه والناكس المطأطئ رأسه وجمع فى الشعر على نواكس وهو شاذ كما ذكرناه فى فوارس قال الفرزدق نواكس الابصار كذا فى الصحاح فكان قوله كما ذكر ابو على اشارة الى ذلك

٣ انه اذاكان علما ينبغى ان يكون منصرفا نسخة ٤ قوله (قوله فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد آه) بهذا السؤال ان اعتبار الجمعية الاصلية بعد زوالها يتوقف على عدم التنافى بين الجمعية والعلمية فلا يصح اعتباره فى مساجد بعد العلمية فانه ظاهر الفساد بل اراد فى هذا المقام ان تحقق ان الجمعية يمكن ان يجامع العلمية وانها لا تعتبر فى منع الصرف فكيف تعتبر اذا زالت بالكلية ليتحقق ان العلمية معتبرة فى منع صرف مساجد دون الجمعية على خلاف ما اختاره المص ٥ قوله (الاطلاق قيد كما يقال الوصف لابد فيه ان لا يكون عاما ولا خاصا بل لابد فيه من الاطلاق) قيد معنى الاطلاق هو ان لا يعتبر قيد ولا عدمه فهو فى الحقيقة بيان عدم التقييد بشئ من القيود وليس قيدا اصلا نعم اذا اعتبر انضمام مفهوم مدالى ما سمى مطلقا [illegible] ٥٥ [illegible] كان هناك تقييد ذاته بهذا المفهوم وليس هذا الانضمام بملحوظ اذ

والمؤثر هو المشروط مع الشرط (قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف (قوله علما حال من الضمير الذى فى غير منصرف اى لا ينصرف فى حال كونه علما الضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك ٣ لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحدة منها وهى علم للجنس لا لواحدة معينة فهى كاسامة للاسد على ما يجئ فى باب الاعلام (ففيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغى ان يكون منصرفا كثمان ورباح (والجواب عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى اذا سمى به لا ينصرف لان المعتبر فى الجمع عنده ان يكون فى الاصل كما ذكرنا فى الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية فى منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين ٤ فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما ذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية (فالجواب ليستا بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما سمى بابانين جبلان فروعى مع العلمية معنى التثنية فيهما وان جعلا كشئ واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من معنى ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافى بين العلمية والجمعية والتثنية (والاولى عندى ان لا تنافى ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المصنف بعد فى الشرح ان العلمية تقيد الخصوص والصفة تقيد العموم فتنافيا فنقول ٥ الاطلاق لا ينافى الخصوص الا اذا كان الاطلاق قيدا كما يقال الوصف لابد فيه ان لا يكون لا عاما ولا خاصا بل لابد فيه من الاطلاق ٧ ولا نسلم ان هذا القيد شرط فى الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثانى عام وكلاهما وصفان وان اراد المص باطلاق العموم قلنا لا نسلم ان ماهية الوصف لابد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة فى باب منع

المراد الاطلاق لا التقييد بالاطلاق وقد غير فى بعض النسخ قوله الاطلاق قيد الى معناه ان الاطلاق انما ينافى الخصوص اذا كان قيدا ولا نسلم ان هذا القيد آه م وهذا ايضا ساقط لان كلام المص هو ان الوصف مطلق اى غير مقيد بخصوصية الذات فلا يصدق على اسم واحد انه علم وانه صفة معا والا كان ذلك الاسم مقيدا بخصوصية الذات وغير مقيد بها وهو محال
م هذه عبارة تلك النسخة فنقول الاطلاق لا ينافى الخصوص الا اذا كان اطلاق قيدا كما يقال الوصف لابد فيه ان لا يكون لا عاما الى آخره منه

٧ قوله (ولا نسلم ان هذا القيد شرط فى الصفة) معنى الوصف كما مر ان يدل الاسم على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود فاذا قصد به دلالته على ذات معينة لا باعتبار اتصافها بذلك المعنى فقد خرج عن الوصفية بالكلية كاحمر علما لاسود وان قصد به ذات معينة مع اتصافها بذلك المعنى فقد زالت الوصفية لكن لا بالكلية كاسود للحية واحمر علما لاحمر اذا قصد به معنى الحمرة فبين العلمية المقتضية لملاحظة الخصوصية وبين الوصفية الباقية على حالها بكمالها منافاة فلا يمكن ان يكون اسم علما ووصفا على الاطلاق وان امكن فى العلم ان يلاحظ اتصاف الذات بمعنى من المعانى لكن ذلك الاسم لا يكون وصفا مقابلا للاسم غير الصفة بل يكون اسما فيه شائبة الوصفية واما فى قولك هذا العالم فلم يخرج العالم عن الوصفية المطلقة لان الخصوصية مستفادة من غير ه لا منه فتأمل

قوله (قوله وابار) قوله (انما سميت هاتا) من هأت العيرها اداطلبه بالقطران قال الاموى لهى بالكسر اى ترى قوله ٨
٩ وقوله من حيث هى هى آه) لم يدع المص الا الاطلاق المنافى لاعتبار التقييد فى مفهوم الصفة المسمع المص آه)
لقيود الوجودية والعدمية الخارجة عن مفهومها فلا يرد عليه ماذكره فان الخصوص هناك مستفاد من خارج الصدر
والاتصاف ان الوصفية المقابلة للاسمية فى قولهم اسم الجنس ٥٦ اما اسم غير صفة واما صفة فما ذكر

مرين كون الاسم دالا على ذات ما مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود اولا ترى ان اسماء الزمان والمكان والآلة لم يجعلوها صفات لدلالتها على ذات معينة باعتبار نسبة معنى اليها ولا شك ان الوصفية بهذا التفسير لا تجامع العلمية نعم ان فسرت بكون الاسم دالا على اتصاف ذات بمعنى اعم من ان يكون تلك الذات معينة او مبهمة امكن اجتماعها مع العلمية امكانا ظاهرا لكن المشهور فى تفسيرها هو الاول وبه يظهر الفرعية فى الاسم كما سيأتى فى كلام الشارح فلذلك حكم المص بمنافاتها للعلمية وكأن الشارح نظر الى الثانى فحكم بعدم المنافاة وقس على ما ذكرنا حال الجمعية مع العلمية فان مقتضى الجمعية فى كرام

الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لا بحصص ذلك الصاحب كانحى فى باب الوصف فاذا ثبت فى اسم ان لالته على ما ذكرنا وصحة تعينه لذلك المخصص وصعيان فلا يضره فى منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتعينه له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجرى وهو العلمية لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه ما قبالم يضره ذلك العارض على ان لى فى اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وصفية فى باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا فى ارجع فمعول يمكن ان نعتبر فى حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجرى وهو العلمية كما عرض فى نحو اسود وارقم العلة المانعة من الجرى فالعلمية ههنا كالعلة هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالعلة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والعلة بنوع واحد بل الفرق بين العلمية والعلة مطلقا ان العلة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما فى اسود وارقم والاكثر فى العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم ٨ انما سميت هاتا لهنأ وقول حسان * وشق له من اسمه ليجله * فذو العرش محمود وهذا محمد * وايضا قد علم ان المنقل كالمطر وقعة من الاعلام والملقب هو الذى يعتبر فيه المدح او الذم فيكفى فيه معنى الوصف الاصلى ويؤكد هذا قول النحاة انما تدخل اللام على الاعلام التى اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلو لم تجتمع الوصف مع العلمية كيف لمح ولو كانت الصفة ٩ من حيث هى هى تقتضى العموم وتنافى الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه * فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمنع هاتى ومحمد فى المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم ملموح فيه الوصف الاصلى * قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاهم الاسم فى وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح بها المعنى الاصلى كما فى اللقب اولم يلمح كتسميتهم الاحمر بالاسود وبالعكس وكان المعنى الاصلى انما يلمح لماحيا فيها ونومأ اليه ايماء مختلسا فى بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلى لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا نقول فى الجمعية فى نحو مساجد علما اعلم تعتبر وان لم ينافها العلمية وامكن لحها فى بعض الاعلام لان المقصود الاهم فى وضع العلم غير معنى الجمعية (فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران فى الموضع الذى يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار فى نحو مساجد اسم رجل الذى لم يلمح فيه معنى الجمع وفى حاتم انما

صحة اطلاقه على كل جماعة موصوفة بالكرم وذلك لا يجامع كونه علما لجماعة مخصوصة فالوصفية والجمعية (م)
اذا اعتبرتا على ما هما عليه من الاطلاق لا تجامعان العلمية نعم لا تزولان معها بالكلية بل يبقى معها اعتبار الاتصاف واعتبار التعدد فقال الشارح بقاء الاتصاف اذا كان واجبا كما فى نحو اسود من الصفات الغالبة كان معتبرا فى منع الصرف وان لم يكن واجبا لم يعتد به سواء كان باقيا اولا واما الجمعية فلم يوجد فيها ما يعتد بها والله اعلم

لم يلمح فيه معنى الوصف فالاولى اذن فى منع الصرف مساجد علما قال ابو على وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له فى الآحاد نظير كان الاعجمى ليس يشبه العربى فيزيد عنده فى الاسباب شبه العجمة (وعند الجزولى فيه سببان تامان غير مبنى احدهما على سبب اخر ٢ كما قال ابو على ان فيه شبه العجمة وذلك ان الجزولى يعد عدم النظير فى الآحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعده شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد ابن الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم (قوله وسراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال ❊ فتى فارسى فى سراويل رامح ❊ واختلف فى تعليله فعند سيبويه ونبعه ابو على انه اسم اعجمى مفرد عرب كما عرب الاجر ولكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما يناسبه فمنع الصرف ولم يمنع الاجر مخففا لان جمع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الاترى الى نحو اكلب وابحر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شئ لان العجمة شرطها العلمية وفيه التأنيث المعنوى وشرطه ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا بل هى شرط لسبب الجمعية الاعند الجزولى فسيبويه يمنعه من الصرف لا لسبب بل لموازنة غير المنصرف (وقال الجزولى فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كامل لكن الكلام فى العجمة الجنسية ويجوزله ان يعتبرها فى هذا الوزن خاصة لا فى غيره لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن (وقال المبرد هو عربى جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال ❊ عليه من اللوم سروالة ❊ فليس يرق لمستعطف ❊ ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ فى الاجناس فلا يقال لرجل رجال بل جاء ذلك فى الاعلام كمداين فى مدينة معينة (وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمرو وذلك ان لنا قاعدة تمهدة ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا للجمعية ولم تتحقق فيه لكونه لالة مفردة فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشئ على الاقطاع جاز لك ان تطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول ان مثل هذا مختص بوزن الافعال لانه قد جاء نحو قوله ❊ جاء الشتاء وقيصى اخلاق ❊ شراذم يضحك منه التواق ❊ ٣ وشراذم لفظ جمع بالاتفاق والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الاجر وهو غلط لان تشبيه سيبويه له بالآجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله الاترى الى قوله بعدالا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف (قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعنى الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع فى سراويل مطلقا صرف اولم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه فنظر الى ذلك المقدر ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز فى نحو حمار حزاب ان يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رأيت حمارا حزابى وحزابيا فنقول

كما قال نسخه

٢ قوله (كما قال ابو على) فان اباعلى جعل احد السببين ههنا مبنيا على سبب آخر هو العجمة

٣ قوله (وشرا ذم لفظ جمع بالاتفاق) الشرذمة الطائفة من الناس والقطعة من الشئ وثوب شراذم اى قطع وشراذم جمع بلا خلاف لفظ مفرد بالاتفاق

٤ قوله (هوجمع حزباء) الحرباء الارض الغليظة والحرباءة اخص منه ٥ قوله والجمع الحزابى كالصحارى بالتخفيف)
واصله التشديد كما قلنا فى الصحارى ٦ قوله (سماء الاله فوق سبع ﴿ ٥٨ ﴾ سمائيا) سماوة البيت سقفه

٤ هوجمع حرباء اى الارض الغليظة ٥ والجمع الحزابى كالصحارى بالتخفيف (قوله ونحو جوار اى المنقوص من هذا الجمع ❁ اعلم ان الاكثر على ان جوار فى اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب فى الجر جوارى قال الفرزدق ❁ فلوكان عبد الله مولى هجوته ❁ ولكن عبدالله مولى مواليا ❁ وقال اخر ❁ سماء الاله فوق سبع سمائيا ❁ وهى قليلة واختارها الكسائى وابو زيد ويحيى بن عمر ولاخلاف فى النصب انه جوارى وانه غيرمنصرف (ثم اختلفوا فى كون جوار رفعا وجرا ٧ منصرفا اوغير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف ٨ وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوى وهوالاستثقال الظاهر المحسوس فى الكلمة (واما منع الصرف فسببه ضعيف اذهو مشابهة غيرظاهرة بين الاسم والفعل على ماتبين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزان اقصى الجموع الذى هو الشرط فصار منصرفا (والاعتراض عليه ان الياء الساقط فى حكم الثابت بدليل كسرة الراء فى جاءتنى جوار وكسر الراء حكم لفظى كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر تحكم وكل ماحذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقى كم وشج والا كان كالمعدوم كيدودم ٩ ومن ثم صرف جندل وذلذل مقصورى جنادل وذلاذل (وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جوارى بالتنوين ثم حوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة لخف الثقل بحذف الياء لساكنين (وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ماقبلها فى غيرالمنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء لقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط فى الرجوع اى يلزم اجتماع الساكنين لورجعت (والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لوكان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح فى قولك مررت بجوارى كما فى اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضى شيئين حذف التنوين وتبعية الكسرله فى السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءنى الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لاتخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما (وفسر السيرافى وهوالحق قول سيبويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء لالتقاء الساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء

جمعها على فعائل كما يجمع سحابة على سحائب ثم رده الى الاصل ولم ينون كما ينون جوار ثم نصب الياء الاخيرة لانه جعله بمنزلة الصحيح الذى لاينصرف كما تقول مررت بصحائف

٧ قوله (منصرفا اوغير منصرف) المنقول من المصنف فى اماليه ان الصرف مذهب المبرد ومن قال بقوله ومنع الصرف مذهب سيبويه ومن قال بقوله

٨ قوله (وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوى آه) واما مايقال من ان منع الصرف متوقف على اعتبار الاعراب الذى يطرأ على الاسم بعد اعتبار تركيبه مع غيره والاعلال متعلق به حال افراده المتقدم على التركيب فيتقدم عليه قطعا ففيه بحث لان الاعلال باسكان الحرف الاخير لايتصور الا بملاحظة الاعراب

٩ قوله (ومن ثمه صرف جندل وذلذل آه) ذلاذل القميص مايلى الارض من اسافله الواحد ذلذل القميص وهوقصر . (بخلاف) الذلاذل والجندل الحجارة ومنه سمى الرجل والجندل بفتح النون وكسر الدال الموضع فيه حجارة

بخلاف نحو احوى واشق فانه قدم الاعلال فى مثلهما ايضا ووجد علة منع الصرف
بعد الاعلال سا مذلة لان الف احوى المنون ثابت تقديرا فهو على وزن افعل
فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة
اللام كما فعل فى جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين (واما جوار فهو
بالتنوين اخف منه بالياء والخفة اللفظية مقصودة فى غير المنصرف بقدر ما يمكن
تنبيها بذلك على ثقله المعنوى بكونه متصفا بالفرعين الا ترى انك تقول خطايا
وزوايا واداوى بلا تنوين اتفاقا لما انقلبت الياء الفا فى الجمع الاقصى (وكل غير منصرف
منقوص حكمه بحكم جوار فيما ذكرنا ٢ ويجئ فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم
امرأة واعيل تصغير اعلى و اذا جعل هذا النوع اعنى جوار واعيل علما فيونس يجعل
حاله كحاله فى التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فتبقى الياء ساكنة
فى الرفع و مفتوحة فى النصب والجر نحو جاءتنى جوارى وقاضى واعيلى بياء ساكنة
ورأيت جوارى وقاضى واعيلى ومررت بجوارى وقاضى واعيلى بياء مفتوحة
فى الحالين (وانما قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوى فى باب منع الصرف حتى
منع الكوفيون الصرف لها وحدها فى نحو قوله ※ ٣ يفوقان مرداس فى مجمع ※ كما
تقدم واما عند سيبويه والخليل فحال نحو جوار ٤ واعيل علما كان او نكرة سواء
※ واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت احى بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها متطرفة
بعد ياء مكسورة مشددة فى غير فعل او جار مجراه كاحيى والمحيى وقياس مثلها الحذف
نسيا كما يجئ فى التصريف ان شاء الله تعالى فسيبويه بعد حذف الياء نسيا يمنع
الصرف لانه بقى فى اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن
الوزن بحذف الياء نسيا بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كثرة الراء كما ذكرنا
فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع (والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو
يعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف
الياء الثالثة من نحو احى نسيا بل يعله اعلال اعيل وذلك لان فى اول الكلمة الزيادة
التى فى الفعل وهى الهمزة بخلاف عطى تصغير عطاء بجعله كالجارى مجرى الفعل
اعنى المحيى فى الاعلال فاحى عنده كاعيل سواء فى الاعلال ومنع الصرف وتعويض
التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو فى تصغير احوى كاسيود فى تصغير
اسود كما يجئ فى التصريف ويكون فى الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور
※ قوله (التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك) انما كان
شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معا تدخلان فى وضع العلم فيؤمن حذف احدهما
اذ العلمية كما قلنا تؤمن من النقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال
(قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين على حالهما
قبل العلمية كما يجئ فى باب المبنيات (وكان عليه ان يقول ولا معربا جزؤه الاخير قبل
العلمية ليخرج نحو ان زيدا علما وكذلك نحو ما زيد (ويقول ايضا وان لا يكون الثانى

٢ قوله (ويجئ فيه الخلاف المذكور آه) فسيبويه يقول هذه قاض ومررت بقاض ورأيت قاضى ويجعل التنوين عوضا عن الياء كما فى جوار ومن ذهب الى صرف جوار يقول ههنا هذه قاضى باثبات الياء ورأيت قاضى ومررت بقاضى باثباتها وفتحها فظهر الاختلاف ههنا لفظا اذ لا اختلاف فى وجود ما يمنع الصرف فلا يتصور تنوين الصرف بخلاف جوار حيث اختلف فى وجود ما يمنع الصرف فيه ٣ قوله (يفوقان مرداس) آه دست القوم رميتهم بحجر والمرداس حجر يرمى به فى البئر ليعلم افيها ماء ام لا ومنه سمى الرجل ٤ قوله (واعيل) حال اعيل كحال جوار فى الاتفاق على صورة اللفظ والاختلاف فى الصرف وعدمه لا كحال قاض اسم امرأة

مما بنى قبل العلية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما فان الافصح اذن مراعاة البناء الاول على ما يجئ في باب المبنيات # قوله (٥ ما فيه الف ونون ان كان اسما فشرطه العلية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان) اعلم ان الالف والنون انما تؤثران لما بهتهما الف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معا وبفوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التأثير وتشابهها ايضا بوجوه اخر لا يضر فواتها نحو تساوى الصدرين وزنا فسكر من سكران كحمر من حمراء وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما كان المذكر في نحو حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان ونحوها وتشابهها ايضا بوجهين آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة زايدى حمراء معا وكون الزائد الاول في الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث (وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعانى وبهرانى ٦ في النسب الى صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعانى وبهرانى فالقياس صنعاوى وبهراوى كحمراوى فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجرأهم على هذا الابدال قولهم في النسب الى اللحية والرقبة لحيانى ورقبانى بزيادة النون من غير ان تبدل من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف تناسبها اولى (ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تأثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التأنيث اختلفوا وقال الاكثرون تحتاج الى سبب اخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان الشبه عن المشبه به وذلك الاخر اما العلية كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب اخر فالعلية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع عن زيادة التاء وهذا الانتفا هو شرطها سواء كانت مع العلية او الوصف والوصف عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين (قوله ان كان اسما اى غير صفة وانما شرط فيه العلية ليتؤمن بها عن دخول التاء كما ذكرنا في التأنيث بالتاء (قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان ٧ وقوله فانتفاء على ان لان التقدير اوان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوز المصنف مثله كما يجئ في باب العطف (وقوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجئ منه فعلى لا يجئ منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بنى اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوى على ان المعتبر في تأثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان

٥ ان الف والنون اذا كانا في اسم نسخه

٦ (قوله في النسب الى صنعاء وبهراء) بهراء قبيلة من قضاعة

٧ اى على بخبر كان وعلى جواب ان نسخه

المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود فى رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالبارى تعالى فلم يطلقوه على غيره ولم يضعوا منه مؤنثا لا من لفظه اعنى بالتاء ولا من غير لفظه اعنى فعلى فيجب ان يكون غير منصرف ❊ فان قلت لانسلم انوجود فعلى مطلوب ليتطرق به الى انتفاء فعلانة بل هومقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الف التأنيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما انمذكر ذالك على غير لفظه ❊ قلت هذا الوجه و ان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة ضروريا بحيث لايؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضرورى كما ذكرنا فى التأثير انتفاء التاء الاترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى (٨ ثم نقول منع الصرف فى رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفا فى كلام العرب اكثر من المصروف فيثبت بهذا ايضا ان اشتراط انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى (والخصم ان يقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب او لا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قائم فى فعلان صفة هل انثى منه فعلانة اولا وهل وجد له فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب فى فعلان وقد جاء عريان فى ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال ❊ ٢ كم دون بيشة من خرق ومن علم ❊ كانه لامع عريان مسلوب ❊ وقد جائت الفاظ تحتمل نونها الاصالة فتكون مصروفة اذا سميت بها وتحتمل الزيادة فلا تصرف ٣ نحو حسان وقبان فهما لما من الحسن والقبن فيصرفان واما من الحس والقب فلا يصرفان وكذا ٤ نحو شيطان ٥ ورمان (وقال الاخفش اذا سميت باصيلال منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لاتصرف اذا سميت بهراق اذ الهاء بدل من الهمزة (قوله ومن ثم اختلف فى رحمن يعنى ومن اجل الاختلاف فى الشرط فمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه فى قولك الله رحمن الرحيم لحصول الشرط اذلم يجئ رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذلم يجئ رحمى ولم يختلف فى منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ٦ ولا فى صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين ❊ قوله وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب اويكون اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء و من ثم امتنع احمر وانصرف يعمل (لمجئ يعملة بالتاء (قوله يختص بالفعل نحو شمر فان هذا الوزن لم يأت فى الاسماء الاعجميا نحو بقم ونحو شلم لبيت المقدس وكلامنا فى كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر لماء وعثر لموضع ٧ وخضم لرجل واصل هذه الكلمات كلها افعال ونحو يزيد ويشكر ونرجس خواص لعدم هذه الاوزان فى اجناس اسماء العربية فيزيد ويشكر فى الاسماء منقولان ونرجس اعجمى ٨ ونحو تنضب ويرمع واعصر واصبع ٩ وتدراء واثمد من الغالبة فى الفعل (واما افعل فمن الخواص اذ لم يأت

٢ (قوله كم دون بيشة ...

٣ (قوله نحو حسان وقبان) حس البرد الكلاء استأصله قبن فى الارض قبونا ذهب قب اللحم ذهب نداوته

٤ (قوله نحو شيطان) شطن عنه اى بعد شاط يشيط اى هلك

٥ قوله ورمان) رمان قيل فعال كتفاح وخماض وان لم يكن تركيب رمن مستعملا وقيل فعلان من رم

٦ (قوله ولا فى صرف ندمان) ندم فهو ندمان اى نادم ونادمنى فلان على الشراب فهو نديمى وندمانى وجمع النديم ندام وجمع الندمان ندامى والمرأة ندمانة والنسوة ندامى ايضا

(قوله وخضم) هو اسم العنبر بن عمر بن تميم وقد غلب على القبيلة قيل سموا بذلك لكثرة خضمهم وخضم ايضا اسم ماء

٨ (قوله ونحو تنضب) تنضب شجر يتخذ منه السهام والتاء زائدة لانه ليس فى الكلام فعلل وفى الكلام تفعل مثل تقتل وتخرج الواحدة تنضبة

٨ (قوله ويرمع) يرمع حجارة بيض رقاق تلمع

٩ قوله وتدراء واثمد) يقال فلان ذو تدراء اى ذو قوة وعدة على دفع اعدائه عن نفسه واثمد حجر يكتحل به

فعل في اسماء الاجناس ا لادئل لدوبية وقيل ان العرب قدتنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله صلى الله عليه وسلم ﴿ ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال ﴾ وقولهم لطاير بشر ولاخر توط لتسويطه عشه فيجوز في دئل بمعنى دويبة ان يكون منقولا من فعل مالم يسم فاعله من قولهم دئل فيه اى اسرع والدألان مشي سريع واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دأل والتغيير دلالة النقل الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون في دئل علما الوزن والعدل مع العلمية وان صح ما نقل ان الوعل لغة في الوعل والرئم بمعنى الاست فهما شاذان (قوله اويكون اوله زيادة كزيادته اى اول وزن الفعل الذى في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وغيرها ٩ فاولق المشتق منه مألوق اذا سمى به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا ايقق علما لكونه ملحقا بجعفر ٢ كمهدد فالهمزة اصلية ولوكان افعل لوجب الادغام كاشد واحب و اما ألبب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا من يجعلب والفك شاذ ولم يأت في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ٣ ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلمية (والنحاة قالوا في موضع قول المصنف اويكون اوله زيادة كزيادته اويغلب عليه اى يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لوغلب الوزن في الاسماء تساوى فيه الفعل والاسم لم يقل او وزن الفعل (والذى حمل المصنف على مخالفتهم شيئان احدهما انه رأى فاعل في الافعال اغلب ولوسميت بخاتم لانصرف اتفاقا فلو كانت الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمى اقل قليل كحاتم وعالم ٢ وسامم (والثاني انه رأى ان نحو احدواحمر لاينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجئ منه افعل التفضيل ومهما يجئ افعل فعلاء كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجئ منه الاماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لامن كلها ولم يسمع نحو اقتل وانصر ولذا رد على الاخفش قياس احسب واخال واظن واوجد وازعم على اعلم واري (قال ويجئ افعل ماضيا للافعال من غير ماجاء منه فعل ثلاثي قليلا كاشحم والحم واتمر ويقابله في الاسماء ومن غير الفعل الثلاثي ايضا في القلة ٣ نحو ابدع وافكل وارنب (ولقائل ان يقول على قوله افعل فعلاء لم يجئ من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على مااخترت امن مذهب البصريين وهو ان افعل التعجب فعل ٤ ومن كل مايجئ منه افعل التفضيل فالاسمى يجئ منه افعل التعجب الفعلي والذى جاء في فعل يفعل مفتوح العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واجد يزيد على افعل فعلا ٥ اذ لايجئ من غير باب فعل يفعل الاقليلا كاشيب على مايجئ في التصريف ان شاء الله تعالى (لكن الانصاف ان الغلبة في افعل الفعلي

تضعيف ايقق ارشدت الى ان الهمزة والنون اصليان وان اشبهتا في الظاهر الزائد فايقق فعلل ملحق بجعفر كمهدد تدبر

٢ (قوله كمهدد) مهدد من اسماء النساء وهو فعلل والميم اصلية والدال ملحقة

٣ (قوله ونون نهشل) النهشل الذئب والصقر وهو مثل جعفر

٢ قوله (وسامم) سامم نقع المشين شجرا سود

٣ قوله (نحو ابدع وافكل) الابدع الزعفران والافكل على افعل الرعدة

٤ فيكونان في غير الالوان والعيوب فكما يجئ افعل فعلاء وهواسم يجئ افعل يفعل ايضا وهو فعل لان افعل فعلاء من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع لم يجئ الا قليلا نحو اشيب في كل ماذكرنا يساوى الاسمى والفعلي ويزيد الفعلي بمجيئه حكاية عن النفس في باب حدث واحد في غير الالوان والعيوب ومن باب اذهب ويذهب من كل مايجئ آه لمحشه

٥ قوله اذلايجئ من غير باب فعل يفعل الاقليلا) ه (ليس ٦١

ليست بظاهرة ٦ اذ كون الوزن غالبا فى احد القبيلين لايمكن الحكم به الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين ٧ وهو اما متعذر او متعسر ولاسيما على المبتدئ فلا يصح ان تجعل الغلبة شرط وزن الفعل (وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا فى احدهما دون الاخر كما نعرف مثلا ان افعل فى الفعل مثلا قياس فى الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واحمد وليس فى الاسم قياسا فى شئ كاصبع وايضا كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو القائل به فى نحو شمر وضرب لايمكن الا بالاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو متعذر او متعسر (وانما اشترط فى وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية فى جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل متصرف الا وله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة فى اوله (واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فاقل قليل فصارت هذه الزيادة لاطرادها فى جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن وان كان مشتركا كافعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوائد فى الفعل لاتكون الا لمعنى (واما فى الاسماء فقد تكون لمعنى كاحمر وافضل منك وقد لاتكون كارنب وافكل وابدع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات ان تكون لمعنى (وانما اشترط مع هذا الشرط ان لايكون الوزن مما يلحقه تاء التأنيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لاتلحقه هذه التاء فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم وتترجح التاء فى انجرار الوزن فى الاسم الزيادة لجواز الحاق التاء نحو ارملة ويعملة اما الحاق التاء باسودة فى الحية فلا يضر لان هذا اللحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ فى الاسماء والاصل ان يقال فى مؤنثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل واستبرق اعجمى ومنها تفاعل وتفوعل وتفاعل ودحرج ودحرج ودحرج وافتعل وافتعل وكذا انفعل وانفعل وانفعل وغير ذلك (واذا سميت بنرجس بكسر النون ٢ وترتب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا تؤثر من دون المشروط ولم يصرفهما فانصرف ارمل ويعمل مع الوصف الاصلى السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزيادة نظرا الى وزنيهما المشهورين اعنى نرجس على وزن نضرب وترتب على وزن تقتل (واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة فى اول الوزن حرفا اخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر فى الاستعمال اراق وارق (وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تحرز وزن الفعل وتدل عليه نحو يعد ويهب وكذا المحذوف العين كتقل وتبع وتخف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا اخش وارم واغز لان همزة الوصل بالفعل

ه ربما يقال باب الافعال ليس بقليل فاذا قو بل افعل التعجب بافعل التفضيل بقى هناك فى الاسماء افعل فعلاء وافعل الاسمى من غير فعل كارنب واخواته وبقى فى الافعال ماضى الافعال ومضارع يفعل من فعل ومن فعل وهذه الثلاثة تزيد على افعل فعلاء وافعل الاسمى زيادة ظاهرة

٦ وقال المصنف معرفة غلبة الوزن فى احد القبيلين لايمكن الا بعد الاحاطة بما وقع على ذلك الوزن فى القبيلين آه نسخه

٧ قوله (وهو اما متعذر او متعسر) اى العلم الذى هو معنى الاحاطة ههنا

٢ قوله (وترتب) امر ترتب اى ثابت قوله (بضم التاء الاولى) وبضم الثانية ايضا واما ترتب بضم التاء الاولى وفتح الثانية على ما فى الصحاح ففيه وزن الفعل مع الشرط كما فى ترتب بفتح التاء الاولى وضم الثانية

ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذالافعل ثلاثى متصرف الاوقياس امره ان يكون بهمزة الوصل نحوعد وقل اصله الهمزة لولم يتحرك في المضارع مابعد حرف المضارعة فاذا سميت بفعل محذوف العين اواللام لاجل الجزم اوالوقف رددت المحذوف لان سقوطه انما كان للجزم والوقف الجارى مجراه والجزم لايكون فى الاسماء فتقول فى المسمى بتقل واخش جاءنى تقول واخشى وكذا فى المسمى بقل وبع جاءنى قول وبيع (وان لم يكن فى المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما كالمسمى بقل وبع وعدا وبقيل وبيع ٣ لم يعتبر الوزن الفائت الاصلى تقول جاءنى قيل وبيع وفى قل وبع وخف جاءنى قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كايقال فى علم علم فهو عند سيبويه يضر ايضا بالوزن كما فى رد وبيع (وقال المبرد ان كان التغيير قبل النقل اخل بالوزن لانه لايجامع اذن العلمية (واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذاسمى بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم (واما التغير فى الاول فهو فى العلمية لازم اذلم يصادفه الوزن العلمى الا مختلا هذا (واعلم ان الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذى لااختصاص له بالفعل بوجه لايؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل اولم يغلب فمنع الصرف فى نحو جمل وعضد وكتف وجعفر وحاتم اعلاما (واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل ٤ نحو كعسب واستدل بقوله ❊ انا ابن جلا وطلاع الثنايا ٥ ❊ متى اضع العمامة تعرفونى ❊ والجواب انه ان كان علما فحكى لكون الفعل مسمى به مع الضمير فلكون جملة كيزيد فى قوله ❊ نبئت اخوالى بنى يزيد ❊ ظلما علينا لهم فديد ❊ وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اى انا ابن رجل جلا امره اى انكشف اوجلا الامور اى كشفها وفيه ضعف لان الموصوف بالجمل لايقدر الابشرط تذكره فى باب الصفة واما بغير ذلك فقليل نادر ولاسيما اذالزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة ❊ قوله (ومافيه علمية مؤثرة اذانكر صرف لما تبين من انها لاتجامع مؤثرة الا ماهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلايكون الا احدهما فاذا نكر بقى بلاسبب اوعلى سبب واحد (يعنى بكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلاثة اضرب لانها اما ان تكون سببا لاغير او شرطا لاغير اوشرطا وسببا معا (فالاول فى موضعين اتفاقا احدهما ان تكون مع العدل فى اسم لم يوضع الاعلا كعمر وقطام فى تميم والثانى ان تكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر اولا كاصبع واثمد ويزيد ويشكر وفى موضعين على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابى على والجزولى والسبب الثانى عند ابى على شبه العجمة وعند الجزولى عدم النظير فى الآحاد وليست سببا عند المصنف لاعتباره الجمع الاصلى فيكون اذن نحو عثمان ورباع علمين منصرفة عند المصنف غير منصرف عند غيره (واما سراويل علما فعند سيبويه فيه العلمية والتأنيث المعنوى وقد يذكر لكن التأنيث اغلب فلذلك اعتبر كما مر فى التأنيث فقال سراويل كعقرب

٣ اصله قول وبيع

٤ قوله (نحو كعسب) كعسب الرجل اذا قارب بين الخطى،
٥ قوله (وطلاع الثنايا) الثنية طريق العقبة يقال فلان طلاع الثنايا اذا كان ساميا لمعالى الامور

اذا سمی به وعندابجزولی فیه العلیة و التأنیث و العجمة وعدم النظیر وکان القیاس یقتضی ان لاتؤثر العلیة عنده لحصـول الا کتفاء بالعجمة الجنسیة عنده وعدم النظیر لکن عادته ان لایلغی سـببافیقول فی حمراء علما سببان الثانی من الموضـعین کل عدل کان قبل العلیة ممنوع الصرف نحو مثنی وثلاث فالاخفش وابو علی واکثر النحاة یصرفونه لزوال الوصف بالعلیة وزوال العدل ببطلان معنی العدد وذهب الجرمی وابن بابشاد الی منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلی مع العلیة وهو قیاس قول سیبویه فی احمر المنکر بعد العلیة ولاتنافی بین العدل و العلیة بدلیل عمر (واما اخر وجمع علمین فغیر منصرفین عند سیبویه اعتبارا للعدل الاصلی مع العلیة وکذا لکع لان فیه العدل کما ذکرنا عندهم (واما ان سمیت بفضل من قولک الفضـل فانه ینصرف اذلاعدل فی الاصل (والاخفش والکوفیون یصرفون اخر وجمع ولکع اعلاما اذالعلیة وضع اخر (وقول سـیبویه اقرب* لان العدل امر لفظی و بالعلیة لم یتغیر اللفظ (وعکس سیبویه الامر فی سحر اذا سمی به غیر ما وضع له اولا من ظرف زمان او ظرف مکان اورجل اوغیره فجعله منصرفا واهل ذلک لظهور فعل فی باب العدل نحو عمر وزفر ولکع عندهم بخلاف فعل (والثانی اعنی کون العلیة شرطا اغیر فی موضـع واحد علی الخلاف ٥ وهو الالف والنون مع العلیة سبب مقام سببین عند بعضـهم والعلیة شرطه وفی الحقیقة الشرط انتفاء التاء وهو معلل باحد ثلاثة اشیاء العلیة کما فی عمران ووجود فعلی کما فی سکران واختصاص اللفظ کما فی رحمن وعند الباقین الالف والنون سبب والعلیة سبب آخر کما مر فان العلیة شرطهما عند بعضـهم فی الاسم نحو عمران وعثمان لانه یمتنع بهـا من التاء فتشابه الف التأنیث فیقوم مثلهـا مقام سببین وعند الباقین العلیة سبب معهـا کما مر (والثالث اعنی ان تکون العلیة شرطا وسببا معا فی اربعة* مواضـع اتفاقا فی المؤنث بالتاء لفظا او تقدیرا وفی الاعجمی وفی المرکب وفی ذی الالف الزایدة المقصـورة وحال العلیة غیر المؤثرة علی ضربین اما ان لا تجـامع السبب وذلک مع الوصف علی ما ذکره المصنف وقد ذکرنا انها تجامعه لکن الوصف لایعتبر معهـا واما ان تجـامع ولاتؤثر وهو اذا کان مع الف التأنیث نحو صحراء وبشری خلافا للجزولی فانه لایلغی سـببا فهذا حال العلیة فی جمیع باب مالاینصرف رجعنـا الی شرح کلام المصنف فنقول انما انصرف کل ما فیه علیة مؤثرة اذا نکر لان جمیع ما العلیة المؤثرة شرط فیه فقط اوشرط وسبب معا خمسة اشیاء التأنیث بالتاء والعجمة والترکیب والالف المقصورة الزایدة والالف والنون فی الاسم فلوفرضنـا اجتماعها فی اسم مع استحـالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون واقصی ما یمکن اجتماعه من هذه العلیة والتأنیث والعجمة والترکیب والالف والنون کما فی آذربیجـان لکان یزول تأثیر الجمع بزوال العلیة لان المشروط لایؤثر بدون الشرط وجمیع ما العلیة المؤثرة سبب فیه ثلاثة اشیاء العدل والوزن وشبه العجمة اوعدم النظیر فی الاحاد فی باب مساجد علی الخلاف المذکور ولایجتمع اثنان منها مع العلیة المؤثرة لوجهین الاول ان کل واحد منها یضـاد الاخرین

٥ وهو الالف والنون فان العلیة شرطهما آه نسخة

لان اوزان العدل اما فعال او مفعل او فعل او فعل او فعل او فعال كثلاث ومثلث واخر وسحر
وامس عند تميم وقطام عندهم ايضا وليس شيء منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس
الجمع ايضا من اوزان الفعل الذي انه لو لم يتضاد الثلاثة ايضا لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان
منها اذ العلم يكون اذن منقولا مما اجتمع فيه اثنان منها لم يكن العلمية الطارئة مؤثرة لاستقلالهما بمنع
الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون فيها
الا احدها فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فينصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتمحل
لتمشية قول المصنف (ويمكن ان يتكلف عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دئل وكما يمكن
ان يقال في اصمت علم المكان القفر اذ اصله اصمت بضم الميم فعدل الى اصمت في حال العلمية ولم تطرأ
العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتأثير دونها لانه انما
عدل علما كما قلنا في شمس بن مالك فاذا نكر مثله ذو فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان العدل وان
حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل
محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب
الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي الذي الغيناه لاجل العلمية قلنا في ثلاث
ومثلث وبابهما انها لا تنصرف لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم
بين هذا الباب وبين باب احمر بان قال الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد
بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلاث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه
لا يمنع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة (والذي يقوى عندي ان الزائل
بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب احمر كان او في غيره وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه
(وقياس قول سيبويه في احمر ان يصرف اخر وجمع بعد التنكير لانهما من باب افعل التفضيل
كما ذكرنا وسيأتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واما نكر سحر
بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما ثبت له
قبل التسمية به لكون المراد به سحر يوم بعينه وكذا امس رفعا عند بني تميم
واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثر اما عند
المصنف فلانه يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهرها منافية له فكيف لا يعتبره
بعد التنكير (واما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم النظير في الآحاد وشبه سبب
آخر يعني الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير
ايضا ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف نحو احمر
اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كارنب وافكل (وقال العبدي لا فرق بينه
وبين احمر ولا نص للاخفش في ترك صرفه (وقول الجزولي اولى (واذا نكرت
سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه
انما ترك الصرف انه اعجمي حمل على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس

قول الجزولى يعتبر فيه عدم النظير و العجمة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية و من صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها (واما الكلام فى احمر بعد التنكير فسيجئ و مثله فعلان الصفة اذا سمى به ثم نكر سواء يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه (وقال الاخفش لو سميت باسم مركب آخر جزئيه ذو الف التأنيث او الجمع الاقصى نحو معدى صحراء او معدى مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس بمجموع الكلمة اذن ذا الف التأنيث ولا الجمع الاقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا الى افرادهما (٢ وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذا الف التأنيث مع جعل الجزأ الاخير بجزأ الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فمسلم (قوله مؤثرة) حال ومفعول تجامع ماويعنى بما هى شرط فيه التأنيث بالتاء و العجمة و التركيب والالف والنون فى الموضوع اسما (قوله الاالعدل) ٣ مستثنى مما بقى من المستثنى منه المقدر الذى استثنى منه لفظة مابعد استثنائها اى لاتجامع سببا غير السبب الذى هى شرط فيه الاالعدل فكلا المستثنين من ذلك المقدر نحو قولك ماضربت الازيدا الاعمرا اى ماضربت احدا غير زيد الاعمرا فالعلمية المؤثرة تجامع الاربعة الاشياء وهى شرط فيها وتجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هى سبب معهما فان كانت فى اسم واحد مع الاربعة الاول كاذربيجان فاذا نكر بقى بلاسبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع الاثنين او ثلاثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان تكون معهما معا لتضادهما فلا يكون الامع احدهما كما فى نحو عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقى على سبب واحد قال وانما قلت وهما متضاد ان ليصح حكمى الكلى بكون كل مافيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة فى اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير ٤ لبقاء السببين المستغنين عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما فما تقدم (واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز ٥ لان كلامه فى العلمية المؤثرة ولو اتفق اجتماعهما لم تكن العلمية مؤثرة لان مثل هذا العلم لو وقع لكان منقولا عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا تؤثر فيه العلمية الطارئة كما فى حمراء وسعدى علمين بلى لو كانت الاسباب الثلاثة مجتمعة بحيث لم يطرأ بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين منها غير معينين فيكون للعلمية تأثير ما بكونها احد الثلاثة المؤثرة اثنان منها ويمكن ان يجوز اجتماعها ويمنع طرء آن العلمية اذن على الوزن والعدل كما فى نحو اصمت على مامر اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا فى اسم لم تكن العلمية مؤثرة معهما اذا كانت العلمية اذن طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتأثير (والجواب عن الاعتراض منع وجوب طرء آن العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا فى اصمت (والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك بمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قبل على مابينا ❊ (قوله وخالف سيبويه الاخفش فى مثل احمر علما ثم ينكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب خاتم

---

٢ وقول الاخفش قوى قوله مؤثرة آه نسخه

٤ قوله (مستثنى مما بقى من المستثنى منه المقدر الذى استثنى منه لفظة ما آه) يمكن ان يقال قوله لاتجامع مؤثرة الاماهى شرط فيه حاصل معناه كل ماتجامعه العلمية مؤثرة فهى شرط فيه فقوله الا العدل مستثنى من هذا الحاصل فيكون المقصود بالاستثناء اخراجهما عن اشتراط العلمية فيهما وح يكون تفريع قوله فاذا نكر اظهر

٤ مع ان العلمية مؤثرة لبقاء آه نسخه

٥ زيد فى بعض النسخ من هنا الى قوله اذ لو لم يتضادا

لمايلزم من ايهام اعتبار متضادين فى حكم واحد) ٢قوله (اعتبارا) منصوب على انه حال من سيبويه اى خالف سيبويه معتبرا او مصدر لقوله خالف سيبويه ٣ اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش (قوله ولايلزمه باب حاتم) هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه فى اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلى لوجاز اعتباره بعد زواله لكان باب حاتم غير منصرف ٤ للعلية الحالية والوصف الاصلى فاجاب المصنف عن سيبويه بان هذا الالزام لايلزمه لان فى حاتم مايمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلية اذالوصف يقتضى العموم والعلية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف (قوله فى حكم واحد) يعنى فى الحكم بمنع الصرف لانك تحتاج فى هذا الحكم الى اجتماع سببين فتكون ٥قد جمعت المتضادين فى حالة واحدة ولولم يكن اعتبار المتضادين فى حكم واحد جاز اذ لايلزم اجتماعهما فى حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر على حمر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلية فقد حصل فى هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين فلم يجتمعا فى حالة فاذا انكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف (وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلى بعد التنكير انه كانه ثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال مايضاده وهو العلية فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلى فيه جاز بالنظر الى اللفظ لزوال المانع هذا ٦ والحق ان اعتبار مازال بالكلية ولم يبق منه شئ خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لايؤثر بمجرد تقدير كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلى فى حال التسمية كما لو سمى مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه فى حال العلية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم فى وضع الاعلام المنقولة غير ماوضعت له لغة ولذلك تراها فى الاغلب مجردة عن المعنى الاصلى ٧ كزيد وعمرو وقليلا مايلمح ذلك ٨ وان كان لم يعتبر فى وضع العلم الوصف الاصلى بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمى باحمر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا (وقال الاخفش فى كتاب الاوسط ان خلافه فى نحو احمر انما هو فى مقتضى القياس واما السماع فهو على معنى الصرف هذا كله فى افعل فعلاء وكذا فعلان فعلى (واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف اجماعا ولايعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلى كما اعتبر فى نحو احمر وان كان مع من لم ينصرف اجماعا بلاخلاف من الاخفش كما كان فى احمر (اما الاول فلضعف افعل التفضيل فى معنى الوصف ولذا لايعمل فى الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد من من التبس بافعل الاسمى الذى لامعنى للوصف فيه كافكل وابدع ولايظهر فيه معنى الوصف (واما افعل فعلاء فلثبوت عمله فى الظاهر قبل العلية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة فى الوصف يكفى

٢قوله (قوله اعتبارا منصوب على انه حال آه) ويمكن ان يجعل مفعولا له اى خالفه فى منع صرفه لاعتبار الصفة

٣ لان معنى خالف سيبويه اعتبر الصفة بخلاف الاخفش نسخه

٤ اذ فيه العلية نسخه

قد جمعت المتضادين ٥ (قوله قد جمعت المتضادين آه) اى اعتبرتهما فى حكم واحد فكأنك جمعتهما فى حالة واحدة ٦ (قوله والحق ان اعتبار مازال بالكلية آه) احتراز عن نحو اسود

٧ (قوله كزيد وعمرو وقليلا مايلمح ذلك) يقال زاد زيدا وزيادة ويقال عمر الرجل بالكسر عمرا وعمرا على غير قياس لان قياس مصدره التحريك اى عاش زمانا طويلا

٨ (قوله وان كان لم يعتبر فى وضع العلم الوصف الاصلى بل قطع النظر عنه بالكلية آه) وبذلك يظهر اعتبار الوصف الاصلى لكنه على خلاف القياس عنده وعلى القياس عند سيبويه فلانزاع بينهما فى الحكم ح

في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف (واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من ٩ لظهور وصفه اذن كما ذكرنا ولكون من مع مجروره كالمضاف اليه ومن تمام افعل التفضيل من حيث المعنى الوضعي فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال بسبب وجود علامته للوصف اعنى من ٢ بخلاف باب احمر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف ولو سميت رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه كان بمعنى كل قبل العلمية وانمحى عنه معنى الوصف على ما تقدم في جميع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها * ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى آخر لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى في العدل اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يختل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال في رباع ومساجد ربيع ومسيجد ٣ ولو سميت بالجمع المذكر ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر (واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتأنيث المعنوي الذي يكون فيه فيكون كعناق اذا صغر بعد التسمية به ويختل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن او له زيادة كزيادة الفعل كخضيضم ودحيرج في خضم ودحرج واما ان كان او له زيادة كزيادته فان التصغير لا تزيله كما تقول في تصغير احمد ونرجس ويشكر وتغلب احيمد ونريجس ويشيكر وتغيلب لانه على وزن مضارع فيعل نحو بيطر يبيطر واما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علما تضيرب ٤ وفي تحلئ تحيلئ فبعضهم لا يعتبروه لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وضع مستأنف (قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناء مستأنفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو مثنى وثلاث لكونه وضعا مستأنفا فلا ينصرف ادير تصغير ادور للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم غليمون ورجيلون في جمع مصغر غلام ورجل قال فكان القياس ان ينصرف العلم في نحو حميزة تصغير حمزة لعروض الوصف المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتدوا به (والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه فلا يقال شخص رجيل وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد به في ادير والاولى ان يقال لا تنافي بين الوصف والعلمية كما ذكرنا ٥ لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية لما يخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما تتبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما التنافي بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه واما الالف والنون فنقول ان بقي الالف في التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان

---

٩ لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامة آه نسخة

٢ قوله بخلاف باب احمر لعريه عن العلامة) عرى من ثيابه يعرى عريا وفرس عرى ليس عليه سرج وجمعه اعراء ٣ (قوله ولو سميت به المذكر) بخلاف المؤنث اذ هناك علمية وتأنيث

٤ (قوله وفي تحلئ تحيلئ) التحلئ ما افسده السكين من الجلد اذا قشر

٥ (قوله لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية) يظهر من هذا اعترافه بان الوصفية المعتبرة في منع الصرف لا تجامع العلمية اصلا نعم لا يجب زوالها بالكلية معها

فى سكران وعثمان وان انقلب ياء كما تقول فى سلطان علما سليطين فانه يخل بهما ٦ ومعرفة مايقلب الفه مما لايقلب تبين فى التصريف فى باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلية والتأنيث والتركيب والعجمة (قوله وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسرة) اى كان بدونهما ينجر بالفتح فصار بسببهما ينجر بالكسر ※ اعلم ان من ذهب فى منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لاتجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافرا واما تنافر اللام والتنوين فقدمر فى بيان نونى المثنى والمجموع (ويجوز ان يقول لما عاقبت اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض منه فكأنه ثابت فلم يحذف الكسر ٢ ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكأنه ليس فيه علتان من تسع فدخله الكسر فعلى هذا صار الاسم بهما منصرفا وعلى الوجه الاول هو باق على حاله من عدم الانصراف لاسبب فى الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف فى اول باب مالاينصرف (٣ ويرد على الثانى ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولايعود الكسر ٤ فالاول اولى ※ قوله (المرفوعات هو مااشتمل على علم الفاعلية) قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر والبواقى محمولة عليها والمنصوب فى الاصل فضلة لكن يشبه بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ماولا والمجرور فى الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه (قوله هو ما اشتمل) ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اى المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعنى ما لان المبتدأ ذو الخبر فيجوز مطابقة المبتدأ له كمطابقته للعود اليه ومثله قولهم من كانت امك (ويعنى باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه (ويعنى بعلم الفاعلية الضم والالف والواو ٥ اذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذى هو فى اخره عمدة الكلام فكل مافيه احد هذه الاشياء مرفوع (والاولى على مااخترناه قبل ان يقال المرفوعات مااشتمل على علم العمدة لان الرفع فى المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل فى جميع العمد على ماتقرر قبل ※ (قوله فنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل اوشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه) قوله (فمنه الفاعل) اى ومما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدأ والخبر حملا على معنى ما

(انما)

التنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة) اى بالاضافة واللام فعلى مذهب غير المص هو منصرف حيث حدوا غير المنصرف بما منع منه الكسر والتنوين واما على مذهبه فهو غير منصرف ان لم يزل بهما ما يوجب منع صرفه وقد تقدم كلام فى هذا المعنى ٣ (قوله ويرد على الثانى) اى على القول بحذف الكسر اصالة واما ذكره فى توجيه الكسر ح مع اللام والاضافة ٤ (قوله والاول اولى) وهو القول بالتبعية ٥ الدالة على الفاعلية والابتداء والخبر وماجرى مجراها فكل مافيه احد هذه الاشياء مرفوع وان لم يكن فاعلا كالمبتدأ والخبر وخبران واسم كان واسم ماولا المشبهتين بليس وخبر لا التى لنفى الجنس اذا دل كل واحد منها على كون الاسم عمدة الكلام نحنه (قوله ونعنى بعلم الفاعلية الضم والالف والواو والدالة على الفاعلية) هذه النسخة هى الموافقة لتوجيه كلام المص ولقول الشارح فالاولى فتأمل

(انما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمى الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرناما عليه (قوله ما اسند اليه) قد عرفت فى حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائى نحو بعت وهل ضرب زيد ونحوه (قوله اوشبهه) يعنى به اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل او معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير فى نحو زيد قدامك اوفى الدار او الظاهر نحو زيد امامك غلامه لكون الرافع فى الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار على ما يجئ فى باب المبتدأ (قوله وقدم عليه) الضمير فيه للفعل اوشبهه وفى عليه لما ٧ واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدأ لان نحو زيد فى قولك زيد قام مسند اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه فى الحال اوالاصل كما مر فى حد الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدأ وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدأ وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدأ فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدأ وكل خبر غير رافع لشئ كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدأ نحو انت زيد ۞ ان قيل فالمبتدأ فى قولك قائم زيد يدخل فى حد الفاعل لان المسند قدم عليه ۞ قلت هو مؤخر تقديرا وتقديمه كلا تقديم (قوله على جهة قيامه به) اى قيام الفعل اوشبهه والضمير فى به لما اى على طريقة قيامه به وشكله سواء كان قائما اولا يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته والجار فى قوله على جهة متعلق باسند اوصفة لمصدره اى اسنادا على طريقة اسناد القيام (ويعنى بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد عدم التغيير فكل ما اسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون الاخر بل بهما لصدوره عن احدهما ووقوعه على الاخر (وبقوله على جهة قيامه به) يخرج مفعول مالم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشرى فاعل اصطلاحا فلا يحترزان عنه ليدخل فى الحد (وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظى راجع الى انه اهل يقال له فى اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا (وتمثيله بزيد قائم ابوه لرفع شبه الفعل الفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا (والعامل فى الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا فى حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل ۞ (قوله والاصل ان يلى فعله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا) قوله (يلى فعله) اى يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشئ اى قرب منك (قوله فلذلك جاز) اى جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل فى الفاعل ان يلى الفعل وذلك ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلى

٧ (قوله واحترز بقوله وقدم عليه من المبتدأ اه). قال المص هذا القيد لدفع توهم دخول زيد من زيد قام فى حد الفاعل ولا حاجة اليه حقيقة لان قام مسند الى ضمير مستتر والمجموع مسند الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه وارد وليس بوارد لان هذه دلالة عقلية وحدنا باعتبار الدلالة اللغوية

الفعل فهو مقدم على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا فعلى ما ذكر وذلك ان يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل فهو مقدم على زيدا لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكره ضمير مفسره بعده الا في ضمير الشان لغرض تحصيل الشأن ذكره مبهما ثم مفسرا ليكون اوقع في النفس كما يجيء (وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه او في الضمير الذي يجيء تفسيره فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجيء به الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا لبس بخلاف زيدا في مسئلتنا فان مجيئه ليكون معمولا لا لكونه تمييزا فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشيء الغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الابهام واما اذا جئت بعده بشيء الغرض الاصلي منه غير التفسير كالمعمول ههنا فلا يكفي في التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله ثم من ثم منع الفراء والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني اذا توجه الاول الى المتنازع فيه فاعلية كما يجيء خلافا للبصرية (وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله ❊ جزى ربه عني عدي بن حاتم ❊ جزاء الكلاب العاويات ٢ وقد فعل ❊ وبقوله ❊ لما عصى اصحابه مصعبا ❊ ادى اليه الكيل صاعا بصاع ❊ وبقوله ❊ جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر ❊ وحسن فعل كما يجزى سنمار ❊ وبقوله ❊ الا ليت شعري هل يلومن قومه ❊ زهيرا على ماجر من كل جانب ❊ ٣ والاولى تجويز ما ذهبا اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع ما قالوا (وكذا يقول بحسن اعطيت درهمه زيدا لان مرتبة المفعول الاول قبل الثاني وان تأخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجيء في باب مفعول ما لم يسم فاعله ويقل جواز اعطيت صاحبه الدرهم فله ضرب غلامه زيدا (وكذا اذا كان الفعل معمول يعدى اليه الفعل بنفسه فرتبته اقدم مما يعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قلت لاخيه زيدا او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا اي من قومه فمن ثمة حسن رجوع الضمير الى المتأخر عنه في المثلين ❊ قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه) هذا باب لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التأخير عنه (قوله لفظا) منصوب على التمييز اي انتفى لفظ الاعراب لا تقديره (قوله فيهما) اي في الفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام اي اذا انتفى الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القرينة الدالة على تميز احدهما عن الاخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اي الاعراب لمانع والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الآخر كما يجيء فليلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الاصلي والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى ونحوه والمعنوية نحو اكل

٢ عوى الذئب والكلب واس آوى بعوى عواء اذا صاح صياح

٣ قوله والاولى تجويز ما ذهبا اليه لكن على قلة) وذلك لوروده في كلام الفصحاء قال حسان رضي الله عنه ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقال غيره كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد وقال غيرهما جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقال غيرهم لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر الى غير ذلك كقوله تعى حلاها هند من حلى

٤ قوله (وذلك انهم لايجيزون توالى اربع حركات فى كلمة واحدة) فلم يجوزوا تحريك الياء فيهما ٥ قوله اما او تقدم المفعول على الفاعل آه) فيه نظر لانه

لاجواب فى كلامه لاما وقد ثبت انه لابدله من جواب مقرون بالفاء وقوله لكان فى جواب لودون اما فتأمل

الكبرى موسى واستخلاف المرتضى المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم ونحو ذلك (وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا* فان قيل فى المثال الذى اوردته اخيرا اعنى ضربتك صار الذى هو ضمير متصل منفصلا عن عامله * قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صار لهما كبعض حروف الفعل الاترى الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك ٤ وذلك انهم لايجيزون توالى اربع حركات فى كلمة واحدة فما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها فصار ضمير المفعول فى ضربتك كانه اتصل بالعامل ٥ اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولاما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة (قوله او وقع مفعوله بعد الا) اى مفعول الفاعل نحو قولك ماضرب زيد الا عمرا (وينبغى ان تعرف اولا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا فى المتأخر وما لذلك المتأخر من تلك المعانى باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ماضرب زيد الا عمرا فضاربية زيد محصورة فى عمرو اى ليس ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرا فعلى الاحتمال اى يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ماضرب عمرا الا زيد مضروبية عمرو مقصورة على زيد اى لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية على الاحتمال اى يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا فى نحو ماجاء زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا ٦ بخلاف ماجاء راكبا الا زيد ٧ (فاذا تقرر هذا تبين ان ضرب زيد فى قولك ماضرب زيد الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الا نحو ماضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ تصير المضروبية خاصة والضاربية باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ماضرب الا عمرا زيد فعند هذا نقول ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ماضرب احدا احدا الا عمرا زيدا اختل ايضا لان مضروبية عمرو فى اصل المسئلة اعنى فى ماضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال ٨ وبالتقدير المذكور الان صارت مضروبيته مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون فى الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ماضربنى الا زيد وكذا يكون فى المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا ٨ نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم تذكرهما ٩ او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ماضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد فى الفاعل

٦ قوله (بخلاف ماجاء راكبا الا زيد آه) فانه لا يجوز ههنا ان يكون قد جاء غيره راكبا ويجوز ذلك هناك وايضا فى الاول ينحصر مجيئه فى حال الركوب ولا ينحصر ركوبه فى حال المجئ وفى الثانى ينحصر المجئ راكبا فى زيد ولا ينحصر زيد فى المجئ راكبا لجواز ان يجئ غير راكب ايضا اذا تعدد المجئ

٧ وبالتقرير المذكور الآن لاضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فصار ضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على هذا هذا مع ان استثناء شيئين آه

فى نسخة اخرى

٨ قوله (نحو ماضربت الا زيدا اما اذا لم تذكرهما اى لم تذكر المفعول فقط او الفاعل فقط بدليل قوله او قدرتهما

٩ وقوله (او ذكرتهما) اى ذكرت الفاعل عاما فقط او ذكرت المفعول عاما فقط بدليل قوله وكذا اذا ذكرت

٢ وماضرب الا زيدا وماضرب احد الا زيدا في المعمول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومعمولا ماضين نحو ماضرب احد احدا الا زيد عمروا او قدر تهما عامين ولم تذكرهما نحو ماضرب الا زيد عمرا لان المستثنيان غير محتملين واما كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المعمول العام شئ يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شئ يتعلق به المعمو المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون في ماضرب الا عمرا زيد المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربة المطلقة مقصورة على زيد وتخص مضروبية عمرو بزيد وهو عكس المعنى هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الاوهي حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول في البدل ما جاء احد شئ الا عمرو درهم ولا تقول في غير البدل ما جاء احد شئ الا عمرا الدينار (وتجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ماضرب احد احدا الا زيد عمرا وذلك لان الاسمين يكونهما بدلين عما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اي كانهما وقعا قبل الا وليسا بمستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا بعد الاولين بدل ومعمول بامل مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ماضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ماضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر ٣ نحو ماضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين ٤ لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ماضرب احد شئ الا زيد او الا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا كالواقعين قبل الا وهي تضعف عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله تعالى ﴿ وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي ﴾ فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما نراك اتبعك احد في حال الا اراذلنا في بادي الرأي اي بلا روية فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الرأي او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره (وان اردت في اصل المسئلة اعني ماضرب الا عمرا زيد ان زيد بمقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ماضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا لان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك * رأيك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الحيز الاجنبي عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الحيز غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشئ الواحد واما نحو ضاحكا فليس في الحيز الاجنبي

(من عامله)

٢ قوله وماضرب الا زيدا وماضرب احد الا زيدا في المعمول) اي احد وفيه بحث اذ يلزم حذف الفاعل فكانه حمل الضمير المستتر من قبيل المقدر دون المذكور

٣ قوله (وماضرب القوم) اي احدا

٤ (قوله لكن المستثنيين لم يبدلا منهما (سواء لم يبدل شئ منهما او ابدل احدهما دون الاخر بسوط تسعه طريق تسعه

من عامله اذ قولك اذلم يبق الاالموت معمول رأيتك و ضاحكا معموله الاخر (فاذاثبت هذافان وقع معمول اخر لماقبل الابعد المستثنى غير ثلاثة المذكورة امامرفوع او منصوب ولايكون الافى الشعر كقوله ※ كان لم يمت حتى سواك ولم تقم ※ على احد الاعليك النوايح ※ وكقوله ※ ٤ لااشتهى يانوم الاركاهـا ※ باب الامير ولادفاع الحاجب ※ اضمروا له عاملا اخر من جنس الاول اى قامت النوايح واشتهى باب الامير كارها والكسائى جوز مطلقا عمل ماقبل الافيما بعد المستثنى بهاسواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا اولا كما فى قولك مامررت الارا كبا بزيد فى الشعر وفى غيره بلاتقدير ناصب ولارافع (وابن الانبارى جوز رفع مابعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ماقبل الالايعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى اولا كامضى فلايجوز فى ماضرب زيد الاعمرا ماضرب الاعمرا زيده وانما قلت فى اول بيان المسئلة معمولا خاصالانه اذاكان المعمول عاما نحو ماضرب احدالازيدا فلايقال ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شئ يمكن ان يضرب زيدا كما كان فى ماضرب زيدالاعمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا (قوله اومعناها) يعنى ما فى انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيدعمرا ماضرب زيد الاعمرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كماذكرناه فى ماضرب زيدالاعمرا (وقدخالف بعض الاصوليين فى افادته الحصر استدلالا بنحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ انما الاعمال بالنيات ※ وانما الولاء للمعتق ﴾ واجيب بان المراد فى الخبرين التأكيد فكأنه ليس عمل الابالنية وليس الولاء الابالمعتق كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ لاصلوة لجار المسجد الافى المسجد ﴾ قوله (واذا اتصل به ضمير مفعول اووقع بعد الا اومعناها اواتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تأخيره) بيان لمايعرض فيوجب مخالفة الاصل اى تأخير الفاعل عن المفعول (قوله اتصل به) اى بالفاعل ضمير مفعول راجع الى مفعول وجب تأخير الفاعل عند الاكثرين و مثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدمته لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كامر (وينبغى ان يجوز عند الاخفش وابن جنى كما تقدم (وكذا الحكم لواتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل اوصفته نحو ضرب زيدا الذى ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها هكذا قيل (ولوقيل بجواز اكرم رجل هندا ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبى غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول اذالاتصال الذى بين الاولين اقل ممابين الاخيرين (قوله اووقع بعدالا) اى وقع الفاعل نحو ماضرب عمرا الا زيدا معناها نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب تأخير الفاعل ههنا لماذكرنا بعينه فى وجوب تقديمه فى ماضرب زيد الاعمرا فان مضروبية ماقبل الامحصورة فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدمت الفاعل بلا الالانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور ※ قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا فى مثل زيد لمن قال من قاما وليبك يزيد ضارع لخصومة ※

٤ (قوله اى قامت النوايح آه) قيل فالفعل الاول بقى بلا فاعل الا ان يعتبر ضمير وفيه تعسف

٥ (قوله وانماقلت آه) قد فصل هذا المعنى سابقا بالحاق فى بعض النسخ ومع ذلك الالحاق لايحتاج الى هذا الكلام

انما الولاء لمن اعتق نسخه

ووجوبا في مثل ﴿ وان احد من المشركين استجارك ﴾ وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد) قوله (لقيام قرينة جوازا) لا يحذف شئ من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا (قوله ٦ زيد لمن قال من قام) الظاهر ان زيدا مسند الا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى ومن ثم قالوا في جواب ماذا اذا كان ذا معنى الذى انه رفع لان السؤال بجملة اسمية بخلاف ماذا كان ذا لغوا فان الاولى نصب الجواب كما يجئ في باب الموصولات وانصبابه لسؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه فالاولى ان يقدر زيد قام في قولهم ❊ الا حظه فلا اليه رفع حظيه من باب حذف الفعل بلا خلاف اى ان لا يمنى لك حظيه من النساء فالا اليه اى غير مقصرة فيما حظى به النسوان عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروى النصب بناء على تقدير ان لا تكن حظيه فلا اكون البة (قوله وليبك يزيد ضارع لخصومة) هذا انصباب حسن الاول اى بما القرينة فيه السؤال الا ان السؤال انصبابها مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبنى للمفعول لانه يلبس الفاعل اذن على السامع فيسأل عنه فكانه لما قال ليبك يزيد سأل سائل من يبكيه فقيل ضارع اى يبكيه ضارع والسؤال في الاول مصرح ٧٨ والبيت للحرث بن نهيك وعجزه ❊ ومختبط مما تطيح الطوائح ❊ يقال يكيه اى يكيب عليه حذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجئ في باب المتعدى وغير المتعدى من قسم الافعال والضارع الذليل ٨ من قولهم ضرع ضراعة (قوله لخصومة) متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكتفى برائحة الفعل اى يبكيه من تضرع ويذل لا لاجل الخصومة فان يزيد كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء والمختبط الذى يأتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اختبطنى فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا لتسقط ورقها مما تطيح اى تذهب وتهلك والطوائح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح اى دهبت به ورمت به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو اما على حذف الزوائد ٢ مثل اورس فهو وارس واعشب فهو عاشب او على النسب مثل ماء دافق اى دودفق ٤ يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوى من باب فعل يفعل بكسر العين فيما عند الخليل (وقوله مما تطيح متعلق بمختبط اى يسأل من اجل اذهاب الوقائع ماله وما مصدرية او يبكى المقدر اى يبكى لاجل اهلاك المنايا يزيد (ويجوز ان تكون ما بمعنى التى اى لاجل حلال الكرم التى طوحتها الطوائح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية تورد الماضى بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لتصويره للمخاطب حتى كأنه يبصره فاقلمه (قوله ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك (انما كان الحذف واجبا وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم تحتج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفوس لذلك المبهم لان النفوس

٦ (قوله زيد لمن قال من قام) الصواب ان قولك من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة لان الاستفهام بالفعل اولى لكنه لما اريد الاختصار ودل بكلمة واحدة على ذات الفاعل ومعنى الاستفهام اغلب الجملة اسمية في الجواب روعى التنبيه على اصل السؤال وقد شاهدا المعنى كما يعنى في حاشية تلخيص المفتاح فارجع اليها

٨ قوله والبيت للحارث بن نهيك وتمامه) رجل نهيك اى شجاع لانه ينهك عدوه اى يبالغ فيه

٨ (قوله من قولهم ضرع ضراعة) خضع وذل

٢ (قوله مثل اورس فهو وارس) الورس نبت اصفر يكون باليمن تتخذ منه الغمرة للوجه تقول منه اورس المكان واورس الرمث اى اصفر ورق فهو الادراك فهو وارس ولا يقال مورس وهو من النوادر والغمرة طلاء تتخذ من الورس وقد غمرت المرأة وجهها تغميرا اى طلت به وجهها ليصفو لونها منه

٤ (قوله يقال طاح يطوح اى هلك وسقط وكذلك اذا تاه في الارض

تشوق اذا سمعت المبهم الى العلم المقصود منه وايضا فى ذكر الشئ مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس فى ذكره مرة (وانما لم يحكم بكون احد مبتدأ واستجارك خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فمثالنا على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه ويبطل ما نسب اليه بوجوب النصب فى ان زيدا ضربته الا على ما اجاز بعض الكوفيين من نحو ۞ لاتجزعى ٥ ان منفس اهلكته ۞ ٦ ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل رافع لمنفس اى ان اهلك ٧ منفس وهو مع ذلك مردود على ما يجئ الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد فى نحو ۞ لو ذات سوار لطمتنى ۞ وهلا زيد قام اعنى كل حرف لايليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدى معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقق فهى اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجئ فى قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها فى صورة ذلك الفعل اعنى الفعل الماضى فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى ۞ لو ان الله هدانى ۞ اى لو ثبت وتحقق ان الله هدانى فان مع ما فى حيزه فاعل ذلك المقدر (قوله وقد يحذفان معا مثل نعم) اى يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائى كما يجئ فى التنازع (وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لايفيد معناه الافرادى ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق فى حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلامى فلابد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذى صدقه لفظة نعم وذلك الكلام فى مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اى نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب ولذا قال وقد يحذفان ۞ قوله (واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون فى الفاعلية مثل ضربنى واكرمنى زيد وفى المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وفى الفاعلية والمفعولية مختلفين) اعلم انه لو قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل وهو الفعل وعلى اول المتعددات وهو الاثنان (قوله ظاهرا بعدهما) انما قال ذلك لان بعض المضمرات لايصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع لايخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع فى المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل فى المتنازع فيه وهو فى مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر والعامل الاول يستحيل عمله فى المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولايتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ماضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلايجوز

٥ (قوله ان منفس) يقال لفلان منفس ونفيس اى مال كثير

٦ آخره فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

٦ او ان اهلك

ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون وهو ان الاول اذا وجه الى التنازع بالفاعلية والمعية فلابد ان يكون ٧ في العامل الملغى ضمير موافق للتنازع (واما لم يجز ان يكون منه اذ لو كان الملغى ههنا هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للتنازع فان كان بدون الا صار هكذا ماضربت وما اكرم الا انا وماقام اى هو اعنى زيدا وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر في ما اكرم والا زيد مستثنى من المتعدد المقدر في ماقعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين من ماضربت وماقام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا فحصر الضرب والقيام منفيين عن التنازع بعدما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار في الملغى مع الالف في الاول ماضربت الا انا و ما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع المفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى في باب التنازع اما ان يكون خاليا من العمل في المتنازع وفي بابه اعني الضمير كضربت واكرمني زيد وكذا ضرب واكرمت هند عند الكسائي او يكون فيه نائب عن التنازع اعني الضمير في نحو ضربنا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الآخر هو المعمل ولا يظهر في الا انا الذي بعدماضربت نائبه عن الا انا الذي بعدما اكرم كما ظهرت في الف ضربنا نائبة عن الزيدين في قولك ضربنا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ماضربت ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل للآخر على السواء (وكان يجب ان يقول في الثاني ماقام الا هو وماقعد الا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ماقام وما قعد الا زيد (ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ماتجيء (ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في ان هذا من باب الحذف لا الاضمار لانهم حذفوا الفاعل مع الا لدلالة الثاني عليه لانه هو وكل ماذكرنا على اعمال الاول في المفصل المرفوع يجيء مثله في اعمال الثاني فيه (وان كان التنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ماضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذفت المفعول مع الا من الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور المنصوب المحل نحو وقفت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في الضمير المنفصل والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت فقول المصنف ظاهرا غير وارد مورده ٢ وكذا قوله بعدهما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان في ماهو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت و بك مررت وقعدت واياك ضربت واكرمت (قوله فقد يكون في الفاعلية) اى يكون التنازع ※ اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين احدهما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلاثة اضرب لانهما اما يتفقان في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضربني واكرمني زيدا او في المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمرا ولم يذكر

٧ فيه ضمير موافق للتنازع سواء كان الملغى هو الاول او الثاني واما لم يجز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول ليجيء بقول المص بعدهما اه

٢ قوله (وكذا قوله بعدهما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان آه) قيل فيه بحث لان الاختلاف في الاختيار انما يأتي في التأخر لا في المقدم لان الاول اقرب واهم ولا في المتوسط لان العامل الاول قد تسلط عليه ولا مخالفة للاصل في اعماله مع تساويهما في القرب واختيار الاول بالاهمية

المصنف هذا الثالث لانه يتبين بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا فى الفاعلية والمفعولية معافقد تنازعا فى الفاعلية وتنازعا ايضا فى المفعولية والمختلفان على ضربين ٣ لانه اما ان يطلب الاول الفاعلية والثانى المفعولية نحو ضربنى واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمنى زيد (فقوله مختلفين) حال من الفعلين لان معنى قوله فقد ٤ يكون اى التنازع فقد يتنازعان ٥ اى فقد يتنازع الفعلان فى الفاعلية والمفعولية مختلفين (واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا فى ذلك القسم فى الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين فى التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا تبين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام * قوله (ويختار البصريون اعمال الثانى والكوفيون الاول) اى البصريون يقولون المختار اعمال الثانى مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون يختارون اعمال الاول مع تجويز اعمال الثانى وانما اختار البصريون اعمال الثانى لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول فى العطف فى نحو ما تم وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبى بلا ضرورة ولعطفت على الشئ وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا تجئ هذه العلة فى غير العطف نحو جاءنى لاكرمه زيد وكاد يخرج زيد (وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثانى ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثانى اكثر فى كلامهم (قوله الاول اى اعمال الاول * قوله (فان اعملت الثانى اضمرت الفاعل فى الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائى وجاز خلافا للفراء مثل ضربنى وضربت زيدا وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت) هذا بيان انه اذا اعملت الثانى على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو ضربنى واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون فى الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فتقول ضربنى واكرمت زيدا ضربانى واكرمت الزيدين ضربونى واكرمت الزيدين ضربتنى واكرمت هندا ضربتانى واكرمت الهندين ضربننى واكرمت الهندات (والكسائى يحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل فحاله كما قيل، فكنت ٦ كالساعى الى مثعب ، موائلا من سبل الراعد * وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره فى الجملة وان لم يجئ لمحض التفسير كما جاء فى نحو ربه رجلا فهو يقول ضربنى واكرمت زيدا او الزيدين او الزيدين او هندا او الهندين او الهندات) (ونقل المصنف عن الفراء مع هذه المسئلة اى اعمال الثانى اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول فى مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء فى مثل هذا ان الثانى ان طلب ايضا الفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين فى المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول

---

٣ قوله (لانه اما ان يطلبا الاول للفاعلية والثانى للمفعولية اى يطلب الاول المتنازع فيه ليكون فاعلا له ٤ اى فقد يتنازع الفعلان فى الفاعلية والمفعولية مختلفين لان معنى قوله فقد يكون اى التنازع فقد يتنازعان واحتزآه نسخه

٥ قوله (اى فقد يتنازع آه) هذا التفسير مقدم فى بعض النسخ على قوله لان معنى آه وهو الظاهر

٦ قوله (كالساعى الى مثعب) بالفتح ثعبت الماء فجرته والثعب بالتحريك مسيل الماء فى الوادى والمثعب بالفتح واحد مثاعب الحياض

على مساده في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية (وقال حار ان تأتي بفاعل الاول ضمير بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو حيث بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الفعل الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رأيت كل هذا حذرا عن الزام البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل (قوله وحذف المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت) يعني اذا اعملت الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول ووافق البصريون فيها الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك انما كان الوجه للزوم الاضمار قبل الذكر الا انه يعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة يحذف في السعة فكيف مع مثل هذا الموجب اعني الاضمار قبل الذكر (قوله ان استغنيت عنه) في مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قلة (قوله والا اظهرت) يعني ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب علمت مع ذكر الآخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به اريد في قولك اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار (واعترض على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب برأسه ظاهر في المفعولية كمفعولي اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن والشعر قال الله تعالى ﴿ولا يحسبن ٧الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم﴾ اي بخلهم هو خيرا فحذف اولهما • وقال الشاعر • ٨ لا تخلنا على غرائك انا ※ طال ما ٩ قد وشى بنا الاعداء • اي لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف لم امتنع الاضمار نحو حسبنيه وحسبت زيدا قائما (قوله لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول • فلما ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم تجز فهو كالفاعل فليجز فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهي امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في ضربني واكرمت زيدا هو فيقول ههنا حسبني وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكر السيرافي هذا (والحق ان يقال في هذا الاخير ان الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا صارا في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه • (قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر) هذا بيان انه اذا اعملت الاول ٢ على ما هو المختار عند الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فنقول لا يخلو اما ان يطلبه

(للفاعلية)

٧ بالياء ٨ (قوله لا تخلنا) اي لا تحسبنا جازعين على غرائك اي على اغرائك وقد وشى بما فعلت الاعداء الى الملك فلم يضرنا ٩ (قوله وشى بنا) ووشى كلامه اي كذب ووشى به الى السلطان وشاية اي سعى ١٠ اوله • ايها الناطق المرقش عنا • عند عمرو وهل لذاك انتهاء • يعني ايها المتكلم بالكذب والاباطيل عند الملك هل لذلك الكلام انتهاء المرقش المزين منه

٢ على ما هو اختيار الكوفيين

مصححه

الفاعلية او للمفعولية فتقول فى الاول ضربت وضربنى زيد او ضربت وضربانى الزيدين وضربت وضربونى الزيدين وضربت وضربتنى هندا وضربت وضربتانى الهندين وضربت وضربتنى الهندات تضمر الفاعل فى الثانى على وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول مقدما على العامل الثانى تقديرا وان كان مؤخرا لفظا (قوله والمفعول على المختار) اى واضمرت المفعول ايضا فى الثانى كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا تحذفه نحو ضربنى وضربته زيد (ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثانى اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان ان يشتغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للابعد الذى حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه وانه موجبه الى غيره (فلما اتفق البصريون والكوفيون فى مثل هذه المسئلة ٣ اعنى عند اعمال الاول وطلب الثانى للمفعول على ان المختار اضمار المفعول فى الثانى كان خلو الثانى عن الضمير فى قوله تعالى ﴿ هاؤم اقرؤا كتابيه ﴾ وقوله تعالى ﴿ آتونى افرغ عليه قطرا ﴾ دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثانى والا كان افصح الكلام اى القرآن على غير المختار اى على حذف المفعول من الثانى عند اعمال الاول (قوله الا ان يمنع مانع فتظهر) على المختار وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولى باب علمت ويلزم من اضماره مطابقا للعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول فى الافراد او التثنية او الجمع اوالتذكير او التأنيث نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا (قال المصنف لم يجز حذف منطلقين لكونه ثانى مفعولى حسبت ٤ ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى ليطابق المفعول الاول اذهما مبتدأ وخبر فى الاصل وتطابقهما فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث واجب خالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق المرجوع اليه خالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه (والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولى حسبت قد سبق ولو سلم له لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم تلبس المخالفة بينهما قال تعالى ﴿ فان كانت واحدة ﴾ وقبله ﴿ فان كن نساء ﴾ والضمير للاولاد فالاضمار قد يأتى على المعنى المقصود فيجوز حسبنى وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول حسبت وحسبانى اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبتنى اياه هندا قائمة وحسبتنى وحسبتها اياها هندا قائما وفى كل هذا القبح حاصل لفصل الاجنبى بين العامل والمعمول وفى بعضها بين المبتدأ والخبر فى الاصل ❊ قوله (وقول امرئ القيس ❊ ٥ كفانى ولم اطلب قليل من المال ❊ ليس منه لفساد المعنى) هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت فى كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثانى لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره وايضا لو اعمل الثانى لم يلزمه محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرا فى كفانى فاختار اعمال الاول مع انه لزمه شئ غير مختار

٣ اعنى اذا اعملت الاول والثانى طالب للمفعول نسخه

٤ والاعتراض قد سبق قال ولا اضماره آه نسخه

٥ اوله ❊ ولو ان ما اسعى لادنى معيشة

بالاتفاق وهو حذف المعمول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الامر دون الامر الآخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر (اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان هذا البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى (وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو مبني شرطها وجزائها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال لحججت فالحج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا دون الآخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني اكرمتك ٨ ولو شتمتني لم اكرمك ٩ (رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع (فنقول اوله « فلو ان ما اسعى لادنى معيشة » وقوله ان ما اسعى لادنى معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعيي لادنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي لقليل من المال (وقوله كفاني) جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا اي ثبت ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات لما قد نفيه في المصراع الاول فيكون تناقضا فسد المعنى فان قال الكوفي ان الشاعر انما جعل الواو في ولم اطلب للعطف وحق يقول ٢ ان الواو للحال (فالجواب انه يكون اذن مستشهدا بما احتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا « فان قلت فالام توجه قوله ولم اطلب اذا لم تكن موجها الى قليل فلما قيل الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعد « ولكنما اسعى لمجد مؤثل « وقد يدرك المجد المؤثل امثالي « والمعنى لو كان سعيي لتحصيل قليل ما معيشة من المال ٣ لكنت اكتفي به لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد (والا فهو ان معمول لم اطلب محذوف نسيا كما في قوله تعالى ﴿ يقبض ويبسط ﴾ اي له القبض وله البسط وكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال لمعنى ما وجدته منه عن السعي ولم تكن مني طلب مع ذلك الوجدان بل كسب اسعى واطمع ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي مؤصل مد حرل نفسي ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر « واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلاثة حسالة للغرض نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قائما على اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه اياه زيد عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني (والاولى ان يقال اعلمه ذلك قصدا للاختصار اذ معمول علمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا تعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب نحو ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف معمول الاول وما احسن واكرمه زيدا

٨ فالشتم مثبت والاكرام منفي

٩ فالشتم منفي والاكرام مثبت

٢ (قوله ان الواو للحال) فالمعنى كفاني قليل من المال غير طالب له وفيه بحث وهو ان الكفاية انما هي على تقدير السعي لادنى معيشة فلا يتصور تقييدها بعدم الطلب كما تشهد به التأمل الصحيح من ذي فطرة سليمة

٣ لكان تكفيني وجدان قليل من المال من الطلب والجد ويغني منه سعيه

(على)

على اعمال الاول * قوله (مفعول مالم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى داره فتعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثانى) قوله (مفعول مالم يسم فاعله) اى مفعول الفعل الذى لم يسم فاعله (وقولهم فعل مالم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له (قوله الى فعل ويفعل) اى الى فعل ويفعل ونظائرهما مما يضم اوله فى الماضى ويكسر ماقبل اخره حتى يعم نحو افعل وافتعل واستفعل وفعل وفوعل وفعلل وتفعلل وامثالها ويضم اوله فى المضارع ويفتح ماقبل اخره حتى يعم يفتعل ويستفعل ويفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثى لكونه اصلا للرباعى وذى الزيادة (قوله ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت (اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثانى من باب علمت كما يجئ فى بابه والذى زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا والثالث مفعول لاعلمت فكل ما ثبت للمفعول الثانى من باب علمت يثبت لثالث مفاعيل اعلمت فنقول اذا كان ثانى مفعولى علمت ظرفا غير متصرف اوجارا ومجرورا اوجملة نحو علمت زيدا عندك اوابوه منطلق اوفى الدار ٢ لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذى لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية اوانجراره بمن نحو من قبلك والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجئ والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه ايضا بلى اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اى اللفظ نحو قوله تعالى * قيل ياارض ابلعى ماءك * اى قيل هذا القول وهذا اللفظ (وكذا قد تجئ الجملة فى مقام الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله وهى فى الحقيقة مأولة بالاسم الذى تضمنته كقوله تعالى * وتبين لكم كيف فعلنا بهم * وقوله تعالى * اولم يهد لهم كم اهلكنا * اى تبين لكم فعلنا بهم واولم يهد لهم اهلاكنا فيصح نحو بين لكم كيف فعلنا (وما اجازه الكسائى والفراء من قيام الجملة التى هى خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فبعيد لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر وماحذف فى هذا الباب من الفاعل فليس بمنوى ولا يحذف المبتدأ الامع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قائم (وقد اجازه الفراء دون الكسائى والثانى ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل الامحكية اومؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام (والمتقدمون منعوا من قيام ثانى مفعولى علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار فى حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيها قالوا نظر لان كون الشئ مسندا الى شئ ومسندا اليه شئ اخر فى حالة واحدة لا يضر كما فى قولنا اعجبنى ضرب زيد عمروا فاعجبنى مسند

٢ فلا كلام فى امتناع قيامه مقام الفاعل لان معنى غير المتصرف من الظروف ان يلزم النصب على الظرفية والجار والمجرور لا ينوب نسخه

الى ضرب وضرب مسندالى زيد ولوكان لفظ مسندا الى شئ اسنداى ذلك الشئ الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما يكون الشئ مضافا ومضافاليه بالنسبة الى شيئين كغلام فى قولك فرس غلام زيد (واما المتأخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحوظن زيدا قائم لان التنكير يرشدالى انه هوالخبر فى الاصل (والذى ارى انه يجوز قيامه نيابة عن الفاعل معرفة كان اونكرة واللبس مرتفع مع لزوم كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا فى الاصل بعدما كان مبتدأ فلا يجوز فى نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثانى على الاول وهذا كما قلنا فى نحو ضرب موسى عيسى وكذا فى نحو اعلمك زيدا اباك فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو فى مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلى الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثانى المفعولين واعلمك زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل (وكذا يجب حفظ المراتب فى باب اعطيت اذا التبست مخالفته نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم تلبس لقرينة جاز العدول كقوله تعالى ﴿ افرأيت من اتخذ الهه هواه ﴾ ٣ هذا الذى قلنا من حيث القياس ولاشك ان السماع لم يأت الابقيام اول مفعولى علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار احق ٤ بصقبه (وكذا لم يسمع الاقيام اول مفاعيل اعلمت كقوله * نبئت عمرا غير شاكر نعمتى * لانه فى الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثانى مفاعيل اعلمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولى علمت اولى فتقول اعلمك زيدا اباك ولايلبس مع لزوم كل مركزه (قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك) انما لايقومان مقام الفاعل لان النائب منابه ينبغى ان يكون مثله فى كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لايذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل (ولاشك ان الفعل لابد له من مصدر اذهو جزءه وكذا لابد له من زمان ومكان يقع فيهما ولابد للمتعدى من مفعول به يقع عليه (٥ وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جئ للسمن اذرب فعل بلاغرض لكونه عبثا ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل (وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذهو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع ان معه الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولوحذفتها لم يعرف كونه مفعولا معه (وكذا التميز والمستثنى ليسا من ضرورياته واجاز الكسائى نيابة التميز لكونه فى الاصل فاعلا فقال فى طاب زيد نفسا طيبت نفس زيد (واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها فى الكلام منعها من النيابة عن الفاعل الذى لابد لكل فعل منه (قوله واذا وجد المفعول به تعين له) اى للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لسائر المنصوبات هذا مذهب البصريين (واما الكوفيون ووافقهم بعض

(المتأخرين)

---

٣ هذا مع انه لاشك مع هذا كله ان قيام الاول فى علمت واعلمت مقام الفاعل اولى اما فى علمت فلكونه بعد الفاعل بلا فصل احق بصقبه واما فى اعلمت فلهذا ولكونه فاعلا بالنسبة الى الثانى والثالث لانه عالم وقيام الثانى فى اعلمت بعد الاول اولى من الثالث ولايلبس مع لزومه مركزه نحو اعلمك زيد اباك نسخه

٤ قوله (بصقبه) صقبت داره اى قربت ٥ واما الجار والمجرور فامالان يلحقه بالمفعول به لانه هو لكن بواسطة حرف الجر اويلحقه بالظرف لجريه مجراه فى كل حكم نحو ان من الكرام زيدا وان امامك نهرا ونحو ذلك واما المفعول له فغرض ورب فعل بلاغرض نسخه

المتأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل اولى لانه واجب استدلالا ٦ بالقرأة الشاذة ﴿ لولا نزل عليه القرآن ﴾ بالنصب ٧ وبقول الشاعر ولو ولدت فقيرة جرو كلب ۞ لسب بذلك الجر والكلابا ۞ وامثاله (ومنع الجزولى نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في امرتك الخير والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به (وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد اوالخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اى قعد القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت فاستحسن اى استحسن قيامى (ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لايكون لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة مالم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصيرا معا كلاما فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلانى ولذلك قال المصنف ضربا شديدا وكذا يشترط الفائدة المتجددة في كل ماينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شئ وجلس مكان اوزمان اوفي موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولافائدة متجددة في ذكرها (ويشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت في الدار ضرب اى ضرب فيها وقوله تعالى ﴿ كل اولئك كان عنه مسؤلا ﴾ عنه مرفوع المحل ٢ بمسؤلا المقدر المفسر بمسؤلا الظاهر كما في قوله تعالى ﴿ وان احد من المشركين استجارك ﴾ لكن ليس في مسؤلا المفسر ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمى الفاعل والمفعول (والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقى في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا (ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به لكن بواسطة حرف (ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة (وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر (والاولى ان يقال كل ماكان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن اختياره (قوله من باب اعطيت) اى ماله مفعولان اولهما ليس مبتدأ وانما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثانى ففي اعطيت زيدا درهما زيد عاط اى آخذ والدرهم معطو وفي كسوت عمرا جبة عمرو مكتس والجبة مكتساة وكذا في غيره ۞ قوله (ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه اوالصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم وماقائم الزيد ان واقائم الزيدان فان طابقت مفردا

---

٦ قوله (بالقرأة الشاذة لولا نزل عليه القرآن بالنصب) وبقرأة ابى جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون

٧ قوله (قوله وبقول الشاعر ولو ولدت فقيرة آه) ونظيره قول الآخر اتيح لى من العدى نذيرا ۞ به وقيت الشر مستطيرا منه

٢ قوله (بمسؤل) اى مسؤلا عنه في كتابه

جاز الاخبار والخبر ٣ هو المجرد المسند به المغاير لصفة المذكورة) واعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حد فافرد المصنف لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ المبتدأ وهي كان وان وظن واخواتها وما ولا والاولى ان تطلق ولا تخص ليدخل ما يدخل العامل حصوا ما للحد من اللفظ المحمل ونحو عن قولهم بحسبك زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن ٤ فكأنهما معدومان وعن قولهم في جواب زيدا مطلق وعمرو ان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء جواب قريب من الاول وذلك ان لفظه ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التأكيد ٣ لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار جلا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب المحل (ووجه الاشكال هو ٣ ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد فاسمها اذن ليس بمجرد عن العامل اللفظي وهو مبتدأ والا لم يحمل الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا هذه ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ (فان قيل نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل (فالجواب انه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدأ بقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة الاسم لا المبنية اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسم واحد (قوله الاسم المجرد) لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدي لان تراه وقوله تعالى ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم ﴾ عند من قال أأنذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم اي سماعك بالمعيدي وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدأ الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لا تركب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدأ الثاني فقوله مسندا اليه خرجت الثلاثة (قوله او الصفة الواقعة الى آخره) ٤ هذا هو حد المبتدأ الثاني والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدأ الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدأ اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث ويعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول ٥ والصفة المشبهة (قوله رافعة لظاهر) احتراز عن نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن سواء كان مظهرا

٣ قوله (والخبر هو المجرد المسند به) لم يوجد في نسخة المتن عند الشارح لفظه به ولا الهمزة في قوله او الصفة

٤ قوله (فكأنهما معدومان) فالتجريد اما حقيقي او حكمي

٣ (قوله لكنه يشكل بقولهم آه) هذا الاشكال وما بعده يجيء على تقديري الاطلاق والتقييد بخلاف ما مر

٣ (قوله ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد) وانما لم يجر مجرى الزائد لتغييرها معنى الكلام بالنفي

٤ (قوله هذا هو حد المبتدأ الثاني وهو الصفة الواقعة آه

٥ (قوله والصفة المشبهة) والمنسوب كقرشي في حكم الصفة

نحو اقائم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائمان هما ٦ فان قولك هما فاعل مع كونه مضمرا (قوله بعد ٧ حرف النفى والف الاستفهام) وكذا بعد هل الاستفهامية نحو ماقائم الزيدان واقائم الزيدون وهل حسن الزيدان والاخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفى نحو قائم الزيدان كما يجيزون فى نحو فى الدار زيد ان يعمل الظرف بلا اعتماد واجرى نحو غير قائم الزيدان مجرى ماقائم لكونه بمعناه قال: ٨ غير مأسوف على الزمن * ينقضى بالهم والحزن * ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابى على كما يجيئ فى باب استثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لااصيد فيه اى قل رجل يقول ذلك وبخطئ يوم لا اصيد فيه اى يقل ويندر فهذه كلها مبتدءآت لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل (ولا يدخل نواسخ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفى فيلزم الصدر (ورب عند ابى عمرو مبتدأ لاخبر له كاقل رجل لما فيه من معنى التقليل الذى هو قريب من النفى كما يجيئ فى باب حروف الجر (ويجوز عند الاخفش والفراء ان قائما الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال فى ظن ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لاتصير مع فاعلها جملة كالفعل الامع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفى والاستفهام او دخول مالابد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة واما ان وظن فليسا من ذينك فى شيئ بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما (واما العامل فى المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد اليه ويكون معنى الابتداء فى المبتدأ الثانى تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شيئ (واعترض بان التجريد امر عدمى فلا يؤثر (واجيب بان العوامل فى كلام العرب علامات فى الحقيقة لامؤثرات والعدم المخصوص اعنى عدم الشيئ المعين يصح ان يكون علامة لشيئ لخصوصيته ٢ (وفسر الجزولى الابتداء بجعل الاسم فى صدر الكلام لفظا تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد امر عدمى فلا يؤثر ثم قال المتأخرون كالزمخشرى والجزولى هذا الابتداء هو العامل فى الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسى عن سيبويه ان العامل فى الخبر هو المبتدأ ويحكى هذا عن ابى على وابى الفتح وقال الكسائى والفراء هما يترافعان وقد قوينا هذا فى حد العامل (وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف فى ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير فى الخبر الجامد ايضا كما يجيئ (قوله فان طابقت مفردا جاز الامران) اى ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها فى الافراد جاز الامران كونها مبتدأ مابعدها فاعلها او كونها خبرا عما بعدها (فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفى اما ان تكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا والمفردة المفرد مابعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الآن والمفردة التى مابعدها ليس بمفرد مبتدأ لاغير مابعدها فاعلها والتى ليست بمفردة فلابد من مطابقة مابعدها لها نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون والاظهر

---

٦ فى الام اقائمان هما والصواب اقائم هما

٧ (قوله بعد حرف النفى والف الاستفهام آه) وكذا بعد اين نحو اين جالس اخوالك وبعد متى نحو متى ذاهب العمران وبعد كيف نحو كيف مصبح ابناك وبعد كم نحو كم ماكث صديقاك وبعد ايان نحو ايان قادم رفيقاك الى غير ذلك

٨ (قوله غير مأسوف على زمن) الاسف شدة الحزن وقد آسف على مافاته

٢ فالعامل على هذا تجريد الاسم للاسناد اليه فى المبتدأ الاول وتجريد الاسم لاسناده الى شيئ آخر فى المبتدأ الثانى نسخه

انها خبر عما بعدها و تحتمل ان تكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة ❊ يتعاقبون فيكم ملائكة ❊ والعامل في المبتدأ الثاني تجريده عن العوامل لاسناده الى شيء آخر وعلى ما اخترنا في حد العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الاول وخبره لان كون كل واحد منهما عمدة يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر (قوله والخبر هو المجرد) دخل فيه المبتدأ الاول والثاني والاسماء المعدودة (قوله المسند) اخرج منه المبتدأ الاول والاسماء المعدودة (قوله المغاير للصفة المذكورة) اخرج منه المبتدأ الثاني ❊ قوله (واصل المبتدأ التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار) انما كان اصل المبتدأ التقديم لانه محكوم عليه ولابد من وجوده قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه (واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكون العامل في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول (واما اعتبر هذا الامر اللفظي اعني العمل دون الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطرو عليه (واما وجوب تقديم الحكم في نحو اقائم الزيدان مع ان كل واحد عامل في الآخر على التصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه ٣ فارادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الابتداء من اول الامر انها فعلية فلو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر اذا امكن صيرورته كلاما باسم آخر (قوله ومن ثم) اي ومن جهة كون اصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسئلة يعني ان قيل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدأ التقديم فالتقدير زيد في داره فالعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا (قوله وامتنع صاحبها في الدار) امتناع هذه انما هو لعلة تكون اصل المبتدأ التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز (ومن ثم جوز ثمه ضرب غلامه زيدا يعني ان نجوز هذا لان طلب المبتدأ لخبره كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المصنف ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ والمواضع التي يجب فيها تأخيره ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدأ (قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك) اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المصنف لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص (واما قول المصنف ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان نفس الحكم غير مخصص فيكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته (وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص

٣ فارادوا من اول الامر انها فعلية ولو بدئ بالاسم لاحتمل صيرورته كلاما باسم آخر وبالفعل لم يتعين الفعلية آه نسخه

ومن ثمه جوز نسخه

المحكوم عليه بشئ اولا فضابطها تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين بشئ واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم المحكوم عليه فلو علم فى المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عدلغوا ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما فى الدار جاز لك ان تقول رجل قائم فى الدار وان لم تتخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ وكذا فى الفاعل لايجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل فى الدار ان تقول قام فى الدار رجل (ولا انكران وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة فى كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لايلتبس بصفته ثم نقول يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص فى كثير من المواضع (احدها ماء التعجبية على مذهب سيبويه كما يجئ فى بابه (والثانى المبتدأ الذى هو فاعل فى المعنى نحو شراهر ٤ ذا ناب وامر اقعده عن الحرب وشرما الجأك ٥ الى مخة عرقوب (الثالث المبتدأ الذى خبره ظرف اوجار ومجرور (الرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وماحدث اوما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل فى الدار وهل رجل فى الدار وارجل فى الدار ام امرأة (الخامس مابعد واو الحال نحو ما اراك الا وشخص يضربك (السادس بعد اما نحو اماغلام فليس عندك واما جارية فلا املكها (السابع الجواب نحو قولك رجل فى جواب من جاءك اى رجل جاءنى لان السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لايحصى ولاضابط له كقولهم شهر ٢ ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقولهم امت فى حجر ٣ لافيك وقوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ اما قول المصنف فى ماء التعجبية وفى نحو شراهر ذا ناب ان ذلك لما كان فى المعنى فاعلا والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا ٤ فقد ذكرنا ماعليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن فى تعليل كون المبتدأ معرفة او مختصا ان الحكم ينبغى ان يكون على مختص ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باى نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها اوتأخر لان التخصيص فى الصورتين حاصل ٥ على الجمل فظهر بما ذكرنا ان قول المص فى نحو فى الدار رجل ان المبتدأ يتخصص بالحكم المتقدم ليس بشئ واما قوله فى نحو ارجل فى الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما فى الدار فنقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم فى جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء باى نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص فى المبتدأ عند المخاطب على ماذكروا (ولو كان المجوز التنكير فى ارجل فى الدار ام امرأة معرفة المتكلم بكون احدهما فى الدار لزم امتناع ارجل فى الدار وهل رجل فى الدار وارجل فى الدار اوامرأة لعدم لفظة ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شئ آخر يخصص

التخصيص الحاصل بتقدم الخبر فى نحو فى الدار رجل لايتجه ايضا واما قوله فى ارجل فى الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل نسخه

الى مخة عرقوب) العرقوب العصب الغليظ الموتر فوق عصب الانسان وعرقوب الدابة فى رجلها بمنزلة الركبة قال الاصمعى كل ذى اربع عرقوباه فى رجليه وركبتاه فى يديه

٢ الثرى التراب الندى قال الاصمعى العرب تقول شهر ثرى وشهر ترى وشهر ترعى اى تمطرا ولا ثم يطلع النبات فتراه ثم يطول فترعاه النعم ص

٣ اى جعل الله اعوجاجا فى الحجر لافيك يضرب فى الدعاء بالخير ومدح بالمخاطب بعدم الاعوجاج

٤ فغلط لانه على ماذكروا فى تعليل كون المبتدأ معرفة اومختصا يجب ان يحصل له الاختصاص بغير الخبر حتى اذا حكمت بعد بالخبر عليه تكون حاكما على مختص قبل الحكم اما اذا قلنا ان الاختصاص يحصل له فى الخبر فيكون غير مختص بدون الخبر فيكون قد حكمت بالخبر على غير المختص فيكون المحذور باقيا ولو كفى الاختصاص آه نسخه ٥ فظهر ماقلنا ان

به المبتدأ (قوله في احد حيرمك) ان وجه التخصيص به ان النكرة ٦ في سياق العموم نقولك احدهم حس الانس حيث لم يبق احدمهم وفيه نظر ودلك ان التخصيص ان يجعل لبعض من الجمله شئ ليس لسائر امثاله وانت اذاقلت مااحد حير منك ولقصدان عدا الحكم وهو عدم الخيريه ثابت لكل فرد فرد لم يتخصص بعض الافراد لاجل العموم بشئ وكيف ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال اما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم عليه اما اذا بينت ان حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من ضمن بما تحصل الفائدة فيها بسبب التعين الحاصل من العموم لابسبب تخصصها بشئ (وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من الضمير اذا ارتفعت كلمة الشرط بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلابد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفي الدعاء من كان الناس ثقته ورجاه فانت ثقتي ورجائي (وقيل الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة (وقيل كلمة الشرط مبتدأ لاخبر له هذا ماقيل فيها (ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط وحرف الاستفهام فحذفا لكثرة الاستعمال على ماذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة لفعل مقدر او مفعولة له اوللظاهر فقولك من قام قمت اي ان من قام اي ان انسان قام كقوله تعالى ﴿ ان امرء هلك ﴾ وقولك من ضربت ضربته اي من ضربت اي ان انسانا ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربه اي من ضربه فهو مفعول للمقدر المفسر بالظاهر ٧ وكذا في نحو ما كان فليكن كذا هو فاعل وفي ماتفعلت افعل هو مفعول للفعل الظاهر بعده وفي ماتفعله افعل مفعول للفعل المقدر وماتفعل افعل ماتفعله افعله (وكذا في كلمات الاستفهام (وقوله في سلام عليك) انه مختص بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ماكان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذليس معنى ويل لك وبلى لك لان معنى ويل الهلاك ولوقدرت ايضا وبلك لك لكان خلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولاتخصيص به اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه (وانما تأخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الاهم وللتبادر الى ماهو المراد اذلوقدمت الخبر وقلت عليك قيل ان تقول سلام ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا انخزل ابوتمام وترك الانشاد على ماتحكى لما ابتدا القصيدة وقال ❊ على مثلها من اربع وملاعب ❊ فعارضه شخص كان حاضرا فقال ❊ لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ❊ وبعد المصراع ❊ ٢ تذال

(مصونات)

٦ في سياق النفي تفيد العموم نمه

٧ وكذا نحو ماكان فليكن كذا وما تفعل افعل آه نمه

٢ قوله (تذال مصونات الدموع السواكب) الاذالة الاهانة واذالت المرأة قناعها اي ارسلته

مصونات الدموع السواكب ❊ هذا مع ان سلام لايجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت من لبيك وسبحلت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحت بمعنى قلت لبيك وسبحان الله فمعنى سلام الذى هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلى مافسر المصنف ينبغى ان يكون معنى سلام عليك قولى للفظ سلام عليك عليك وليس كذا بل سلام فى قولك سلام عليك بمعنى المصدر سلمك الله اى جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقى المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا اصل ويلك هلكت ويلا اى هلاكا فرفعوه بعد حذف الفعل نقضا لغبار معنى الحدوث ❊ قوله (الخبر قديكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلابد من عائد وقديحذف) اعلم ان خبر المبتدأ قديكون جملة اسمية او فعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانبارى وبعض الكوفيين لايصح ان تكون طلبية لان الخبر مايحتمل الصدق والكذب وهووهم وانما اتوا من قبل ابهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة مايحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا فى قولك ازيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لايحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ماذكره المصنف وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونه طلبية قوله تعالى ﴿ بل انتم لامرحبا بكم ﴾ وايضا اتفقوا على جواز الرفع فى نحو قولهم امازيد فاضربه (وقال ثعلب لايجوز ان يكون قسمية نحو مازيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذلامنع (قوله فلابد من عائد) لانخلو الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هى المبتدأ معنى اولا فان كانت لم تحتج الى الضمير كما فى ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما فى قولك مقولى زيد قائم لارتباطها به بلاضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلابد من ضمير ظاهر او مقدر وقديقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة فى الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلابد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هى الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثمه قيل فى بعض الاخبار كما يجئ ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس فى موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول نحو البر الكر بستين اى الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدأ الثانى نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا اذا كان معرفا باللام كما فى البر الكر منه بستين لان التعريف غير مقصود قصده فهو كقوله ❊ ولقد امر على اللئيم يسبنى ❊ ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذى فى الخبر والعامل فيه الخبر اى البر الكر كائن بستين كائنا منه (قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدأ

كل قال ❊ قد اصبحت ام الخيار تدعى ❊ على ذنبا كله لم اصنع ❊ وقال ❊ ثلاث كلهن قتلت عمدا ❊ فاخزى الله رابعة تعود ❊ قال لان كلهم ضربت بمعنى الجحداى مامنهم احد الاضربت وقال السيرافى ليس هنا بحجة ٢ اذ كل موجب يتهيأ رده الى الجحد كما تقول فى زيد ضربت مازيد الامضروب ثم يقال له لا تأثير للجحد ٣ فى جواز حذف الضمير معه (والسماع فى غير ذلك اما فى المجرور فنحو قوله تعالى ﴿ ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور ﴾ اى ان ذلك منه واما فى المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال ❊ ٤ ثوب لبست وثوب اجر ❊ او بصفة محلا نحو انا زيد ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف فى الصلة فى بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدأ كما يجئ فى باب الموصولات وجواز حذف الضمير فى الصلة احسن منه فى الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما بتقدير مفرد نحو قوله تعالى ﴿ اهذا الذى بعث الله رسولا ﴾ ثم الحذف بعدها فى الصفة احسن منه فى خبر المبتدأ نحو جاءنى رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة واحدة اولى (وانما كان الحذف فى الصفة انقص حسنا منه فى الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته (فالحذف فى الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ على ما قال سيبويه يجوز فى الشعر بلا وصف ضعف وهو فى غيره ضعيف (واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان فى معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تعالى ﴿ الحاقة ما الحاقة ﴾ اى ماهى وان لم يكن فعند سيبويه يجوز فى الشعر ٥ بشرط ان يكون بلفظ الاول قال ❊ لعمرك ما معن بتارك حقه ❊ ولا منسئ معن ولا متيسر ❊ بجر منسئ ❊ فاذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال ❊ لا ارى الموت يسبق الموت شئ ٦ ❊ وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده ❊ وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول فى الشعر كان او فى غيره قال ❊ اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت ❊ حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا ❊ وليس هذا فى خبر المبتدأ قال ويجوز زيد قائم ابو طاهر اذا كان زيد يكنى بابى طاهر قال الله تعالى ﴿ ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ﴾ ومنع بعضهم فى غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع وروده ❊ قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة ❊ اى ظرفا او جارا ولم يذكره لجريه مجراه فى جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ فى نحو زيد قائم اوكانه هو فى نحو و ازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه و لما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال فى نحو زيد عندك ان زيدا عنده خالفه فى الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التى اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شئ يتعلق به الخبر (واما البصريون فقالوا لابد للظرف من محذوف يتعلق به

٢ قوله (اذ كل موجب يتهيأ رده الى الجحد) فيه تكلف ٣ قوله (فى جواز حذف الضمير منه) كان ذلك باعتبار طول الكلام ٤ صدره فاقبلت جبوا على الركبتين

٥ قوله (بشرط ان يكون بلفظ الاول) اى فى خبر المبتدأ وغيره ٦ تمامه ❊ نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

(لفظى)

اذ لا يتخذ لنفسه الشيء لا توجب نصبه (وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدأ وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اى مما لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كآكل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اى من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجيء في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن جني بجوازه ولا شاهد له واما قوله تعالى ﴿ فلما رآه مستقرا عنده ﴾ فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا (وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار والمجرور الا بملفوظ موجود (واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا القياس على الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير كما يأتي (وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدأ ان يكون مفردا (وللمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضي نسبة امر الى اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا لكانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب (والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجيء (والجواب ان الظرف في مثله ليس بمستقر اى بمتعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما قدامك فزيد قائم فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجيء في حروف الشرط * واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن لا يدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا فعند ابي علي معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثمه وجب حذفه (وقال غيره هو العامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له (وكذا الخلاف في ان الخبر ايهما هو ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق (وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله * فان فؤادي عندك الدهر اجمع * ويعطف عليه كقوله * الا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام *

وينتصب عنه الحال كقوله تعالى ﴿ فى الجنة خالدين فيها ﴾ قال ابو على وادعى بعضهم انه مجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصول او موصوف او ذى حال او حرف استفهام او حرف نفى فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعد ان المصدرية كقوله تعالى ﴿ ومن آياته انك ترى الارض خاشعة ﴾ لاصريح المصدر اما قوله * ٢ احقاً بنى ابناء سلمى بن جندل * تهددكم اياى وسط المجالس * فلاعتماد الظرف قيل انما عمل فى ان بلا اعتماد لشبهها بالضمير فى انها لا توصف مثله (ويجوز ان يقال فى جميع ذلك ان الظرف خبر قدتقدم على مبتدائه اما فى غير المواضع المذكورة نحو فى الدار رجل فالمرفوع مبتدأ مقدم الخبر (وعند الكوفيين والاخفش فى احد قوليه هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا فى نحو قائم زيد (وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفرداً كان او جملة فهو يجوزون ارتفاع زيد فى نحو فى الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشئ لان حق المبتدأ التقدم فالضمير متأخر تقديراً كما فى ضرب غلامه زيد (واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضاً اذهو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد فى قائم زيد فاعلا ايضاً وله فى جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان و ذلك لان الظرف اضعف فى عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز فى داره زيد يصحح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلا والالزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان فى الدار زيداً دل على ان زيداً كان مبتدأ والالم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو فى داره قيام زيد وفى دارها عبد هند وذلك لان المبتدأ حقه التقدم فجاز عود الضمير من الخبر اليه نحو فى داره زيد فاما اضيف اليه المبتدأ فليس له التقدم الاصلى (والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عرض للمضاف اليه بسبب التركيب الاضافى الحاصل بينه وبين المبتدأ وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعاً للمبتدأ وان لم يكن له ذلك فى الاصل وقد ورد فى كلامهم فى اكفانه درج الميت * واعلم ان ظرف الزمان لايكون خبراً عن اسم عين ولا حالا منه ولاصفة له لعدم الفائدة ٣ الا فى موضعين احدهما ان تشبه العين المعنى فى حدوثها وقتاً دون وقت نحو الليلة الهلال الثانى ان يعلم اضافة معنى اليه تقديراً نحو قول امرء القيس * اليوم خمر وغداً امر * اى شرب خمر وقوله * اكل عام نعم تحوونه اى حواشه ٥ ولو قلت الارض يوم الجمعة اوزيد يوم السبت لم يجز لانه لافائدة لتخصيص حصول شئ بزمان هو فى غيره حاصل مثله (ويكون ظرف الزمان خبراً عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالباً نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير فى اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو ولاسيما مع التنكير المناسب للخبرية (ويجوز نصب هذا الزمان

٢ قوله (احقاً بنى ابناء سلمى بن جندل) سلمى حى من دارم وابو سلمى بضم السين والد زهير الشاعر وليس فى العرب غيره

٣ الا فى ثلثة مواضع الاول ان تشبه العين المعنى آه بعد ٤ وتمامه يلحقه قوم وتنتجونه ٥ والثالث ان يكون اسم العين عاماً واسم الزمان خاصاً كقولك لا كوكب الليلة قال تعالى (ليس لوقعتها كاذبة) على تأويل ليس فى وقت وقوعها نفس كاذبة او يكون اسم الزمان مسؤلا به عن زمان خاص واسم العين عام نحو فى اى ليلة ليس كوكب ومتى لم يكن رجل ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقاً تم آه بعد

المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم يوجب التبعيض ولا يجيزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا يعلم افادة في التبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما ٦ او جرهما في المنكر للعلة المذكورة فان وقع الفعل لا في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا بين الفريقين نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة واما قوله تعالى ﴿الحج اشهر معلومات﴾ فلتأكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلاثة (واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان اولا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه ٧ وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب وادراك مني يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدأ اي مكانك مني مكان قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب (ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجيء عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله ﴿٨ الا جبرئيل امامها﴾ خلافا للجرمي والكوفيين ٩ واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين والمراد تعيين المنزلة من قرب او بعد قال سيبويه لا يستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا نقل هو مني مجلسك ومتكاء زيد ومربط الفرس قال ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو مني مكان مجلسك ومكان متكاء زيد وذلك ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب او البعد (ومما استعملته العرب مقعد قولهم هو مني مزجر الكلب اي مهان ومقعد القابلة اي قريب وكذا معقد الازار ومقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا اي بعيد قال ابو ذؤيب ﴿ فوردن والعيوق ٢ مقعد ابي الضرباء فوق النجم لا يتتلع ﴾ اي عال مشرف كالامين على الياسرين فانه اعلى منهم ليشرف عليهم كي لا يخونوا (قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو معقد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان الظرف حاو للمظروف فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء وبعده عنه يبعده عن الاحتواء (وفيه نظر وذلك لان الظرف في قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك مني فرسخ وانت مني بريد ومنزلك مني ليلة اي ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة سرى ليلة ومني متعلق بمدلول الخبر اي بعيدة مني هذا القدر (وكذا قولهم هو مني فوت اليد اي اذا مددت اليه يدي لم انله وهو مني دعوة الرجل اي اذا صاح الرجل لم تبلغه صيحته والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل (واما

---

٦ او جرهما ظ

٧ قوله (وان كان آه فيه) اشارة الى الفرق بين ما اذا كان الظرف المتصرف خبرا عن اسم مكان وبينه اذا كان خبرا عن اسم آخر كزيد مثلا وهذا الفرق لم يفهم من قوله فالرفع مرجوح آه

٨ صدره شهدنا فاتلق لنا من كتيبة ﴿ مد الدهر

٩ وان لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه اجماعا وان كان خبرا عن المكان نحو داري خلفك ومنزلي امامك جوز وارفعه في السعة نسخه

٢ قوله (مقعد ابي الضرباء فوق النجم لا يتتلع) ربأت القوم اذا كنت طليعة لهم على شرف م والضريب الذي يضرب بالقداح وهو المؤكل بها والجمع الضرباء وقوله لا يتتلع اي لا يرفع رأسه م اي على محل مرتفع فوق نسخه

انتصاب نحو قولك دارى خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا اويوما وليلة فلان الخبر
هو خلف دارك ونصبها على الحال عندالمبرد من الضمير فى الخبر اى ذات مسافة فرسخين
وعلى التميز عندالجمهور وهو تميز عن النسبة اى تباعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان لها كما
ان الماء فى امتلأ الاناءماءا مالى ويجوزان ينتصب على المصدر كقولك دنوت انملة اى دنوانملة
كما قيل فى قوله تعالى ﴿ ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ﴾ ويجوز رفعهما وخلف
ظرف للخبر اى ذات مسافة فرسخين خلف دارك اوهما خبران وكذا قولهم دارى من
خلف دارك فرسخين اوفرسخان لان دخول من فى مثله وخروجها على السواء كما فى
قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابوعمر واذادخلت من وجب الرفع فى الظروف التى بعد
المجرور لان التميز فضلة وبدخول من خرج الكلام عن التام وليس شئ انقال دارى
من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز ايضا انت منى فرسخين بالنصب على ان منى خبر المبتدأ
اى من اشياعى وفرسخين حال اى ذوى سيرفرسخين اوعلى الظرف اى فى فرسخين اى انت
من اشياعى ماسرنا فرسخين كقوله صلى الله عليه وسلم ﴿ سلمان منا ﴾ * واعلم ان نحو خلف
وقدام من الظروف ظروف عندالبصرية اضيفت اولم تضف وترك الاضافة قليل عندهم
وهى عندالكوفية لاتكون ظروفا الا مع الاضافة اما عندالافراد فهى بمعنى اسم الفاعل
فمعنى جلست خلفنا عندهم اى متأخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا اى مغتبطا فاذا
وقعت خبرا عن المبتدأ وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اى متأخر ومتقدم
والبصرية تجوز نصبها على قلة ٢ كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر
وهى باقية على الظرفية وهو الاولى اذخروج الشئ عن معناه خلاف الاصل فلا يرتكب
ماامكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله * وساغ لى الشراب وكنت قبلا * ٣ اكاد
اغص بالماء الحميم * اى قبل ذلك يقوى مذهب البصرية * ٤ واعلم ان اليوم اذاوقع خبرا
عن لفظى الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعفه لكونهما فى الاصل مصدرين فمعنى اليوم
الجمعة اوالسبت اى الاجتماع اوالسكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت فى معنى اليومين
(ولايجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذهما بمعنى اليومين واليوم لايكون فى اليوم
واجازه الفراء وهشام وذلك لتأويلهما اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افعل كذا اى الآن فمعنى
اليوم الاحد اى الآن الاحد والآن اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه هذا (ولنذكر طرفا
مما يتعلق بخبر المبتدأ اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق اوجامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدأ
لفظا اولا والاول اما ان يتحد به معنى زيد اخوك وزيد قائم اويغايره معنى ايضا والمغاير
يقع خبراعنه امالمساواته فى معنى كقوله تعالى ﴿ وازواجه امهاتهم ﴾ اولحذف المضاف
من المبتدأ اوالخبر نحو دارى منك فرسخان اى بعد دارى فرسخان اودارى منك ذات مسافة
فرسخين اولكون واحد من المبتدأ والخبر معنى والاخر عينا ولزوم ذلك المعنى لتلك العين
حتى صار كانه هى كقول الخنساء * ترتع مارتعت حتى اذا ادكرت * فانما هى اقبال وادبار *
وقوله تعالى ﴿ ولكن البر من آمن ﴾ وان قدرنا المضاف فى مثله فى المبتدأ اى لكن ذا

٢ قوله (كما ذكرنا) هذا الحكم اعنى لزوم النصب فى غير المتصرف قدعلم من قوله فلا كلام فى امتناع رفعه
٣ قوله (اكاد اغص بالماء الحميم) الحميم الماء الحار والحميم ايضا المطر الذى يأتى فى شدة الحر
٤ ونصب اليوم ان ذكر مع الجمعة اوالسبت مما كان فى الاصل بمعنى المصدر جائز على ضعفه نحو اليوم الجمعة اوالسبت اى الاجتماع اوالسكون ولايجوز لوذكر مع الاحد والاثنان اذالظرف لاظرف له آه   مستجد

البر من آمن وسالها اقبال او فى الخبر نحو بر من آمن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار وهى مقبلة جاز لكنه يخلو من معنى المبالغة والثانى اى الذى لايغاير المبتدأ لفظا يذكر للدلالة على الشهرة او عدم التغير كقوله ☼ انا ابو النجم وشعرى شعرى ☼ اى هو المشهور المعروف بنفسه لابشئ آخر كما يقال مثلا شعرى مليح وتقول انا انا اى ماتغيرت عما كنت قال ☼ ٤ رفونى وقالوا ياخو يلد لاترع ☼ فقلت وانكرت الوجوه هم هم ☼ واما الجامد فان كان مأولا بالمشتق نحو قولك ٥ هذا القاع عرفج كله اى غليظ تحمل الضمير فكله ههنا تأكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدأ مؤخرا عن الخبر وان لم يكن مأولا به لم يتحمله خلافا للكسائى فكانه نظر الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد اى متصف بالزيدية او محكوم عليه بكذا وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعد ان لم يكن فلابد من رابط وهو الذى يقدره اهل المنطق بين المبتدأ والخبر فالجامد كان على هذا متحمل للضمير عند الكسائى لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا ان لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا ويستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم وان جرى على غير من هو له اكد المستكن به بمنفصل خبرا كان المحتمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيك زيد مكرما انت او صلة نحو الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل فى هذه الصور عند الكوفية واما البصرية فاوجبوه طردا نحو هند زيد ضاربته هى وتمام البحث فيه يجئ فى باب الاضمار ان شاء الله تعالى ☼ قوله (واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام مثل من ابوك او كانا معرفتين او متساويين مثل افضل منك افضل منى او كان الخبر فعلا له مثل زيد قام وجب تقديمه) قوله (من ابوك مبنى على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هى افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لماقبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه فى مثل هذا المقام من قام وماجاء بك وايهم قام ومن قام قمت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمنى ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجئ بعده مايغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ماقبله بالتغيير او مغير لما يجئ بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه (وكذلك حكم المضاف الى اداة الشرط او الاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسرى الى المضاف والا لم يجز تقدمه على ماله الصدر (قوله او كانا معرفتين او متساويين) ليس على الاطلاق بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر معرفتين او متساويين من قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كما فى قوله ☼ بنونا بنوا ابنائنا وبناتنا ☼ بنوهن ابناء الرجال الاباعد ☼ وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذى تذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اى مثل ابى حنيفة ولو اردت تشبيه ابى حنيفة بابى يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله قول

٤ قوله (رفونى وقالوا ياخو يلد لاترع) يقال رفوت الثوب ارفوه يهمز ولا يهمز ورفوت الرجل سكنته من الرعب قال ابو خراش الهذلى واسمه خويلد رفونى البيت وقوله لاترع اى لاتخف ولا يلحقك خوف ورعت فلانا وروعته فارتاع اى افزعته ففزع وفى الصحيح لم ترع فى البيت

٥ قوله (هذا القاع عرفج) القاع الارض المستوية والعرفج شجر ينبت فى السهل الواحدة عرفجة

اى تمام ❊ لعاب الافاعى القاتلات لعابه ❊ ٢ وارى الجنا اشتارته ايد عواسل ❊ اى سوا سأمثل شيا ولعابه مثل لعاب الافاعى (قوله اوكان الخبر فعلا له) اى فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه المبتدأ بالفاعل فان قيل فليخبر ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت تشتبه المبتدأ بالبدل من الضمير او بالفاعل على لغة ❊ يعاقبون فيكم ملائكة او نحول مع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل فى قوله تعالى ﴿ ثم عموا وصموا كثير منهم ﴾ وقوله تعالى ﴿ واسروا النجوى الذين ظلموا ﴾ ان كثير والذين مبتدأن مقدما الخبر (ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذى يأتينى فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذى هو التعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط لاستحقاق اداته صدر الكلام (ويجب ايضا تأخير الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا فى تقديم الفاعل وتأخيره ولا يجوز التقديم مع الا الملغى فى باب الاستثناء (ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو لزيد قائم اوكان ضمير الشان للزوم تصدرهما ❊ قوله (واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل اين زيدا وكان مصححا ٣ مثل فى الدار رجل ٤ اولمتعلقه ضمير فى المبتدأ مثل على التمرة مثلها زبدا ٦ او من ان مثل عندى انك قائم وجب تقديمه) هذا بيان لموجبات تقديم الخبر واعاقال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضى صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه اداة الاستفهام وسائر ما يقتضى صدر الكلام يكفيها ان تقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركنى تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعانى فى الجملة التى يدخلها فلا يقال ان من ابى اشكره (واما قولهم علمت انهم فى الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها المعنوى ظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الآثار كالضرب والمشى جوز تقديمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفى ولام الابتداء مع تأثيره فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم فى ظنى ومنع من العمل فيه ظاهرا احتراما للفظ المقتضى للصدر (واما قولهم الذى ما نصرت والذى ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يؤثر فى صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو فى دار من هو اولى بالجواز لان المبتدأ كما انه لا يؤثر معنى من المعانى فى الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته كذلك (فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا اين مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة (قلت لاشك ان لفظ اين اسم مفرد فى الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فاين فى اين زيد مفرد واقع لوقوع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد (وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدأ اما مع الخبر نحو غلام من راكب زيدا وبدونه نحو غلام من زيد راكب (قوله واذا تضمن الخبر المفرد) اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة

(الاستفهام)

٢ قوله (وارى الجنى اشتارته ايدعواسل) ارى السحاب ودمه والارى ايضا العسل اشتار العسل اجتناها

٣ وله ليس فى المقروء على ابن الحاجب

٤ اولمعلقه صحح الشارح بكسر اللام وفتح اللام فى المقروءة على ابن الحاجب

٦ اويكون خبرا عن ان بعده

الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد (قوله اوكان مصححا
اى كان الخبر اى تقدمه مصححا لجيء المبتدأ نكرة على ماذكر قبل فى جواز تنكير
المبتدأ ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ وقد قلنا
عليه مافيه كفاية والاولى ان يقال فى ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدأ المنكر فى
الاغلب ممالايتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال
الظرف خبرا فلوقل وقوع الظرف خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما فى
قوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة ﴾ وتقديم الخبر غير
الظرف على المبتدأ لايرفع اللبس ولايعينه للخبرية اذلوقلت فى رجل قائم قائم رجل
احتمل ان يكون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه (واما الظرف فانه اذاتقدم تعين
للخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه (واما على مذهب
الاخفش والكوفيين فالظرف عامل فى الاسم الذى بعده فليس اذن من هذا الباب
قولنا فى الاغلب احتراز عن قولهم امت فى حجر لافيك * وقولنا ممالايتضمن معنى
الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تأخير الخبر لماذكرنا قبل
(قوله اولمتعلقه) اى لمتعلق الخبر بكسر اللام ونعنى بالمتعلق جزؤالخبر فقولك على التمرة خبر
والمجرور جزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور
وحده يتعلق بعامله لان الجار ليس يتعلق فى الحقيقة بل بسبب تعلق المجرور مابعامله
القاصر يعنى اذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى
لايلزم ضمير قبل الذكر فلوقلت مثلها زبدا على التمرة لكان مثل صاحبها فى الدار
وقد تقدم امتناعه واذاكان الضمير فى صفة المبتدأ نحو على التمرة زبد مثلها جاز
تأخير الخبر عن المبتدأ بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذالفصل
بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذى الضمير
وتأخر الخبر عنه نحو فى الدار مالكها قائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين
خلافا للباقين وكان المانع نظر الى ان المفسر مرتبته التأخر لتعلقه بالخبر وليس بشئ
لان التقدم اللفظى كاف فى صحة عود الضمير الاترى الى قوله تعالى ﴿ واذا ابتلى
ابراهيم ربه ﴾ ووافق الكسائى البصريين فى جواز نحو زيدا غلامه ضارب
لافى نحو زيدا غلامه ضرب وكانه نظر الى شدة طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله
متأخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة (والاولى الجواز فى الكل لماذكرنا
من الاكتفاء بالتقدم اللفظى (قوله اوعن ان) يعنى اوكان الخبر عن ان مع اسمها
وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها وقدتقدم انها
مع صلتها فاعل عندابى على اذا كان الخبر ظرفا (وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس
بان المكسورة ٧ لانك لوجئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا
قائم عندى اوغير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم تدفع
الفتحة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف

٧ لان المكسورة لاتصلح ان تكون مع اسمها وخبرها مبتدأ لكونها جملة والمبتدأ مفرد فاذا تقدم الخبر عرف من اول الامر ان الذى يجئ بعده ان المفتوحة لان الخبر لابدله من مبتدأ ولايصلح له الا المفتوحة واما ان قلت ان زيدا قائم عندى فربما التبست المفتوحة بالمكسورة لانك لوجئت آه نسخه

٧ قوله (لان المكسورة آه) هذه النسخة تؤدى الى التكرار

المفتوحة كما يجئ في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجئ خبر المبتدأ بعد خبر ان المفتوحة انما يفتح بعد خبر لان المكسورة اوتمل في الظرف لعله شعر ان (واذا تقدم الخبر على ان عرف انه خبر المبتدأ وانه ليس في حير ان المفتوحة اذهي حرف موصولة ويجئ في باب الموصول ان ما في حير الصلة لايتقدم على الموصول ولا في حير المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لايصح ان يكون مبتدأ لانها جملة والمبتدأ مفرد تعين ان ما بعد الخبر هي ان المفتوحة لاغير (واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانها تقدم على خبرها المتذكر في حروف الشرط اذ الجملة التامة لاتتوسط بين اما وفائها فلا تلبس المفتوحة بالمكسورة (ويجب ايضا تأخير المبتدأ الذي بعد الالفظا نحو ما قائم الا زيد ومعنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجئ في باب الاستثناء (واذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتيم او غير ذلك مما يقدم له الخبر ٢ * قوله (وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل) اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا لان كلاما فيما تعدد فيه الخبر عن شئ واحد وههنا الخبر عن العالم غير المخبر عنه بالجاهل (والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان يكون متضاده اولا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع نائع لانهما بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تأكيد للاول فان لم يكن متضادة كقوله تعالى ﴿ وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ﴾ ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف جزؤه المبتدأ ببعض تلك الاخبار والجزء الآخر بالخبر الآخر او يتصف المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لايرجع الى مجموع المبتدأ بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود ٣ فانه يرجع الى مجموع المبتدأ بدليل مطابقتهما له افرادا و تثنية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان وهم بيض سود (وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كان المراد بالاول احدهما عالم والآخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الآخر واذا جاز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقة الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام بعض الغلام وجزء فلان يجوز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما يقول القارع اجرى ظاهر قشره ومنه قولهم

٢ كما اذا قصدت بيان انك من تميم لاغير قلت تميمي انا فتدبر

٣ قوله (فانه يرجع الى مجموع المبتدأ بدليل مطابقتهما له) قد يقال لادلالة للمطابقة المذكورة على رجوع الضمير الى مجموع المبتدأ لان اختلافه يستلزم اختلاف بعضه اختلافا على سبيل اذا اعتبر البعض مطلقا من كل ويجاب بانه لا كلام في صحة هذا الاعتبار والدال على رجوع الضمير الى مجموع المبتدأ هو وجوب المطابقة حيث لايصح مع تعدد الابعاض البيض والابعاض السود في واحد مثلا ان يقال هذان اسودان ابيضان او اسود بيض فتأمل

زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجها نصبا وجرا واما الثانى اعنى ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى فى جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان فى جميع اجزائه وانكسر احدهما بالآخر ٤ وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما ٭ واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله ٭ الى الملك القرم وابن الهمام ٭ وليث الكتيبة فى المزدحم ٭ وكذا ما هو بمنزلته فى رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ ٥ نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو حامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو ٦ لان المبتدأ مفكوك تقديرا اى احدهما عالم والآخر جاهل ٭ (قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء فى الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة بهما مثل الذى يأتينى او فى الدار فله درهم وكل رجل يأتى او فى الدار فله درهم وليت ولعل مانعان بالاتفاق والحق بعضهم ان بهما) اعلم ان الفاء تدخل (على خبر المبتدأ الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقائم ولا تحذف الا لضرورة كقوله ٭ فاما القتال لا قتال لديكم ٭ او لاضمار القول كقوله تعالى ﴿فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم﴾ اى فيقال لهم اكفرتم وتجئ علة الاتيان بالفاء فى خبر مثل هذا المبتدأ فى حروف الشرط وتدخل جوازا فى خبر مبتدأ مذكور ههنا وهو شيئان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او ظرف ويدخل فى قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا فى نحو ﴿الزانية والزانى فاجلدوا﴾ وصلتها لا تكون الا فعلا فى صورة اسم الفاعل او المفعول لما يجئ فى الاسماء الموصولة والاغلب الاعم فى الموصول الذى يدخل فى خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما فى اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ﴿ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات﴾ الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن اى الاحراق وكذا قوله تعالى ﴿وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم﴾ وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى ﴿قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم﴾ اذ لا يريد كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فر منه الشخص فلاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع آخر منه فالمعنى هذه الماهية التى تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول (وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذى اتانى فله درهم والموصول بالظرف

٤ (قوله وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما) فالثابت ظاهرا فى جميع الاجزاء هو الكيفية المتوسطة لا كل واحد من الطعمين فالخبران معا يتضمنان ضميرا واحدا تأويل مركبا هو المشهور

٦ اذ المعنى فى جميع اجزائه لحمه

٥ (قوله نحو هذا اسود وابيض وهذا حلو وحامض) كان دخول العاطف ههنا للنظر الى تعدد الخبر لفظا والاولى تركه واما نحو ابيض اسود فان نظر الى تأويله بالابلق كان الاولى تركه وان نظر الى ان المبتدأ والخبر متعدد ان معنى كان الاولى ان يؤتى به

٦ (قوله لان المبتدأ مفكوك تقديرا آه) لم يرد ان هذا من قبيل العطف فيما بين الجمل بل اراد تصوير الفك فان قلت اذا كان من قبيل العطف فى المفردات وجب تشارك المفردين فى الاسناد الى شئ واحد وهو باطل قطعا قلت ربما يعتبر العطف بينهما اولا حتى يصيرا به كشئ واحد فيسند المجموع الى مجموع المبتدأ على ارادة التفصيل اعتمادا لهم على فهم السامع واذا تعدد المبتدأ لفظا ايضا كان ذكر العاطف اوجب ومنه قوله ان متن كل علم وعمود كل صناعة والوجه فى العطف بين الخبرين ما ذكرناه فتأمل

نحو الذى قدامك اوفى الدار فله درهم) وانما وصل المبتدأ الذى فى خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء واما الصلة والصفة فيكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لايكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين (وانما جاز ان لايكون مبهما كما فى قوله تعالى ﴿ ان الذين فتنوا ﴾ لانه دخيل فى معنى الشرط (وكذا كان حق الصلة ان لاتكون الافعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الاانه لما لم يكن شرطا فى الحقيقة جاز ان لايكون صريحا فى الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لايكون مستقبل المعنى كقوله تعالى ﴿ ان الذين فتنوا ﴾ وكذا كان حق الخبران تلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها) مع قصد السببية نحو الذى يأتينى له درهم (ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثانى بل اللازم ان يكون مابعد الفاء لازما لمضمون ماقبلها كما فى جميع الشرط والجزاء ففى قوله تعالى ﴿ قل ان الموت الذى تفرون منه ﴾ الآية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا فى قوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويجيء تحقيقه فى حروف الشرط ان شاء الله تعالى (والثانى النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف او الجار نحو كل رجل يأتينى اواماملك اوفى الدار فله درهم (وقد يجيء صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم لما ذكرنا فى الموصول (وقد تدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط فى الابهام (وكذا ان كان مضافا الى غير موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم (وعند سيبويه لاتدخل الفاء على خبر غير ماذكرنا من المبتدآت (والاخفش يجيز زيادتها فى جميع خبر المبتداء نحو زيد فوجد وانشد * ٢وقائلة خولان فانكح فتاتهم * واكرومة الحيين خلو كماهيا وسيبويه يؤول مثله بنحو هذه خولان فانكح (قوله وليت ولعل مانعان باتفاق) جميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء فى خبر المبتدأ المذكور الاماذكره و ذلك لانه انما دخله الفاء لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط ويلزمها التصدر و لابد خلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ تؤثر معنى فى الجملة وقدتقدم ان مايؤثر فى الجملة لايدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر ٣ الا ان هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق فى الشرطية جاز ان يدخله مالايؤثر فى الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهوان نحو قوله تعالى * ان الذين فتنوا المؤمنين * الآية (والحق المالكى بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما رأى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يجيء فى الحروف المشبهة بالفعل (وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة فى جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على مايجيء فى الموضع المشار اليه اجراهما مجرى ان المكسورة (واما كانت الشرط الجازمة الثابتة الاقدام فى الشرطية فلابد خلها شيء

٢ (قوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم آه) يقال خولان قبيلة من اليمن والاكرومة من الكرم كالاعجوبة من العجب ٣ فى قوله واذا تضمن ...

(من)

من نواسخ الابتداء الا فى الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان حتى لاتخرج كلمات الشرط فى التقدير عن التصدر فى جلتها وذلك نحو قوله ٤ ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيهـا جآجا ذرا وظباء (قوله والحق بعضهم انهما) اى الحق ان فى المنع من دخول الفاء بليت ولعل ٥ قال المصنف اتباعا لعبدالقاهر ان هذا الملحق سيبويه خلافا للاخفش (ونقل العبدى وابوالبقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش (قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق) لاوجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى مااستثنى (وماذكره المصنف من ان امتناع دخول الفاء فى خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لان مابعد الفاء الجزائية لايكون الاخبرا اى محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لايحتملان ذلك ليس بشئ لصحة قولك ان جاءك زيد فاضربه قال الله تعالى * ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم * (قوله وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم فى موضعه غيره نحو ٦ لولا على لهلك عمر وضربى زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا) المستهل المبصر للهلال وقد ذكرنا انه لايحذف شئ لاوجوبا ولاجوازا الامع قرينة دالة على تعينه * اعلم انه قد يحذف المبتدأ وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يجئ فى بابه نحو الحمدلله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجئ فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال فى نحو نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على مايجئ فى بابه (قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر اى حذفا واجبا او جائزا واذا فى قوله اذا السبع للفاجأة (. واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان تكون خبر المبتدأ الذى بعدها اى فبالمكان السبع فنقول على هذا مررت فاذا زيد قائما واذا عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة (ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذلا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الاحيث على مايجئ فى الظروف المبنية (وماذكره لايطرد فى جميع مواضع اذا المفاجأة اذلا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب فى تأويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب (وقال الزجاج ان اذا المفاجأة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان تكون فى قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اى فاذا حصول السبع اى ففى ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لايكون خبرا عن الجثة كما مر (ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده اى ففى ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه (ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية ٨ وعامله محذوف على ماقال المصنف اى ففاجأت وقت وجود السبع بالباب الا انه اخراج لاذا عن الظرفية اذهو اذن مفعول به لفاجأت ولا حاجة الى هذه الكلفة فان

---

٤ (قوله ان من يدخل الكنيسة يوما آه) الكنيسة معبد النصارى قوله جآجا ذرا الجؤذر ولد البقرة الوحشية ٥ قوله قال المصنف اتباعا لعبد القاهر آه) قال المص فى ايضاح المفصل وهو يعنى منع سيبويه من دخول الفاء فى خبر ان بعيد من جهة النقل والفقه اما النقل فقد استشهد سيبويه فى كتابه بعد قوله (الذين ينفقون اموالهم بقوله تعالى (قل ان الموت الذى تفرون منه) واما الفقه فيعد منه وقوعه فى مخالفة الواضحات قال والظاهر ان نسبة هذا المنع اليه مبنية على نقل الزمخشرى فانه وان ابهم الكلام فى المفصل الا انه اوضحه معللا فى غيره

٦ بدله لولا زيد لكان كذا ومثل ضربى زيدا قائما ومثل كل رجل وضيعته ومثل لعمرك لافعلن كذا بخط ابن الحاجب قوله كذا ليس فى المقروة وجعله بدلا تعسف ظاهر

٨ (قوله وعامله محذوف على ماقال المص اى ففاجأت وقت) وهو المختار فى الكشاف

اذا الظرفية غير منصرفة على الصحيح (وعلل عن ابى برى ان اذا المفاجأة حرف فعلى هذا خبر المبتدأ فى نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف (واما الفاء الداخلة على اذا المفاجأة فنقل عن الزيادى انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انها فاء السببية التى المراد منها لزوم مابعدها لما قبلها كما عدم اى مفاجأة السبع لازمة للخروج (وقال المازنى هى زائدة وليس بشئ اذ لا يجوز حذفها (وقال ابوبكر مبرمان هى للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجأت كذا وهو قريب (قوله التزم فى موضعه) يقال الزمه الشئ فالتزمه اى قبل ملازمته اى فى خبر التزم العرب ذكر غير الخبر المقدر فى موضعه لحذف الخبر وجوبا فى موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ سادمسد ذلك الخبر وهو فى اربعة ابواب على ما ذكره المصنف ❊ اولها المبتدأ الذى بعد لولا هذا على مذهب البصريين (وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل (وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما فى قوله ❊ لو ذات سوار لطمتنى ❊ وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها ا بالو التى تسد امتناع الاول لامتناع الثانى كما يجئ فى حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا انتفاء ما بقى على ما كان كما بقى مع غير لا من حروف النفى نمعنى لولا على لهلك عمر لو لم يوجد على لهلك عمر يعنى الاول اى امتنع انتفاء وجود على لانتفاء هلاك عمرو انتفاء الانتفاء ثبوت هن ثم كان لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثانى كافادة لو فى قولك لولم تأتنى شتمتك كما فى بيان قوله ❊ ولو ان ماسعى لادنى معيشة ❊ كفانى ولم اطلب قليل من المال ❊ لكن منع البصريين من هذا المقدر وحملهم على ان قالوا لولا كلمة برأسها وليست لو الداخلة على لا لان الفعل بعد لولا اذا اظهر وجوبا فلابد من الاتيان بغير كما فى باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وانتفاء لفظ لا لايدخل على الماضى فى غير الدعاء وجواب القسم الامكررا فى الاغلب كما يجئ فى قسم الحروف ولاتكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدأ ولايجوز ان يكون جواب لولا خبره كما فى امثاله فتأمل لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدأ فى الاغلب كما فى لولا على لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطى وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين ٣ وهى لفظة لولا اذ هى موضوعة لتدل ٤ على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدأ الذى بعدها موجود لاقائم ولاقاعد ولاغير ذلك من انواع الخبر والثانى اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لو (وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال ❊ قالت امامة لما جئت زائرها ❊ هلا رميت ببعض الاسهم السود ❊ لادر درك انى قدرميتكم ❊ ٥ لولا حددت ولا عذرى لمحدود ٦ ❊ (وثانيها كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا نحو ضربى او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض مايضاف اليه كما يجئ فى بابه بحواحطب مايكون اى كون واكثر ٤ شربى

٢ اى يعلم قطعا انتفاء الاول لانتفاء الثانى لانه لازمه اى الثانى لازم للاول واذا انتفى اللازم انتفى الملزوم قطعا بخلاف العكس

٣ (قوله وهى لفظه لولا اذهى موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم) الموجود فى النسخ المعتمدة لفظة لولا وح لايصح قوله اذ هى موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم كما لايخفى فالاولى ان يقال لفظة لو وتجعل حكمه ذلك بمعنى دلالة لو لا على وجود مابعدها كانه قيل لولا كلمة برأسها لكنها مركبة من لو ولا فناسب ذلك ان يكون لولا دالة على وجود مابعدها

٤ على ان الاسم الذى بعدها موجود دلالة انتفاء جوابها فقولنا لولا على بمعنى لولا على موجود لمحرره

٥ (قوله لولا حددت ولا عذرى لمحدود) عذره يعذره عذرا وعذر او الاسم المعذرة والعذرى

٦ اى لولا الحد وهو الحرمان لمحرره

السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضربي زيد او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربي هندا قائما او قائمة (ويقع هذا الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو على بزيدكان ذا مال (ويقال سمع اذني زيدا يقول ذلك اى سمع اذني كلام زيد على حذف المضاف (وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال نحو ضربي زيدا وغلامه قائم قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ اقرب مايكون العبد من ربه وهو ساجد ﴾ اذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر (وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ فتقول ضربي زيدا ابوه قائم كما في قوله كلمته فوه الى في (ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا كله او ضربي زيدا الشديد قائما (ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لاخبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء (وفي خبر مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستويه وابن باب شاذ الى انه لاخبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو اقائم الزيدان عندهما (وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اى ضربي زيدا قائما حاصل (وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربي زيدا ضربه قائما اى ماضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا ٨ اكثر شربي السويق شربه ملتوتا (وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لالفظا والعامل في الحال محذوف اى ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفية ان كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لايستفاد الا من تقدير البصرية والاخفش (وبيانه مبنى على مقدمة وهى ان اسم الجنس اعنى الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض مايقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد ان كل مافيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لاينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة المخصوص فهو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب الماء لان شرى الجميع وشرب الجميع ممتنعان (فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعنى ما اضرب زيدا الا قائما (واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له

٨ قوله (اكثر شربي السويق ملتوتا) يقال لت الشي يلته اذا شده واوثقه ولتت السويق لته اذا جدحته

فيكون المعنى ضربي زيدا المخصص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت آخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه (وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما (وما يفسد مذهب الكوفية خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ (وكذا نقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربي له ملتوتا اكثر من شربه غير ملتوت فلو قدرناه على مذهب الكوفية اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان تقول هذا اللفظ او تريد اذن من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت الف مرة وتريد باكثر شربي السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا (ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقدير مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا هذا (والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بعد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما (وليس اذا للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى ﴿ واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض ﴾ وقوله ﴿ (واذا ما غضبوا هم يغفرون) ﴾ ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك ٣ والركض في الميدان فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيد راكبا اي في وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر (فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها (قيل لان مثل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد المصدر المبسوط بالشرائط المذكورة لا يكون الا نكرة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ولسمع ذلك مع طول الاستقراء هذا ما قيل فيه ٤ والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال من المفعول في المعنى وضربي زيدا يلابسه قائما اذا كان من الفاعل في المعنى اولى ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال على ما اورد مع قيام القرينة تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال واقيم الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فيكون على هذا مستريحين من حذف اذا مع شرطه الذي هو العامل ولم يثبت مثله

٣ (قوله والركض في الميدان) الميدان واحد الميادين يقال ماد الشيء يميد اذا تحرك

٤ مع طول الاستقراء هذا ما قيل وفيه تكلفات كثيرة آه منه

فى كلامهم ولا يحتاج الى الاستدلال على ان كان تامة لا ناقصة وعلى مذهب من جوز ان يعمل فى الحال غير العامل فى صاحبها يجوز ان يكون التقدير ضربى زيدا حاصل قائما فيكون العامل حاصلا وذو الحال معمول ضربى وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت فى غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر فى معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذى اوقعهم فى هذا واوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه (والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ماذهب اليه المالكى (فنقول تقديره ضربى زيدا حاصل قائما والعامل فى الحال حاصل فى صاحبها ضربى وهو الياء اوزيدا فنقول حذفنا كائن اوحاصل العامل فى الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفناه فى نحو زيد عندك اوفى الدار لمشابهة الحال الظرف والحذف فى كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه * واعلم انه يجوز رفع الحال السادمسد الخبر عن افعل المضاف الى ماالمصدرية الموصولة بكان اويكون نحو اخطب ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجاز فيجاز جعله قائما ايضا (ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا فى الضرورة فلا تقول ضربى زيدا قائم اذ لا مجاز فى اول الكلام ولا شك ان المجاز يؤنس بالمجاز (ويجوز ان يقدر فى افعل المذكور زمان مضاف الى مايكون بخلاف نحو اكثر شربى السويق وضربى زيدا وذلك لكثرة وقوع ماالمصدرية مقام الظرف نحو قولك ماذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات مايكون الامير قائم اى اوقات كون الامير فتكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب مايكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع ماالمصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الواقع فيه كقوله * وماليل المطى بنائم * ومنع المبرد من نحو قولك احسن مايكون زيد القيام وذلك لان احسن فى الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام (واجازه الزجاج وهو الاولى لانك جعلت احسن وان كان فى الحقيقة زيدا مصدرا وذلك باضافته الى ماالمصدرية (قوله وكل رجل وضيعته) الضيعة فى اللغة العقار وهى ههنا كناية عن الصنعة (وضابط هذا كل مبتداء عطف عليه بالواو التى بمعنى مع وفيه مذهبان (قال الكوفيون وضيعة خبر المبتداء لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت بمع لم تحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التى بمعناه فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اى مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع تكون فى اللفظ للعطف فى غير المفعول معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتداء لم يكن خبرا (فان قيل يجوز ان يكون رفع مابعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتداء كما هو مذهب السيرافى فى نصب المفعول معه على مايجئ فى بابه وذلك انه يقول النصب الذى على المفعول معه

هو الذى كان فى الاصل على مع فلما اقام الواو مقامه لم يمكن ان يكون عليها لكونها فى الاصل حرفا فاستعل الى مابعدها (فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتداء لايستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى مابعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر مجرورية معك كما تقول زيد عندك (وقال البصريون الخبر محذوف اى كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال ادلس فى تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا (وانما قلنا ذلك لان الخبر متى محله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولو جاز ان نقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعد ملم يصح الاعتراض على تقدير الكوفى فى قوله ضربى زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك مايسد مسد الخبر الا ان يقولوا ايضا تأخر الحال عن محله فيسد مسد الخبر (ولو تكلف (فلما السديركل رجل مقرون وضيعته اى هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم المعطوف مقامه لبقى البحث فى حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسده (ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجرى مجرى المعطوف عليه فى وجوب حذف خبره هنا (والظاهر ان حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب وفى نهج البلاغة ﴿ ٣ وانتم والساعة فى قرن واحد ﴾ فلا يكون ادن من هذا الباب فلا يرد اشكال (قال الكوفيون ان ولى معطوفا على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على الآخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على التفاعل اولا فالاول نحو زيد والرمح باريها بار ما خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثانى نحو زيد وعمرو نصرته (وقريب منه قول امير المؤمنين على رضى الله عنه ﴿ وهم والجنة كمن قد رآها ﴾ واستحاره لتضمن الخبر ضميرهما (والبصريون يمنعون مثل هذه على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل فى ذلك كالصفة فلا يقال زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق ويجوزونها على ان يكون الفعل حالا لاخبر فزيد والرمح عندهم مثل كل رجل وضيعته ٤ وباريها حال ﴿ واعلم انه قد يبقى ماانتصب انه المبتداء عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما يقال راكب الناقة ٥ طليحان وقولك مثال زيد فريان اى زيد ومن يساويه مرتدودان (قوله ولعمرك لافعلن) ضابطة كل مبتداء فى الجملة التسمية بمعنى اسم نحو لعمرك وايم الله كما يجئ فى باب القسم فان تعيينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اى لعمرك مااقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولايستعمل مع اللام الا المفتوحة لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك فى قسم السؤال ايضا نحو لعمرك لتفعلن (وقد ترك المصنف قسما آخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك او فى الدار على ماذكرنا قبل (ويجوز ان يجئ اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامرين اى الدلالة على تعيين الخبر والسد شئ آخر مسده حاصلان فوجب الحذف (ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا دون سائر ماتقدم مما يسد مسد الخبر ﴿ ثم اعلم ان الاغلب فى الاستعمال تعريف المبتداء ٢ لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل

فلانا اى نعارضه ويفعل مثل فعله وهما يتباريان وفلان بارى فى الرمح شحاه

٥ (قوله طليحان) طلح البعير اعيى فهو طلح وناقة طليح اسفار اذا جهدها السير

٣ وتنكير الخبر لان الاصل ان يكون المخبر عنه معلوما والخبر مجهولا والنكرة مناسبة للمجهول وقد يعرفان وينكران بشرط الفائدة نحو الله الهنا ونمرة خير من زنبور ولاتخبر بالمعرفة عن النكرة الا عند تشبثه فى نحو كم مالك وانصب رجلا خير منه ابوه كما ذكرنا قبل

الكلام موضوع للافادة فاذا كان الخبر معرفة فما الفائدة فى ذلك الكلام فالجواب ان المراد فى نحو اخوك زيد الطلاق لفظ زيد المعرفة على اخوك المعرفة وهذا الذى جهله المخاطب لاذات زيد فلا يضر تعريف لفظ الخبر لان المجهول اسناد الخبر الى المبتدأ وحمله عليه لانفس الخبر لكنه جئ بالخبر نكرة فى الاغلب لمناسبة النكرة للمجهول كما ذكرنا آه محمد نجيطه

و الفعل خال من التعريف و التنكير كما ذكرنا فى اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما فبردناه مايطرأ و يحتاج الى العلامة وهو التعريف و بقيناه على الاصل فكان نكرة (وانما كان الاصل فى الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه و الفعل مختص بكونه مسندا لاغير فصار الاسناد لازما له دون الاسم (واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغى ان يكون مجهولا فليس بشئ لان المسند ينبغى ان يكون معلوما كالمسند اليه (و انما الذى ينبغى ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول فى قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد و اسناده اليه لا الاخوة (واذا تعددت المبتدآت نحو زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عماقبله بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها و هكذا الى المبتدأ الاول فتكون الجملة التى بعد الاول و هى مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدآت الى ضمير متلوه الا المبتدأ الاول (وان لم تضف المبتدآت كل واحد منها الى ضمير ماقبله فانك تأتى بالعوايد بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون اخر العوايد لاول المبتدآت وماقبل الاخر لمابعد اول المبتدآت وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده فى داره بامره معها فكانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اى بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطة فى داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد فى داره اى عمرو داره مشتملة على بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطة بامره فكانك قلت زيد عمرو داره مشتملة على بكر وخالد بامره اى بامر زيد اى زيد امر عمرا بجمع بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة معها فكانك قلت هند زيد امر عمرا بجمع بكر و خالد معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدآت اكثر * (قوله خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدأ الا فى تقديمه الا اذا كان ظرفا) اعلم انه لما كان مذهبه ان الاصل فى رفع الاسماء الفاعل وفى نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعى ان كل مرفوع او منصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه كما يقال ان المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه و الخبر يشبهه لكونه ثانى جزئى الجملة وخبر ان واخواتها يشبهه لكون عامله اى ان واخواته مشابها للفعل المتعدى الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة مشبه بخبر ان المشبه للفاعل و اسم ما الحجازية مشبه لاسم ليس الذى هو فاعل (و قد تبين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول (وكذا نقول ان الحال والتميز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات و اما من قال و هو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلة كانت اولا و النصب علامة الفضلات مفعولة كانت اولا فلايحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج فى نصب بعض العمد و هى اسم ان و اخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان و اخواتها

وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فيقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدى كاعجبى في بابها علمت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما تقدم في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذى يعمل عمله اعنى ليس شئ واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمولى ليس اعنى تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدى على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كاعجبى في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوته وهو اذا تصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها عن عملين ومذهب البصريين اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما ولاسيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدى (قوله بعد دخول هذه الحروف) يخرج خبر المبتدأ وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو لارجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو مازيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حده لخبر المبتدأ بقوله المجرد المسند الى اخره صفة المبتدأ في نحو قوله تعالى ﴿ ولعبد مؤمن خير ﴾ ولو قال هناك المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ وقال ههنا المسند بعد دخولها الذى كان في الاصل خبر المبتدأ وفي اسم ما هو المسند اليه الذى كان في الاصل مبتدأ لسلم من الاعتراض (قوله وامره اى حاله وشانه كامر خبر المبتدأ) اى في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه متحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلابد من الضمير ولايحذف الا اذا علم (قوله الا في تقديمه) اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لايجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ ٣ وانما ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كاعجبى في بابها فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلى فعله فلما اعملت العمل لفرعيتها لم تتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في معمولى الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد تخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لايكون مفردا متضمنا ماله صدر الكلام كاعجبى في قسم الحروف (قوله الا ان يكون ظرفا) استثناء من قوله في تقديمه الذى كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثانى موجبا لكونه من منفى اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ﴿ ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم ﴾ وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا

٣ وانما كان كذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فلم تتصرف آه منه

لتوسعهم في الظروف مالايتوسع في غيرها لان كل شيء من المحدثات فلابد ان يكون في زمان او مكان فصارت مع كل شي كقريبه ولم تكن اجنبية منه فدخلت حيث لايدخل غيرها كالمحارم يدخلون حيث لايدخل الاجنبي واجرى الجار مجراه ٢ لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل اومعناه كاحتياج الظرف * قوله خبر لا التى لنفى الجنس هو المسند بعد دخولها نحو لاغلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لايثبتونه) ٣ وجه مشابهته للفاعل مشابهته لخبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهة لا التبرئة لان ان لا للمبالغة في النفى لكونها لنفى الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض ٤ وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لارجل ظريف (قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولارجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذى كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقى على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها (قال المصنف ليس هنا تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغى ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال مامثل له واحتمال غيره على السواء واقبح مه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في لارجل ظريف في الصفة اظهر وقال في مثالنا لايحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفى بلا لا يوصف الا بالمنصوب والذى ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفى بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقدخولفوا فيه وجوزوا رفعه حملا على المحل وذلك لان لا هذه مشبهة بانّ فكما يجوز في توابع اسم انّ وان كان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين لا وانّ في هذا الباب بان ان لاتزيل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدأ باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلايجوز ان تقدر كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتدأ به كما فعل مع انّ وكان مقتضى ذلك ان لايجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اى النصب اولى من الرفع البعيد الذى ان اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لا لانّ التى الابتداء معها كالباقى اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البناء فتحا فصار نصب تابعه حملا على فتحه المشابه للنصب بعروضه بلا وفواته بزوالها مساويا لرفع تابعه حملا على رفعه الذى كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد (قوله ظريف فيها) لافائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولامعنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى سمج ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون

لكثرته في الكلام مثله واحتياجه الى الفعل او معناه ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في نسخه

٣ (قوله وجه مشابهته للفاعل مشابهته لخبر ان بسبب مشابهة عامله لان

٤ (قوله وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة آه) ماتقدم من قول الكوفيين ان حمل على الاطلاقه مناف لهذا الاجماع والاولى ان يقال اراد جميع نحاة البصرة القائلين بعمل لا وان) واخواتها في اخبارها

٥ قوله (سمج) اى قبيح

طريف صفة لعلام رجل و الظرف خبر لا والمعنى ليس في الدار علام رجل ظريف ولوقال لاعلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كونها متعلقا بالخبر (قوله ٦ و سوتميم لا يثبتونه الا اذا كان طرفا) اهدى فيه بحار الله قال الحرولى سوتميم لا يلفظون به الا ان يكون طرفا قال الاندلسي لاادرى من اين نقله ولعله قاسه قال والحق ان بنى تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا اوقامت قرينة غير السؤال داله عليه واذالم تقم فلا يجوز حذفه رأسا اذلا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بنى تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز و يجب عند بنى تميم ❊ قوله (اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما نحو مازيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ) اسم ماوخبرها قد يكونان معرفين او احدهما نحو مازيد قائما ومازيد هو الظريف ٧ واما الجملة الاسمية التى تدخلها لا ٨ فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لا نحو لازيد فيها ولاعمرو اويكون خبرآها نكرتين نحو لا رجل قائم (قوله وهو في لا شاذ) اى عمل ليس في لا شاذ قالوا يجئ في الشعر فقط نحو قوله ❊ من صد عن نيرانها ❊ فانا ابن قيس لا براح ❊ والظاهر انه لا يعمل لا عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شئ من كلامهم خبر لا منصوبا كخبر ماوليس وهي في نحو لا براح و منصرح الاولى ان يقال هي التى في نحو لا اله اى لا التبرئة الا انه يجوز الغاؤها ان لم تعمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها و بينها و مع المعرفة ونشد في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما يجئ في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا اوليس او غيرهما من حروف النفى اوالنهى او الاستفهام ويحتمل ان يكون لغير الاستغراق مع القرينة فيجوز لارجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها اوانفتح فهي نص في الاستغراق كما ان ماجاءنى رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ماجاءنى رجل بل رجلان و ماجاءنى من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ماجاءنى من رجل بل رجلان ٩❊ قوله (المنصوبات هو مااشتمل على علم المفعولية) قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة و الكسرة و الالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات و اباك ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمسة ومحمولا عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذى جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذ المجئ في جاءنى زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذى هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكأنهم آثروا التخفيف في التسمية و المفعول بلا قيد شئ آخر هو المفعول المطلق كما يجئ في جعل المفعول معه و المفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى و الحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر

---

٦ قوله (و سوتميم لا يثبتونه آه) قال الزمخشرى و بنو تميم لا يثبتونه في كلامهم اصلا

٧ بخلاف اسم لا وخبرها فلا يجئ اسم لا معرفة مع تكرر لا ووجه مشابهة اسم ما في لغة الحجاز للفاعل مشابهته لاسم ليس ووجه مشابهة ماليس للنفى ودخول الجملة الاسمية وكونها في الاظهر لنفى الحال كليس منه

٨ (قوله فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لا نحو لازيد فيها ولاعمرو) وهذه الداخلة على المعرفة مكررة هي لا التبرئة كما هو المشهور وسنذكره عن قريب

٩ هذا ختم الكلام في المرفوعات

٢ قوله (قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيق آه) جعل المفعـول الحقيق الذى هو الاثر عين الفعـل الذى
هو التـأثير بنـاء على انهم لايميزون بينهمـا ولذلك حكمـوا بان المفعـول المطلق
هو المصدر وان قرئ قوله
وفعله على صيغة الماضى
معطوفا على اوجده كما يتبادر
اليه الوهم فما ذكرناه يفهم
من قوله ولاجل قيام هذا
المفعول به آه

٣ مما اوجده الفاعل المذكور
الان فاعلية الفاعل ليست
لاسناده اليه لان فى قولك
ضربته تأديبا ضاربية المتكلم
لاجل اسناد الضرب اليه
لا لاسناد التأديب فالاولى
تقديم ماصار الفاعل الذى
هو اول مطلوبات الفعل
بسببه فاعلا على غيره نسخه

٣ قوله (قال انما قلت ههنا
اسم بخلاف سائر الحدود
اه) اعترض بانه لاحاجة
الى ذكره لان كلامه فى
قسم الاسم فلو قال مافعله
لكان المراد الاسم قطعـا
فكانه قال هو اسم فعل
مدلوله فاعل فعل مذكور
بمعناه

وان كان الاصالة فى النصب بسبب كون الشئ من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون
المفعول معه والمفعول له اذرب فعل بلاعلة و لامصاحب ولافعل الا وهو واقع على حالة من
الموقع والموقع عليه (والحق ان يقال النصب علامة الفضلات فى الاصل فيدخل فيها المفاعيل
الخمسة والحال والتميز والمستثنى واما سائر المنصوبات فمحمد شبهت بالفضلات كاسم ان واسم
لا التبرئة وخبر ما المجازية وخبر كان واخواتها (قوله فمنه المفعول المطلق وهو اسم مافعله فاعل
فعل مذكور بمعناه) ٢ قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيق الذى اوجده فاعل الفعل المذكور
وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد فى قولك ضرب زيد ضربا
لاجل حصول هذا المصدر منه (اما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت
قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله فاعل الفعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له
وان كان ٣ مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الاترى ان كون
المتكلم زائرا فى قولك زرتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيارة فبان ان المفعول
المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا لافعل الا وله مفعول مطلق
ذكر اولم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلاعلة (وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب
الفعل الرافع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الاترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم
فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلاقيد آخر ففى قولك ضرب
زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكرامالك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو
مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما مضروب له فتعليق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير
صيغته من غير قيد آخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب فى يوم الجمعة واما
قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف
حرف الجر للاتساع كما فى نحو استغفرت الله ذنبا (قال سيبويه فى قولهم جئتك خفوق النجم اصله
حين خفوق النجم فاتسع فى الكلام واختصر قال وليس هذا فى سعة الكلام بابعد من قولهم صيد
عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعنى انك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا
واختصارا بجعله كما ترى فى غاية البعد (وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان
احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان ضرورى بخلاف العـلة والمصـاحب (وقدم
المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذى لاعلة له ولاغرض قليـل بخلاف الفعـل
بلامصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف
سائر المفاعيل ولولا مراعاة التسمية كما قلنـا لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول
معه اولى اذ الفعـل لايخلو من حال من حيث المعنى (وانمـا سمى مانحن فيـه مفعولا
مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه مفعولا حقيقيا بحرف جر كالمفعـول به والمفعـول فيه
والمفعـول له والمفعـول معه (قوله هو اسم مافعله) ٣ قال انمـا قلت ههنـا اسم

خلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شئ فعله المتكلم الذي هو فاعل فعل المذكور (قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجده فالقول اي فانه فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولا لاان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فقال هذا مفعول وهذا مفعول فلم يكن ادن داخلا في قوله مافعله حتى يخرج بقوله اسم وان اصاضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم مافعله لكونه اسما وان اراد انه فلا يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة وامامك ليس اوجده الفاعل المقول في قولك ضرب زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب ٤ فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه انه فعل مضمونه ولم يفعله هذا (ويعني باسم مافعله اسم الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا في ماضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور فهنا فعلا الا ان يقول النفي فرع الاثبات يجري مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا وفي فاء جار مجرى مافعله الفاعل (واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل مالكن لم يفعله فاعل الذي هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لايفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب (قوله مذكور) صفة فعل وكذا قوله بمعناه ٥ والضمير في معناه عائد الى اسم او الى ما (قوله بمعناه) احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت معنى قيامي ٦ ويبطل هذا الحد نحو كرهت كراهتي واحببت حبي وانعست امضي على ان المصوبات مفعول بها ٭ قوله (ويكون للتأكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالاول لايثنى ولايجمع بخلاف اخويه) المراد بالتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا ٧ فظهر انه تأكيد للمصدر المضمون وحده لاللاخبار والزمان الذين تضمنهما الفعل (ويعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موصوفا على معنى الوصف كالقهقرى ٨ والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح او الشدة او الضعف او غيرذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس (وربما يذكر بعدها مايبين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة (واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا اومع حذفه نحو اعمل صالحا اي عملا صالحا ومنه ضربت ضرب

الالفاظ الدالة عليها دون صفات المدلولات المتضمنة

٥ قوله (والضمير في معناه عائد الى اسم او الى ما) فان عوده الى ما لايصح فعلا لان المراد به الحدث ولامعنى له واما عوده الى اسم فضد ان الفعل لايكون بمعناه قطعا والجواب ان المراد اشتماله على معنى ذلك الاسم فلا محذور

٦ قوله (ويبطل هذا الحد نحو كرهت كراهتي آه) وربما يدفع بان المراد اسم مافعله فاعل فعل مذكور بحسب ذلك الفعل المذكور وليست هذه الامور اذا كانت مفعولا بها صادرة عن الفاعل باعتبار الفعل المذكور بل باعتبار فعل آخر من جنس ذلك الفعل

٧ قوله (فظهر انه تأكيد للمصدر المضمون وحده لاللاخبار) اي لا النسبة الاخبار به التي في ضربت

٨ القهقرى الرجوع الى خلف فاذا قلت رجعت القهقرى فكأنك قلت رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم لان

القهقرى ضرب من الرجوع صحاح ١ قوله (والقرفصاء) القرفصاء ضرب من القعود بمدو يقصر (الامير)
وهو جلسة المحتبي الا انه يحتبي بيديه مكان الثوب

الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لاتمثل فعل غيرك (واما ان يكون اسما صريحا مبنيا كونه بمعنى المصدر اما بين نحو ضربته انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقدمت خير مقدم لان اياوافعل التفضيل بعض ماينضاف اليه كما يجيء في باب الاضافة (ويجوز ان يكون هذا ٩ مما حذف موصوفه اى ضربا اى ضرب وضربا اشد ضرب (واما في بعض او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا او اجناسا (واما ان يكون مصدرا مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اى مختلفين قال تعالى ﴿ وتظنون بالله الظنونا ﴾ او معرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديد او خفيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء والقهقرى في رجع القهقرى مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه (وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اى القعدة القرفصاء والرجوع القهقرى (وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل تقهقر القهقرى وتقرفص القرفصاء ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسماء صفة الشيء وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ويعني بالعدد مايدل على عدد المرات معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او مصدر موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلاث ضربات قال الله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا (ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اى ضربا الفا (واما آلة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على العدد بافرادها (وكذا في ضربت ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعت الآلة مقام المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربت سوطين واسواطا وتثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه لاتثنية الآلة وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك ثنيت الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع (ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه (وقد اجتمع في هذا القسم اى فيما قام فيه الآلة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربين وضروبا قاصدا اختلاف الانواع (قوله فالاول لايثنى ولايجمع) اذ المراد بالتأكيد ماتضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لايكونان الا مع النظر الى كثرتها فتناقضا (قوله

٩ اى كل واحد من مثالى مابين كونه بمعنى المصدر بالاضافة

بخلاف احويه) نعنى النوع والمعدود وذلك لان النوع قد يكون نوعين تصاعدا وكذا قد يكون المعدود اثنين تصاعدا) قوله (وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا) اى قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقى الفعل فى الاشتقاق ٢ نحو قوله تعالى ﴿ وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا ﴾ واما ان لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا (ومذهب سيبويه فى كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اى تبتل اليه وبتل نفسك تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا (ومذهب المازنى والمبرد والسيرافى انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير فلا ضرورة ملجئة اليه (واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جملته الضمير الراجع الى مضمون عامله نحو قوله ٭ هذا سراقة للقرآن يدرسه ٭ والمرؤ عند الرشى ان يلقها ذئب ٭ اى يدرس الدرس او الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى الضرب الذى ضربته اواسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى ضربى فضربت ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمه كلاما فانهما ليسا بمصدرين لشئ من الافعال ٭ قوله (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماعا مثل سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا) اعلم انه لابد فى الواجب الحذف والجائزة من القرينة (قوله ٣ جوازا ووجوبا) نصب على المصدر بفعل محذوف اى نعصبه يجب حذفه وجوبا سماعا ولايقاس عليه ونعصبه يقاس عليه فى وجوب الحذف قياسا (واقول الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يأت بعدها ما يبينها و يعين ما تعلقت به من فاعل اومفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك جدعا وشكرت شكرا اوحمدت حمدا (وفى نهج البلاغة فى الخطبة الكمالية ﴿ نحمده على عظيم احسانه ٭ ونير برهانه ٭ ونوامى فضله وامتنانه ٭ حمدا يكون لحقه اداء ﴾ واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعدالله وحنانيك ودواليك او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذالله او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسا لك اى شدة وسحقا لك اى بعدا وكذا بعدا لك او بين مفعوله بحرف جر نحو غفرانك اى حرجا وجدعا لك والجدع قطع الانف اوالاذن اوالشفة اواليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلى يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل اوالمفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى ﴿ ومكروا مكرهم ٭ وسعى لها سعيها ﴾ وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل ويتصلا به فاختص حذف الفعل فى بعض المواضع اما لانه لقصد الدوام والثبوت بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اى الفعل فى نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا

٢ قال ابن العرب فى شرح المصابيح ان العرب تستعملون القعود فى مقابلة القيام والجلوس فى مقابلة الاضطجاع ونحوه وحكى ان النضر بن شميل دخل على المأمون وقام بين يديه فقال له المأمون اجلس فقال يا امير المؤمنين لست بمضطجع فاجلس قال فكيف اقول قال قل اقعد

٣ (قوله جوازا اووجوبا نصب على المصدر) الصواب قوله سماعا اوقياسا نصب على المصدر بفعل محذوف وما فى الكتاب سهو من القلم كما لايخفى

نحن على مرة بعد اخرى وحنانا بعد حنان ونحن ترحم وحنان كسحاب الرحمة والرزق ودواليك اى مداولة على الامر بعد اولا بعد تداول

منك ومعاذالله وسبحان (و اما التقدم مايدل عليه كما في قوله تعالى ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ وصبغة الله ﴾ ووعدالله ﴾ اولـكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وهجاجيك فبقي المصدر مبهما لايدرى ماتعلق به من فاعل اومفعول فذكر ماهو مقصـود المتكلم من احدهما بعدالمصدر ليختص به فلما بينهما بعدالمصـدر بالاضافة اوبحرف الجرقبح اظهار الفعل بل لم يجز فلايقـال كتب كتاب الله ووعد وعدالله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحـان الله واحمد حمدالك وعقرالله عقرا لك وذلك لما ذكرناه من ان حق الفـاعل والمفعـول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحدالدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم امابالاضـافة اوبحرف الجر فلوظهر الفعل رجع الفاعل اوالمفعول الى مكانه ومركزه بعدالفعل متصلا بالفعل ومعمولاله فوزانه وزان نحوقوله تعالى ﴿ ان امرء هلك ﴾ واماقولهم ٤ حردت حرده وجدت جده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحوذلك فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله ﴿ دارلسعدى اذه من هواكا ﴾ والمعنى قصدت به جهته التي ينبغي ان يقصـدها من يطلبه (ويجوزان يكون المعنى حردته حرده الذي يليق به وجدته جده الذي ينبغي فيكون مضـافالبيان النوع كما في قوله تعالى ﴿ وقد مكروا مكرهم ﴾ وفعلت فعلتك وقوله تعـالى ﴿ وسعى لهاسعيها ﴾ (والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خـبر المبتـدأ الواجب حذفه ليلي الفاعل اوالمفعول المصدر الذي صار بعدحذف الفعل ٢ كانه قائم مقام الفعل كما كان ولى الفعل ٣ والمعنى هولك اى هذا الدعاءلك (وكذا كل مافيه من التبيينية المبينة للمعارف نحوقوله تعالى ﴿ ومابكم من نعمة فمن الله ﴾ ان جعلنـا مابمعنى الذى و اماالمبنية للنكرة فهي صفة لها كالوجعلنا مافي الاية نكرة وقدبين ايضـا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبابك واهلا بفلان اى هـذا الدعاء مختص بك هذا ان فسرت مرحبا بموضع الرحب اى اتيت موضعا رحبـا وان فسرته بالمصـدر اى رحب موضعك مرحبا اى رحبا فهومن هذا البـاب والجمـلة المفسرة المحذوفة المبتداء لامحل لها لانها مستأنفة ٭ ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحـال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلهـا بحيث لاينوى قبلها تقديرا بل يصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر الصـائرة اسماء افعال كما يجئ في بابها نحوهيهات ورويد وشتان فتبنى لقيامها مقام المبنى ولايكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعـل الذي قامت هي مقامه وبناؤها على الفتح اكثر اذن ٤ لتبق مبنية على الاعراب الذي استحقه حال المصدرية فيرجع اذن في استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل فيقال هيهات زيد (ويجوزان يراعى اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالهما مع المصادر قال الله تعالى هيهات هيهـات لمـاتوعدون ﴾ فهو بمنزلة بعدا لماتوعدون استعمـالا واما في المعنى فهيهات اسم فعـل

٤ قوله حر دت حرده) يقول حردت حردك اى قصدت قصدك

٢ للزوم حذف الفعل قبله نسخه

٣ (قوله والمعنى هولك اى هـذا الدعاء لك) والمشهور النصب على الحال

٤ ان زادت على حرفين نسخه

والالم ير (واماان لايسوغ في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا قبلها لنصبها كالمصادر المذكورة ههنا وهذه المصادر كانها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم تستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ اوقامت مقامها لم تقدر قبلها فلم تكن تنصب ما بعدها عرفنا ان الفعل مقدر قبلها و بناء الاولى عرفنا قيامها مقام افعالها (وقد يجوز في بعض المصادر ان تستعمل الاستعمالين اعني يكون مصدرا واسم فعل نحو رويد زيد ورويد زيدا وله زيد وله زيدا (ويجوز ان يكون حاشى من هذا الباب ٥ فيكون حاشى زيد مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة ﴿ حاشا لله ﴾ منونا ويكون حاشى لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا في هيهات لزيد (ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم توضع افعالها نحو ذفرا اي نتنا وبهرا اي تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل فهما مثل القهقرى والقرفصاء اعني ان جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان ذفرا وبهرا لم يستعمل ناصبهما وبيا بحرف جر بخلاف نحو القرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لذفرا وبهرا اينما فعل من غير لفظهما والتقدير انتن ذفرا وتعست بهرا (ومنها اسماء اعيان هي اسماء قائمة مقام المصادر نحو تربا لك وجندلا اي رميت رميا بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرا والقهقرى (ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو هنيئا لك اي هناءة وعائذا بك اي عياذا وهي مثل قم قائما اي قياما وتعال جائيا والفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين وقد قيل في هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل في قم قائما (ومنها اسماء اصوات قامت مقام المصادر كما مضى ٦ وواها لك اي طيبا واوّاه لك اي كراهة فيقدر لجميعها افعال تعملها ويلزم اضمار ناصب ما كان في الاصل صوتا وان لم يبين الجار نحو اوّاها اي كما لو بها اي زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار مالا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عنه الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق (والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون على حرفين ثانيهما حرف مد نحو ٧ وي لزيد وذلك نحو آها وواها وويها ويجوز ابقاؤها على البناء الاصلي نحو اف لكما ٨ واوه على اخواني وآه من دوني (والظاهر ان ويلك وويحك وويسك وويبك من هذا الباب (واصل كلها وي على ماقال الفراء جيء بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو وي لك ووي له ثم خلط اللام بوي حتى صارت لام الكلمة كما خلط اللام بيا في قوله * فخير نحن عند الناس منكم * ٩ اذا الداعي المثوب قال يالا * فصار معربا بتمامه ثلاثيا فجاز ان يدخل بعدها لاما اخرى نحو ويلا لك لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدأ فقيل ويل لك كما في سلام عليك

٥ (قوله فيكون حاشا زيدا مصدرا مضافا) لاحرف جر حاشى كلمة تفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء تقول اساء القوم حاشى زيد وهي حرف من حروف الجر وضعت موضع التنزيه والبراءة فمعنى حاشى الله براءة الله وتنزيهه وهي قراءة ابن مسعود على اضافة حاشى الى الله اضافة البراءة ثم قال الله وتعست بهر اليا من يرى ويبزه والدليل على تنزيل حاشى منزلته قراءة ابي السمال حاشا لله بالتنوين كشاف ٦ قوله (وواها لك اي طيبا) اذا تعجبت من طيب شيء قلت واها له ما اطيبه ٧ قوله (وي لزيد آه) وي كلمة تعجب يقال ويك ووي لعبد الله واما ويه فكلمة يقال في الاستحثاث ٨ قوله (واوه) اوه من كذا كلمة توجع وربما قلبوا الواو الفا فقالوا آه ٩ قوله (مهم اذا الداعي المثوب) التثويب في اذان الفجر ان يقال الصلاة خير من النوم

ثم جعل ويح وويت وويس كنايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم استشنعوها فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره في اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل (ويجوز في كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان يقال ببقائه على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى اصله حتى كان صوتا لالكونه اسم فعل فصه انت وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال بكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصله فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال (ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازني سمعت كسرها ممن لاأثق به وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك قال ※ عمرتك الله الا ماذكرت لنا ※ هل كنت جارتنا ايام ذي سلم ※ ولايقال قعدتك الله واكثر مايستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما مافيه الطلب كالامر والنهي قال ※ قعيدك ان لاتسمعيني ملامة ※ ٣ ولا تنكاي ٤ قرح الفؤاد فييجعا ※ وان زائدة وقال ※ ايها المنكح الثريا سهيلا ※ عمرك الله كيف يلتقيان ※ هي شامية اذا مااستقلت ※ وسهيل اذا استقل يماني ※ وقد ذكر الجوهري استعمال ٥ قعدك وعمرك في القسم الذي لاسؤال فيه قال يقال قعدك لاآتيك وكذا قعيدك وقعدك الله لآتيك وقعيدك الله لاآتيك وعمر الله مافعلت كذا وعمرك الله مافعلت كذا قال ابن يعيش لايستعملان الا في القسم (قال الجوهري وقدجاء عمرك الله في غير القسم واستشهد بقوله ※ عمرك الله كيف يلتقيان ※ وقال المعنى سألت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم (وقد ذكرنا انه في البيت قسم السؤال (والاصل عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول ٢ وكذا قعدك الله تقديرا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سألت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل ان جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله تعالى (واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اي عمرك الله تعميرا (ويجوز ان لايكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسأل الله عمرك ٣ اي اسأل الله تعميرك واسأل الله قعدك اي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد واسأل متعد الى مفعولين اويكون المعنى اسأل بحق تعميرك الله اي اعتقادك بقاءه وابديته وبتقعيدك الله اي نسبتك اياه الى القعود اي الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدر ان محذوفا الزوائد مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين (ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك اي قعيدك اي ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التأويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف فعلى هذا مذهب

---

٣ قوله (ولاتنكاي) نكأت القرحة اي قشرتها

٤ قوله (قرح الفؤاد فييجعا) ييجعا بكسر الياء وهم لايقولون ييجع بالكسر لكن لما اجتمعت ياآن قويت لتحمل الكسر

٥ قوله (قعدك وعمرك آه) قال بعد ماذكر هذه الامثلة اعني قعدك وقعيدك لاآتيك وقعدك الله وقعيدك الله لاآتيك هذه مصادر منصوبة بفعل مضمر والمعنى بصاحبك الذي هو صاحب كل نجوى كما يقال نشدتك الله ومعنى عمرالله احلف ببقاء الله ودوامه واذاقلت عمرك الله فكانك قلت بتعميرك الله اي باقرارك له بالبقاء وقال في شرح المفصل عمرك الله فيه معنى السؤال ولذلك يجاب بما يجاب به قسم السؤال وكذلك في قعدك الله معنى السؤال ايضا كعمرك الله

٢ قوله (وكذا قعدك الله تقديرا) انما قال تقديرا لان فعله لم يستعمل كما مر وسيصرح به ايضا

٣ قوله) اي اسأل الله تعميرك او اسأل الله عمرك آه) يقال سألته الشئ وعن الشئ ايضا

سيبويه وهو ان تحملهما على المصدر وعلى ما أو يلهما ما سأل تعميرك وتعميدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لايستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم السؤال لانه قد يبتدأ السؤال بالدعاء للمسؤل كانه قيل طول الله عمرك افعل لي كذا وكذا ❊ قوله (وقياسا في مواضع منها ماوقع مثبتا بعد نفي اومعنى نفي داخل على اسم لايكون خبرا عنه اووقع مكررا مثل ماريد الاسيرا وماانت الاسير البريد واما انت سيرا وزيد سيرا سيرا) قوله ماوقع مثبتا الى آخره هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لوجعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الاخبار لكونه صاحب ذلك المصدر (والثاني ان يكون المصدر مكررا اوبعد الا او معناها نحو ماريد الاسيرا ومالدهر الاتقلبا واما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والموت تقريبا تقريبا (وكذا ان دخل على المبتدأ نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ماكان زيد الاسيرا من هذا (واما وجب حذف الفعل لان المقصود من مثل هذا الحصر اوالتكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤدي الطريد ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهة لاسم الفاعل الذي لادلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد اواسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف فان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه نحو زيد سير سير وماريد الاسير كما ذكرنا في المبتدأ في قولنا فانما هي اقبال وادبار فيمحى اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المعمول المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعني زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدمنا ان فاعلها اومفعولها يبين بالاضافة اوحرف الجر بعد حذف الفعل لزوما تنبيها لمعنى الدوام قال ❊ عجب لتلك قضية واقامتي ❊ فيكم على تلك القضية اعجب ❊ قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد لله وثناء عليه ومنه سلام عليك وويل لك (قوله مثبتا بعد نفي) انما شرطهما لانه لوكان منفيا نحو ماريد سيرا اولم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا (قوله داخل على اسم) صفة لنفي وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرط وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ماكان زيد الاسيرا وماوجدتك الاسير البريد ان يكون انتصاب المصدر على انه معمول مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبر الفعلين مختارا فالشرط اذن ماذكرنا اعني كون ناصبه خبرا عن شيء لايكون هو اي المصدر خبرا عنه الاخبارا (قوله اومعنى نفي) يريد به ماقي انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا (واعلم ان هذا المصدر الذي

بعد الا او معناها قد يكون منكرا كما ذكرنا او معرفا اما بالاضافه نحو مازيد الاسيرا لبريد او باللام نحو مازيد الا السير و كذا يجيئ مكررا نحو مازيد الاسير اسيرا قالو افحينئذ حذف الفعل او وجب لقيام الاول مقامه (قوله او وقع مكررا) فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى ﴿ دكت الارض دكادكا ﴾ ولا يعطى لفظه هذه الفائدة الا بتكلف * قوله (و منها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة مثل قوله تعالى * (فشدوا الوثاق فامامنا بعد واما فداء) * يعنى بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق يعنى باثر ذلك المضمون فائدته و مقصوده و غرضه المطلوب منه و سماه اثرا لان الغرض من الشيئ يحصل بعد حصول ذلك الشيئ كالاثر الذى يكون بعد المؤثر ويعنى بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة * واعلم ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوائد و الاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها و ذلك لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعنى الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اى افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك و تكررت تلك الفوائد استثقل ذكر افعالها قبلها فالتزم قيام ٤ متضمن المصدر الذى هى اغراضه مقام متضمناته فوجب حذفها فقوله تعالى ﴿ شدوا الوثاق ﴾ جملة تتضمن شد الوثاق و المطلوب من شد الوثاق اما قتل او استرقاق او من او فداء فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله ﴿ فاما منا بعد و اما فداء ﴾ و تقول فى الخبرية زيد يكتب فقراءة بعد او بيعا او عمرو يشترى طعاما فاما بيعا و اما اكلا و نحو ذلك * قوله و منها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه و صاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى) يعنى ان قوله صوت حمار مصدر فائدته التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار (قوله بعد جملة) يعنى بها نحو له صوت و هذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب و هو المبتدأ المرفوع و هى مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به ذلك الحدث و هو الضمير المجرور باللام فى مسئلتنا وكان ينبغى ان يضم اليه شرطا اخر و هو ان يكون معنى ذلك الاسم المضمون للجملة الذى هو بمعنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله هدى هدى الصلحاء فان الثانى اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل اعنى على الحدث و اكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة و المصدر يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه ٢ فالاصل له صوت يصوته صوت حمار اى تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما فى اعطى عطاء و تكلم كلاما و ظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر (قال سيبويه و انما انتصب لانك مررت به فى حال تصويت

٤ قوله متضمن المصدر الذى هو اغراضه مقام متضمناته) هى الافعال الناصبة

(٢ قوله فالاصل له صوت يصوته صوت حمار) الصوت معروف وقد صات الشيئ يصوت صوتا و كذلك صوت تصويتا

ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهو ٣ بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ماقام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة مادل على زمان ذلك المصدر الحادث اى الحال الماضية وهو لفظ مررت فى مثلنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوى (وقد قيل ان العامل فى المصدر المنصوب الاسم الذى بمعناه فى الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجئ فى باب المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير اى من ان ضربت ضرب الامير وكقولك ضربك ضرب زيد خير من ضرب عمرو ضربه (وفى هذا تردد لان المصدر عندهم لايعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه ويصح لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى له صراخ لان معنى له ان يفعل اى يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل (وعلى الوجهين الاخيرين لايكون من هذا الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثانى من هذه الاقوال الثلاثة فى نحو قوله تعالى ﴿ صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله) لان قبلها مايؤدى معنى افعالها فقال هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها (واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعنى نحو صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل ٤ واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف ٥ اى مثل صوت حمار فيجيز اذن تعريفه مع كون الموصوف غير معرفة لان مثل لايتعرف بالاضافة وبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اى مثل اخى زيد ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مأول بالمشتق اى له صوت منكر كما تقول مررت برجل اسد اى جرى ومثله قليل كما يجئ فى باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لاغير فاذا انتصب المصدر اعنى نحو ٦ صوتا حسنا جاز ان يكون حالا على احد التأويلين المذكورين فى الوصف وذو الحال الضمير المستكن فى له واما اذا لم يكن المصدر لتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظى كما فى جاء نى زيد زيد لان الثانى مع وصفه صار كاسم واحد مفيد مالم يفده الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تأكيد الاغير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان فى وصفه معنى الحالية كما فى قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ وهذا كما قال سيبويه فى نحو لاماء ماء باردا ٧ فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل الثانى لكونه تكريرا للاول موصوفا بشئ كالوصف للاول ومن جعله بدلا فان معنى الوصف فى تابعه فى الظاهر لانيه ولامنع عندى ان يكون الثانى اعنى صوت حسن توكيدا لفظيا كما يجئ فى باب النداء (واجاز

(الخليل)

٣ فهو عائد الى الجملة لانها بمعنى الكلام ٤ او عطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجئ فى باب البدل واما على الوصف آه نسخه ٥ (قوله اى مثل صوت حمار فيجيز اذن تعريفه مع كون الموصوف نكرة) كان يقال صوت الحمار (٦ قوله صوتا حسنا جاز ان يكون حالا على احد التأويلين المذكورين فى الوصف) اى مثل صوت الحمار او منكرا ٧ (قوله فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار) كما هو حكم الوصف فى لارجل ظريف وظريفا ٧ فان كرر منفى لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصف الثانى نحو لاماء ماء باردا فان شئت بنيت الثانى نظرا الى كونه تكريرا لنفيا وان شئت اعربته رفعا او نصبا وذلك لانه لما وصف صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة فى قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ والاعراب فى المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب فى المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعنى باردا فلس . فه الا الاه اب

الدليل فى هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر او على الحال وانما اختار سيبويه
الاتباع فى الثانى دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان تجعل الثانى
مع تابعه تابعا للاول حتى يكون تابع الثانى كتابع الاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة
صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر
الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اى صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة
من صاحب الاسم الذى بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا او بدلا كما
ذكرنا نحو مررت فاذا فى الدار صوت حمار واما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست
اذن كالفعل لخلوها عما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجازوا النصب فيه
على المصدر او الحال كما مر وروى فى بيت رؤبة * ٧ فيها ازدهاف ايما ازدهاف * نصب
ايما مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو فى غاية الضعف فالوجه الاتباع فى مثله
* قوله (ومنها ما وقع مضمون جملة لا تحتمل لها غيره مثل له على الف درهم اعترافا ويسمى
توكيدا لنفسه) يعنى يكون المصدر مضمونا لجملة لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر
الا ذلك المصدر فلا تحتمل لها اذن من المصادر الا ذلك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر
يؤكد نفسه فاعترافا فى له على الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذى تضمنته الجملة المذكورة
كما ان المصدر مؤكد لنفسه فى نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اى
الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان (واما فى مسئلتنا
فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها (ومنه قولهم الله اكبر
دعوة الحق لان الله اكبر اول اذان الذى هو الدعاء الحق ٩ اذ هو دعاء الى الصلاة
ودعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ومنه قوله * انى لامنحك الصدود وانني *
قسما اليك مع الصدود لأميل * لان قسما بمعنى التأكيد وهو الحاصل فى الكلام السابق
بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذى يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر
نصا ومنه صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص
على معانى هذه المصادر وجئ بالمصادر مضافة الى الفاعل لانه حصل اليأس من اظهار
فعلها كما تقدم فى مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة
وكونها تأكيدا لانفسها ولا يمتنع فى كل ما هو تأكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة
المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة وتأديتها معناها كما قلنا فى نحو لزيد صوت
صوت حمار فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره * قوله (ومنها ما وقع مضمون
جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره) اعلم ان قولك زيد قائم حقا
مثل رجع زيد القهقرى فى ان المصدر فى كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل فى الاول
جملة وفى الثانى مفرد اعنى مجرد الفعل من دون الفاعل * ثم اعلم ان المؤكد لغيره فى الحقيقة
مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التأكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن
الشئ ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه وبيان كونه ٢ مؤكدا لنفسه

---

٧ قوله (فى بيت رؤبة فيها ازدهاف ايما ازدهاف) الزهف الخفة والنزق وفيه ازدهاف اى استعجال وتقحم ومنه قول رؤبة فيه ازدهاف ايما ازدهاف نصب ايما على الحال صحاح واوله * لولا توقى على الاشراف * الجتنى فى النفنف النفناف * فى مثل مهوى هوة الوصاف * قولك اقوالا مع الحلاف * فيها ازدهاف ايما ازدهاف * * والله بين القلب والاضعاف * اى لولا انى اتوقى لرميت بى فى الهواء البعيد فى مثل هوة الوصاف وهوته مثل عند العرب قولك بدل من التاء فى الجتنى فيها ازدهاف اى فى تلك الاقوال تسارع الى الحلف والله اى هو بين القلب وما يحويه فلا يخفى عليه ما تضمر لى ايها الاب يخاطب اباه العجاج ٩ او دعوة الحق اذ هو دعاء الحق نسخه

٢ على التفصيل ان قولهم الحق فى جميع نسخه

ان جميع الامثله الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ماهو في معنى القول قال تعالى
﴿ ذلك عيسى بن مريم قول الحق ﴾ وقولهم هذا القول لا قولك اى هذا هو القول الحق
لا القول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول مافيه مصدرية اى قولا غير قولك (ومعنى
هذا زيد كمعنى قوله ❁ انا ابو النجم اى هذا هو ذلك المشهور الممدوح لا كما تقول في حقه
من صدد ذلك وقولك هذا زيد قائم حقا اى قولا حقا (وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل
٣ وكذا قول ابى طالب ❁ اذا لا نعماه على كل حاله ❁ من الدهر جدا غير قول التهازل
❁ اى قولا جدا (وكذا قولك لا افعله البتة اى قطعت بالفعل وحرمت به قطعة واحدة
والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث احرم به ثم يبدو لى ثم احرم به مرة اخرى فيكون قطعتان
او اكثر بل هو قطعة واحدة لا مثنى فيها البطر ٤ وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بان
نفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اى
القطعة المعلومة منى التى لا تردد فيها فمقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدر ان تجعل
الجملة المقدم مفعولا به للفعل وهذا المصدر مفعولا مطلقا للفعل بيانا للنوع فالقول الناصب
مدلول الجملة المقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة فهى مقولة فمعنى جميع هذه المصادر ان
كانت بعد الجملة الخبرية قولا حقا مطابقا للخارج (وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة
نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل
الا على الصدق (واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر
يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه
يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا (وكذا ما يجئ
بعد الامر والنهى من المؤكد لغيره كالبتة بدلا ان عليه دلالة نص لان الآمر قاطع بطلب الفعل
والناهى قاطع بطلب تركه (واما قولهم ٥ احدك لا تفعل كذا قال ❁ احد كالا تعصيان
كراكما ❁ ولا تستعمل الامع النهى فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده ٦ كما توهم بعضهم
اذ لو كان كذلك قوله جدكما قوله لا تعصيان كراكما لكان مؤكدا لمضمون المفرد اعنى الفعل بلا
فاعل فيكون نحو رجع زيد القهقرى لان عدم العصيان يكون اذن هو المحتمل للجد
وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها (فان قلت جدكما مضمون عدم عصيان
المخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفرد (قلت
عدم العصيان هو المحتمل للجد والهزل سواء اسندته الى المخاطبين او غيرهما وبعارض
نحو زيد رجع القهقرى فان القهقرى فى هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق
فثبت ان جدكما مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى
القول الذى هو مضمون الجملة لكونها مقولة (ولا يجوز ان يقدر احدكما اقول لا تعصيان
كما قدرنا فى بيت ابى طالب اقول انعماه على كل حالة جد السادد المعنى فنصب احدك اذن
بنزع الباء والمعنى اجد منك كما قال الاصمعى ومثله قوله ❁ احقا بنى ابناء سلمى بن جندل ❁
تهددكم اياى وسط المجالس ❁ اى افى حق ٥ ومعنى حقا وجدك متقاربان او تقول انتصابه

٣ قوله (وكذا قول ابى طالب اذن لا نعماه على كل حاله آه) هذا من قصيدة له فى مدح النبى عليه السلام واوله ❁ فوالله لولا ان اجئ بسبة ❁ تجر على اشياخنا فى المحافل ❁ ومعنى تجر اى ترجع ٤ قوله (وكذا قولهم افعله البتة آه) وقطعت ثمرة البتة على خلاف القياس ٥ اوله ❁ خليلى هيا طال ماقد رقد ما ٦ قوله كما توهم بعضهم آه) كالزمخشرى والمص فى الايضاح قوله (احدك واحدك بمعنى ولا يتكلم به الا مضافا قال الاصمعى معناه اجد منك هذا ونصبه على طرح الباء قيل ما اتاك فى الشعر من قولك احدك فهو بكسر الجيم واذا اتاك بالواو وجدك فهو مفتوح ٥ قوله (ومعنى حقا وجدك متقاربان) جد فى الامر يجد ويجد وكذا اجد

على الحال ٢ كما فى فعلته جهدك على الخلاف الذى يجيء فيه (والعامل فى اجد كما الفعل الذى بعده اذا لم يكن مصدرا بما لان لها صدر الكلام (ويجوز ان يقال هو بتقدير اتجد ان جدا ثم بين ما يسأل عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقد تبين لك بما قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغى ان تكون مدلوله الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما فى المؤكدة لنفسها ويقوى ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق اوهو عبدالله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم فى نحو متى زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره كحقا فى قولك زيد قائم حقا ليس بشيء اذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصبا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل فى اجدك او على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله (فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التأكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة فى نفس الامر وغلب فى ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ النص فى معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فيسمى توكيدا لنفسه وهذه عبارة المتأخرين وسيبويه يسمى المؤكد لنفسه التأكيد الخاص والمؤكد لغيره التأكيد العام (وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اى التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشيء لانه فى مقابلة التوكيد لنفسه فينبغى ان يكون الغير مؤكدا كالنفس (وانما وجب حذف الفعل الناصب فى المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه اعنى قبل المصدر فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف (قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا لا ارى بأسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين فى المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدر ان عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب (فالاضافة الى الفاعل فى نحو صبغة الله ووعد الله للامن من اظهار الفعل مع حصول النائب عنه ❊ (قوله ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك) ليس وقوعه مثنى من الضوابط التى يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾ اى رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربين اى مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف فى هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قيل ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلب الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى وليس بوجه لبقاء يائه مضافا الى الظاهر قال ❊ ٤ دعوت لما نابنى مسورا ❊ فلبى فلبى يدى مسور ❊ قال ابو على معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى افعى بالياء واصل لبيك البك البابين اى اقيم لخدمتك وامتثال مأمورك ولا ابرح عن

٢ (قوله كما فعلته جهدك على الخلاف) الجهد والجهد الطاقة وقرئ الاجهدهم بالفتح والضم قال الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح من قولك اجهد جهدك فى هذا الامر اى ابلغ غايتك ولا يقال اجهد جهدك بالضم فائدة هذه الزيادة الملحقة المضروب عليها الاعتذار عن دخول هذه المصادر فى ضابطة الاضافة مع ان ناصبها مذكور على ما ذكره ههنا فتأمل

٤ (قوله دعوت لما نابنى مسورا آه) مسور اسم رجل ولبى الاول فعل من التفعيل المعنى دعوت مسور لما نابنى اى اصابنى من الحاجة فلبانى اى فاجابنى ثم قال فلبى يدى مسور اى اقيم فى طاعته اقامة بعد اقامة واكون كالشيء الذى بيديه اى اكون تحت تصرفه وحكمه

مكانى كالمقيم فى موضع والتثنية لتكرير كما فى قوله تعالى ﴿ثم ارجع البصر كرتين﴾ والمعنى الباما كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثى ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيفرغ لاستماع المأمور به حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد واما قولهم لبى يلبى فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله وامامسبح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعله سالما فلم يشتقا من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل لبيك اى اسعدك اى اعينك اسعادى الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام ٢ وقولهم دواليك اى تداول الامر دوالين ٣ وهذا ذيك اى اسرع اسراعين قال ﴿ضربا هذا ذيك ٤ وطعنا وخضا﴾ اى ضربا يقال فيه هذا ذيك كقوله ﴿جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط﴾ وهجاجيك اى كف كفين كلها مصادر لم يستعمل الاتكريرا بخلاف حنانيك ومثلها حواليك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال ﴿فقالت حنان ما اتى بك هاهنا اذو نسب ام انت بالحى عارف﴾ ومعنى حنانيك اى تحنن تحننا بعد تحنن (ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان او لا نحو قوله ﴿٥ ارضى وذؤبان الخطوب تنوشنى﴾ وامكرا وانت فى الحديد وقياما قد علم الله وأقياما وقد قعد الناس (وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا على انجاز التوبيخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر فى التوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب وقد قعد الناس وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يجئ فى باب الحال ومما يشبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد بالعطف تأكيد المعطوف عليه وتمنيه كما يقول المجيب تطالب نعم ونعمة عين اى افعل وانعم عينك انعاما اى اقرها فحذف الزوائد واضاف الى المفعول ٦ اونعمت عينك نعمة اى قرة وهذا مضبوط بضابطة الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما وهو مصدر كاد اى قرب ويقال ايضا ولا كودا ولا مكادة ويقول الراد على الناهى لافعلن ذلك ورغما وهوانا ويقول اغتديت ولا اغتداء الغراب ﴿واشتديت ولا اشتداء القطا﴾ اى ولا اغتديت اغتداء الغراب بل اسرع من ذلك (وانما وجب حذف الفعل فى هذه المصادر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه عنه (ومن القياسات نحو ﴿وتبتل اليه تبتيلا﴾ عند سيبويه وهذا آخر القياسات وفيها لك الجملة قائمة مقام المصدر وهى فاها لفيك اى فاء الداهية والمعنى دهيت دهيا والاصل نوها لفيك اى الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول فى الحال كلمته فاه الى فى اى مشافها ويجوز ان تكون هذه ايضا بمعنى المصدر اى كلمته مشافهة الا انه ٧ لا يجب حذف ناصبه كما وجب ذلك فى فاها لفيك ثم جعلت الجملة التى هى فوها لفيك بمعنى المصدر اى اصابة داهية فانمحى عنها معنى المبتدأ والخبر وكذا صار معنى فاه

٣ (قوله وهذا ذيك) الهذ الاسراع فى القطع وفى القراءة

٤ (قوله وطعنا وخضا) الوخض طعن غير جائف وقد وخضه بالرمح

٥ (قوله أرضى وذؤبان الخطوب تنوشنى) الذئب معروف وجمعه اذؤب وذئاب وذؤبان وذؤبان العرب صعاليكها الذين يتلصصون يقال للرجل اذا تناول رجلا ليأخذ برأسه ولحيته ناشه ينوشه نوشا

٦ (قوله اونعمت عينك نعمة اى قرة) ويقال ايضا ونعم عين ونعام عين ونعمى عين

٧ لا يجب حذف فعله بخلاف فاها لفيك فانه انمحى عنه معنى المبتدأ والخبر وصار معنى فاها لفيك اصابة داهية ومعنى فاه الى فى اى مشافهة او مشافها من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى آخر كما كان فى الاصل اعرب من الجملتين ماقبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المصدر او الحال اى فاه وفاها فلما صارت الجملة آه تحذف

الى فى اى مشافهة او مشافها من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى آخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما يقبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذى صارت بمعناه وهو المصدر او الحال فقيل فى فوها وفوه فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانتا عليه وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اى بجعل الله فاه الداهية الى فيك اى جعلها مشافهتك * قوله (المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما) قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ مجاز الله يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب فى ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا فكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا اوقعت عليه الايجاد وفسر المصنف وقوع الفعل تعلقه بما لا يعقل الابه فعلى تفسيره ينبغى ان تكون المجرورات فى مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء فى الاصطلاحهم وكلامنا فى المطلق وايضا ٨ فان معنى اشترك فى قولهم اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك اياه الى زيد الابشئ آخر وهو عمروا وغيره وليس بمفعول فى الاصطلاح (والاقرب فى رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت او المجعول مثبتا (فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج عنه جميع المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب فى قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا وان كان مفعولا للمتكلم فى المثالين الا انه لا يقال فى الاول ان ضربا مضروب ويقال فى الثانى انه محدث واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال فى سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا اكراما مالك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا فى قولك مررت بزيد وقمت الى زيد زيد ممرور به ومقوم اليه وزيدا فى قربت زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا مالا وكلت زيدا طعاما وبغيت زيدا شرا وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقروب منه ومجئ اليه ومبيع منه ومكيل له ومبغى له (وقولنا المثبت او المجعول مثبتا ليعم زيدا فى نحو ضربت زيد وما ضربت زيدا (وافعال القلوب فى الحقيقة لا تتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثانى مضافا الى الاول فالمعلوم فى علمت زيدا قائما قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قل حذف احدهما من دون الاخر مع انهما فى الاصل مبتدأ وخبر لانك لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة (وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد فى قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكتساة ومعطوة اى مأخوذة وكذا نحوا حفرت زيدا النهر زيد محفر والنهر محفور فالمعنى حملت زيدا على

٨ قوله (فان معنى اشترك فى قولهم اشترك زيد وعمرو ولا يفهم بعد اسنادك آه) قد يقال هو مسند الى زيد وعمرو معا بحسب المعنى المقصود والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل كالاثنين وعمرو فاعل حقيقة وقصدا وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرا فليس عمرو وفيه مما قصد جهة فاعليته بل جهة مفعوليته اعنى تعلق الفعل به من حيث الوقوع

ان يكتسى الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثانى فى مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اى احفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل على ذلك الفعل المطاوع اى حمله على ان يحفر النهر كما مر (وباب اعلمتك زيدا قائما فى الحقيقة متعدالى مفعولين فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا فى كسوت واعطيت فنصب الثانى والثالث لكونهما معامتضمنين لمفعوله الثانى كما قلنا فى علمت (وقولهم المفعول به الضمير يرجع الى الالف واللام اى الذى يفعل به فعل اى يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى ﴿ وما ادرى مايفعل بى ولابكم ﴾ وكذا الضمير فى المفعول فيه ومعه (٢ واماناصب المفعول فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه به يتقوم المعنى المقتضى للرفع اى الفاعلية والمعنى المقتضى للنصب اى المفعولية (وقال الفراء هو الفعل والفاعل (وقال هشام بن معاوية من الكوفيين هو الفاعل وقدذكرنا فى حد العامل ان هذين القولين اولى بناء على ان النصب علامة الفضلة لاعلامة المفعولية (وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال فى الفاعل ان عامله الاسناد على ماتقدم ❊ قوله (وقد يتقدم على الفعل) هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء الا المفعول معه وذلك لمراعاة اصل الواو اذهى فى الاصل للعطف فوصعها اثناء الكلام ويجب تأخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تأكيد مشددة اومخففة فلا يقال زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا فى ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والالم يؤخر عن مرتبة اى الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافران فى الظاهر (وكذا يجب تأخيره عنه لواشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما فى ضرب موسى عيسى اذلوقلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ وكذا لوكان الناصب فعل التعجب نحو مااحسن زيدا لانه لايتصرف فى معموله كما يجئ (وكذا لوكان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لايفصل بين الحروف الموصولة وصلتها كما يجئ فى باب الموصولات (ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام اوالشرط اواضيف الى ماتضمن احدهما نحو ايهم ضربت واى حين تركب اركب وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه (وكذا ان كان المنصوب معمولا لمايلى الفاء التى فى جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر ﴾ وذلك لما يجئ فى حروف الشرط من انه لابد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب آخر جاز ان تقدم ايهما شئت وتخلى الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا (وكذا ان سد بشرط آخر مسدشرط امانحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب (ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متأخر فى التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثانى بالنظر الى ضرب لانه معموله

٢ قوله (واماناصب المفعول فالفعل عند البصريين) كانه هو الرافع للفاعل عندهم

والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لامفسر له قبله بخلاف قوله تعالى ﴿ واذ ابتلى ابراهيم ربه ﴾ لان المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط ٢ وبخلاف زيدا ضرب غلامه فانه متأخر من جهة المعمولية والمفعولية (واجازه البصرية وهوالحق) اكتفاء بالتقدم اللفظى وكذا منع الكوفيون نحو غلامه اوغلام اخيه ضرب زيد واى شئ اراد اخذ زيد على ان فى اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر فى هذه الصور هو الفاعل ٣ ولايجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لايتقدم على الفعل فكيف يفسر ماهو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اى الفاعل اخرنا مااتصل به المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ماطعامك اكل الازيد لانك حذفت الفاعل الذى هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذى هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل ※ واعلم انه لايوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اى لاينصبه فلايقال زيدا ضرب كما يجئ فى المنصوب على شريطة التفسير ※ قوله (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك زيد لمن قال من اضرب ووجوبا فى اربعة مواضع الاول سماعى نحو امراء ونفسه (وانتهوا خيرا لكم) واهلا وسهلا) القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رأيت شخصا فى يده خشبة قاصد الضرب شخص فتقول زيدا (قوله امرأ ونفسه) اى دع امرأ والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف فى السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اى كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تعالى ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾ تفسير سيبويه انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم (وقال الكسائى التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لايقدر قياسا فلايقال عبدالله المقتول اى كن ذلك (وقال الفراء لوكان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا اى تكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك وورائك اوسعا لك بتقدير حسبك وائت خيرا لك وورا لك وائت مكانا او سعا لك يقوى مذهب سيبويه اى تقدير ائت فى الآية وكذا قوله ※ ٤ فواعدته سرحتى مالك ※ او الربى بينهما اسهلا ※ اى قولى ائت مكانا اسهل ٥ وكذا قولهم انه امرا قاصدا اى انه عن هذا وائت امرا قاصدا وقرينة ائت فى هذه المواضع انك نهيت فى الاول عن شئ ثم جئت بعده بما لاانتهى عنه بل هو تابع مربه فيجب ان ينتصب بائت او اقصد اومايفيد هذا المعنى وليس قولهم امرا قاصدا ممايجب حذف فعله على ماذكر سيبويه واورده الزمخشرى فى ذلك او رد سيبويه وانتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما اوجب اضمار فعله

٢ وكذا جاز زيدا ضرب غلامه لانه متأخر من جهة المعمولية نسخه

٣ قوله (ولايجوز ان يقدره قبل المفعول المتقدم على الفعل آه) واما اذا جعل زيد فاعل اراد وفى احد ضمير مستتر راجع اليه فلا مانع

٤ (قوله فواعدته سرحتى مالك) السرح شجر عظام طوال الواحدة سرحة يقال هى الآءم على وزن الآع وسرحة ايضا اسم موضع وقد يكنى بها من المرأة فيقال سرحة فلان م بالفتح شجر حسن المنظر مر الطعم

٥ (قوله وكذا قولهم انه امرا قاصدا اى انه عن هذا وائت امرا قاصدا آه) قال المصنف تقدير ائت فى هذه المواضع كما ذكره سيبويه اظهر والمعنى عليه ولذلك اظهروه فى مثل انته وائت امرا قاصدا وعد الزمخشرى انته امرا قاصدا ممايجب الحذف فيه غلط

ولهله سمع انه وانت امرا قاصدا باظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار ناصب خيرالكم وخيرالك والافالثلاثة متقاربة المعنى ومعنى امرا قاصدا اذا قصد والقصد فى الامر خلاف القصور والافراط قال ❊ كلاطرفى قصد الامور ذميم ❊ (قوله اهلا) اى اتيت اهلا لااجانب وسهلا اى وطئت مكانا سهلا عليك لاوعرا (وقال المبرد هى منصوبة على المصدر اى رحبت بلادك مرحبا اى رحبا ٤ واهلت اهلا اى تأهلت تأهلا تقدرله نعلا وان لم يكن له كما قيل فى نحوالقهقرى على نحوماذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة (ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولازعماتك كأن المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر مايخالف ذلك من قول عليه سيماء الصدق صادر من غيره قيل له هذا ولازعماتك اى هذا الحق ولااتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم هذا ولاازعم زعماتك اوازعم هذا ولاازعم زعماتك (ومنهاقولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غيرمعروف بفضيلة يسمى بزيد وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اى من انت ذاكرا زيدا اوتذكر زيدا وانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت اى من تكون كما قيل فى كيف انت وقصعة من ثريد اى كيف تكون ويقال هذا ايضا فيمن ذكر عظيما بسوء اى من انت تذكر زيدا ويروى زيد بالرفع اى كلامك زيد نحو كلمته فوه الى فى والنصب اقوى واشهر (ومنهاقولهم عذيرك من فلان والعذير امابمعنى العاذر كالسميع اوالمعذر كالاليم بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى ويجوزان يكون العذير بمعنى العذر الا ان الفعيل فى مصدر غيرالاصوات قليل كالنكير واما فى الاصوات ٢ كالصهيل والنئيم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها قال ❊ جارى لاتستنكرى عذيرى ❊ سيرى واشفاقى على بعيرى ❊ يعنى بقوله سيرى واشفاقى الحال التى ينبغى أن يعذرفيها ولايلام عليها يقال هذا اذا اساء شخص الصنيع الى المخاطب اى احضر عاذرك او عذرك اوالحال التى تعذرفيها ولاتلام وهى ٣ فعل المكروه الى ذلك الشخص اى لك العذر فيماتجازيه لسوء صنيعه اليك ومعنى من فلان اى من اجل الاساءة اليه وايذائه ٤ اى انت ذوعذر فيما تعامله به من المكروه ومنه ماروى عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال لابى بكر ﴿ اعذرنى من عائشة ﴾ اى من جهة تأديبها وتعريكها وفى الخبر ﴿ لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم ﴾ اى يثبتوا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم فمعنى من انفسهم اى من جهة انفسهم واهلا كها ويقال من يعذرنى من فلان اى من اجل ايذائه اياه اى لى عذر فى ايذائه فهل ههنا من يعذرنى (ومنهاقولهم اهلك والليل ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اى لايسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل اخر غير ناصب اهلك اى الحق اهلك واسبق الليل (ومنها كليهما وتمرا اى اعطنى كليهما وتمرا واصله انه قال شخص بين يديه زبد وسنام و تمر لاخر اى هذين تريد مشيرا الى الزبد والسنام فقال ذلك الاخر ذلك (ومنهاقولهم الكلاب على البقر اى ارسل واحشفا وسوء كيلة اى اتجمع حشفا وكل شئ ولاشتيمة حر اى اصنع كل شئ ولاترتكب شتيمة حر وان تأتنى فاهل الليل

٤ الرحب بالضم السعة

٢ (قوله كالصهيل والنئيم) النئيم صوت ضعيف كالانين يقال نأمت القوس وسمعت نئيم الاسد

٣ (قوله وهو فعل المكروه الى ذلك الشخص اى لك العذر آه) هذا على المعنيين الاولين اعنى العاذر والعذر ظاهر واما على المعنى الثالث فلايصح هذا التقدير اعنى قوله اى من الاجل الاساءة كما لايخفى

٤ (قوله اى انت ذو عذر آه) هذا محصول معناه على التقادير الثلاثة

واهل النهار اى فتأتى اهل الليل واهل النهار اى اصلالك بالليل والنهار وديار الاحبة اى اذكرت وقولهم كاليوم رجلا اى مارأيت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجل وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجل وقد يقال كلاهما بالرفع وتمر اوكل شئ ولاشتيمة حر اى كلاهما لى ٥ وكل شئ امم ووجوب الحذف فى جميع ماذكر وامثالها لكونها امثالا اوكالمثل فى كثرة الاستعمال والامثال لاتغير ۞ واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا فى افعال القلوب كما يجئ فى بابها وكذا المتعجب منه فانه لايحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجمل اذلا فائدة فى التعجب من دون المتعجب منه ولايحذف المجاب به نحو ضربت زيدا فى جواب من قال من ضربت اذهو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ماضربت الا زيدا وماحذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوى كما فى قوله تعالى ﴿ يغفر لمن يشاء ﴾ اى لمن يشاؤه اوغير منوى وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى ﴿ يخالفون عن امره ﴾ اى يعدلون وقوله ۞ ٦وان تعتذر بالمحل من ذى ضروعها ۞ الى الضيف يجرح فى عراقيبها نصلى ۞ اى يؤثر بالجرح واما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطى ويمنع قال الله تعالى ﴿ والله يقبض ويبسط ﴾ قوله (والثانى المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعوا لفظا او تقديرا) قوله المطلوب اقباله اى الذى يطلب منه ان يقبل عليك بوجهه (قال المصنف المطلوب اقباله اخرج المندوب ٣ لانه المتفجع عليه لاالمطلوب اقباله وبحرف نائب مناب ادعو ٤ اخرج نحو زيد فى قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف المصنف بهذا الحد وقال ان الزمخشرى لم يحد المنادى لاشكاله وذلك لانه لوحد بامر معنوى اى كونه مطلوب الاقبال دخل فيه زيد فى اطلب اقبال زيد ولوحد بامر لفظى اى مادخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان المنادى عنده كل مادخله ياء واخواتها والمندوب عنده منادى على وجه التفجع ٥ كما صرح به لما فصل احكام المنادى فى الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى كما قال الجزولى المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه ٦ قولهم فى المراثى لاتبعد اى لاتهلك كانهم من ضنهم بالميت عن الموت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لاتبعد اى لابعدت ولاهلكت وكذا المندوب المتوجع عليه نحو واويلاه واثبوراه وواحزناه اى احضر حتى يتعجب من فظاعتك والدليل على انه مدعو قوله تعالى ﴿ لاتدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا ﴾ امرهم بقول واثبورا وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة وكذا المتعجب منه منادى دخله معنى التعجب فمعنى ياللماء ويا للدواهى احضرا حتى يتعجب منكما وكذا لايرد عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير متعدبه هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعوا زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال لدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته واجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء

٥ قوله (وكل شئ امم) يقال الامم الشئ اليسير

٦ قوله (فان تعتذر بالمحل) يقال المحل هو السنة القحط

٣ قوله (لانه المتفجع عليه لاالمطلوب اقباله) الفجيعة الرزيئة وقد فجعته المصيبة اى وجعته وكذلك فجعته وتفجعت له اى توجعت

٤ قوله (اخرج نحو زيد فى قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف بهذا آه) الاولى ان يقال فى قولك ليقبل زيد فان ماذكره ظاهر فى الاخبار فلايكون زيد فيه مطلوبا اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله

٥ قوله (كما صرح به لما فصل آه) حيث قال وانتصابه محلا اذا كان مفردا معرفة كقولك يا زيد ثم قال او مندوبا كقولك يا زيداه

٦ قوله (ومنه قولهم فى المراثى لاتبعد) رثيت الميت مرثية ورثوته اذا بكيته وعددت محاسنه وكذلك اذا نظمت فيه شعرا

لىده مىد الفعل وليس بعبدلانه يقال اماىه الفعل فلايكون ادن من هذا الباب اى مما اصمر العمول به عامل واحب الحدف وعلى المذهب فياريد جمله وليس المنادى احد حرفى الجمله فعند سيبويه حرفا الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد احد حرفى الجمله اى الفعل والفاعل مقدر ولامنع من دعوى سده مسد هما والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا اوتقديرا اذلانداء بدون المنادى وما اورد ههنا الزاما من ان الفعل لوكان مقدرا اوكان ياعوضا منه لكان جمله خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضى اى دعوت او ناديت لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضى (وقال ابوعلى فى بعض كلامه ان ياواخواته اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لاتكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فجوز فى اداته مالايجوز فى غيرها الاترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لايكون لغائب لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان اسم الفعل لايضمر فيه ضمير المتكلم (والجواب ان اسم كل فعل يجرى مجرى ذلك الفعل فى كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما اومخاطبا لكنه لايبرز فى اسم الفعل شئ من الضمائر تقول صه فى المفرد المذكر والمؤنث وكذا فى مثناهما ومجموعهما واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم فى اف انه بمعنى اتضجر او تضجرت وفى اوه انه بمعنى اتوجع اوتوجعت وقيل لوكان اسم فعل لتم مع دون المنادى لكونه جمله (والجواب انه قديعرض للجملة مالا يستقل كلاما بوجوده كالجملة القسمية والشرطية والنداء لابدله من منادى * واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يازيد دعاء حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قائم حقا اى منتصبا بعامل مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو يازيد قائما اذا ناديته فى حال قيامه قال ومنه قوله * ياؤس للجهل ضرار الاقوام * والظاهر ان عامله بؤس الذى بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعنى الجهل تقدير الزيادة اللام فهو مثل المحمى مجئ زيد راكبا * قوله (ويبنى على مايرفع به ان كان مفردا معرفة مثل يازيد ويارجل ويازيدان ويازيدون) انما قال على مايرفع به ليكون اعم من قوله يبنى على الضم فان نحو يازيدان ويازيدون خارج منه ومايرفع به الاسم الضم والالف والواو (وقال الكسائى المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولايعنى ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم فى المبتدأ بل المراد انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلابد فيه من الاعراب ثم انا لوجوزناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ٦ ولوفتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين مارفع بعامل رافع ولايعترض عليه بالمبتدا فان العامل فيه عنده هو الخبر (قال واما نصب المنادى المضاف فلطوله ولان المنصوبات فى كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع اومنصوب بلاعامل (وقال الفراء اصل يازيد يازيدا ليكون المنادى بين الصوتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار كالغايات فبنى على الضم وفتح المضاف

٦ قوله (ولوفتحناه لشابه غيرالمنصرف) اى لاشتبه المنادى المعرفة بالمنادى المفرد النكرة اذا كان غير منصرف نحو ياحرلغيرمعين

لوقوع المضاف اليه موقع الف يازيدا فحركته عنده ليست نصبا ولاادرى مايقول في نصب المضارع والمفرد النكرة ولم لايجرى المضاف مجراهما في كونه منصوبا (قوله مفردا) اى الذى لايكون مضافا ولامضارعاله فيدخل فيه نحو يازيدان ويازيدون ويعنى بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء اوكان معرفة قبله فيضم نحو يازيد ويارجل وياهذاويانت والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو ياقاضى وياقتى وفي المبنى قبل النداء نحوياهذا وياهؤلاء (ويونس يحذف الياء في المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول ياقاض لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلالام اواضافة ولا يحذف في يامرى من الاراءة خوفا من الاجحاف بالكلمة (وانمابنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يازيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف مشابه للكاف في ذلك لفظا ومعنى (وانما قلنا ذلك لماتقرر ان الاسم لايبنى الالمشابهة الحرف بوجه او الفعل ولايبنى لمشابهة الاسم المبنى واماالمضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهماليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جازيا انت نظرا الى المظهر قال * يابجر بن ابجريا انتا * انت الذى طلقت عام جعتا * وجازيا اياك نظرا الى كونه مفعولا كاورد في كلام ابن الاحوص ياإياك قدكفيتك قاله لابيه لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال * سلام الله يامطر عليها * وليس عليك يامطر السلام * وعند يونس ينصب رجوعا به الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن (وانمابنى المفرد على الحركة لان له عرقا في الاعراب وبنى على الضم فرقا بين حركتى المنادى المعرب نحو ياقوم وياقومنا وحركة المبنى نحو ياقوم كما عملوا ذلك في نحو قبلك ومن قبلك ومن قبل * قوله (ويخفض بلام الاستغاثة نحو يالزيد ويفتح لالحاق الفها ولالام نحو يازيداه وينصب ماسواهما نحو ياعبد الله وياطالعا جبلا ويارجلا لغير معين) هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغيث به نحويالله او تعجب منه نحويا للماء وياللدواهى وهى لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب (وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما اذالمستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته فاللام معدية لادعو والمقدر عندسيبويه اولحرف النداء القائم مقامه عندالمبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار اولضعف النائب منابه الاترى انك تقول ضربى لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولايجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه قديلى ياما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحويا للمظلوم وياللضعيف اى ياقوم والثانى وقوع المستغاث موقع الضمير الذى تفتح لام الجر معه لما يجئ في حروف الجر فان عطفت بغير يا نحو قوله * ياللكهول والشبان للعجب * كسرت

لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا، فلابد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله * ياللعطّاف ويا للرجال ياح * وانمايكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يالله للمسلمين (وفتحت اللام فى المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كثر لامه على تأويل انه مدعوله والمنادى محذوف نحو ياللدواهى ويالماء وياللفليقة ٣ (وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يالزيد ياآل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لاآل له نحو ياللدواهى ويالله ونحوهما (وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يالله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ماقبله من الكلام اى استغيث بالله من الم الفراق واما اللام الداخلة فى المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاولى فمعنى يالله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يالزيد لاقتلنك قال * ٤ مهلهل يالبكر انشروا لى كليبا * يالبكر اين ابن الفرار * وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لنشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لاحقيقة ولامجازا (ولايجوز دخول اللام على المنادى فى غير المعانى المذكورة فلو قلت يالزيد قدكان كذا وانت تحدثه لم يجز ولايستعمل من حروف النداء فى الاستغاثة والتعجب الايا وحدها لكونها اشهر فى النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد (قوله ولالام) قال الخليل اللام بدل من الزيادة فى اخر المستغاث به والمتعجب منه فكل واحد ٦ من يا، والالف يعاقب صاحبه فى الاستغاثة والتعجب ولايجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون مرة واوا ومرة يا، ومرة الفا كزيادة المندوب على ما يجئ (وانما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء فى المنادى ضعيفة لانه لمشابهته للاسم المبنى الشابه للحرف فقلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها فى اقتضاء البناء على ماقلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجر (قوله وينصب ماسواهما) اى ينصب ماسوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وماسواهما ثلاثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف ماسيجئ بعده شئ من تمامه امامعمول للاول نحو ياطالعا جبلا وياحسنا وجهه وياخيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد نحو ياثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الاانه لم يركب لعطفه ولافرق فى مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما اولا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذاتقول لاثلاثة وثلاثين عندى (وقال الاندلسى وابن يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والافيقال عندهما فى غير العلم ياثلاثة والثلاثون اويا الثلاثين كيازيد والحارث اذا قصد جماعة معينة

٣ الفليقة الداهية

٤ يالبكر) مهلهل اخو كليب بن وائل يقال شعر مهلهل اى رقيق قيل انما سمى به لانه اول من ارق الشعر

٦ من اللام خ

والا قلت ياثلاثة وثلاثين نحو يارجلا وامرأة لغيرمعين والاول اولى لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما فى ياخيرا من زيد بل اشد وامانعت هوجملة اوظرف نحو قولك ياحليما لايجهل ويا جوادا لايبخل قال ٭ ٢ اياشاعرا لاشاعر اليوم مثله ٭ جرير ولكن فى كليب تواضع ٭ وقال ٭ اعبدا حل فى شعبى غريبا ٭ الوما لاابالك واغترابا ٭ وقال ٭ ادار ٣ بحزوى هجت للعين عبرة ٭ ٤ فماء الهوى يرفض اويترقرق ٭ وقال ٭ الايانخلة من ذات عرق ٭ عليك ورحمة الله السلام ٭ فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما اولا واذالم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما فى يارجل وان لايتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول فى النكرة ياحسنا وجهه ظريفا وياثلاثة وثلاثين ظرفاء وياعبدا حل فى شعبى غريبا وتقول فى المعرفة ياحسنا وجهه الظريف وياثلاثة وثلاثين الظرفاء وكان القياس فى الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو ياحليما لايجهل القدوس وادارا بحزوى الدراسة لكنه كره وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لايوصف الابالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول ياحليما لايجهل غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد بل كل منهما اسم لشئ مستقل نحو يارجل وامرأة اولم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يارجل وامرأة ويارجل الظريف ولايجوز مع قصد التعريف يارجلا وامرأة ويارجلا ظريفا بخلاف نحو ياثلاثة وثلاثين اذ الاول لايستقل من دون الثانى من حيث المعنى ٥ وبخلاف نحو ياحليما لايجهل لان الجملة والظرف لايكونان صفة للمعرفة الاترى انك لاتقول فى باب لا لاحليما لايجهل ولاغلاما من الغلمان فى الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما وصفا للنكرة فظاهر انهم مضطرون الى جعل نحو ياحليما لايجهل وادارا بحزوى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف نحو يا رجلا ظريفا (فان قيل اجعل الجملة او الظرف صلة للذى وقد صح وصفا للمعرفة (قيل يبعد الكلام اذن جدا عن اصله بزيادة الموصول والنداء موضع الاختصار الاترى الى الترخيم وحذف حرف النداء وصرح الكسائى والفراء بتجويز نحو يا رجلا راكبا لمعين ٦ جعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجازا يارا كبا لمعين على حذف الموصوف وفى كلام سيبويه ايضا مايشعر بجوازه (وفيه اشكال لاستلزام لارجلا راكبا ولاقائل به واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد فلايجوز ان يكون المنادى بها مضارعا للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد كما فى ثلاثة وثلاثين فى العدد فلايلزم من ضم متبوعاتها فيها ما لزم فى نحو يا حليما لايجهل (قوله ويارجلا لغيرمعين) الفراء والكسائى لايجيز ان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله ٭ فيارا كبا اما عرضت فبلغا ٭ ندامای من نجران ان لا تلاقيا ٭ انما يجاز عندهما امالكون راكبا وصفا لموصوف مقدر اى يارجلا راكبا اولكونه

٢ قوله (قال اياشاعرا لاشاعر اليوم) هو لجرير يهجو عباس بن يزيد الكندى

٣ حزوى اسم موضع بعينه واراد بماء الهوى الدمع لانه يبعثه ومعنى يرفض ينصب متفرقا وترقرقه جولانه فى العين

٤ قوله (فماء الهوى يرفض او يترقرق) ار فضاض الماء ترششه يقال رقرقت الماء فترقرق اى جاء وذهب

٥ قوله (وبخلاف نحو ياحليما لايجهل لان الجملة والظرف لايكونان صفة للمعرفة آه) ولايصح الحمل على الحال اذليس المعنى على تقييد النداء

٦ على انه مضارع آه نسخه

٧ اى بجواز يا رجلا راكبا لمعين

معرفة ولا يرى البصريون بأساً بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من ذلك (واجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو ياضارب الرجل وياضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبدالله وياخيرا من زيد لم يجوز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يازيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد ذا المال الا النصب واجرى المضارع للمضاف اذا صلح اللام مجرى المضاف ☼ قوله (وتوابع المنادى المبني المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف المصاحب دخول ال عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يازيدا لعاقل والعاقل والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والافكابي عمرو والمضافة العوبة تنصب والبدل والمعطوف غير ماذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر يختار فتحه) كان عليه ان يقول توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة ٧ فان توابعه لا ترفع نحو يازيدا وعمرا ٨ ولا يجوز عمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور اعراب المتبوع واما نحو ضرب زيد وعمرو فسيجيء الكلام عليه في باب الاضافة (وقال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف في قولك يازيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه (ثم تقول توابع المنادى على ضربين اما مثل او عطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي النعت والتأكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي باشره حرف النداء سواء كانا مفردين اولا وكان متبوعهما مضموما اولا فتقول يازيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يارجلا وتقول يازيد ويارجل اذا قصدت التعريف وكذا ياعبدالله ورجلا وياعبدالله ورجل واذا كان مضافا او مضارعا له نحو يازيد وعبدالله وياعبد الله وطالعا جبلا وتقول في البدل يازيد اخانا وياعبدالله اخ وذلك لان البدل ساد مسد المبدل منه والاول في حكم الساقط وعطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف فاذا لم يكن معه في اللفظ مانع من مباشرة حرف النداء اعني اللام جعل في اللفظ كالمنادى المستأنف الذي باشره النداء هذا مانص عليه سيبويه واجاز يازيد وعمروا على الموضع اذ بين ماباشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشرة فرق فلو ونظير ذلك رب شاة وسخلتها (وعلى ما جاز لا يمتنع نحو يازيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا ياجاريا عبدالله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل ساد مسد المتبوع وجاز

٧ (قوله فان توابعه لا ترفع نحو يازيدا وعمرا آه) وكذلك يقال ياتميما اجمعين ولا يجوز اجمعون وكذا يقال يازيدا الظريف بالنصب فقط

٨ وياتميما اجمعين ويازيدا اخا في البدل وكذا المجرور باللام نحو يا للكهول وللشبان ونحو يا لزيد وعمرو ونحو يا لزيد الظريف لا ترفع توابعه ولا تنصب

قيامه مقامه فجاز ان يكون فى اللفظ كالنداء المستأنف والذى ارى ان عطف البيان هو البدل كما يجيئ فى باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا عالم زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز فى البدل ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع كما يجيئ فى التوابع (فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام فى حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبوعهما فليجز لا رجل غلام لعمرو فى البدل ولا غلام وجارية فى العطف (قلت لم يطرد ذلك فيه اما لان بناء اسم لا للتركيب على ماقيل ولا تركيب مع كون احد جزئى المركب مقدرا واما لان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجيئ فى بابها الا ترى الى انعزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول والى جواز انعزالها بتكرر اسمها فاذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح فى المعطوف (واما الضرب الثانى من التوابع اعنى النعت والتأكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها (وقال الاخفش فى عطف النسق ذى اللام التابع للمعرب انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة حكم كونه فى حكم المستأنف معنى وكأنه باشره حرف النداء كما تقول فى يا ايها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذن ضمه اذا كان مفردا تبع المعرب او المبنى وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبنى على ما يرفع به سواء كان الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضى ويا فتى ويا هذا فلا يخلو التوابع من ان تكون مضافة اولا والمضافة اما لفظية كما فى يا زيد الحسن الوجه قال ☆ يا ذا المخوفنا بقتل شيخه ☆ ۲ حجر تمنى صاحب الاحلام ☆ وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاول حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن فى حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف فى وجوب النصب والثانية اى المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد اباعمرو فى عطف البيان ويا زيد ذا المال فى الوصف ويا تميم كلكم فى التأكيد وجاز يا تميم كلهم نظرا الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية (وابن الانبارى يجيز فى هذه المضافات الرفع ايضا كما فى المفرد وان لم تكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول فى الوصف يا زيد الظريف والظريف وفى عطف البيان عند النحاة يا غلام زيد وزيدا وفى التأكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفى المعطوف ذى اللام يا زيد والحارث والحارث واما التوكيد اللفظى فان حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد لانه هو هو لفظا ومعنى

۲ حجر بحاء مهملة مضمومة بعدها جيم ساكنة يريد بذلك والد امرئ القيس الشاعر قتلته بنو اسد

فكان حرف النداء باشره لما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال رؤبة ❊ انى و اسطار سطرن سطرا ❊ ٢ لقائل يانصر نصر نصرا ❊ وفى جعل ابى على وجار الله يازيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيد ان مالايفيده الاول من غير معنى التأكيد والثانى فيمانحن فيه لايفيد الا التأكيد فان وصفت الثانى نحو يازيد زيد الطويل فابو عمرو يضم الثانى ايضا على انه توكيد لفظى للاول موصوف اوبدل منه بما حصل له من الوصف كما فى قوله تعالى ﴿ بالناصية ناصية كاذبة ﴾ كما ذكرنا فى لزيد صوت صوت حسن ولايجوز ان يكون الثانى مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لايوصف به وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يازيد زيدا الطويل بنصب زيد الثانى على انه توكيد مثل ياتميم اجمعين فلا يمتنع اذن رفعه وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثانى ونصبه مع الوصف اكثر منهما لو لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف للاول كما يجئ فى قولهم لاماء ماء باردا ❊ ثم اعلم انه انما جاز الرفع فى المفرد حملا على اللفظ ولم يجز فى المضاف عند غير ابن الانبارى لان النصب فى توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب فى اعرابه لا للمبنى فى بنائه الا ترى انك لاتقول جاءنى هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها على المحل لكنه لما كانت الضمة التى هى الحركة البنائية تحدث فى المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة نحو لارجل فلمشابهة الضمة للرفعة جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقلل شيئا من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التى هى خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد فى هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع اى الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب (واما ابن الانبارى فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا اومفردا وليس ببعيد فى القياس لكنه لم يثبت (فان قيل فلم لم يجز بناء التوابع المفردة ولاسيما الوصف منها كما جاز فى لارجل ظريف فكنت تقول يازيد الظريف واللام لاتمنع البناء كما لم تمنع فى الخمسة عشر (قلت انما جاز ذلك فى لا لان المنفى فى الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لارجل ظريف فيها لاظرافة فى الرجال الذين فيها فالمنفى مضمون الصفة فهى لنفى الظرفاء لا لنفى الرجال فكانه قيل لاظريف فيها بخلاف يازيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع فبان الفرق على انه اورد الاخفش فى مسائله الكبير ان بعضهم يقول فى الوصف وعطف البيان نحو يازيد الطويل وياعالم زيد انهما مبنيان على الضم كما فى البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل (قوله والخليل فى المعطوف يختار الرفع) اى فى المنسوق ذى اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى

٢قوله) لقائل يانصر نصر نصرا) جاز فيه اربعة اوجه احدها ان يضم الاول وينصب الثانى والثالث على عطف البيان من موضع الاول اوعلى عطف المصدر بمعنى يانصر نصر نصرا او على ان الاول عطف بيان والثانى مصدر او بالعكس والثانى ان يضم الاول ويرفع الثانى على انه عطف بيان من الاول وينصب الثالث على الموضع او على المصدر والثالث ان يضم الاول والثانى على ان الثانى بدل من الاول او تأكيد لفظى له وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر والرابع ان ينصب الاول ويجر الثانى بالاضافة على ان يكون المضاف اليه حشوا كما تقول طلحة الخير وحاتم الجود والتكرير للتفخيم وينصب الثالث اما على عطف البيان اوعلى المصدر او يكون الاول جنسا والثانى علما فكانه خوطب النصر مجازا ، على هذا فالثالث لا يكون الا مصدرا

مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى كما فى بابها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف وكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه فى التوابع ان تتبع متبوعاتها فى الاعراب لا فى البناء ٢ ويلزم الخليل واباعمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع او النصب فى التابع المذكور مع كون المتبوع غيره المضموم (قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل) اى المبرد يوافق الخليل فى اختيار الرفع اذا كان ذو اللام مثل الحسن فى عروض اللام وجواز حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق اباعمرو فى اختيار النصب مع لزوم اللام كما فى الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم (ويحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام فى الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اى كان فى الاصل لجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ولابد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به وصار بكثرة الاستعمال علما له ويسمى ذلك بالعلم الاتفاقى كانت اللام فى مثله لازمة لانه لم يصر علما الامع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك امافى الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما فى الصفة فكالصعق ومن الاعلام الاتفاقية مايكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر اولا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنضر تكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى تكون كاحد اجزائها لها ولهذا خلت اللام فى مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم ٧ كالقبيح والجهم لو سمى بهما فكأنك اخرجتهما عن العلمية واطلقتهما على المسمين بها اوصافا ومن ثم قيل فى المثل انما سميت هانئا لتهنأ والصفات قبل العلمية اذا استعملت فى بعض مايصلح له كانت مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام فى الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا الاترى انك لاتقول فى محمد وعلى المحمد والعلى بل يجوز دخول اللام فى اكثرها ومالیس منقولا من الوصف والمصدر فان كان فى الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد فى المسمى باسد والكلب فى المسمى بكلب قالوا بنوا الليث فى بنى ليث بن بكر بن مناة وان لم يكن فى الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقى فحينئذ اما ان تضيف العلم او تعرفه باللام وان كان فى اصل فعلا وليسا بمطردين قياسين قال ❊ علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ❊ بابيض ماض الشفرتين يمان ❊ و قال ❊ رأيت الوليد بن اليزيد مباركا ❊ شديدا باحناء الخلافة كاهله ❊ واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد

٢ قوله (و يلزم الخليل واباعمرو نظر الى العلتين) للخليل ان يقول اردت ان الرفع اولى للتنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظى ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما واما السؤال على ابى عمر فساقط لان المتبوع اذا كان منصوبا تعين النصب فى التابع قطعا واذا كان مجرورا يحمل على لفظه كامر

٧ قوله كالقبيح والجهم) رجل جهم الوجه اى كالح الوجه

والاثنين والثلثاء والاربعاء والخميس من الغوالب فيلزمها اللام وقد تجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة في كون الاعلام اللازم لها في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك وان لم تثبت الفاظها اجناسا ولم نعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته كما عرفنا في الثلثاء والاربعاء وربما يكون في هذه الاعلام ماثبت لفظه جنسا لكن لايعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كالمشترى في الكوكب المعين فانا لاندرى مامعنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله فملحق بما عرف وعند المصنف ما الزمته اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران والمشترى ليست من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما قال بل هى اسماء موضوعة لمسمياتها (وانما ارتكب سيبويه تلك الطريقة اجراء للازم لانها مجرى واحدا في التقدير لما امكن وكان الاكثر ماثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ماثبت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها مايعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالثلثاء وثالثها لايعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسية لفظه كالمشترى ورابعها مالايعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالدبران والعيوق للكوكبين لمن لايعرف معنى العوق والدبور فيهما هذا ٩ بطوله (ومذهب المبرد لبس ماأحال عليه المصنف ولايدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لامعنى لهما فيه ولايفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفية الاصلية فقط فكأنه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق مع اختيار الرفع لان اللام لاتفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف مانسب المصنف اليه (قوله والمضافة المعنوية) اى التوابع المضافة وهى في مقابلة قوله قبل وتوابع المبنى المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولابد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو يا هذا الحنوفا وفي نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس مع انهما مضافا فان علتين احدهما ان هذا اسم الاشارة لاتكون الامفردة كما يجىء في باب الوصف فكأنه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والحنوف اسم موصول مع صلته في حكم المفردة وان كان مضارعا للمضاف فكأنه قال الذى ضمرت عنسه ولو كان الذى ضمرت عنسه يقبل حركة لم تكن الا الرفع فكذا ما كان مثله وترول علتاه في قولك يازيد الحسن الوجه فان الموصوف

٩ كلامه نسخه

ليس باسم الاشارة ولايكون الالف واللام موصولا الا فى اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولى ماقدمناه وهو ان المضاف اللفظى وان كان مضارعا للمضاف لكن لايجرى تابعا مجرى المضاف فى وجوب النصب بل انما يجرى مجراه اذا كان منادى (قوله غير ماذكر) اى غير ذى اللام (قوله مطلقا) اى مفردين كانا او لا وكان متبوعهما مضموما او لا (قوله والعلم الموصوف بابن) حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر واما بنت فليس مثلهما فى النداء اما فى غير النداء ففى جريها مجراهما وجهان الاولى المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لايفتح المنادى فى مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهى كون المنادى علما احترازا عن نحو يارجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يازيد ابن عمرو فى الدار على ان ابن عمر مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يازيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولايجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة فى الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة (والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باى صفة منصوبة كانت نحو يازيد ذا المال (و بعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقى اللفظ نحو ياعالم بن العالم (والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع فى غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا (ويحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءنى زيد بن عمرو وقوله ۞ جارية من قيس بن ثعلبة ۞ شاذ (وان اختل احدى الشرايط لم يحذف التنوين ولا الالف خطا والمعتبر فى كل ماذكرنا لفظ ابن وابنة لاتثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لايكثر استعمالهما كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين وايضا لايكثر استعمالهما ۞ قوله واذا نودى المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل والتزموا رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة) لو دخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهى كالتنوين فمن ثم قل بناء الاسم معها كخمسة عشر واخواته والآن فاستكره دخولها مطردا فى المنادى المبنى واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهى وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله فى الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفى التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين فى احدهما من الفائدة ما فى الآخر وزيادة لاتستنكر كما فى لقد والآن على مايجئ فى موضعيهما قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك ياهذا وياعبد الله ويا الله ويا انت بل الممتنع اجتماع اداتى التعريف لحصول الاستغناء باحدهما (وقال المبرد فى الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء

ولايتم ماقال فى يا لله ويا عبدالله) وقال المازنى فى اسم الاشارة يكر نم يشعر بحرف النداء
الثالث من الاشارة ومن ثم لايقال هذا اقبل اى ياهذا ولاحاجة الى ماارتكبنا اذ لامنع
من كون الشئ المعين مواجها مقصودا بالنداء واى محذور فى اجتماع مثل هذين التعريفين
هذا (ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء و اللام شئ طلبوا اسما مبهما غير دال
على ماهية معينة محتاجا بالوضع فى الدلالة عليها الى شئ اخر يقع النداء فى الظاهر على
هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذى هو ذواللام وذلك ان من ضرورة
المنادى ان يكون متميز الماهية ٢ وان لم يكن معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شئ ويا موجود
الا ان تكن متلهفا عن الخاطب مانعة شئ مما يكون فى العقلاء الا انه يقع عليه اسم
الشئ و الموجود وهذا نادر وكلامنا فى الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة
المذكورة المشروط قطعه عن الاضافة اذهى تخصصه نحو اى رجل واسم الاشارة
واما لفظ شئ وما بمعنى شئ فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما
بالمخصص بخلاف اى واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما
بشئ اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اى فباسم اخر بعده واما
ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك
فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كما فى ربه رجلا واما نحو رأيته زيدا فبدل واما الموصول
فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة (ثم سول ان اى المقطوع عن الاضافة احوج
الى الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما مزال الابهام باسم بعده بخلاف
اسم الاشارة فانه قد يزيل ابهامه بالاشارة الحسية فلهذا قد يقتصر على ياهذا دون
يا ايها و من ثم جوز بعضهم فى نعت ياهذا النصب و الرفع كما فى يا زيد الظريف واوجب
رفع نعت اى) وفصل بعضهم فى وصف ياهذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو ياهذا
الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والاجاز الرفع و النصب نحو ياهذا الطويل
رفعا ونصبا (واما المازنى والزجاج فجوزا النصب والرفع فى وصف اسم الاشارة واى
قياسا على نحو يا زيد الظريف ولم يثبت (واما قطع اى الموصل به الى نداء ذى اللام عن
الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا
ذو اللام الذى هو وصفه فلم يمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم
الرفع وترك النصب وابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف
اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ﴿ اياما تدعوا ﴾ وليس هذا موضع التنوين وايضا
التنوين يدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما فى قوله تعالى ﴿ ورفعنا بعضهم فوق
بعض درجات ﴾ و ﴿ كلا هدينا ﴾ والقصد ههنا الابهام وهاء التنبيه انما ناسب
النداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم لكون اسم الاشارة اوضح من اى وصف اى به فى بعض المواضع
نحو يا ايهذا فيقتصر عليه (واما توصل باى الى نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة
فى الاصل ما يشار به للمخاطب الى شئ فهو فى اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا تؤتى
فيه بحروف الخطاب كما يجئ فى بابه فهو شئ فى بعض الاماكن من ان يدخله حرف

٢ وقوله (وان يكون) اى وان لم يكن معلوما كما فى يا رجلا
هذه النسخة محمولة على التكرار

بجعله مخاطبا اى حرف النداء فنفصل بينهما باى فى بعض المواضع لتناكرهما فى الظاهر ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايهـذا الرجل ٣ فعلى ماذكرنا ليس هذا التركيب موضوعا لاجل نداء المعرف باللام على ما اوما اليه المصنف بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايهذا من دون الوصف باسم الجنس (وقال الاخفش فى يا ايها الرجل اى موصول وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة اى (وانما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولاسيما اذا زيد عليه كلمتان اعنى ايها (ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع اىّ موصولة فى غير هذا الموضع وندور كونهـا موصوفة كما يجىء فى باب الموصولات قيل لوكانت موصـولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها (والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها على الضم كما يأتى فى الموصـول فحرف النداء على هذا تكون داخلة على اسم مبنى على الضم لم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كما فى قولك يامن قال كذا (والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمة وهو الرجـولية وهذا حد النعت كما يجىء اى ما دل على معنى فى متبوعـه (وقال بعضهم هو عطف بيـان لعدم الاشتقاق (والجواب ان الاشـتقاق ليس بشرط فى الوصف كما يجىء فى بابه ولا يوصف اسم الاشـارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما يأتى فى باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه فى نعت اسماء الاشارة بيـان ماهية المشـار اليه فمن ثم قبح نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض (واما التعريف باللام فلان تعين المـاهية حصل من لفظ الجنس وتعين الفرد من افرادها علم من اسم الاشـارة فلم يبق الا تطابق النعت المنعوت مع انهما كلتـان بمنزلة قولك الرجل لمعهود لان لفظ هـذا لايفيد الاتعيين الفرد الذى دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى صفته فمن ثمه لايجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلاتقول هذا اليوم الرجل كما يجوز فى غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر (قوله والتزموا رفع الرجل) اى اسم الجنس الواقع صـفة لاى ٢ وهذا وان كان القياس جواز نصبه ايضا كما فى يازيد الظريف لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشره حرف النداء (واما الظريف فى يازيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصـود به زيد وقد ذكرنا الخلاف فى تجويز نصبه قبيل قوله وتوابعه اى التزموا رفع توابعه ❊ اعلم ان تابع تابع المنـادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى اى او هذا او غيرهما ٣ تقول فى غيرهما ٤ يازيد الطويل ذوالجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته عـلى زيد نصبت ومن نصب الطويل نصب ذا الجمة لاغير كان نعتا للطويل اولزيد واما فى اى فان التابع الذى يجىء بعـد وصفه لايكون الا تابعا لوصف اى لانه هو المنـادى فى الحقيقة واى وصلة اليه فعلى هذا اذا كان

٣ فعلى هـذا ليس نحو يا ايهذا الرجل لاجل آه نسخه

٢ صفة مفردة لمنـادى مضموم نسخه

٣ قال سيبويه تقول نسخه

٤ قـوله (يازيد الطويل والجمة) الوفرة الشعرة ذالى شحمة الاذن والجمة اكبر منها واللحمة اكبر من الجمة وهى التى الممت بالمنكبين

ذات المرء [illegible] و[illegible] لرفع [illegible] نحو يا زيد ذو المال (ولا يجوز [illegible]
[illegible] لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب ان يكون صفة
صفة [illegible] لانه لا يوصف الا بما [illegible] ونحو يا ايها الرجل [illegible]
[illegible] المس [illegible] وكذا نحو [illegible] والناس [illegible] (وان اول من
وصف [illegible] في حكم المطرح [illegible] الذات [illegible] في يجوز
كونه صفة لان [illegible] لم يجعل المبدل منه
في حكم المطرح [illegible] الرجل زيد [illegible] في باب البدل انه يجوز
المبدل منه في حكم المطرح [illegible] وبالرفع وزيد بالرفع والنصب
(ولا يجوز نحو يا [illegible] الرجل [illegible] بدلا من اي لما تقدم ان البدل الذي يوصف
ان لا مع اي (واما [illegible] اسم الاشارة فيجوز [illegible] الاعراب لان اسم
الاشارة [illegible] من دون وصفه فقول هذا الرجل زيد وذو المال [illegible]
الوصف [illegible] على هذا واذا كان [illegible] عطف [illegible]
من اللام لم نجز الاوجه على هذا نحو يا هذا الرجل وذو الجمة لانك لو [illegible] على
الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بما فيه اللام كما سبق اي (ولا يجوز
عطف النسق [illegible] ولا [illegible] على المفرد الذي هو صفة [illegible] المضموم نحو يا زيد
[illegible] وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع
فلان [illegible] جواز [illegible] المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد وذو الجمة برفع ذو
[illegible] عطف على زيد (واختار الخليل الرفع حملا على اللفظ [illegible]
من [illegible] المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجوز ويمتنع عليه الا في الى قولهم
يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث (والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد
والحارث [illegible] لان الدليل من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام [illegible] ولم [illegible]
في يا زيد والحارث [illegible] يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا في الصورتين تقديرا
لا لفظا (قوله لانها توابع معرب) يعني ان المعرب لا محل له والى انه لا يحمل على
محله [illegible] ظاهر اعرابه وفي الوصفين نظر (اما الاول فلان المضاف اليه اضافة
غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه و[illegible]
وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر [illegible] طلب [illegible] المظلوم [illegible] وان
الذي [illegible] وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في الظاهر ما يوهم خلاف ذلك [illegible]
عاملا كقوله في ضارب زيد وعمرا ان التقدير ضارب زيد وضارب عمرا ولا [illegible] نحو
حسن الوجه والبدن بالرفع في المعطوف كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع
الى الحمل [illegible] لكنه [illegible] على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا
منطلق وعمرو ([illegible] الجملة غير المؤكدة [illegible] مع [illegible] عطف على
الجملة المؤكدة اعني ان مع اسمها وخبرها ولا نقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا نقول

(في نحو)

في نحو٦ قوله * فان لم تجد من دون عدنان والدا * ٧ ودون معد فلتزعك العواذل * وقوله *
فلسنا بالجبال ولا الحديدا * ان المنصوب عطف على الجار والمجرور (قوله والزموا رفع الرجل)
كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم يجز فيه النصب كما في يا زيد
الظريف (قوله وتوابعه) كانه جواب من سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول اى اذا
كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه ماجاز
في توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل في يا ايها الرجل كالنعامة اذا قيل لم وجب رفعه قيل
هو المنادى المفرد الذى باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن
ان يجوز في توابعه ماجاز في توابع المنادى المضموم بل مثله (قوله وقالوا ياالله خاصة) يعنى لم يدخل
حرف النداء من جملة مافيه اللام الا لفظة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام لزومها
الكلمة فلا يقال لاه الا نادرا قال * يسمعها لاهه الكبار * وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما
الا قليلا قال * معاذ الاله ان تكون كظبية * ولا دمية ولا عقيلة ربرب * واما النجم والصعق
والذى وبابه فان لامها لازمة لكنها ليست بدلا من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء
واصله اناس ولا يجتمعان الا في الشعر كقوله * ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا * الا انها
ليست لازمة اذ يقال في السعة ناس فقالوا واصله الاله فعال بمعنى مفعول والالاهة
العبادة واله بفتح العين اى عبد فاله بمعنى مألوه اى معبود فالله في الاصل من الاعلام
الغالبة كالصعق كانه كان عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من
يؤوله اى يعبد وصار مع لام العهد علما له فلكثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها
اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما (ولا نقول
اجتماعهما مختص بحال الضرورة كما قلنا في الاناس وذلك انه قد يجئ الآله في السعة اورد
ابو الفرج الاصفهانى ان امية بن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبد الآله فلما
خففت الهمزة نقلت حركتها الى ماقبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا
اللام الاولى وادغموها في الثانية ولا تدغم لو خففت نحو الالاهة بمعنى العبادة لان
التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب في الله فكان اللامين لم يلتقيا (والاكثر في ياالله
قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل
وصارا كجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا بقيا على اصلهما لسقط
الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل (وحكى ابو على ياالله بالوصل على
الاصل (وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه ليها اى استتر فيقال في قطع همزته
واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص باشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مسماه
تعالى وخواصه في اللهم وتالله وآلله وهاالله ذو الله مجرورا بحرف مقدر في السعة
وافاالله لتفعلن بقطع الهمزة كما يجئ في باب القسم (وقوله * من اجلك ياالتى تيمت
قلبى * وانت بخيلة بالوصل عنى * شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ

٦ قوله (فلتزعك العواذل) وزعته ازعه وزعا كففته
٧ قوله (ودون معد آه) فانه حمل دون الآخر على محل دون الاول لان معنى لم تجد من دون عدنان لم تجد ان دون عدنان والدا يقول قصارى الانسان الموت فينبغى ان يتعظ بموت من قبله ويرتدع عن المعاصى فيقول انسب الى عدنان او معد فان لم تجد من بينهما من الآباء باقيا فاعلم انك ستصير الى مصيرهم واراد بالعواذل مايزعه ويكفه من حوادث الدهر وزواجره سماها عواذل على السعة

لزوم اللام وقوله * يا الغلامان اللذان فرا * ٢ اياكما ان تعقبانى شرا * اشد (وبعض الكوفيين يجوز دخول يا على ذى اللام مطلقا فى السعة والميان فى اللهم عوض من يا آخرتا تبركا بالابتداء باسمه تعالى وقال اخرانما اصله ياالله امنا بالخير فحذف بعد الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمهم بالخير وجمع بينيا والميم المشددة ضرورة قال * انى اذا ما حدث ألما * اقول يا اللهم يا اللهما * وقد زاد ٣ ما قال * وما عليك ان تقولى كلما * سبحت او صليت يا اللهم ما * اردد علينا شيخنا مسلما * ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف اخواته اعنى الاسماء المختصة بالنداء نحو ٤ ياهناه ٥ ويا نومان ويا ملكعان وفل (وقد اجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تعالى ﴿ قل اللهم فاطر السموات والارض ﴾ وهو عند سيبويه على النداء المستأنف ولا ارى فى الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف بل السماع مفقود فيها (قوله ولك فى مثل يا تيم تيم عدى الضم والنصب) يعنى بمثله ٦ المنادى المكرر اذا ولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فالثانى واجب النصب ولك فى الاول الضم والنصب قال * يا تيم تيم عدى لا ابا لكم * لا يلقينكم فى سوءة عمر * وقال * يا زيد زيد اليعملات الذبل * تطاول الليل عليك فانزل * اما الضم فى الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثانى عطف بيان وهو البدل على ما يأتى فى بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثانى مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تأكيد لفظى لتيم الاول وقدمر فى توابع المنادى المبنى ان التأكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثانى مع انه ليس بمضاف (وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه فى لا ابالك لتأكيد اللام المقدرة وانما جئ تأكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما فى السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا فى الضرورة وذلك بالظرف خاصة فى الاغلب كما يجئ فى باب الاضافة لانك لما كررت الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثانى هو الاول وكأنه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيد قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا لا رجل فى الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لا التبرئة واجبة الرفع كقوله تعالى ﴿ لا فيها غول ﴾ وقال * فلا والله لا يلفى لما بى * ولا للما بهم ابدا دواء * مع ان حروف الجر لا تدخل الا فى الاسم وتكون ان يكون قوله * وصا ليالات ككما يؤثفين * من هذا فلا يكون فى البيت دليل على اسمية الكاف الثانية (وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدى مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يدل من المضاف اليه التنوين كما دل فى قوله تعالى ﴿ كلا هدينا ﴾ لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعنى عدى الظاهر الذى اضيف اليه تيم الثانى فكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه فى مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله * بين

٢ قوله اياكما ان تعقبانى شرا) بغيته الشئ اذا طلبته له وفى رواية ان تكسبانى شرا ٣ فى آخره سجع ٤ قوله (ياهناه هى كلمة كناية ومعناه شئ حقير تقول فى النداء ياهن اقبل وياهنان اقبلا وياهنون اقبلوا ولك ان تدخل فيه الهاء فتقول ياهنه كما تقول لمه وماليه وسلطانيه تريد الهاء لبيان الحركة ولك ان تشبع الحركة فتتولد الالف فتقول ياهناه اقبل وهذه اللفظة مخصوصة بالنداء كما خص به يا فل ولك ان تقول ياهناه اقبل بهاء مضمومة وياهنانه اقبلا وياهنوناه اقبلوا وحركة الهاء فيهن منكرة ولكن هكذا رواه الاخفش ٥ قوله (يانومان ويا ملكعان آه (يقال يانومان يقال يانومان لكثير النوم ولا يقال رجل نومان لانه يختص بالنداء ٦ المنادى المفرد اذا كرر لفظه وولى الاسم الثانى آه بعد

ذراعى وجبهة الاسد * وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد فى الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما (وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد فى ان اصله ياتيم عدى تيم عدى ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر والذى اضيف اليه الثانى محذوف قال لما حذف المضاف اليه من الثانى بقى ياتيم عدى تيم فقدم تيم على عدى لماذكرنا فى قول سيبويه وكذا يقول هذا القائل فى نحو ذراعى وجبهة الاسد الا انه لايطرد له ههنا ان يقول ان الفصل كلافصل لان المضاف الثانى ليس بلفظ الاول كما كان فى تيم تيم عدى فالاول قول المبرد (وقد اجاز السيرافى وجها رابعا فى نحو ياتيم تيم عدى وهو انه كان فى الاصل ياتيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا لنصب الثانى كما فى يازيدُ بن عمرو وهذا كما ذكرنا فى قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اى صفة كان لان تيم عطف بيان للاول فهو كالوصف فى التبيين * قوله (والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه ياغلامى وياغلامىَ وياغلام وياغلاما وبالهاء وقفا وقالوا ياابى ويا امى ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب ياغلامى وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم) اختلف فى ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد ولاسيما حرف العلة ضعيف لايحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة (وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر فى المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لايكون الاحالة التركيب ولو لم ينظر فى الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التى ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلثة احرف فمازاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع ياء الضمير وكافه ونحوها ومن هذا وعلى كل حال فلاشك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم اجتماع الساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلايبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذان اعنى الفتح والسكون مطردان فى غير النداء ايضا نحو جاءنى غلامى واما ياغلام بحذف الياء فى النداء فلان النداء موضع تخفيف الاترى الى الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف ياغلامى بوجهين حذف الياء وابقاء الكسر دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة (وهذان الوجهان لايكونان فى كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل فى الاسم الذى غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلاتقول ياعدو وياعدوا وقد جاء شاذا فى المنادى نحو ياغلام ويااب بالفتح اجتزاء بالفتح عن الالف اما فتح ياابنى واصله ياابنيا

فليس بشاذ كما شذ ياعلام لاجتماع اليائين (وقد تضم في النداء ماقبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء ثقة بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم وربما ورد في الدرة الحذف والفتح في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلبا للازدواج (قوله وبالهاء وقفا) اذا وقفت على ياعلاما فبالهاء لبيان الالف كما يجئ في باب الوقف واذا وقفت على ياعلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون احسن ويجوز حذفها واسكان ماقبلها كما تقف على ماحذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد كما يجئ في باب الوقف واذا وقفت على ياعلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح (قوله ولوا ياابي ويامي) تطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف الى الياء ويزيد ان عليها بجواز ابدال الياء تاء تأنيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لايجمعون بينهما وانما قلنا انها تاء التأنيث لانها تبدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة ونسابة والاب والام مظنة التفخيم ودليل كونها للتأنيث ابدالها في الوقف هاء (وقال الكوفيون التاء للتأنيث وياء الاضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع ياابتى ويا امتى ايضا (ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم فلزم فتح ماقبلها نحو ياأب ويا أم على ماحكى يونس لئلا تلتبس بنداء الاب والام بلا تاء (والفراء يقف عليهما بالتاء لانها ليست للتأنيث المحض كما في اخت وبنت (والاولى الوقف بالهاء لانفتاح ماقبلها كما في طلحة وعرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليها بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما تفتح هذه التاء لانها بدل من ياء حركتها الفتح لو حركت (وقال الاندلسي اصل ياابت ويا امت ياابا ويا امتا فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لاتستثقل فتحذف وانما حذفها في ياابن ام ويا ابن عم فمحتمل للثقل الحاصل بالتركيب وقيل ياابت ويا امت انهما رخما بحذف التاء ثم ردت التاء مفتوحة كما تجئ من نحو قوله * ٢كليني لهم يااميمة ناصب * وقد يقال ياابت ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هي اصلها وجاز ابتا ويا امتا لانه جمع بين عوضين بخلاف ياابتى ويا امتى فانه لايجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه ٣ (قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب ياعلامي) المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غيره الا الام والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسا بالحذف او القلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال نحو ياغلام اخي فعلى هذا يجوز فيهما ماجاز في باب ياعلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه بالمراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اجتزاء بالفتحة عن الف لزيادة استثقاله فولع في تخفيفه اكثر من تخفيف ياغلام ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر من حذف يا في نحو ياغلامي * قوله (وترخيم المنادى جائز وهو في غير ضرورة

(انما كثر)

٢ (قوله كليني لهم اميمة ناصب) هم ناصب اي ذو نصب مثل تامر ولابن ويقال هو فاعل بمعنى مفعول فيه لانه ينصب فيه ويتعب كقولهم ليل نائم اي ينام فيه

٣ (قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة) قد يتوهم ان العمة في حكم العم

انما كثر الترخيم فى المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود فى النداء هو المنادى له ٢ فقصد بسرعة الفراغ من النداء الافضاء الى المقصود بحذف اخره اعتباطا ※ قوله (وهو حذف فى اخره تخفيفا) يعنون بالحذف للتخفيف مالم يكن له موجب كما كان فى باب قاض وعصا والا فكل حذف لابد فيه من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلاعلة وحذف الاعتباط مع انه لابد فى كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذى ذكره ان كان حد الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع اقسامه قلنا هو حذف اخر الكلمة اعتباط جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء فى نحو ياغلام اذ المضاف اليه ليس اخر الكلمة الاترى الى ان مورد الاعراب ماقبله (ويخرج منه الحذف فى باب عصا وقاض لان الحذف لالعلة الاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يدودم لانه واجب ※ قوله (وشرطه ان لايكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما زائدا على ثلاثة احرف واما بتاء تأنيث) شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة وهى ان لايكون مضافا ولا مضارعا له وان لايكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون جملة والشرط الاخير ثبوتى غير متعين بل هو احد شرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلاثة احرف والثانى كونه بتاء تأنيث وانما يذكر المصنف مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف (وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى (واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف فى اخر الاسم الثانى نحو قوله ※ خذوا حظكم يا ال عكرم ٣ واذكروا ※ او اصرنا والرحم بالغيب تذكر ※ وقوله ※ اباعر ولا تبعد فكل ابن حرة ※ سيدعوه داعى موته فيجيب ※ اى يا ال عكرمة وابا عروة وهو عند البصريين ضرورة فى غير المنادى كما فى قول ذى الرمة ※ ديار مية اذ مى تساعفنا ※ ولا يرى مثلها عجم ولا عرب ※ وقول المتنبى ※ لله مافعل الصوارم والقنا ※ فى عمرو خاب ٤ وضبة الاغنام ※ ٥ وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تأبط (والفراء والاخفش جوزا ترخيم الثلاثى المتحرك الاوسط علما لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخمان نحو رجل علما (ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثى علما سكن اوسطه اوتحرك ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان خلا من تأنيث وعلمية على تقدير الاستقلال كان اوعلانية المحذوف عند سيبويه (والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله ※ الا اضحت حبالكم ٦ رماما ※ ٧ واضحت منك ٨ شاسعة اماما اى امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف والمضاف اليه على مااختاره البصرية ولا ترخيم الجملة علمين لانهما اذا سمى بهما يراعى حال جزئهما قبل العلمية فى استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على مايجئ فى باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اى الاعراب لمراعاة حالهما قبل العلمية وانمحى بعد العلمية عن كل واحد من جزئيهما معنى

٣ (قوله واذكروا او اصرنا والرحم بالغيب تذكر) الاصرة ماعطفك على رجل من رحم اوقرابة اوصهر او معروف والجمع الاواصر والرحم القرابة والرحم مثله

٤ (قوله وضبة الاغنام) جعلهم اغناما لانهم كانوا جاهلين حيث عصوه ففعل بهم مافعل وقد يتوهم ان الاغنام بالتاء لابالنون من الغتمة وهو العجمة والاغتم هو الذى لايفصح شيئا والجمع غتم

٥ (قوله وبعض العرب آه اراد عمرو بن حابس

٦ (قوله رماما) اى بالية جمع رمة

٧ (قوله واضحت منك شاسعة (اماما) قال المص فى الايضاح ورده المبرد بان الرواية وماعهدى كعهدك ياامام وهو من تعسفاته

٨ (قوله شاسعة) اى بعيدة

الاستقلال لان عبدالله وتأبط شرا من حيث المعنى كزيد وروعى اللفظ والمعنى معالم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذليس باخر الاجزاء ولم يمكن حذف الثانى ولاحذف اخر الثانى نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية (ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره اوحذف آخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لايكون الا فى اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا من المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلا يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف (٨ وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يورد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد فى ترك ترخيم المضاف والجملة علين (وامتنع الترخيم فى المستغاث الذى فى اخره زيادة الدلالة لان الزيادة تنافى الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة فى اخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل نادر (قوله ويكون اما علما زائدا على ثلاثة احرف انما اشترط العلمية فى الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما القى (وانما اشترط فى العلم زيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسا مطردا على اقل ابنية المعرب اى عن الثلاثى بلاعلة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد ودم فان النقص فيه وان كان بلاعلة لكنه قليل غير قياسى والشذوذ لايعبأ به وبخلاف نحو عم وشج وعصا فانه وان كان قياسيا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف (فان قلت المنادى المرخم مبنى والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلاثة احرف نحو ما و من (قلت البناء فيه عارض فهو فى حكم المعرب وضمه مشبه للرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلاثة فالشرط كونه بتاء تأنيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة وذلك لان وضع التاء على الزوال وعدم اللزوم كما فى باب ما لاينصرف فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اداوقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى اعنى اخر المنادى (وانما لم يبال ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاء ه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب فالامر فيه كما قيل فى المثل * قبل البكاء كنت عابسة * ٩ وقبل النعاس كنت مضمرة * ولو اعتبرنا سد التاء مسد لام الكلمة بكونه معتقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزومه حذفه فى جمع السلامة نحو عرفات وتقديره فى نحو الدار والشمس وليس لأنى التأنيث هذه الاحوال (قال سيبويه كل اسم فى اخره تاء فان حذف التاء منه فى كلام العرب اكثر كان الاسم مع التاء

٨ (وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب) واما النصب الحاصل فى المضاف حال العلمية فليس اثر النداء ولا باعتبار ما قبل هذه الحالة

٩ قوله (وقبل النعاس كنت مضمرة) الضمر والضمر على مثال العسر والعسر الهزال وخفة اللحم يقال ضمر الفرس بالفتح وبالضم ايضا ضمورا واضمرته وضمرته

ثلاثة اواكثر وسواء كان الاسم علما اولا ولغلبة الترخيم فيه عومل اخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعنى فتح التاء كما في قوله* كليني لهم يااميمة ناصب * وليل اقاسيه بطى الكواكب * فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وفتحها (ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ماقلنا اذا وقفوا الحقوا باخره الهاء فيقولون في ياطلح ياطلحه وقليلا مايوقف بسكون الحاء لانهم يلحقون هاء السكت ٢ باخر ماليست حركة اخره اعرابية ولامشبهة بها نحو ره وقه وانه وحيهله وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقها بما كان هناك هاء في الاصل اولى ويغنى عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله * قفى قبل التفرق ياضباعا * ولايك موقف منك الوداعا * ولايرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الاماشذ من نحو ياصاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله وليس اطرق كرا منه لان الكرا ذكر الكروان (وقال المبرد هو مرخم كروان ولاضرورة الى ماقال مع ماذكرنا من المحمل الصحيح ويجوز وصف المرخم الاعند الفراء وابن السراج قال * فقالوا تعال ٣ يايزى ابن مخرّم * فقلت لهم انى خليف صداء * وكانهما رأيا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم الكلمة بحذف شئ من جوهرها لايزاد عليها شئ اخر من الخارج فعلى هذا لايمتنع عندهما مجئ سائر التوابع * قوله (فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان اوحرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد (قسم مايحذف للترخيم ثلاثة اقسام وهو اما حرفان اوكلمة اوحرف واحد فيحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في اخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لافهما معا بمعنى واحد لان كل واحدة في مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان عليين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون عليين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وحراسان وياءى النسب ومااشبههما نحو كوفى وورمى وكرسى والفا التأنيث كصحراء وهمزة الالحاق مع الالف التى قبلها ٢ كالفى حرباء وعلباء (قوله اسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة اى الحسن على ماهو مذهب سيبويه لاافعالا جمع اسم على ماهو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار لامن باب حمراء ٣ ورجح مذهب سيبويه بان التسمية بالصفات اكثر منها بالجموع ورجح مذهب غيره بان قلب الواو المفتوحة همزة لم يأت الا في احد وايضا لم يثبت في الصفات اسماء بمعنى الجميلة ولا وسماء حتى يكون اسماء علما منقولا منه وعلى مذهب سيبويه اذا سميت به رجلا لم ينصرف لالفى التأنيث وعند غيره ينصرف لانه مثل رباب اذا سمى به رجل في كونه قبل تسمية المؤنث به مذكرا (قوله اوحرف صحيح) كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التأنيث قبله مدة زائدة وذلك لانه لايحذف ٤ في نحو

---

٢ في الوقف كثيرا تمحه

٢ قوله (يايزى) رخم يزيد بحذف الدال صداء قبيلة من اليمن او حى من بنى اسد وقيل اسم فرسه ٢ قوله (كالفى حرباء وعلباء) الحرباء هو اكبر من العظاية يستقبل الشمس ويدور معها كيف دارت ويتلون الوانا بحر الشمس وهو ذكر ام حبين والعلباء عصب العنق

٣ وقد يجئ في التصريف جمع الفريقين فيه وتر جيحاتهما نسخه ٤ قوله (في نحو عفرناة وسعلاة) العفرناة الناقة القوية والسعلاة اخبث الغيلان وكذلك السعلاء يمد ويقصر

عفرناة وسعلاة الاالتاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفى بها وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لم تحذف كما في ٥ مستماح ومستمح (وعن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه وعنى بالمدة الفا اوواوا اوياء ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا تحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين في نحو ٦ كنهور ومشربب لتحصنهما بالحركة وسوهما بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور ورودون ٧ ملحقين بجردحل اولم يكونا له ٨ كعليق وسبط وذلك لمشابهتهما ادن للحروف الصحيحة بفقد المدة فيهما لان المد في الاصل لا تكون الافي الالف والواو والياء التي من جنس حركة ما قبلهما ما قبلهما من جنسهما (واما مذهب ورش في مذعو الموت والحسين وبنا تمما انفرد به واما حذف الحرفين فيها لانه كان الاولى حذف المدار اذ لكن لما لم يكن اخرا والترخيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فتبعه في السقوط ولو قال تحذف حرفان قبل اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة لم نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على تخالف على الحذف في القسمين كما ذكرنا (قوله وهو اكثر من اربعة احرف) انما اشترط هنا لئلا يبقى بعد الحذف على حرف (والفراء يجيز حذف المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجد كما في نحو عمار ومسكين ومنصور (قوله وهو اكثر من اربعة احرف) قيد في قوله اوحرف صحيح قبله مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يد ان ودمان وشون وفلون ودمى يرخم بحذف زيادته للترخيم لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله كان كذلك كما في نحو شية وشاه (وذهب الجرمي الى مع حذف الحرفين في نحو يدان وشون ودمي والاول اولى واما لم يحذف زيادتا شون لانهما عرتا ساه الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل ثمود (واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف في نحو حمراء والمشهور حذف الزيادتين معا (وبعضهم يجوز يا حمراء مفتوح الهمزة قياسا على ذي التاء في نحو قوله ٭ كليني لهم يا اميمة ناصب ٭ والوجه المنع لان اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه تعومل غير المرخم منه معاملة المرخم ولا كذلك ذوي الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر (وكذلك لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبس بالمفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم ٩ مطلقا وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدي اذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى الياء وقد كامنع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم ايضا لانه لا يلتبس بالمذكر بنيته واما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر له اذن من لفظه فيلتبس به (وقال المصنف الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما كان اولا (اقول لاشك ان المنسي قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكره غيره لان جميعها مشروط

٥ قوله (كما في مستماح ومستمح) مجت الرحل فيما اعطيته واستمحته سألته العطاء

٦ قوله (كنهور ومشربب) الكنهور العظيم من السحاب والشربب ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع يقال شربت الزرع اذا قطعت شربابه

٧ قوله (ملحقين بجردحل) الجردحل العظيم من الابل الصخم

٨ قوله (كعليق وقبيط العلوق مثال القبيط نبت يعلق بالشجر يقال له بالفارسية سريد وربما قالوا العليق مثال القبيطى الناطف وكذلك القبيط والقبيطاء بالتضعيف والمد يقال اذا خففت مددت واذا شددت قصرت

٩ قوله (مطلقا) اى على العلم وغير العلم

(باعلية)

بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس فى الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ماذكر على نية الضم كان اولا والافلا (والفراء يحذف الساكن ايضا فى الاسم الذى قبل اخره ساكن ٣ نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشبه الطرف نحو لم واجل وهو ضعيف لان ممن نية المحذوف ان المحذوف كالملفوظ (والكوفيون يحذفون ٤ فى نحو حولايا وبردرايا الاحرف الثلاثة اعنى الالفين مع الياء التى بينهما كزيادة الجمع (والبصريون يجتزئون بحذف الالف الاخيرة لتحصن الياء قبله بحركته من الحذف (قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير) لماارید حذف شئ منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعظمين متصلين ٥ عنده فهو اقبل لذلك من مفاصل المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام بسبب التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكماله فاذا رخمت خمسة عشر قلت ياخمسة اقبل وفى الوقف تقلب التاء هاء فى اللغتين ولاتخليه تاء لانها تلك التاء التى كانت فى خمسة قبل ان يضم اليها عشر كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين قلت فى الوقف يامسلمه بالها لان التاء تطرفت لانثا ولايوقف على تاء التأنيث الا فى بعض اللغات (قالوا فاذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثنى عشر واثنتى عشرة حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكذلك ترخم اثنان واثنين ومن ثمه لايضاف اثناعشر كما يضاف ثلاثة عشر واخواتها كما يجئ فى باب المركب (قال المصنف فيه نظر من جهة ان الثانى اسم برأسه ولايلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفها مع النون (قوله وان كان غيرذلك فحرف واحد) اى غير ماحذف منه حرفان وهوذو زيادتين فى حكم الواحدة وذوحرف صحيح غير التاء قبله مدة زائدة وغير ماحذف منه كلمة وهو المركب ❊ قوله (وهو فى حكم الثابت على الاكثر فيقال ياحار ويائمو وياكرو وقديجعل اسما برأسه فيقال ياحار ويائمى وياكرا) اى المحذوف للترخيم فى حكم ماثبت فيبقى الحرف الذى صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ماكان عليه وكان القياس ان يكون يجعل مابقى بعد الترخيم اسما برأسه وهو الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما فى عصا وقاض فى حكم الثابت ولذا بقى ماقبل المحذوف من الطرف على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لم تغن بالامس فلذا صار ماقبل المحذوف فى نحو غدويدودم معتقب الاعراب وذلك لانهم لوقصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف فى النداء باقصى مايمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذى فيه ادنى ثقل لكونه فى صورة المنقوص مارأيت وفى نحو يازيد بن عمرو ماهو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء مع كثرته فى الكلام ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغى الى مايجئ بعده من الكلام المنادى له فصار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم فى الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب (ومن يجعله اسما برأسه نظرا الى انه وان كان قياسيا

---

٣ قوله (هرقل وسبطر) هرقل ملك الروم على وزن خندف ويقال ايضا هرقل على وزن دمشق واسد سبطر على وزن هزبر اى يمتد عند الوثبة

٤ قوله (فى نحو حولايا وبردرايا) لكنهم يقلبونها همزة فيقولون يا حولاء على اللغة القليلة كما سيأتى فى ترخيم شقاوة وخزاية

٥ اى عند التركيب

مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوى الثبوت لم تغير مابقى الا فى مواضع بعضها مختلف فيه و بعضها متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه (قال الجمهور فى نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة يااعلى ويا قاضى برجوع الالف والياء لانه زال فى اللفظ الساكن الاخير الذى حذفاله (وقال المصنف ونعم ماقال لو قيل يااعل وياقاض فى هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف فى رد الالف والياء فى اللغة القليلة اى لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا (ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلى السكون كان مدغما فى ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه يفتح الحرف الساكن مادليه من الفتحة والالف فتقول يا اسحار بالفتح لانه التقى ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما فى قوله ٭ عجبت لمولود وليس له اب ٭ وذى ولد لم يلده ابوان ٭ وقولهم انطلق فى تخفيف انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم زائه على نية الاستقلال شابه الفعل الذى هو الاصل فى التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما فى الفعل وصيانة له من الكسر ما امكن نحو لم يلده وانطلق ولم يصار بالفتح على الوجه المختار (وغير سيبويه يخير فى نحو اسحار مرجحا الكسر ايضا الساكنين ٢ على حاله على هذه اللغة اى الكثيرة كما فى هرق (والفراء يحذف الراء الاولى ايضا فى اسحار مع الالف قبلها والساكن المدغم فى نحو ٣ اررب بناء على اصله فى هرق فاما اذا لم يكن المدغم اصلى السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان اتفاقا منهم تقول فى المسمى تحاب ياتحاب وفى رادّ ياراد وفى مضارّ اسم مفعول يامضار وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذا المدغم فيه كالثابت (او الفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لايرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير فى الترخيم ٤ فيقول ياقمر بكسر الراء ومقر بسكون القاف وفتح العين فى مقرّ ولايحذف الحرف الساكن كما فى نحو ٥ حذف لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يمكن ذلك فى حذف اذلم يكن للساكن اصل فى الحركة (وماذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب الجمهور فى قولهم ياقاضى ويااعلى فى المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسى فرق بينهما بان للياء فى قاضى اصلا فى الثبوت فى بعض المواضع نحو رأيت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر فى تحمرّ فانه لم يثبت فى موضع من المواضع (ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوى الثبوت بعد حذف الدال فقط فيقول ياثمو لان الواو فى اسعد ليس آخر الكلمة (ومنع الفراء من ذلك لان الواو فى الظاهر آخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال فى ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لايجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف قال فاذا قصدت جعل حرف محذوف ثمود فى حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز ياثم وياسع ومانع فى ترخيم ثمود وسعيد وعماد كما مر (واذا جعل المرخم اسما برأسه ضم ماقبل المحذوف لفظا ان

٢ وهو اولى لكونه اتباعا واما ان لم يكن قبل المدغم ساكن آخر نحو

٣ اررب

٤ قوله (فيقول ياقمر بكسر الراء ويامقر بسكون القاف وفتح العين فى مقراء) اى الراء التى هى عين الكلمة

٥ وحذف فيبقى الساكن على حاله نسخه

٢ ومنهم من يجيرا بقاؤه على حاله نسخه

٣ قوله (نحو اررب) ركب اررب اى صحيح والركب منبت العانة

٤ قوله (وحذف) رجل حذفّ اى صحيح

(كان)

كان صحيحا او فى حكمه نحو ياحار ٢ ويامرو وياقرى فى حارث ومروة وقرية وتقديرا ان كان ياء مكسورا ماقبلها اوالفا نحو ياقاضى ويامشترا فى قاضية ومشتراة وان كان واوا بعد ضمة كما فى قلنسوة وثمود ابدلت الواوياء والضمة كسرة نحو ياقلنسى ويا ثمى وفى الكثيرة قلت ياثموو ياقلنسو لانه لم يأت فى كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواوياء والضمة كسرة نحو التغازى والادلى لما يجيء فى التصريف فى باب الاعلال والمنادى فى حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان ماقبل المحذوف ياء اوواوا بعد فتحة قلبتها الفا تقول فى غليان ونزوان ياغلى ويانزا وفى الكثيرة ياغلى ويانزو لانك اذانويت المحذوف لم يوازنا الفعل تقديرا حتى تقلب الفا بخلاف ما اذا لم تنوه كما يجيء فى التصريف انشاء الله تعالى (وان كان واوا اوياء بعد الف زائدة قلبت همزة نحو ياشقاء ٣ ويا خزاء فى شقاوة وخزاية وفى الكثيرة ياشقاو ويا خزاى لان كل واو وياء تطرفت بعد الف زائدة قلبت الفا ثم همزة كما فى رداء وكساء لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان الفا ثم همزة اذا تطرفتا كما يجيء فى التصريف (وان كان ماقبل المحذوف ثانى الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ماحذف من الاصول رددته لاما كان كيا شاة فى ترخيم شاه اوفاء كما تقول فى ترخيم شيه ودية ياوشى وياودى برد العين الى سكونها عند الاخفش وياوشى وياودى بابقاء حركة العين عند سيبويه والاول اولى لان تحريك العين انما كان لحذف الفاء كما يجيء فى باب النسب فان الاخفش يقول وشى وسيبويه وشوى وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثانى ذااللين ٤ كما تقول يالاء فى المسمى بلات وان لم يكن الثانى حرف لين لم ترد المحذف كما تقول ياثب وياعد فى ثبة وعدة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجيء فى المعربات ٥ اسم ثانية حرف لين ٦ لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد (وان ادت هذه اللغة اى الفلى الى قلب مالا يكون منقلبا كما يرخم حبليان وحبلوى فقد ذكر المبرد انها لا تجوز اذن لانها تؤدى الى كون الف فعلى منقلبا عن ياء اوواو ولم يعهد الا للتأنيث غير منقلبة عن شيء (وقياس قول الاخفش جوازها لانه يكون اذن ملحقا ٧ بجخدب بفتح الدال (واما السيرافى فاجازها وان لم يثبت فعللا قال لان هذا شيء عرض وليس بنية اصلية (وكذا ذكر المبرد عن المازنى فى كل ماادى نية الاستقلال فيه الى وزن لانظير له انه لا يرخم الا على نية المحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق ٨ وقذعمل وسعود وهندلع وعنفوان (واجاز السيرافى ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية الاترى انه يجوز اتفاقا ان تقول فى منصور على نية الاستقلال يامنص ٩ وفى خضم ياخض مع ان مفع وفع ليسا من ابنيتهم فتقول ياطيلس ويافرزدو ياقذعم وياسعى وياهندل وياعنفى فالواو اذا رخمت صحراوى على القلى قلبت الواو همزة فلوازلته عن النداء لصرفته لان همزته اذن ليست منقلبة عن الف التأنيث بل هى منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمز المنقلب عن الف التأنيث فبعد التأنيث فيها والاولى ان لا تصرفه نظرا

٢ قوله (ويامرو) المر وحجارة بيض براقة يقدح منها النار الواحدة مروة وبها سميت المروة بمكة

٣ قوله (ويا خزاء) اى خزى خزاية اى استحيى فهو خزيان

٤ قوله (كما تقول يالاء فى المسمى بلات) هى كلمة لا زيدت عليها التاء

٥ قوله (اسم) على حرفين

٦ لم يرد المحذوف نسخه

٨ قوله (بجخدب) الجخدب ضرب من الجنادب وهو الاخضر الطويل والجخدب ايضا الجمل الضخم

٧ وقوله (وقذعمل) القذعمل والقذ عملة الضخم من الابل ويقال ماعنده قذعملة اى شيء

٩ قوله (وفى خضم ياخض) خضم على وزن بقم اسم رجل ابى قبيلة وقد غلب على القبيلة يزعمون انهم سموابذلك لكثرة الخضم وهو المضغ فيهم

الى الاصل * قوله (وقد استعملوا صيغة النداء في ٢ المندوب وهو المتفجع عليه بيا اووا واختص بوا وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة الالف في آخره) هذا مبني على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده (قوله المتفجع عليه) دخل فيه المجرور ٣في نحو تفجعت على زيد فلا قال يا اووا اخرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا تستعمل فيه الاحرف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت في جميع انواعه وقد اخل المصنف باحد قسمي المندوب وهو المتوجع منه نحو واحزنا ووا ويلا وواثبورا (قوله واختص بوا) يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا فوا يختص بالندبة ويا مشترك بين الندبة والنداء (وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل (قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى) فيقال وازيداه واعبدالله واطالعا جبلاه اذا كان معروفا وقاميا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة (وقال المصنف بناء على مذهبه اعني ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه ٤كما ان المنادى مخصوص فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما انا فاعمل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته له في معنى الاختصاص كما سيجيء (قوله ولك زيادة الالف في آخره) اي لك الحاق الالف آخر المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان مع يا او وا (وقال الاندلسي يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والاوجب الالحاق معها تقول يا محمدا على ملا الحاق(وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف الندبة نحو وازيد وازيدو لم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المندوب (قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه والهاء في نهاية البعد ومنه قولهم باهاه في المنادى غير المصرح باسمه * قوله فان خفت اللبس قلت واغلامكيه وواغلامكموه) آخر الكلمة لا يخلوا من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان تكون حركته اعرابية اولا والمعرب بالحركات لا يلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو وا اضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا واضربت الرجلاه واعلام الرجلاه (والفراء جوز اتباع المدة للحركات ٥ قياسا على مدة الانكار نحو واضرب الرجلوه واعبد الملكيه ولم يثبت (واما غير الحركة الاعرابية لا تحل مدة الندبة دون مدة الانكار لان الندبة من مواضع مد الصوت اعلاما للمصيبة فاختاروا فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا تقلب الالف واو ولا ياء الا لضرورة كما يجيء واما الانكار فلا يطلب مدا تاما فليس اصل مده ان يكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء وللفراء ان يقول الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم تكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق الالف الى لبس كما في قطام وحذام وحيث اعلاما

(مشهورة)

٢ قوله (المندوب) من ندب الميت اي بكى عليه وعدد محاسنه ليعلم الناس انه اصابه امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع

٣ قوله (في نحو تفجعت على زيد) اي توجعت

٤ قوله (كما ان المنادى مخصوص بطلب الاقبال

٥ قوله (قياسا على مدة الانكار) مدة الانكار تتبع حركة الآخر فيقال في هذا عمرا عمروه وفي رأيت عثمان اعثماناه وفي مررت بحذام احذاميه وان كان الآخر ساكنا حرك بالكسر ثم تتبعه المدة كقولك في جاء في زيد ازيدنيه ومعناها انكار ان يكون الامر على مازعم المخاطب او انكار ان يكون الامر على خلاف مازعمه

مشهورة فالاجود الالف لانها الاصل فى مدالندبة كاذكرنا فلا تقلب الاللبس (قال الاندلسى والمصنف تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء لزومها (قال سيبويه وتقول فى ندبة يازيدو ياغلام يعنى ماسقط منه ياء الاضافة وازيداه وواغلاماه فتحت الكسرة كما فتحت الضمة فى يازيد (قلت ولو اخترنا ههنا مختار الاندلسى اتباع المدة لحركة غير الاعرابية كان اولى ٦ لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعدالنون التثنية التى بعدالالف اكثر من سلامتها فوازيدانيه اكثر من وازيداناه لئلا يشتبه المثنى بفعلان واما التى بعدالياء فالالف هو الوجه نحو قوله واجمجمتى الشاميتيناه وان كانت الحركة غير اعرابية وادى الالف الى اللبس اتبعتها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكيه فى غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب وو امنهوه فى المسمى بمنه لئلا يلتبس بالمسمى بمنها ولايجوز فى النداء المحض ياغلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معافى حالة (واماالمندوب فلما لم يكن مخاطبا فى الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلامكاه والساكن لايخلو اماان يكون تنوينا اوالفا او واوا اوياء اوميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف لساكنين نحو واغلام زيداه وانما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادى الذى هو محل التخفيف (واجاز الفراء فى المنون المندوب ثلاثة اوجه اخرى احدها فتحها لاجل الف الندبة والثانى حذفها للساكنين واتباع المدة حركة ماقبلها نحو واغلام زيديه بناء على مذهبه فى جواز اتباع مدة الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة لكسرتها كما فى مدة الانكار (وماذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفا حذفته لالف الندبة عند النحاة نحو وامعلاه واغلامكماه لان حذف اول الساكنين اذاكان مدا هو القياس كما يجئ فى التصريف (وقال المصنف بل استغنى بها عن الف الندبة وان كان واوا اوياء فان كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو ياقاضياه وياراضياه ويا راماياه ويا رمياه ٧ ويا سمندواه واما اذا ندبت ياغلامى بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه ياغلامياه لان اصلها الفتح عنده (واجاز المبرد ياغلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها فى المضاف الى المضاف الى الياء نحو وا انقطاع ظهراه (قال السيرافى والقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين (قال المصنف الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلاميه اوجه امالان اصلها السكون فمن قال بذلك فلا يزيد عليها مدة اخرى كما يجئ واما لان السكون العارض فيه كالاصلى بدليل قولك وامصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلبها لالف المقصور نحو مصطفيان وذلك للزوم الف التثنية فى المثنى بخلاف مدة الندبة فانها لاتلزم المندوب (اما قوله اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه (واما قوله السكون العارض فيه كالاصلى فنقول ذلك فى الالف لكونها كالف الندبة فى الصورة فجاز ان يغنى عنها كما ذهبت اليه واما الياء فلا لقولك ياقاضياه فى ياقاضى وان لم يكن الواو والياء اصل فى الحركة فان كانتا مدتين اى ماقبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه ووا انا غلامهى ووالضربوا ووا اضربى اذا سمى بهما فانك تكتفى بما فيهما من المد عن الف الندبة

٦ (قوله لحصول اللبس) لاحتمال ان يكون المراد ندبة ياغلام بالضم ٧ (قوله ويا سمندواه) لم اجد هذه الكلمة مستعملة جنسا كيف ولو كانت اسم جنس اوجب قلب الواو ياء كما هو القياس الواجب الاطراد وجعلها علما مرتجلا او اعجميا مشكل ايضا الا نهامعربة اذلا وجه لبنائها فيجب القلب ايضا وغاية ماتكلف تصحيحها ان تجعل اعجمية محكية على حالها فلا يرد وجوب القلب لكن يبقى الكلام فى ان الحركة مقدرة على الواو او الكلمة بتمامها فى محل المتحرك وقد يتوهم انها تصحيف سند وعلما منقولا عن الفعل لكنها ح يكون جملة محكية على حالها فلا تكون الحركة مقدرة بل محكية وقد صرح بان واو ضربوا لااصل لها فى الحركة ولو مثل بيدعوا علما لكان اقرب وقد ضرب فى بعض النسخ على هذه الكلمة والله اعلم بالصواب م قال الشيخ لم يظهر لى معناه

لكون مدهما اصليا بخلاف مد نحو ياقاضي فان اصل هذه الياء الحركة والف الندبة لست لازمة للمندوب كما ذكرنا فعدلا يؤتى بها مع انه ليس في آخر المندوب مد نحو وا زيد فكيف اذا كان في آخره مد اصلي وان لم يكونا مدتين حذفت بالف الندبة بعدهما ان شئت نحو واغلامكاه ويا غلامكماه واما ميم الجمع فلا يأتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو وا غلامكموه وا غلامهموه والواو والياء بعدها اما الثابتان حذفا في الجمع للاستثقال كما عرف في المضمرات ردتا لمد الندبة واستغني بهما عن الف الندبة كما قلنا ٢ في غلامهو وغلامهي واما الفا المد فقلبتا واوا وياء للبس واما الساكن في غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الفا نحو واسماه في المسمى بمن (وسيبويه يحذف نحو وا قنسرون وا رسلاه ادلامع (وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكور ان اعرب بالحروف لا يجوز ندبه كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا نحو وا زيدوناه وان اعرب بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب ولا بداد من ان يلزمه الياء كما يجيء في باب الاعلام جاز ندبه نحو وا زيديناه وا قنسريناه وكذا يلزم على مذهبهم الك اذا سميت المثنى واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبه والاولى ليس شيء لانه لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمنع فيما اجتماعهما (ونقول في المسمى باثني عشر عند سيبويه وا اثنا عشراه بالالف في اثني لانه غير مضاف وعشر بمعاقب للنون فكانك قلت وا اثناه (وقال الكوفيون وا اثني عشراه بالياء تشبيها له بالمضاف لان نون المثنى لا تسقط الا في الاضافة فكانه مضاف (واجازابن كيسان الوجهين ❊ قوله (ولك الهاء في الوقف) يعني ان الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت او ياء او الفا جائز في الوقف لا واجب (وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو يا غلاما وينبغي ان لا يجب عند هذا القائل معروا لانها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه لان الالف المقلبة عن ياء المتكلم قد تلحقها الهاء في الوقف كما مر فاللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو القرينة (وانما الحقوا هذه الهاء بالحرف المد لاسيما الالف لخفائها فاذا جيء بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة في غلاميه على ما يجيء في باب التصريف وهذه الهاء تحذف وصلا وربما تثبت في الشعر اما مكسورة لساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقعة بعدهما (وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف قال ❊ يا مرحباه بحمار ٣ ناحية ❊ والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي غيره ❊ قوله (ولا يندب الا المعروف فلا يقال وا رجلاه وامتنع وا زيد الطويلاه خلافا ليونس) هذا الذي ذكر في المتفجع عليه واما الموجع منه فانك تقول وا مصيبتاه وليست بمعروفة ونعني بالمعروف المشهور سلما كان اولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه (وانما ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لايلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبه تقول ياصاربا زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه

٢ في مهو نسخه

٣ قوله (ناحية) الناحية المربعة تنجو بمن ركبها

المتفجع عليه واشتهر به وكذلك يا حسنا وجهه وه في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وامن قلع باب خيبراه وامن حفر بئر زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة اخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المؤمنيناه والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو الحقت مدتها المضاف لانفك من المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حب رماني وان لم تكن ملكت الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع المضاف واطالما جبلاه وكذا تلحقها اخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه (وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها اخر الصفة لا اخر الموصوف نحو وازيد الظريفاه (وقال الخليل وسيبويه بل تلحقها اخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته (وليونس ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظا او اتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها (وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتناه والجمجمة القدح (وحكى الكوفيون وارجلا سبحاه (وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين (وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربما نونوا المندوب في الوصل نحو وازيدا يا هذا * قوله (ويجوز حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب نحو ﴿ يوسف اعرض عن هذا ﴾ وايها الرجل وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرى) يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل اولم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه اولا (وانما لا تحذفه من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها (وانما لا تحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايهذا من غير ان تصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو ايها الرجل او بوصف وصفه نحو ايهذا الرجل (وانما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان

معرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل من انه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب و بين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اى مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغيره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى ﴿ ثم انتم هؤلاء ﴾ وليس في الاية دليل لان هؤلاء خبر المبتدأ كما حقق في الحروف وبقي على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اى معرفة كانت والموصولات واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الىّ (ومن ثم قل في مثل ماحذف منه الحرف انه نعت مما لا يوصف به اى لم يرد جواز الحذف في اعلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث فللمبالغة في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانهما منادیان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الزم اللفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقول عنها (ولم يذكر المصنف لفظة الله لانه لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميم منه في آخره نحو اللهم وذلك لان حق مافيه اللام ان يتوصل الى ندائه باى او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف منه ٢ لئلا يكون اجحافا (قوله اصبح ليل) اى ادخل في الصباح وصر صباحا قاله ام جندب زوجة امرئ القيس ٣ برمانه وكان مفركا ويقال انه سألها عن سبب تفريكها له فقالت له لانك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطئ الافاقة (قوله ٤ اطرق كرا) رقية يصيدون بها الكرى يقولون ❊ اطرق كرا ان النعام في القرى ❊ فان ارى هنا كرا ❊ فيسكن و يطرق حتى يصاد وهذه مثل رقية الضبع خامرى ام عامرى والمعنى ان النعام الذى هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا (ومثل ذلك قولهم افتد مخنوق) فانه شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل ٥ وانت مقمر اى انت آمن من ان اغتالك فهو استعمال في الامر ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهبت كلها امثالا ❊ قوله (وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو الا يا اسجدوا) المنادى مفعول فيجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسيا منسيا كما تقدم (قوله الا يا اسجدوا) تخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونها بالنصب اى فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زائدة او يقول ان لا يسجدوا بدل من السبيل اى فصدهم عن السجود ويجوز

٢ قوله (لئلا يكون اجحافا) اجحف به اى ذهب به وسيل جحاف بالضم اذا جرف كل شئ وذهب به

٣ قوله (برمانه وكان مفركا) برم به بالكسر اذا سئمه وكذا تبرم به وفركت المرأة زوجها فركا اى ابغضته وكذا فركها زوجها ولم تسمع هذه اللفظة في غير الزوجين ويقال رجل مفرك بالتشديد للذى تبغضه النساء

٤ قوله (اطرق كرا رقية) وفي المثل اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى يضرب للمعجب بنفسه يقال اطرق اذا ارخى عينيه ينظر الى الارض

٥ قوله (وانت مقمر) يقال اقمرنا اى طلع علينا القمر

ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا تكون لازائدة اى فزين لهم الشيطان ان يسجدوا
هذا * واعلم انه قد جاء اسماء لاتستعمل فى غير النداء وهى فل وفلة وليس فل ترخيم فلان
والالم يجز فى المذكر الايافلا الاعلى مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو ياعم فى ياعماد
ولو كان ترخيم فلان لقيل فى المؤنث يافلا بحذف تاء فلانة ومن ذلك يامكرمان ويا
ملامان ويانومان اى ياكريم ويا لئيم ويا نائم كذا يا ملكعان اى يالكع وكل ماهو على
مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ماهو
على فعل فى سب المذكر وفعال فى سب المؤنث نحو خبث ولكع وخباث ولكاع
وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالتى بمعنى الامر من الثلاثى وكذا فعل فى مذكرها
ومفعلان سماعى وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى
كقوله * ٦ فى لجة امسك فلانا عن فل * وقلى * اطوف ماأطوف ثم آوى * الى بيت
قعيدته لكاع * ويسمع شئ من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله النداء باب
الاختصاص وذلك ان تأتى باى وتجريه مجراه فى النداء من ضمه والمجئ بهاء التنبيه فى مقام
المضاف اليه ووصف اى بذى اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واتى اوالمشارك
فيه نحونحن وانما الغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بمانسب اليه
وهو اما فى معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اى انا اختص من بين
الرجال باكرام الضيف او فى معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختصا
بالمسكنة من بين الرجال اولمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لاللافتخار ولاالتصاغر نحو
انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا فى صورة النداء وليس به بل المراد
بصفة اى هو مادل عليه ضمير المتكلم السابق لاالمخاطب وانما نقل من باب النداء الى
باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذالمنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله
ولايجوز فى باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اى لانه لم يبق فيه معنى النداء
لاحقيقة كما فى يازيد ولا مجازا كما بقى فى المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء
فى الخالى عن معناه بالكلية وحال ظاهر اى ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثانى
كحالهما فى النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل فى باب الاختصاص فى محل النصب
لوقوعه موقع الحال اى مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل فى نحو سواء اقمت ام قعدت
ان اقمت اوقعدت وان كان فى الظاهر جملة معطوفة على جملة الاانه فى الحقيقة بتقدير
مبتدأ عطف عليه اسم آخر اى سواء قيامك وقعودك كما يجئ فى باب حروف العطف
وقديقوم مقام اى المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور امامعرف
باللام نحونحن العرب اقرى النزل اومضاف نحوقوله صلى الله تعالى عليه وسلم * ٧ انا
معاشر الانبياء فانك فبابك ء * اى قلة كلام وقولهم نحو آل فلان كرماء وربما كان
المنصوب علما قال * بنا تميما ٨ يكشف الضباب * قال ابو عمر وان العرب
نصبت فى الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبنى قال * انا بنى ضبة

٦ قوله (فى لجة امسك فلانا عن فل) سابقه * تثير ايديها عجاج القسطل * اذ عصبت فى العطن المغربل * تدافع الشيب ولم تقتل * فى لجة البيت فقوله عجاج اى الغبار والدخان ايضا وقوله القسطل بالسين والصاد ايضا الغبار وقوله عصبت اجتمعت وتدافع الشيب اى يدافعن تدافع الشيب وقوله فى لجة اختلاط الاصوات واماقوله ولم يقتل من الاقتتال واصله تقتتل فلما اريد ادغام التاء فى التاء سكنت الاولى ومعنى البيت اذا اجتمعت الابل فى عطن له تراب كالدقيق المغربل ارتفع الغبار من ايديهن لدفع بعضهن بعضا على الماء تدافع الشيوخ ذوى الاحلام ولا يقتلن وقد كثر اصوات الرعاة لقول بعضهم لبعض امسك البعير الفلانى عن البعير لئلا يضره

٧ (قوله انامعاشر الانبياء فبابك ء) بكأت الناقة او الشاة تبكأ بكاء اى قل لبنها

٨ (وقوله يكشف الضباب) الضاب الغبار

لانفر * اقول لاشك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا فى باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها (قال المصنف المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لايكون ذا اللام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بالقدرة كما فى ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعنى او اخص او امدح قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب نحو نحن العرب هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا (ثم نقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام فى نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لايظهر فى باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للام وقد يأتى الاختصاص الذى باللام او الاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك الله العظيم وبك اهل الرجه اتوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو ﴿ وامرأته حمالة الحطب ﴾ او الترحم نحو قوله * ٢ لنا يوم وللكروان يوم * تطير البائسات ولا نطير * وقوله * ويأوى الى نسوة عطل * وشعثا مراضيع مثل السعالى * بفعل لايظهر وهو اعنى او اخص فى الجميع او امدح واذم وارحم كل فى موضعه هذا ماقيل (ولو قيل فى الجميع بالنقل من النداء لم يبعد لان فى الجميع معنى الاختصاص فتكون قد اجرينا هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم ماهو المراد مما قبله نحو قوله تعالى ﴿ وامرأته حمالة الحطب ﴾ ينصب عليه ٣ مايشبه به فى القبح شئ مما قبله كقوله * ٤ لحى الله جرما كلما ذر شارق * وجوه كلاب ٥ هارشت فازبأرت * وقال ٦ اقارع عوف لااحاول غيرها * وجوه قرود تبتغى من تجادع * واعلم انه ليس لك فى قولك ياايها الرجل وعبدالله المسلمين ان تجعل المسلمين صفة للرجل وعبدالله لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اصنع ماسرّاباك واحب اخوك الصالحين فاما ان تنصبه على المدح او ترفعه عليه اى هما المسلمان واعنى الصالحين كما يجئ فى باب النعت واما اذا قلت يازيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت ياهؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لاينفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظى يرفع او ينصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعانى والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف * قوله (الثالث مااضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره مابعده اى ضربت وجاوزت واهنت ولابست)

٢ (قوله لنا يوم وللكروان يوم تطير البائسات) اى الكروان والتأنيث باعتبار قصد الافراد من الجنس والبائسات نصب على الاختصاص يقال بئس الرجل يبأس بؤسا اشتدت حاجته ٣ لفظة ما مرفوعة ينصب اى اسم وشئ مرفوع يشبه ٤ (قوله لحى الله) لحاه الله اى قبحه ولعنه اى ابعده ٥ (قوله هارشت فازبأرت) الهراش والمهارشة بالكلاب تحريش بعضها على بعض وازبأرت الكلاب تنفشت وازبأر الشعر انتفش ٦ (قوله وقال اقارع) الاقارع الشداد والقارعة الشديدة من شدائد الدهر

انما وجب اضمار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يؤت به الا عند تقرير الناصب ليفسره فاظهار الفعل يغنى عن تفسيره فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع فى نحو قوله تعالى ﴿ وان احد من المشركين استجارك ﴾ كما ذكرنا فى باب الفاعل (وهذا عند الكسائى والفراء ليس مما ناصبه مضمر بل الناصب لهذا الاسم عندهما اللفظ الفعل المتأخر عنه اما الذاته ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل فى زيدا كما انه عامل فى ضميره واما لغيره ان اختل ٧ المعنى بتسليطه عليه فالعامل فيه مادل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما فى زيدا مررت به وعمروا ضربت اخاه فالعامل فى زيدا هو قولك مررت به لسده مسد جاوزت وفى عمرا ضربت اخاه لسده مسد اهنت وليس قبل الاسم فى الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما (وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد فى ذلك المفعول وفى ضميره معا فى حالة واحدة لان الضمير فى المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيد ايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تأكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا فى جميع المثل وليس كذا ٨ الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه (ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا فالضمير فى زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور فى زيدا مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا الخاه فى قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف من زيدا اى متعلق زيد ضربت اخاه وكذا فى قولك زيدا ضربت عمرا فى داره وزيدا لقيت عمرا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عمرا فى داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا فى دار زيد وبقولك عمرو او اخاه فانه ملابس زيد بكونه ملقيا لك هو واخو زيد وان كانت الملابسة فى الصورتين بعيدة كما يجئ فى مذهب البصريين ايضا (واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره مابعده قياسا على المرفوع فى نحو ﴿ ان امرء هلك ﴾ مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع فى مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم فى باب الفاعل (ولا يجوز للكوفى ان يرتكب ان ارتفاع امرء بهلك المؤخر كما ارتكب فى هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتأخر ٩ لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ماقبله (قوله كل اسم بعده فعل) احتراز عن نحو زيدا ابوك ولا يريد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه (قوله اوشبهه) ليشمل نحو زيدا انا ضاربه اوانا محبوس عليه ويعنى بشبهه الفعل اسمى الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا فى هذا الباب لان مالا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجئ ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ماقبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم الفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء

٧ احدهما نسخه

قوله اخاه ليس فى نسخته

٨ قوله (الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه آه) قيل عليه ان لم تقدر عاملا فى زيدا يلزم دخول العامل اولا فى البدل وهو غير سائغ وان قدرت عاملا فيه فقد حصل المطلوب اذ المقصود تقدير ناصب ويطرد هذا فى جميع المثل نسخه

قوله (ولو كان الضمير راجعا الى المنصوب المقدم لم يجز ليس فى نسخته

٩ قوله (لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ماقبله) قيل فيه نظر

فسر الرافع او الناصب نحو ان زيد قام وان زيدا ضربته (ولابد لشبه الفعل مما يغير عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيدا هند ضاربها او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه وربما ضاربه عمرو (وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا ضاربه الغمران وما زيد ضاربه الكران والا لم ينصب ضمير الاسم المحدود ولا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ما ضاربه الغمران كما يجوز زيدا يضربه الغمران (قوله مشتغل عنه بضميره) اي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اي انما لم يعمل في الاسم المقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال انه اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان من ساه كما ذكر انه لولا الضمير لعمل في ذلك المقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر من مطالبه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره اي لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه (قوله او متعلقه) اي مشتغل بضميره او بما يتعلق به ذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المثاني لكن بواسطة العطف او موصوفا بعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه واما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله ❊ فكلا اراهم اصبحوا يعقلونه ❊ صحيحات مال ٢ طالعات بمخرم ❊ مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به او اما ضاربه بل الشرط اتصاله لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هذا ضربت من تملكه او مررت من تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها (واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره ٣ وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيد اني ضربته وعمرو ليتك تضربه واما ان المتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا (ومن الواجب تصدرها كم نحو زيد كم ضربته وحرفا الاستفهام نحو زيد هل ضربته وأضربته وكذا العرض نحو زيدا لا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد هلا ضربته او الا او لولا او لوما وكذا الا التي نحو هذا لا رجل يضربها ولام الابتدا نحو زيد لعمر ويضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يتخطاها قال ❊ قد اصبحت ام الخيار تدعى ❊ على ذنبا كله لم اصنع ❊ يروى برفع كله

٢ قوله (طالعات بمخرم) المخرم بكسر الراء منقطع انف الجبل والجمع المخارم

٣ قوله (لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه (وانما جمعهما لان حاصلهما واحد كما مر

ونصبه امالن فقيل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التى يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لم فلا متزاجها بالفعل بتغييرها معناها الى الماضى حتى صارت بجزئه واما لا فلكثرتها فى الكلام حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلامال واريدان لاتخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء فى الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح نظرا الى كونها النفى الذى حقه صدر الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته (ومن الواجب تصدرها حرف الشرط نحو زيدان ضربته يضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا زيد ان قام اضربه لانه لايعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجئ فى بابه (واما الكوفيين فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا ان قام اضرب (واما معمول الشرط فاجازه الكسائى دون الفراء نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنها الاسماء التى فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو هند من يضربها اضربه اوايكم يضربها) واحترز به ايضا عن الاسم الذى بعده فعل التعجب لانه لايتصرف فى معموله بالتقديم عليه نحو زيد ما احسنه او احسن به وكذا افعل التفضيل فى نحو زيد انت اكرم عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لايعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع فى نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لايعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة اذهما لايعملان فى الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف فى تأويل اسم مفرد فلو عملتا فيهما لكان كل واحدة منهما مع مفعولها المقدم عليها كلاما فالرفع اذن واجب فى نحو ابهم اضربه حر على ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم وكذا لاتعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع فى زيد ان تضربه خير وزيد رجل يضربه موفق وانما لم تعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لايمكن وقوع العامل ولذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لايعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع فى زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتأثيره فى الكلام وكذا لايعمل ما بعد الا فيما قبلها فيجب الرفع فى ما رجل الا اعطيته كذا وذلك لما ذكرنا فى باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة جملة مستأنفة لكن صيرت الجملتان فى صورة جملة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل فى العامل ان يتقدم على معموله (وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لايجوز فى هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لايفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك فى المنفصل نحو زيدا

لم نضرب الا هو واعلم ان الاول اى نحو زيدا ضرب ولا العكس اى كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المقدم لان الباس ان لا يكون التخالف المعنوى بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا (ونحو علم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعولين فى مثله ولما لم يكن المفعول الاول فى باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول فى المعنى هو مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول كما يجئ فى بابه جاز نحو زيد ظنه قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن مطلقا او ظن مسندا الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو فى صورة المفعول مع تأخره رتبة واما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولا جل الا كما بين قبل (واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا متصلا فيجوز ان تقول فى الفاعل زيد لم يضرب الا هو وفى المفعول اياه ضرب زيد لان المتصل من حيث اتصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز فى المضمرات نحو اياك ضرب تجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله فى المتصلين هذا (وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على انه والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو المفسر (وكذا اجاز الفراء اشباع الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل فى المفسر نحو التى ضربت زيدا ضرب اى ضرب زيد التى ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربة زيد ضرب (ومنع الفراء المسئلتين وينبغى ان يجوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المقدم للفاعل فى نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون معه فى نية التقديم كما كان معه فى نية التأخير فى ضرب غلامه زيدا (والذى ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا بالفاعل وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا يفسر ما اضيف المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اجاز الفراء اذ السماع فى المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا اما نحو ضرب زيدا سيده وضرب زيد سيده فان ذيل كل واحد منهما يحتاج للتفسير الى نفس الآخر فلا تستنكر (وكذا يحترز بقوله مشتغل عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وفاؤه وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا تعمل فيما قبلها لانها دلائل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذن اى يكون شئ مما قبلها من ذيول ما بعدها

(واما نحو)

واما نحو قوله تعالى ﴿ اذا جاء نصر الله و الفتح ﴾ الى قوله فسبح فانما عمل مابعد الفاء فيما قبلها اى فى اذا على المذهب الصحيح كما يجئ فى الظروف المبنية ان العامل فى اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء زائدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها لتدل على لزوم مابعدها لماقبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجئ تحقيقه فى الظروف المبنية واما نحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر ﴾ وقوله تعالى ﴿ واما بنعمة ربك فحدث ﴾ فالفاء فى الجميع للسببية وجاز مع ذلك عمل مابعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها لغرض الذى نذكره فى حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ على مذهب المبرد كما يجئ ونحو قوله كل رجل يأتينى فانا اكرمه لانها فاء السببية الواقعة موقعها انتهى داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فمابعد الفاء لاغير كالجزاء بل لولم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اى ان الاصل امايكن شئ فاجلدوا الزانية والزانى ثم عمل به ماعمل بنحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث ﴾ كما يجئ فى حروف الشرط وشغل اجلدوا بتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما فى قوله تعالى ﴿ فليذوقوه ﴾ على بعض التأويلات ويجوز ان يكون بتقدير هذا كذا فليذوقوه ومعنى اما هذا فليذوقوه ومعنى هذا حميم فليذوقوه (ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذى لايكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من جملة اخرى فانه لايكون من هذا الباب اذلو سلط عليه لم ينصبه لانه لاينصب الفعل الا ماهو من جملته وذيوله فخرج على هذا ايضا قوله تعالى ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزانى فاجلدوا وكذا يخرج زيد اضربنه او لاتضربنه لان الفعل المؤكد بالنون لايعمل فيما قبله كما تقدم (قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الاقبل مالو سلط عليه هو اومناسبه لنصبه لان المفسر عوض عن الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب وعلى شفا العمل بحيث لولم يشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدم اعنى بضميره او متعلقه لنصبه فان لم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هذا زبدة كلامهم (فان قيل اشتراط هذا القول يقتضى فساد كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر ويؤدى الى صحة مذهب الكسائى والفراء اى ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لو لااشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب فى اطراده فى مفسر عامل الرفع فى نحو ﴿ ان امرؤ هلك ﴾ اذ لا فارق فكان يجب ان لايتأخر المفسر عن المرفوع اذ لايعمل الفعل الرفع فيما قبله (قيل ان الاصل فى المفسر ان يصلح للعمل فى معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له محل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محل اخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا ففى نحو زيد هل ضربته وعلا ضربته الفعل محل اخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل فى زيد واما فى نحو ﴿ ان امرؤ هلك ﴾ ولو ذات سوار لطمتنى ﴿

فلم يكن للفعل محمل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدأ لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ا
ولا يجوز فعل على ما تقرر ولا يحمل الفعل على التفسير في زيد قام لما لم يضطر اليه (وكذا في ازيد قام بل
تقول زيد مبتدأ لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى حمل الفعل
مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي (واختار الاخفش
في نحو ازيد قام ان يرفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام (ومن ثم قال
سيبويه في نحو أانت زيد ضربته ان رفع زيد اولى لان انت مبتدأ لا فاعل على ما قدمناه فيتى خبر
المبتدأ وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه كما سبق في شرح قوله عند عدم
قرينة خلافه (واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحو أ اليوم زيدا
ضربته فالمختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان تقدر
داخله على فعل (وقال الاخفش في أانت زيد ضربته ان نصب زيدا اولى بالنظر الى همزة
الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اي اضربت زيدا ضربته فلما حذف الفعل
انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه ادق بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه
لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة (ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية
في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون الا فعلا اذ لا يضطر الى اضمار
الفعل الرافع الا بعد حرف لازم للفعل كحرفي الشرط وحروف التحضيض (واما مفسر الناصب
فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسره بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا نحو زيدا انا ضاربه
(قوله او ما يناسبه لنصبه) ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني او ما يناسبه والظاهر انها ملحقة
ولم تكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والاحرج تجويز زيدا
مررت به وايضا تجويز زيدا ضربت غلامه لانه لا بد فيهما من مناسب حتى ينصب زيدا الا ان التسلط
بغير فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيدا في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك
لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذن يطلب
في موضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكنه ان يتعدى
اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تعالى ﴿ فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة ﴾
والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالمتعلق
نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط فيما اشتغل به
المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان يسلط ذلك الفعل نفسه على الاسم المحدود
بعد تقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه زيدا ضربت
اي غلام زيد فنقول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان
قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل او شبه
او ما يناسبهما او رفعه لذلك الاسم ايضا او لا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفو

١ وذا لا يجوز نسخ

قوله نحو ازيد عمرا ضربه سيبويه بنصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدأ خبرا عنه اى ازيد ضرب عمرا ضربه (والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد وعمرا مفعوله اى اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبيهما واما فى نحو ان زيد عمرا ضربه فالفعل متحتم التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربته والمنصوب محلا أبالسوط زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر عن الاسم المحدود قبل اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو أ الخوان اللحم اكل عليه وازيدا انت محبوس عليه وقد يكتنفه اسمان نحو أ اليوم الخوان اللحم اكل عليه اوان زيد عمرا اليوم ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين او اكثر نحو ازيدا اخاه ضربته اى اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اى لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته (قوله بنصب بفعل يفسره مابعده) التفسير كما ذكر على ضربين اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربته اى ضربت زيدا ضربته اويكون لفظ المفسر دال على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما فى مررت به وضربت غلامه وحبست عليه وهذا الثانى على ثلاثة اقسام ٢ لانه ان امكن ان يقدر ماهو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اى معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا فى بك او فى به او فى بغلامك او فى باخيك او فى اى شئ كان لايتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذى نصبه ذلك الفعل المقدر فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اى معمول كان بل هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه اوماجرى مجرى ذلك الاترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اى معمول كان وان لم يكن هذا الثانى ايضا اضمرت معنى لابست فانه يطرد فى كل فعل مشتغل بضمير او بمتعلق الضمير اى متعلق كان ولنا ان نقول فى تعيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر عاملا فى ضمير الاسم المقدم بلاواسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما فى ان زيد قام وان زيدا ضربته وان عمل فى الضمير بواسطة حرف جر نحو ان زيد مر به وان زيدا مررت به فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا فى ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اى ان لوبس الخوان وان لابسته واما ان قلت ألخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لابس وفاعله ماسندت اليه الفعل المبنى للفعول اى ألابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد (ولك ان تنفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما فى ان زيد مر به وان زيدا مررت به اى ان جووز زيد وان جاوزت

٢ (قوله لانه ان امكن ان يقدر ماهو) هذا كلام جيد متين لكن عبارة المص فى شرحه هكذا وهذا المقدر ان يمكن تقديره مثل الفعل المذكور كان اولى مثل زيدا ضربته وان لم يمكن فمعناه مع معموله الخاص وان لم يمكن فمعناه مع معموله العام فقد جعل معناه مع معموله الخاص مقدما وذلك عكس ماذكره الشارح وقد فسرت عبارة المص بان المجاوزة معنى مررت مع معموله الخاص كمررت بك ومررت بزيد وان الاهانة معنى الضرب مع معموله العام كضربت النصارى لان ضرب المتكلم لجميع النصارى غير متصور

زيد والافعل الملابسة كما ذكرنا فى أالخوان اكل عليه وأ الخوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملا فى متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة ٥ مطلقا اى فيا عمل فيه بحرف الجر اوبنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اى ان لو بس زيد وان لابست زيدا وكذا فى ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه (ولك ان تفصل فتضمر فى العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور فتقول فى ان زيد ضرب غلامه وفى ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب متعلق زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسير المقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا فى نحو ان زيد لقى عمرو واخوه وان زيدا لقيت عمرا واخاه مع بعد معنى الملابسة ههنا كما تقدم فى مثل مذهب الكسائى (والتفصيل اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه يتعذر اضمارها للمرفوع فى ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه وتضمر العامل فى متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد متعديا مع المضاف المذكور فتقول فى ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان التقدير ان جووز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيد اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اى ان لوبس زيد اكل على خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء فى جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جار نحو أ اليوم زيدا ضربته وأ بالسوط زيدا ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل فى ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر عاملا فيهما مع استقامة المعنى كما فى ان زيد عمرا ضربه اى ان ضرب زيد عمرا ضربه فلا اشكال (وكذا فى ان زيدا عمرو ضربه والا اضمرت فعل الملابسة كما فى ان اللحم الخوان اكل عليه ان لابس اللحم الخوان ❊ قوله (ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا للمفاجأة) حال الاسم المحدود لايعد واربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوى رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجرور به تحقق فاعلية الفاعل بان يكون آلة الفعل نحو أ السوط ضرب به زيد لانه لماحقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لايجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذى ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بلى ما بعد اذا المفاجأة واجب الرفع فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يجئ ❊ ثم اعلم ان المصنف ابتدأ بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فبين بقوله بالابتداء عامل الرفع فى جميع ما يجوز رفعه فى هذا الباب حتى لايظن ان رافعه فعل

٥ قوله (مطلقا آه) اى سواء كان هناك فعل متعد بنفسه بمعنى ذلك الفعل الذى عمل فى الضمير بواسطة حرف الجر اولا وحاصله ترك التفصيل الذى اشار اليه بقوله ولك ان تفصل

كما ان ناصبه اذا نصب فعل (قوله عند عدم قرينة خلافه) الضمير في خلافه للرفع وخلاف الرفع النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر اما الجر فلا يدخله لانه لا يكون الا بجار وكلامنا في اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قراين النصب الموجبة له والقراين التي يختار معها النصب والتي يتساوى معها الامران على ما يجيئ شرحها ومثال ذلك زيد ضربته ولا يريد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه بل يريد قرائن النصب التي سنذكرها على ما اشرنا اليه (وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوى عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف واضمر وعلى ما اخترنا في رفع المبتدأ نقول انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب (قوله او عند وجود اقوى منها) اى عند وجود قرينة الرفع هي اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب وتكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكروا اما واذا المفاجأة اما اما فتجامع ثلاث قرائن للنصب هي مع احدها مغلوبة ومع الاخريين غالبة اما الاولى فالطلب على ما يأتي والاخريان عطف الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا تجامع من قرائن النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية كما يجيئ اما اما فانما يرجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجح النصب في مثلها بغير اما انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته ولقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين نحو زيدا اكرمته في جواب من قال ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف ولا ينظر معها الى ماقبلها فلم يكن قصد التناسب معها لكون وضعها لضد مناسبة ما بعدها لما قبلها اعني الاستيناف فرجعت بسببها الجملة الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر ﴾ لكن عملها في الصورتين انها منعت مقتضى النصب من التأثير فبقي مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى نحو قوله ﴿ القى الصحيفة كى يخفف رحله ﴾ والزاد حتى نعله القاها ﴾ فهي وان كانت يستأنف بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستيناف كاما الا ترى انها لا تقع في اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها اولى فهي كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهى والدعاء فقط لان سائر انواع الطلب نحو هل زيد ضربته

وزيدليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فامامع الثلاثة فهى مغلوبة نحو امازيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واماعمرا فرحمه الله تعالى وانما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاشياء خبرا للمبتدأ قليل فى الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض (واما قوله تعالى ﴿ بل انتم لا مرحبا بكم ﴾ فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير اعراب كما امكن ذلك فى نحو زيدا ضربه وكذا فى نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته وعمروألا تضربه واما قولهم ان قلة نحو زيدا ضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر الذى هو محتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التى لا تحتملهما الا بتأويل بعيد مخرج للامر والنهى والدعاء عن حقيقتها كقولك فى زيد اضربه زيد المطلوب منك ضربه فمنقوض بانه يكثر فى الجملة الاسمية تصدرها بما يخرجها عن كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدأ نحو ازيد منطلق وليتك عندنا وكذا يكثر زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قتلته ولا يجب فى خبر المبتدأ احتماله الصدق والكذب وانما سمى خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمى به فاعلا ولم يصدر الفعل منه فى بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا واما ليست من قرائن الرفع كما بينا بقى التعارض فى امازيدا فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير وترجح الطلب اولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير فى كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجأة فهى فى ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع فى صدر كلام من دون ان يتقدمها شئ كما تقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهى غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو (٦ وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا تجئ بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها فى هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم (وفى غير هذا الموضع يجب رفعها نحو زيد فى الدار واذا عمرو اضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور * قوله (ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب ٢ وبعد حرف النفى والاستفهام و اذا الشرطية وحيث وفى الامر والنهى ٣ وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل ﴿ انا كل شئ خلقناه بقدر ﴾ هذه قرائن يختار معها النصب فى الاسم المذكور (قوله بالعطف على جملة فعلية) نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما فعلين وكذا فى مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل واما فى نحو احسن بزيد وعمرو يضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده

٦ قوله (وفيما قالوا نظر وذلك لانهم) فى بعض الحواشى ان المناظرة التى جرت بين سيبويه والكسائى فى فاذا هو هى اواياها تدل على الخلاف وسيتضح الحال فى مباحث الظروف المبنية ٢ وبعد حرف الاستفهام وحرف النفى كذا فى المقروة ٣ اذهى مواقع الفعل نسخه

(وتجرده)

وتجرده عن معنى العروض لاحقا بالاسماء كذا قال سيبويه (والظاهر ان الثانية اعتراضية لامعطوفة ٤ (قوله وبعد حرف النفى) هى لا وما وان نحو قوله ❊ ٥ فلاحسبا فخرت به لتيم ❊ ولاجدا اذا ازدحم الجدود ❊ وكذا مازيدا ضربته (وانما اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفى فى الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا مانفى مضمونه اولى وليس لم ولما وان من هذه الجملة اذهى عاملة فى المضارع ٦ ولايقدر معمولها لضعفها فى العمل فلايقال لم زيدا تضربه ولان بكرا تقتله كمايقال ان زيدا تضربه اوضربته لقوة ان بجزمها للفعلين واماليس فيمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان مابعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته (وبعض من قال بحرفيتها جوز الغاءها عن العمل الغاء ما استدلالا لا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجئ فى باب ماويحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اى ماخلق الله فيجيز ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفى قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما فى قوله تعالى ﴿ فانها لاتعمى الابصار ﴾ قوله (وحرف الاستفهام) علة اولويته بالفعل كعلة اولوية حرف النفى به (قال سيبويه ليس جواز الرفع فى الهمزة كجوازه فى نحو قام زيد وعمرو كلمته يعنى ان الرفع فى الثانى احسن فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية فى اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفى احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولاتصير مع حرف النفى طلبية ❊ واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق فيه وهو الهمزة فهى تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التى خبر المبتدأ فيها فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل التى اصلها ان تكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما يجئ فى قسم الحروف فهى تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التى ليس خبر المبتدأ فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهة الهمزة واما الاسمية التى جزؤها الثانى فعلية فلاتدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان احد جزئى الجملة التى تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلاترضى الا بان تعانقه فيجب ان توليه اياها وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسرا بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن القبيحين (وقد مر الخلاف بين سيبويه والاخفش فى ان الرفع اولى او النصب فى نحو أانت زيدا ضربته والوفاق فى اختيار النصب اذا فصل بظرف فى نحو أاليوم زيدا ضربته (والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع فى متى زيد

٤ قوله (لامعطوفة) اذ يلزم عطف الخبرية على الانشائية
٥ قوله (ولاحسبا آه) والتقدير ولاذكرت حسبا فخرت به يخاطب رجلا من تيم بن عدى اى لم تذكر لهم حسبا تفتخرون به ولا لك جد شريف تعول عليه عند ازدحام الناس للمفاخر
٦ قوله (ولايقدر معمولها لضعفها فى العمل آه) العمل فى هذه الافعال اظهر لانها تكرار للمقدر

صربه اقبح القبيحين كاد كرنا فى هل ويحسن متى ربما خارج كل ذلك لان كل متطفل على شئ حقه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن (واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا واما جاز ملافع نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المعنى للاستفهام هو الاسم المجرد ومعه اولى نحو ابهم ضربته كما فى زيد ضربته والعلة كالعلة (قوله واذا الشرطية) وفيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاد فى وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لابد ان يكون الخبر فيها فعلا الا فى الشاذ كقوله ❊ ٢ اذا الخصم ابزى مائل الرأس انكب ❊ ونقل عن سيبويه والاخفش وافقهم فى جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف (والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيدا ومقدرة نحو ❊ اذا السماء انشقت ❊ اى اذا انشقت السماء (ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تأويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اى اذا انشقت السماء فقوله واذا الشرطية معنى على مذهب سيبويه والاخفش واما جاز بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفى والاستفهام واما لم يوجبا الفعل بعدها كالفعل المبرد لانها ليست عريقة فى الشرط كان ولو ولاظاهره فى بعض معناه كمن ومتى على ماجئ فى الظروف المبنية (واما على مذهب المبرد فينبغى ان لايجوز بعدها الرفع الاعلى وجه ادكره وهو ان بعضهم يجوز فى جميع ماذكرنا وقد كرناه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذى هو لازم ذلك الظاهر (قال السيرافى يجوز فى نحو هلا زيد ضربته تقدير هلا قبل زيد ضربه (وروى الكوفيون ❊ لاتجزعى ٣ ان منفس اهلكته ❊ فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى ❊ اى ان اهلك منفس اوان هلك منفس فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد فى بيت ذى الرمة ❊ اذا ابن ابى موسى بلال بلغته ❊ فقام بفاس بين وصلك جازر ❊ على رواية رفع ابن اى اذا بلغ ابن ابى موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر فى الرفع والنصب اذا امكن (قوله وحيث) حيث دالة على الحاوله فى المكان كاذ فى الزمان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه (ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فلها تدخل على الاسمية التى جزآها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس ٤ اما اذا كسعت فاتحو حيثما فهى وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى واينما لايفصل بينها وبين الفعل الاعند الضرورة قال ❊ فتى ٥ واغل يزرهم يحيوه ❊ وتعطف عليه كأس الساقى ❊ وقال ❊ ٦ صعدة نابتة فى حائر ❊ اينما الريح تميلها تمل ❊ فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها (قوله وفى الامر والنهى) فتقدم ذلك تعليله (قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة) اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا شراءك بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكى اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص فى المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكى بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبراله وقولك بعشرين

ودخول الظهر يقال رجل ابزى وامرأة بزواء والنكب داء يأخذ الابل فى مناكبها فتظلع منه وتمشى منحرفا يقال نكب البعير فهو انكب قال العدبس لايكون الانكب الا فى الكتف قال الشاعر اذا الخصم آه وهو من صفات المطاول الجائر

٣ قوله (ان منفس) المنفس المال الكثير يقال لفلان منفس ونفيس اى مال كثير وقد لامت امرأة النمر بن تولب على السرف فى اتلاف ماله فقال لها لاتجزعى لاهلاكى نفيس المال فانى كفيل باخلافه بعد التلف واذا هلكت فاجزعى اذ لاخلف لك منى

٤ قوله (اما اذا كسعت) الكسع ان تضرب مؤخر الانسان بيدك اوبصدر قدمك

٥ قوله (قال فتى واغل) الواغل الداخل بين الشاربين من غيران يدعى

٦ قوله (وقال صعدة نابتة) الصعدة القناة المستوية تنبت كذلك لاتحتاج الى تثقيف والحائر مجتمع الماء يصف الشاعر امرأة شبه قدها بالصعدة وهى الرمح المستوية

متعلقا به اى كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اى كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فالمبتدأ اذن على التقدير الاول اعم لان قولك كل واحد من مماليكى اعم من اشتريته ومن اشترى لك ومن حصل لك منهم بغير المشترى من وجوه التملكات والمبتدأ على الثانى لايقع الاعلى من اشتريته انت فرفعه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثانى منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا فى المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره (والمثال الذى اورده المصنف من الكتاب العزيز اعنى قوله تعالى ﴿ انا كل شئ خلقناه بقدر ﴾ لايتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت فى مثالنا سواء بجملت الفعل خبرا او صفة فلايصح اذن التمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شئ كل مخلوق نصبت كل اورفعته و سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقنا كل شئ بقدر لايريد به خلقنا كل مايقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شئ فكل شئ فى هذه الآية ليس كما فى قوله تعالى ﴿ والله على كل شئ قدير ﴾ لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه (فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر ٢ وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شئ فى الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثانى كما كان فى مثالنا (ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل ارأيت احدا او ايهم او غلام ايهم رأيت فتقول زيدا رأيته وانما كان النصب اولى ليطابق الجواب السؤال فى كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيدا يضربانه لان معناه ايضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعلية (واختار الكسائى النصب اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل فى المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد فى المعنى هو الضارب وان كان فى اللفظ مبتدأ فنصب هندا اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هندا ❊ قوله (ويستوى الامران فى مثل زيد قام وعمرا اكرمته) يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدود اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية اوعلى الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون مابعد الواو عطفا على الاسمية التى هى الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه فى كونهما اسميين وان يكون عطفا على الفعلية التى هى الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا فى كونهما فعليين (فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية (وهذا المثال اعنى زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده سيبويه (واعترض عليه بانه لايجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدأ والمعطوف فى حكم

---

٢ قوله (وعلى ان خلقناه صفة) لقائل ان يقول اذا جعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق متصف بانه مخلوقنا كائن بقدر وعلى هذا لايمتنع نظرا الى هذا المعنى ان يكون هناك مخلوقات غير متصفة بتلك الصفة فلا يندرج تحت الحكم واما اذا جعلناه خبرا او نصبنا كل شئ فلا مجال لهذا الاحتمال نظرا الى نفس المعنى المفهوم من الكلام فقد اختلف المعنيان قطعا ولايجديه نفعا ان كل مخلوق متصف بتلك الصفة فى الواقع لانه انما يفهم من خارج الكلام ولاشك ان المقصود ذلك المعنى الذى لااحتمال فيه فالمثال مطابق اذا دقق النظر فيه

المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع ضمير الى المبتدأ وليس في عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش وهي انه لايجوز عطف جملة لامحل لها على جملة لها محل (واختار لسيبويه باعدار احدها السيرافي وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الجزء منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته في داره اولاجله اونحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لابد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصحح المثال اذا اراد (واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الاترى الى قولهم رب شاة وسخلتها (ورد بان سخلتها ايضا نكرة كما يأتي في باب المضمرات (واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولوقلت زيد لقيت عمرا لم يجز فلايلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه (واجاب ابوعلي عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لااعراب لها (واسد الاعتراضات هو الاول) والجواب ماقال السيرافي ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مسويا بين رفع الاسم ونصبه على مايؤذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير (وجوزه ابوعلي على ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدأ الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرا اكرمته قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوى في بكرا الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلامه وبكر اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل كما يجيء في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصري حماره * قوله (ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل إن زيدا ضربته ضربك والا زيدا ضربته) حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما فهي وا كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ماتقدم لان النصب في اخواتها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدى وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجيء غير منسر بشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن من شيء وليس للشرط حرف غير هذه الثلاثة الا اذما عند سيبويه ٢ ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع اومنصوب نحو اذما زيد قام واذما زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيث (قوله وحرف التحضيض) وهو اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل الا المخففة قد تكون للتحضيض كما يجيء في قوله * الا رجلا جزاه الله خيرا * المقدر الا ترونني اي هلا ترونني (وحرف التحضيض لايدخل الا على الافعال بالاستقرا

٢ لكنه لاينفصل بينها وبين معمولها اتفاقا لا في الضرورة

(اتفاقا)

٢ قوله (تعدون عقر النيب افضل مجدكم * بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا) الناب الناقة المسنة والجمع النيب نيب الضوطر والضوطرى الرجل الضخم الذى لاغناء عنده والكمى الشجاع المتكمى فى سلاحدلانه كى نفسه ى سترها بالدرع والبيضة ١٧٧ ٣ كرفى الشرط وجميع هذه الاحوال اعنى البقاء على الاصل من

اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها امامفسرا كما فى قولك هلا زيدا ضربته اوغير مفسر كما فى قوله * ٢ تعدون عقر النيب افضل مجدكم * بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا * اى اولاتعدون (وكذا ان ولو فانه قديقدر الفعل بعدهما بلامفسر نحو ان سيفا فسيف ونحو ﴿ اطلبوا العلم ولوبالصين ﴾ ولاشك ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفى والشرط والنهى والتمنى معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الاان بعضها بقيت على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت فى القبيلين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وماولا النفى وبعضها اختلف فى اختصاصها بالافعال ٣ كالاالعرض على مايجئ الكلام عليه فى اسم لالنفى الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع فى نحو ﴿ ان امرء هلك ﴾ يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدأ والمشهور وجوب النصب فى ان زيدا ضربته والازيدا تضربه فى العرض * قوله (وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع) اى فالرفع واجب وانما قال انه ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اى عن العمل فيه اى عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لايكون الاالنصب كما ذكرنا (وقوله بضميره اومتعلقه اى بنصب ضميره اونصب متعلق ضميره لان الفعل لايشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ففى قولك ازيد ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جوز ابن السراج والسيرا فى فى مثل هذا المبنى للفعول اسناده الى مصدر مقدر اى ازيد اذهب الذهاب به فيكون المجرور فى محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص فى المصدر المدلول عليه بفعله (وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو أاذهب شخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر المتعدى كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمرون فى نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اى ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحدود بضميره اومتعلقه فى الرفع او النصب اذ ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فتنوى فى ان زيد ذهب او ذهب به او ذهب غلامه او ذهب بغلامه رافعا وتنوى فى ان زيدا ضربته اوحق عليه الضلالة او ضربت غلامه اوحق على غلامه الضلالة ناصبا * قوله (وكذا ﴿ كل شئ فعلوه فى الزبر ٥ ﴾ اى ليس من

الاختصاص والغلبة فى الافعال والاشتراك بين القبيلين والاختصاص بالاسماء امور موقوفة على السماع لاطريق للقياس فيها ولاعلة مخصصة لكل واحد منها بمااختص هذا وقد جاء حرف التحضيض قبل الاسمية شاذا قال * ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها * واما حرفا الشرط فالخلاف فى لو قد مضى فى باب المبتدأ واماان فاكثر البصريين على انه لايدخل الافى فعل ظاهرا ومقدر م ونقل عن الاخفش جواز ارتفاع الاسم بعده على الابتداء بشرط كون خبره فعلا ومن الحروف اللازم دخولها على الافعال الاالعرض فيجب النصب بعدها نحو الازيداتكرمه على مايجئ الكلام فيه فى اسم لالنفى الجنس نسخه

م قوله (ونقل عن الاخفش) قدتقدم الاشارة الى قول الاخفش فى بحث حذف الفعل (ش) فى قوله وان (١٢) احدمن المشركين (ل) استجارك ٥ (قوله فى الزبر) الزبر جمع زبور وهو الكتاب وفعلوه جملة مجرورة المحل صفة لشئ اى كل شئ مفعول لهم من الاشياء ثابت ومكتوب فى الزبر وهو وهم انه من هذا الباب لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ومع هذا فالرفع واجب لانك لونصبت فسد المعنى لانم

هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اى عن نفسه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهالو نصبت كل شئ فعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا فى الزبر كل شئ ان علقنا الجار بفعلوا ونحن لم نفعل فى الزبر اى فى صحف اعمالنا شيئا اذ لم يوقع فيها فعلا من الكلام الكاتبون او قفوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعتا لكل شئ صار المعنى فعلوا كل شئ مثبت فى صحائف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد فى قوله تعالى ﴿ وكل صغير وكبير مستتر ﴾ وفعلوه صفة كل شئ اى كل ما فعلوه مثبت فى صحايف اعمالهم بحيث لا تغادر صغيرة ولا كبيرة * قوله (ونحو ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا ﴾ الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والا فالمختار النصب) اقول جمع الشرائط فيه حاصله فى بادئ النظر لان ما بعد الفاء ويعمل فيما قبله كما فى نحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر ﴾ الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روى فى الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقرآن لا يجوز على غير المختار تمحل له النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فنقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما فى قوله تعالى ﴿ اذا جاء نصر الله ﴾ الى قوله فسبح كما يجئ فى الظروف المبنية او يكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما فى ﴿ وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر ﴾ واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة فى موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفى الآية هى كذلك لكون الالف واللام فى الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء وهذا الذى ذكره مذهب الفراء والمبرد فالفاء واقعة فى موقعها فخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان اى الزانية مبتدأ محذوف المضاف اى حكم الزانية والخبر محذوف اى فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا هو الذى وعدنا حكم الزانية فيه والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا (قوله والا فالمختار النصب) اى لولا التقدير ان المذكور ان للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب فكان المختار النصب لقرينة الطلب التى هى اقوى قرائنه وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما فى تقدير سيبويه ٦ (واعلم ان ما اشتغل عنه المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغى ان يكون مثبتا فيقدر فى نحو ان زيدا لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو وفى نحو ان زيدا لم يضرب الا اياه ان يضرب زيدا لم يضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احد واقع من استحارك المقدر مقام الضمير من استحارك المفسر (وكذا زيدا فى ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى يقتضى نفى الفعل المقدر كما يقتضى الا المذكور قبل المشتغل به نفى المفسر لم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق فى المعنى المنفى المعوض عنه بالا الا ترى ان قام زيد فى

٢ التقدير فعلوا كل شئ فى الزبر من الاوامر والنواهى وليس الامر كذلك فليس من هذا الباب

٦ هذا آخر شرح ما ذكره المص لدهه

مثالنا يوافق في المعنى لم يقم الا هو وكذا تضرب زيدا يوافق معنى لم تضرب الا اياه (فاذا تقرر هذا قلنا قديكون في المفسر ضمير ان للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقديكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اى متخالفان رفعا ونصبا وقديكون فيه متعلقان بضميرين كذلك فالاول على ثلاثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله ان زيد لم يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا لم يعطك زيدا لم يعطك اياه فلو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذن بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم (وتسليط المفسر ههنا على الاسم المذكور محال اذ الفعل لا يرفع ماقبله وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل يعني ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول نحو ان زيد اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشئ واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيد لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب الا اياه واو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول في نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تأخره ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل في زيد لم يضرب الا اياه لكان التقدير ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوزان (والثاني اى الذي المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا هو اى ان لم يضرب زيدا لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك (وان كانا متصلين ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق به كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجئ في بابها نظرنا فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائما اى ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز لا في افعال القلوب ولا غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما فكيف مع تأخره عن الضمير ولكان بالتسليط ان زيدا علم قائما ولا يجوز لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ماقبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر كقولك بعد جرى ذكر زيد ان اياه علمه قائما اى ان علمه علمه قائما اتصل الضمير المنفصل لظهور عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز ان هو علمه قائما اى ان علم علمه قائما باستتار الضمير لظهور العامل (واما المفسر الذي معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه او ان زيد مر بغلامه وان زيدا مر به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب في ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته

٢ (قوله ان لابس زيد) ويكون المعنى ان لابس زيد بسبه نضرب علامه فالمعنى صحيح لكن العبارة مخلة كما ذكره ولا يصح ان يقدر لابس وضميره للغلام لانه معمول متأخر فلا تصلح مفسرا ايضا مثل على هذا انتهى ٣ (قوله واما ان كان الضمير في المسئلتين) يعنى في مسئله كون الضمير الغائب للتعلق ﴿ ١٨٠ ﴾ مرفوعا وقد بين الحال في صور الانسال

اعني قولك ان زيدا ضرب علامه و يعلم منه حال ان زيدا مر بغلامه فانه يتعين الرفع اى ان مر زيد مر بغلامه ولا يجوز النصب على تقدير ان لابس زيدا مر بغلامه ولا على تقدير ان جاوز زيدا اى متعلق زيد والضمير لزيد على التقديرين (وفى مسئله كون الضمير المخالف للتعلق فى الاعراب منصوبا كما فى قولك ان زيدا ضربه علامه و ان زيدا مر به علامه ولم يذكر تفصيل هذه المسئلة لانه يعلم بالمقايسه اذ يتعين النصب على تقدير ان ضرب زيدا ضربه علامه لان علامه ان كان فاعلا للمقدر المفسر فذاك وان كان فاعلا للمفسر كما هو الظاهر فهو فاعل فسر فاعلا كما ان فعله فسر فعل ذلك الفاعل ولا يجوز الرفع على تقدير ان لابسه زيد ضربه علامه و الضمير المتصل لزيد لانه يلزم كون الفاعل مفسرا

اعتبارا متعلق الضمير لكان التقدير ان ضرب زيدا اى غلام زيد على ما ذكرنا قبل من ان المضاف فى مثله محذوف فيفسر المعمول الفاعل ظاهرا مع تأخر المعمول و مع التنافى يفسر قبل المعمول الفاعل وكلاهما لا يجوز كما تقدم فى اول هذا الباب و على تقدير النصب يكون المقدر ٢ ان لابس زيد وضمير لابس لزيد ولا يجوز كما قدمناه و على ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا فى مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اى متعلق زيد فيكون المعمول فى الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفى التقدير قبل المعمول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المعمول نحو زيدا ضرب غلام هند ضربت فكيف مع تأخره و بالتسليط نصير ان زيدا لابس او ان زيدا ضرب اى متعلق زيد ضرب ولا يجوز (٣ واما ان كان الضمير فى المثلين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب علامه الا اياه و ان زيدا لم يضرب علامه الا هو فتقدير الرفع فى المسئله اولى ان لم يضرب زيد اى متعلق زيد لم يضرب علامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب علامه الا اياه و بالتسليط ان زيدا ضرب علامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا ليبقى معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء و تقدير الرفع فى الثانية ان ضرب علامه زيد لم يضرب علامه الا هو و تقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اى متعلق زيد لم يضرب علامه الا هو وان لم يلابس زيدا نضرب علامه لم يضرب علامه الا هو على تقدير النصب و بالتسليط ان زيدا اى غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير النصب ان زيدا لم يلابس نضرب علامه الا هو (واما المفسر الذى معه متعلقان بضميرى الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب اخوه اياه فلك فى الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيد اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب ان ضرب اخو زيد زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه و بالتسليط ان زيدا اى ان زيد ضرب اخوه وعلى تقدير النصب ان زيدا ٤ لابس نضرب ايه هذا ما عرض لا تمام هذا الباب و الله اعلم بالصواب ❁ قوله (الرابع التحذير وهو معمول مقدر اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك و الاسد و اياك وان تحذف و الطريق الطريق) سمى اللفظ المحذور به من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير (قوله هو معمول مقدر اتق تحذيرا مما بعده) مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدرا و اما لفظ المحذر

(منه)

للمعمول المتصل وقس باقى الاحوال على ما فصله و الظاهر ان المسئله الثانية سقطت من القلم اذ دأبه فى امثال هذه المقامات التوضيح فى المطالب دون حواله بعضها على بعض ٤ (قوله لابس) فاعله ضمير راجع الى الاخ

منه مكررا معمولا لبعد مقدرا نحو الاسد الاسد (قوله تحذيرا مما بعده) مفعول له و العامل فيه المصدر اعنى التقدير اى بان تقدر اتق تحذيرا مما بعد ذلك المعمول كالاسد الذى بعد اياك وتقدير اتق ههنا فيه بعد السماجة من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد اى نحيته ولو قال بتقدير نح او بعد كان اولى (قوله او ذكر المحذر منه مكررا) فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر فى عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر فى الاول مضاف اى هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه و فيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه فى تقسيم المنصوبات الاترى الى قوله الثانى المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا (وفى بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان او ههنا متصلة من حيث المعنى فينبغى ان يليه تمثل المذكور قبل كما فى نحو جاءنى زيد او عمرو بل لو كانت منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها و ما قبلها تقول انا مقيم ثم يبدو لك فتقول او امشى بمعنى بل انا امشى فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثانى كما يجئ فى حروف العطف (قال سيبويه فى قوله تعالى ﴿ ولا تطع منهم آثما او كفورا ﴾ لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهى عن طاعة الآثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بقدير اتق و لا يستقيم فعلى كل وجه فى لفظه نظر (وضابط هذا الباب ان نقول كل محذور معمول لحذر او بعد او شبههما مذكور بعده ماهو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول لبعد فيدخل فى الاول نحو اياك والاسد واياى و الشر وماز رأسك و السيف فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمر و الظاهر لا يجئ الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجئ فى الاغلب الا مخاطبا و قد يجئ متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا و ليس بمعطوف و من جهة اضافة ايا الى المظهر و سيبويه يقدر نحو اياى و الشر بنحو لاحذر ونحوه فيكون على هذا تحذر الا تحذيرا قال الخليل بعضهم يقول له اياك فيقول اياى اذ قبل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسى واحفظ وغير سيبويه يقدر فى نحو اياى والشر حذر خطابا كما فى اياك وقول سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما فى اياك والشر وقول عمر رضى الله تعالى عنه لجماعة ﴿ اياى ٢ وان يحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسل والرماح ﴾ يحتمل امر المتكلم اى لابعد نفسى عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اى بعدونى عن مشاهدة حذفه واما الثانى اعنى المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه واياى اياى سواء كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى

٢ (قوله وان يحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسل والرماح) حذفته بالعصا اى رميته بها والاسل شجر و يقال كل شجر له شوك فشوكه اسل و يسمى الرماح اسلا

﴿ دكت الارض دكا دكا ﴾ ومنعه الاخرون وهو الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولانا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر وكون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الاعن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا (قال المصنف كان اصل اياك والاسد اتقك ثم انهم لما كانوا لايجمعون بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلا جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجيء في باب المضمرات فصار منفصلا واری ان هذا الذی ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد اونح باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ماضربت الا اياك وماضربت الا اياى (فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة في ماضربت الا اياى ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اى ماضربت احدا الا اياى فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرا لواحد بخلاف قولك اياى ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله (وقد صرح السيرافي بجواز نحو اياى ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المصنف في شرح المنصل عند قول جار الله الله احد فمعنى اياى ضربت ضربت الا اياى واياك نعبد اى مانعبد الا اياك وانما وجب الحذف في الاول والثاني لان القصد كما قلنا في الدال ان يفرغ المتكلم سريعا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذوف وذلك لانه لايستعمل هذه الالفاظ الا اذا شارف المكروه ان يرهق والمعطوف في اياك والاسد في المكرر وانما وجب حذف العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اى بعد نفسك من الاسد وفحوى هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد اى بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك بان تتباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد (فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف (فالجواب انه لايجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اى مبعدا وكذا الاسد مبعدا اذ المعنى اياك بعد وبعد الاسد * قوله (وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولاتقول اياك الاسد لامتناع تقدير من اذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان اولا معها فالذى بغير ان نحو ا

والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اى بعد نفسك من الاسد والذى مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها بتأويل اسم فلما طال لفظ ماهو فى الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذى هو مع المجرور كشئ واحد وكذا ان المصدرية وبعد حذف الحرف صاران مع صلتها فى محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن (وقال الخليل والكسائى هى باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ونحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اى من ذنب وبغاه الخير اى بغى له (وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف الجار من اياك من الاسد اذ ليس بقياس ولم يسمع (فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لايجوز وهو اشذ من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير فى غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو على فى قوله تعالى ﴿ ولا على الذين اذا مااتوك لتحملهم قلت ﴾ اى وقلت واما قول الشاعر ❊ فاياك اياك المراء فانه ❊ الى الشر دعاء وللشر جالب ❊ فاما لضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد الاسد اى المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تمارى فحمل فى جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لايجوز قياس سائر المصادر عليه (وهذا قول ابن ابى اسحق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو التى فى المحذر بمعنى مع ❊ وقد ترك المصنف بابا اخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا ومعطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله ❊ اخاك اخاك ان من لا اخاله ❊ كساع ٣ الى الهيجاء بغير سلاح ❊ والذى مع العطف نحو شانك والحج ونفسك ومايعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ماتقدم فى التحذير والخلاف فى وجوب حذفه فى المكرر ههنا مثله هناك (وان لم يتكرر وخلا من العطف فلاخلاف فى عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع ❊ قوله (المفعول فيه هو مافعل فيه فعل مذكور من زمان اومكان) يعنى بقوله فعل مذكور الحدث الذى تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذى هو قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذى هو مضمونه فعلته امس فامس مافعل فيه الضرب لاضربت (واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لابد ان يفعل فى يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل فى لفظك فلم يكن فى اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة فى قولك خرجت فى يوم الجمعة داخل فى هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير فى يعنى ان المفعول فيه ضربان مايظهر فيه فى ومالاينصب

٣ قوله (الى الهيجاء آه الهيجاء الحرب يمد ويقصر

٢ قوله (ولا خلاف آه) في بعض النسخ هكذا ولا خلاف في انتصابها على الظرفية وقيل المبهم من المكان ما ثبت آه وقد
ضرب فيها على قوله فقال هؤلاء الى قوله وفي جوفه فتأمل

٣ في الزمان فيخرج المقادير المبينة من

سقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلابد من جره وهذا خلاف اصطلاح القول فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور؛ قوله (وشرط نصبه تقدير في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخلت مثل دخلت الدار على الاصح) ظروف الزمان كلها اى مبهمها وموقتها يقبل ذلك اى يقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذى لا حد له يحصره معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ماله نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان (قوله وظرف المكان ان كان مبهما) اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشئ لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية (وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاولى فيخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ٢ ولا خلاف في انتصابها على الظرفية ٣ فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحدة وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه (وتكلف المصنف لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه لان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحى الذى هو امر خارج عن مسماه (وقال الموقت ما كان له اسمه بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذاء فان هذه الاشياء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما تضاف اليه ٤ (وينبغى ان يستثنى من المبهم في قوله انما نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها (وكذا بعض ما في اوله ميم زائدة من اسم مكان لانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شئ خارج عن مسمى المكان مع انه ينصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال بت مضرب زيد وقت مضربه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان او لا او الثانى لا ينتصب على

المكان بالمساحة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية وقيل المبهم من المكان ما ثبت له اسمه لاجل اضافته الى شئ خارج عن مسماه فيدخل فيه الجهات الست ونحو جهة وجانب وذرى وكنف ووجه بمعنى جهة وعند ولدى ومكان وموضع ووسط وبين وازاء وحذاء وحدة وما هو بمعناها ويخرج عنه المعدود بالمساحة كالميل والفرسخ والبريد فلا جرم يقول هؤلاء ينتصب من المكان شيئان المبهم والمعدود على ما قال الجزولى آه نسخه

٤ فعلى قوله سمى المكان المبهم مبهما لانه لا يطلق عليه الاسم بمجرد النظر الى ذاته بل اطلاق الاسم عليه يحتاج الى اعتبار شئ آخر خارج عن ذلك المكان فهو مبهم في ذاته متعين الاسم بذلك الخارج فظرف المكان عنده قسمان مبهم وموقت وعند الجزولى ثلاثة اقسام مبهم ومعدود وموقت ثم نقول مقتضى ما اخذ به المصنف مبهم المكان ان ينتصب على الظرفية قياسا نحو قولك جوف البيت وخارج الدار وداخلها ولا ينتصب على ما نص عليه سيبويه نسخه (الظرفية)

٥ من الحدث الواقع فيه سواء عم هذا الضرب من اسم المكان جميع الاحداث حتى يقال لمكان كل حدث كلفظ المكان والموضع والمقام فانه يقال مكان الضرب وموضع القتل والاكل ومقام النصر والقطع اولم يعم نحو المجلس والمقعد نسخه ٥ (قوله من الحدث الواقع ﴿ ١٨٥ ﴾ الى قولى نحو المجلس والمقعد) هذه النسخة تدل على جواز ضربت

الظرفية الا بالفعل الذى ينتصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمأكل والمشرب ونحوها والاول ينصبه على الظرفية الفعل المشتق ٥ مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى والمسد والمقتل والمبيت فتقول قاتلت موضع القتال ونصرت مكان النصر وكذا تقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت مأواه وسددت مسده وينصبه ايضا كل مافيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال الله تعالى ﴿ واقعدوا لهم كل مرصد ﴾ وكذا نمت مبيته واقمت مشتاه ومالیس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ٦ ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القرأة وشتمتك منزل فلان (وقال الاكثر رل من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ماسواها (وهذا القول هو الذى ذكره المصنف فى الكافية ثم قالوا حمل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصب انتصابها لمشابهتها للجهات فى الابهام (قال المصنف وكذا حمل لفظ مكان على الجهات للابهام فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا فى لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف فى منه تخفيفا ولا ينبغى للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغى على قول هؤلاء الاكثرين ان تحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها فى الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يخص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا ٧ واعلم انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعنى الازمنة الثلثة مدلوله فطرد النصب فى مدلوله وفى غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لابد له من مكان نصب من المكان ماشابه الزمان الذى هو مدلول الفعل اى الازمنة الثلثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبدل فى نوعى المكان كما فى الازمنة الثلثة (٨ واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه ونمت مبيته فلكونه متضمنا لمصدر معناه الاستقرار فى ظرف فمضمونه مشعر بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينصبه على الظرفية الا مافيه معنى الاستقرار (واما قول

مكان الضرب وقاتلت مكان القتال دون النسخة الاخرى

٦ (قوله ورميت بالسهم) رميت الشئ من يدى اى القيته فارتمى ورميت بالسهم رميا ورماية

٧ فان الخلف يصير قداما كالمستقبل يصير ماضيا وكذا المعدود يتغير بتغير القياس المساحى واما اسم المكان المشتق من حدث بمعنى الاستقرار فانما انتصب على الظرفية لكونه متضمنا لمصدر معناه الاستقرار فى ظرف فمضمونه مثل هذا المكان مشعر بكونه ظرفا لحدث كدلالة صيغة اسم مكان فالمكان فى مثله مدلول عليه بشيئين بخلاف نحو المضرب والمقتل والمنصرف فان مضمونها اعنى الضرب والقتل والنصر ليس بمعنى الاستقرار فى ظرف فهو لا يشعر بالظرفية فيه (وانما لم ينتصب مثل

هذا لمكان الا بالفعل المشتق من الحدث الواقع فيه نحو قعدت مقعده واويت مأواه اوالمشتق مما يقاربه ما فيه معنى الاستقرار نحو قوله تعالى ﴿ واقعد ولهم كل مرصد ﴾ لان لفظ هذا المكان لا يشعر الا بكونه ظرفا لما فيه من معنى الاستقرار ولا يتعدى اليه الا مافيه معنى الاستقرار نسخه ٨ (قوله واما انتصاب) جواب سؤال مقدر هو ان مثل المقعد والمجلس من اسماء المكان اذا اضيف يصير محدودا فينبغى ان لا ينتصب فاجاب بقوله واما انتصاب آه

المصنف فى الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منشاؤها الاشتراك فى لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة الثلثة لا على الوقت المعين المراد به ههنا المحصور كاليوم والليلة والشهر والسنة وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشئ الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذى فسره (قوله ولفظ مكان) ٢ وكذا لفظ الموضع و المقام ونحوه بالشرط المذكور فى الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار (قوله وما بعد دخلت ﴿ اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان اولا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة فحذف حرف الجر اعنى فى معها فى غير المبهم ايضا و انتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه (و قال الجرمى دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه (والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها فى نحو دخلت فى الامر ودخلت فى مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل فى مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت فى البلد وكذا نحو قوله تعالى ﴿ وسكنتم فى مساكن الذين ظلموا انفسهم ﴾ وقولك نزلت فى الخان وكون مصدر دخلت على الدخول والفعول فى مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا برجحان كونه لازما فمن ثم قال على الاصح (واما نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله ﴿ ٤ فلابغينكم قنا وعوارضا ﴿ ولاقبلن الخيل لابة ضرغد ﴿ اى فى قنا وفى عوارض وهما موضعان ومثله قوله ﴿ ٥ لدن بهز الكف يعسل متنه ﴿ فيه كما عسل الطريق الثعلب ﴿ ويكثر حذف فى وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق بالقياسى نحو هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخاتن ٦ ومنزلة الشغاف ﴿ ولا بأس ان نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان تقصد المبالغة والتجوز ٧ وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يكن استغراق الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا فى جواب كم صمت اوكم سريت فالاول يعم جميع ايامه والثانى جميع لياله (والذى يصلح جوابا لمتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان اولا ومحدودا كان كيوم الجمعة اولا كالزمن الماضى ومعرفة كان كيوم الجمعة اولا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاولى من رمضان جاز

نحو قاتلت مكان القتال اومشتقا من مصدر بمعنى الاستقرار نحو قعدت مكانه ومثله لفظ الموضع والمقام وكذا نحو المقعد والمجلس والمثوى كما مر آه ٣ نسخه
٣هذه النسخة موافقة للنسخة الاولى التى اولها من الحدث الواقع فيه سواء عم هذا الضرب آه سيد
٤ (قوله فلابغينكم قنا وعوارضا ولاقبلن الخيل لابة ضرغد) العوارض بضم العين جبل ببلاد طى عليه قبر حاتم وقنى ايضا جبل ضرغد ايضا جبل و يقال مقبرة فيصرف على الاول ولا يصرف على الثانى واللابة الحرة والخيل الفرسان والخيول ايضا يقال اقبلته الشئ اى جعلته يلى قبالته يقال اقبلنا الرماح نحو القوم واقبلت الابل افواه الوادى
٥ (قوله لدن بهز الكف يعسل متنه) رمح لدن ورماح لدن عسل الذئب يعسل عسلا وعسلانا وهو الخبب وعسل الرمح عسلانا اذا اهتز واضطرب والرمح عسال
٦ (قوله ومنزلة الشغاف) الشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب

لاختصاصها ويجوز فى جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة فى جواب متى سرت وان وجب التعميم فهوله كيوم الجمعة فى جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الا التبعيض فهوله نحو يوم الجمعة فى جواب متى خرجت من البلد ٨ فالا يصلح الا جوابا متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جواب كم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاول من رمضان (قال سيبويه الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لاتصلح الا جوابا لكم يعنى الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى ﴿ يسبحون الليل والنهار ﴾ اى الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى (وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى اخرها اذا لم يضف اليها اسم الشهر فهى كالدهر والليل والنهار والابد اى يكون جوابا لكم لاغير قال لانهم يجعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلاثون يوما اذا قلت سير عليه صفر فيستغرقها السير ولو اضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فبها ونعمت والا فاى فرق بينهما من حيث المعنى (قوله كانه قيل كانه سير عليه الثلاثون يوما قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاول من رمضان على ما ذكرنا ☼ ولنذكر حكم الظروف فى التصرف وضده وفى الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير فى او مجرورا بمن وقد يجر من بالى وحتى ايضا ويجر اين بالى ايضا مع عدم تصرفهما ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى فى نحو جئت من قبلك ومن بعدك و ﴿ من بيننا وبينك حجاب ﴾ واما نحو جئت من عندك ﴿ وهب لى من لدنك ﴾ فللابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى فى او انجراره بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل يأتى فى الظروف المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كما يجىء فى المركبات وقد يجىء حيث واذ متصرفين نحو ﴿ الله اعلم حيث يجعل رسالته ﴾ وقوله تعالى ﴿ بعد اذ انزلت ﴾ ٨ ومن المعربة غير المتصرفة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم وذا صباح وذا مساء وذا صبوح وذا غبوق فهذه الاربعة بغير تاء وانما سمع فى هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها تلزم الظرفية فى غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم ☼ عزمت على اقامة ذى صباح ☼ لامر ما يسوّد من يسود ☼ واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرتا التصرف كما يجىء فى باب الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجىء فى المركبات ومعنى ذات مرة واخواته يجىء فى باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين اى فراق يقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه ومعنى التصغير تقريب

٧ وذلك اذا لم يكن ذلك الفعل مما يختص ببعض اوقات الزمان دون بعض ٨ وليس كل ما يصلح جوابا لمتى يصلح جوابا لكم كالمختص غير المعدود فما صلح لهما وهو المختص المعدود اذا كان جوابا لكم استغرقه الفعل وليس ايضا كل ما يصلح جوابا لكم يصلح جوابا لمتى كالمعدود الذى لا يختص نحو ثلثة ايام وشهر او سنة آه نسخه

٨ ومنه من المعربة بعيدات نسخه

رمى الهاء اعنى بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع
ومن الظرفيات غير المتصرفة مابنى من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر
٩ وسحر وسحير وعشية وعتمة ومساء وصباح ونها روليل واعنى بالمعين ان يريد
غدوة يومك وبكرة وضحاء وضحوة وبكرة وسحرة وعشية وعتمة ليلتك ومساءها
تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلتك وبكرة وغدوة تكونان ايضا
علمين ولا تريد انهما غدوة يومك وبكرة كما يجئ حكمهما فتكونان اذن متصرفين
والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المبنية مبنى على كونها معينة من دون العلية
وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علية ولا اداة تعريف كهذه الظروف المذكورة
لازما الظرفية واحدة اعنى الظرفية منها على مخالفة لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة
صارت معرفة فلابد لها امامن العلمية واما من اللام او الاضافة وهذه كانت نكرات
معينة بمجرد عناية المتكلم لا باداة ولا بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما ان ضحى
وعشية ضحوة من هذه الظروف متصرفة على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما
لم تتصرف فعرفت هذه الاسماء اذن بكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن
اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني البناء اذا لو تضمنها
لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم الممهدة ان اسم
الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مصاحبا للامر فلام العهد سواء كان
علما او لا كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى ﴿ فعصى فرعون الرسول ﴾ بلى
وجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلة
فيه بعد العدل عن اللام لتحصل السببين (وقال بعضهم انه عند تعينه متضمن للام
فهو عنده مبنى كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة
من ضحى وبكرا ومساء وصباحا ونهارا وليلا معينة فانها معربة اتفاقا الامام
الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادرى ما صحته اما غدوة وبكرة
فهما وان كانتا معينتين مع العلية الاان تلك العلية هي الجنسية كما في اسامة وذكر
في باب العلم ان علم الجنس في معنى النكرة على ان الخليل كما يجئ بعيد حكى اتيك اليوم
غدوة وبكرة منونين (والحق عند القاهر عتمة وضحوة معينين سحر في منع الصرف
لا عن سماع والاولى بعد ادلم تسمعا الامرين فكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه
المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما لعلية والعدل كسحر عند
الجمهور القائلين بمنع صرفه اما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل اذا اقصدتهما التعيين
جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه
سمع من يوثق به آتيك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غده لكن الاغلب المشهور
فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كما كذلك علمين للجنس كما يجئ بقدر العلية فيهما
كما في سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبنى على تعينها من دون
علية ولا آلة تعريف وتعيينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها فى مثلها

٩ قوله (وسحر) السحر قبيل الصبح تقول لقيته سحريا هذا اذا اردت به سحر ليلتك لم تصرفه لانه معدول عن المعرف باللام وهو معرفة تقول سر على فرسك سحر يا فتى فلا ترفعه لانه ظرف غير متمكن وان اردت به سحرا لا بعينه صرفته والسحرة بالضم السحر الاعلى

٩ قوله (وسحير) تقول سر على فرسك سحيرا واعلم ترفعه لان التصغير لم يدخله في الظروف المتمكنة كما ادخله في الاسماء المتصرفة

التعيين نحو شهر وسنة وساعة وغدية وغيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها فالظروف الثلثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم تكن معينة كانت متصرفة نحو صيد عليه غدوة فاذا تصرفت واردت تعيينها فلابد فيها من اللام او الاضافة تقول رأيته عند السحر الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى (واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فنقول غدوة وبكرة غير منصرفتين اتفاقا وان لم تكونا معينتين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين آتيتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين لقيته العام الاول اويوما من الايام غدوة او بكرة فتمنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما تقول لقيت اسامة وان كنت لقيت واحدا من الجنس غير معين وقد يجيئ الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتها لفظية لا معنى تحتها واذا لم يقصد تعيينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال الله تعالى ﴿ ولقد صبحهم بكرة ﴾ واذا قلت كل غدوة وبكرة اورب غدوة وبكرة فهما منونتان لا غير لان كلا ورب من خواص النكرات والاغلب الاكثر في اعلام الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما لامنقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وجيئل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة هي الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشى (قال سيبويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كما ان يذر محمول على يدع في حذف الواو انما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر (وحكى ابو على عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة ولقيته الفينة بعد الفينة اى الحين بعد الحين فهي علم الجنس كما تقول لقيته في ندرى ولقيته في الندرى اى في الندرة (وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني انه يجعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال (قال السيرافي حكاية سيبويه لاترد وسحر غير منصرف لالكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ماهو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة ٢ وحوال وحوالى وحول وحولى واحوال والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ﴿ ارجع البصر كرتين ﴾ وكذا هنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ولفظتا يمين وشمال كثيرتا التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال ومابقى من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظا بين اذا لم يركب واما حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق * ٣ صلاة ورس وسطها قد تغلقا * ووسط بتحريك السين متصرف وقد يدخل دون التي بمعنى قدام معنيان آخران هي في احدهما متصرفة وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شيئ دون اى خسيس ومعناها الآخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى

٢ قوله (وحوال وحوالى وحول آه) يقال قعدوا حوله وحواله واحواله وحوليه وحواليه ولا تقل حواليه بالكسر
٣ قوله (صلاة ورس وسطها قد تغلقا) الصلاية الفهر وكذلك الصلاءة قال امرء القيس مداك عروس اوصلاية حنظل فاضاف الى الحنظل لانه يفلق بها اذا يبس الفهر وهو حجر بملاء الكف يسحق عليه الطيب والورس نبت اصفر باليمن تتخذ منه الغمرة فلقته فانفلق وتفلق اى شققته فانشق

﴿ أأتخذ من دونه آلهة ﴾ كان المعنى أأنا وصلت الى الالهة آكتفى بهم ولا اطلب الله الذى هو خلفهم ووراءهم فهم كانهم قدامه فى المكان تعالى الله عنه وقد يلزمها الظرفية عند سيبويه نحو زمان اتيت وما تصرف منه نحو قوله ۞ الا وكلت الحسناء يوم لقيتها ۞ اراك ٤ حديثا ناعم البال افرعا ۞ اى زمانا حديثا وجوز فى لفتى مليا وقريبا جانب التصرف نحو قولك سير على الفرس ملى من الدهر وقريب ومليا وقريبا واما غير سيبويه فانهم اجازوا فى الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها او وجب لكون ادل على موصوفها الذى هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف فسمعى ۞ واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو اتيتك خفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر اى زمان خفوق النجم ومثل زمان خلافة فلان ۞ وفى قوله تعالى ﴿ وادبار النجوم ﴾ اى وقت ادبارها وكل ذلك على حذف المضاف ومع ذلك على ان المقصد بيان مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولى الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهمهما وموقتهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان معناه كون اسم الزمان وقد قام الحين مقام المصدر كقوله تعالى ﴿ وذكرهم بايام الله ﴾ اى بوقائعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذى هو مكان نحو مشيت ٥ غلوة سهم ورميه نشابة اى مسافة غلوة سهم وفى الحديث ﴿ اقطع النبى صلى الله عليه وسلم زبيرا حضر فرسه ﴾ وقد يقوم المضاف اليه الذى هو اسم عين مقام مضافه الذى هو مصدر قائم مقام مضافه الذى هو حين نحو ٢ لا آتيك السمر والقمر اى مدة طلوع القمر ومنه قوله ۞ ٣ ما كرت حاجتها ٤ الدجاج بسحرة ۞ اى وقت صياحه هذا اذا كان اكرت بمعنى بكرت لاعالبت الكور (ثم ان النحاة قد يتوسع فى الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فحينئذ يسوغ ان يضمر منصوبا عن لفظ فى كقولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى ﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾ وقوله ۞ يا سارق الليلة اهل الدار ۞ وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع فى ظرف المتعدى الى اثنين حتى يلحق بالمتعدى الى ثلاثة فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما ولان المتعدى الى ثلاثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع فى ظرف المتعدى الى ثلاثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس فعل متعد الى اكثر من ثلاثة وجوزوا فى الافعال الناقصة نحو يوم الجمعة لقيته زيد قائما هذا ما قالوا والذى ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان فى الاصل خرجت فى يوم الجمعة كان يوم الجمعة مع الجار مفعولا له بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف فى اللفظ والمعنى على ما كان عليه وكذا المفعول له هو ايضا مفعول به بمعنى انه الفعل يقع بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فهما مثل ذا فى قولك استغفر الله ذنبا الا ان حذف حرفى الجر اى فى واللام صار قياسا فى البابين كما كان حذف حرف الجر

٤ قوله (حديثا ناعم البال افرعا) الافرع كثير شعر الرأس

٥ قوله (غلوة سهم آه) غلوت بالسهم غلوا اذا رميت به اقصى ما يقدر عليه وابعده

٢ قوله لا آتيك السمر والقمر) يقال لا افعله السمر والقمر اى ما دام الناس يسمرون فى ليلة قمراء

٣ قوله (ما كرت حاجتها الدجاج بسحرة) آخره ۞ لاعل منها حين هب نيامها ۞ الشعر للبيد بن ربيعة العامرى والضمير للخمر والعلل الشرب الثانى يقال عله وعل بنفسه يتعدى ولا يتعدى

٤ الدجاج ههنا الديكة والمعنى بادرت بشربها صياح الديكة وملك الشربة الخاشرية وهى من قولهم خشر الصبح

(قاسا)

قياسا مع ان وان وليس بقياس فى غير المواضع الثلثة فلاتقول فى مررت بزيد وقمت الى عمر ومررت زيدا وقمت عمرا وانما كان قياسا فى بابى المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ماقررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين (واماقول المصنف فى نحو يوم الجمعة صمته ان الضمير لايجوز ان يكون مفعولا فيه اذهو لايكون الاظرف الزمان او المكان فمنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظة هذا ههنا ظرف اتفاقا بدلالة صفته وقوله ان الزمان فى نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والاانتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لايكون الافاعلا اومفعولا به (قلنا على مااصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لانسلم انه يجب نصبه فان المفعول به ينجر بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا فى سارق الليلة وانما لم يقع المفعول له ضميرا ولااسم اشارة كالمفعول فيه لقلة استعماله فارادوا ان يكون لفظ المصدر مصرحا به ليدل على كونه مفعولا له (فنقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون غير مختصة بالشرائط المذكورة فى باب الاضافة وقد تكون بمعنى اللام (كمالك يوم الدين) كما يجيئ واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته مختصة الى المفعول به بمعنى اللام فهى مختصة الاانه كالمضاف الى المفعول به الذى كان منتصبا بنزع الخافض كقوله ❊ باكرت حاجتها الدجاج بسحرة ❊ اى حاجتى اليها فهى فى الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشيئ بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء ٥ وقتيل الطف وليس بمعنى فى كماذهب اليه المصنف على مايجيئ فى باب الاضافة ❊ قوله (وينتصب بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير) اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار او بممتنعه كما فى المفعول به اذهو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة فى جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وقد جاء بلاقرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الآن اى كان ذلك حينئذ واسمع الان والثانى كما فى المنصوب على شريطة التفسير حسب ماذكرنا فى المفعول به مفصلا فالمختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه ومايختار نصبه نحو ايوم الجمعة سرت فيه ومايوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه ويوم الجمعة سرفيه اولاتسرفيه ومثال لبس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه فى الصيف ومايستوى فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه ومايجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه ❊ قوله (المفعول له هو مافعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر) قوله فعل مذكور اى مضمون لفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا فى المفعول فيه (قوله مذكور) احتراز عن قولك وقدشاهدت ضربا لاجل التأديب اعجبنى التأديب فان التأديب فعل له الضرب الاانك لم تذكر الضرب فى قولك عاملا فيه فالحق ان تقول فى المفعول له هو مافعل لاجله مضمون عامله وكذا فى المفعول فيه هو مافعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحد ان بنحو قولك ضربت

٥ (قوله وقتيل الطف) الطف موضع قريب من الكوفة

وقدا عجبنى التأديب وسرت يوم الجمعة زمان سيرك وذكر المصنف مثالين لمفعوله لبين انه قدلا يتقدم وجودا على ماجعل علة له كما فى ضربته تأديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما فى قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما فى قعدت جبنا او تأخر عنه كما فى جئتك اصلاحا لحالك وذلك لان الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهى احدى العلل الاربع كما هو مذكور فى مظانه فهى متقدمة من حيث التصور وان كانت متأخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة الحاملة لعامله وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربته تأديبا وان الضرب علة التأديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد فى نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة لمضمون عامله يطرد ٦ لان التأديب علة حاملة على الضرب ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام فى قوله له للتعليل وهى تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت هذا لهذه العلة (قوله خلافا للزجاج) مذهبه ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق لبيان النوع وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما فى ضربته تأديبا فان معناه ادبته بالضرب والتأديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تأديبا ويصح ان يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضربا فى كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا فى جميع انواع المفعول له فان القعود ليس وكذا بيان الجبن ولا يقال قعوده جبن الا مجازا وكذا قولك جئتك اصلاحا لحالك بالاعطاء او النصح او نحوه فان المجئ ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر فى مثله قعود جبن ومجئ اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف (قال المصنف ردا على الزجاج معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا وقولك للتأديب ليس بمفعول مطلق فكذا تأديبا الذى بمعناه وفى الرد نظر وذلك ان ضرب تأديب ايضا بمعنى للتأديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثانى ٢ واى منع فى ان يتفق فى المعنى المقصود المختلفان فى الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبى والاول حال والثانى مفعول فيه (والجرمى يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر التى تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر نحو قوله تعالى ﴿ حذر الموت ﴾ حاذرين الموت لتكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك فى نحو قوله ❊ وزعل المحبور والهول من تهور الهبور ❊ الا ان تجعلهما مصدرين للحالين المقدرين قبلهما اى زعلا زعل المحبور ومهولا الهول على ما هو مذهب الفارسى فى فعلت جهدك ووحدك على ما يجئ فى باب الحال ومذهب البصريين اولى من الباقين لسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغير ❊ قوله (وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له) يعنى ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو للسمن ولا كرامك الزائر فى قولك جئتك للسمن ولا كرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وما ذهب اليه فى الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له المجئ لكنه خلاف اصطلاح

٦ (قوله لان التأديب علة حاملة على الضرب آه) المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل وينقسم الى قسمين احدهما علة غائية للفعل كالتأديب للضرب والثانى ما ليس كذلك كالجبن للقعود والقسم الاول يكون بحسب تعقله علة للفعل وبحسب وجوده فى الخارج معلولا له والقسم الثانى يكون بحسب وجوده فى الخارج علة للفعل

٢ (قوله واى منع فى ان يتفقا آه) قد يقال الممنوع هو الاتفاق فى المفهوم دون الاتفاق فى مآل المعنى المقصود منه

القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوما بشئ واحد كقيام الضرب والتأديب في ضربته تأديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر بجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو حبستك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ايقاعا للهدنة بين الفريقين ٣ فاذا كان الحدث المعلل تفضيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما في ضربته تأديبا واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشئ لا يكون علة نفسه بل هي اثره اى ضربته لتأدبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعني التأدب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد ٭ والشيخ ٤ ان قومته من زيغه ٭ لم يقم التثقيف منه ما التوى ٭ وانما نصبت هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو كما بينا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة ﴿ فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية ﴾ والمستحق للسخطة ابليس والمعطى النظرة هو الله تعالى لا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما اذن يكون حالا من الفاعل وكذا انجازا للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج ٭ يركب ٥ كل عاقر جمهور ٭ مخافة وزعل المحبور ٭ والهول ٦ من تهور الهبور ٭ فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والثور ليس بمفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في التذكرة على القرأة الشاذة ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا (قوله وانما يجوز حذفها) اى حذف اللام (قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل) اى اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اى اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا (واقتصر المصنف على شرطين مما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجواب له وان لا يكون من غير لفظ الفعل لانه علم

٣ ومنه ضربته تقويما ووعظته تأديبا لكن بين قولك جئتك اصلاحا لحالك وبين قولك ضربته تقويما فرقا دقيقا وهو ان الاصلاح يقع بفعل آخر بعد المجئ كما يجئ اليه مثلا فتعطيه شيئا او تعظه فتصلح بهذا الفعل الذي بعد المجئ حاله بخلاف التقويم في ضربته تقويما فان المتكلم يوجده بنفس الضرب لا شئ آخر بعده وكذا قولك اعطيتك كذا مكافاة لفعلك فالمكافاة حصلت منك بنفس الاعطاء فلشدة الامتزاج في مثل هذا صح ان يقال ضربك تقويم ووعظك تأديب واعطاؤك مكافاة وهذا الذي اوهم الزجاج حتى قال انه مفعول مطلق لانه لما رأى ان معنى ضربت قومت بالضرب فقال معنى قولك ضربت تقويما قومت بالضرب تقويما ويجوز لك ايضا ان تقول في نحو جئتك اصلاحا ان مجيئك اصلاح لكن مجازه ابعد من مجاز قولك اعطاؤك مكافاة اقرب اذ لا واسطة بين الحدثين ههنا بخلاف قولك مجيئك اصلاح كما تبين آه نسخه

٤ (قوله ان قومته من زيغه لم يقم آه) اوله تقوم الشارح من زيغاته فيستوى ما انعاج منه وانحنى ٭ او يستقيم

٥ قوله (يركب كل عاقر جمهور ٭ مخافة وزعل المحبور آه) العاقر العظيم من الرمل (ش) لا ينبت شيئا (١٣) والجمهور المشرفة (ل) على ماحولها وهي المجتمعة والجمهور من الناس جلهم والزعل النشاط وقد زعل بالكسر فهو زعل هار الجرف وهورته فتهور وانهار اى انهدم الهبر ما اطمأن من الارض والجمع الهبور ٦ من تهول نسخة قوله تهول من تهولت للشئ اذا تصورت له بصورة امر هائل

ذلك من الحد (وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى (والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فسلم ولا يتم وينتقض ماقال بجواز نحو جئتك اصلاحا لامرك وضربته تأديبا اتفاقا (فان قال هو بتقدير حذف مضاف اى ارادة اصلاح وارادة تأديب (قلنا يجوز ايضا جئتك اكرامك لى وجئتك اليوم اكراما مالك غدا بتقدير المضاف المذكور بل يجوز جئتك سمنا ولبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف (مفعول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبناه ومن افعال القلوب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اى يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته اصلاحا (قال المصنف وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ماتجئ جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة فى العلية والغرض ان يكون هناك مايدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى الرياشى وجوب تنكير المفعول له لمشابهته الحال والتمييز وبيت العجاج فاش عليه وكذا قول حاتم ✲ واغفر عوراء الكريم ادخاره ✲ واعرض عن شتم اللئيم تكرما ✲ وكذا قوله تعالى ﴿حذر الموت﴾ وقال الجزولى اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام لك ومنعه الاندلسى وقال لا ارى منه مانعا (وقال ابن جعفر انه فى حال تنكيره يشبه الحال والتمييز فى كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما والظاهر جواز ذلك الاترى الى قوله تعالى ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا﴾ والباء السببية ههنا كاللام قال المالكى اذا حصل الشرائط فغير المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوى الامران فى المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا يعلل ✲

قوله (المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى) قوله لمصاحبة معمول فعل احترازا عن نحو ضيعته فى كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ويعنى بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول فى ذلك الفعل فى وقت واحد فزيد فى سرت وزيدا مشارك للمتكلم فى السير فى وقت واحد اى وقع سيرهما معا وفى قولك سرت انا وزيد بالعطف يشركه فى السير لكن لا يلزم كون السيرين فى وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذى يصاحبه المفعول معه فاعلا كما فى سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا فى قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ماقاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول فى المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين عمرا فى المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التى قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل مابعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف فى جاءنى زيد

وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين فى المجئ ويحتمل حصول مجئ احدهما قبل الاخر والنصب نص فى المصاحبة وفى قولك ضربت زيدا وعمرا لايمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب فى العطف الذى هو الاصل اظهر * قوله (فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو مالزيد وعمرو والاتعين النصب نحو مالك وزيدا وماشانك وعمرا لان المعنى ماتصنع) اعلم ان مذهب جمهور ٢ النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع فى بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو واو العطف الذى فيه معنى الجمع كما يجئ فى بابه فناسب معنى المعية الا انهم قالوا لايتقدم المفعول معه على ماعمل فى مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها (وجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب تمسكا بقوله * جمعت وفحشا غيبة ونميمة * ثلاث خلال لست عنها بمرعوى * والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة (وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا فى الظرف خبر المبتدأ والاولى احالة العمل على العامل اللفظى مالم يضطر الى المعنوى وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة او صاحبها وكذا فى غيره والاضمار خلاف الاصل (وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو فى كونها غير عاملة والو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت فى كل رجل وضيعته (وقال الاخفش نصبه نصب الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام المنصوب بالظرفية والواو فى الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى النصب مابعدها عارية كما اعطى مابعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قاله لجاز النصب فى كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته (قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان) هذا اولى مما قال عبد القاهر فى نحو قام زيد وعمرو انه لايجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذى هو العطف لالداع وهو ممنوع لان ههنا داعيا وهو النص على المصاحبة (وقوله جئت انا وزيد وزيدا) مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغى ان يكون العطف فى جئت انا وزيد عند عبد القاهر اوجب وذلك ان توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل فى الاغلب للعطف وهل يشترط فى نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه (قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لايسند الجلوس الى السارية وكذا لايجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو فى العطف واجازه غيره استدلالا بقولهم مازلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى (٢ وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير لجرى النيل لما اقترن به مما يصح منه السير كقوله تعالى ﴿ ولله يسجد من فى السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والآصال ﴾ وقريب

---

٢ البصريين نسخة

٢ قوله (وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير آه) فيقدر حينئذ يسير بمعنى يجرى لان لايحمل اسير على المعنى الحقيقى والمجازى معا وكذا الحال فى الاية

منه قوله تعالى ﴿فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين﴾ أو على حذف حرف في المعطوف كقوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ماء وقيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ﴿ثم دنوا فاستوى﴾ ولهذا لا يجوز ان يضاف في هذا المثال ايضا ويقول استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقد يؤيده ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد به مصاحبة المخاطب في العلم به والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك وبك ومالك ثم حذف فحذف معمول اعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من هذا حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثلث عشر في ثالث عشر ثلاثة عشر على ما يأتي في باب العدد وقولنا انت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي انت ومالك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما تصلحه ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا استعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعل احترازك عليه لما علمت من ترك مكافاته للمجرمين تعالى عنه انت وربك اي انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى انما يكون في باب التهديد والتخويف (وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك مجازيك نصبه على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذاك وكذا قول العبدي ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك (قوله وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا) جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لا انه واجب وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجيء في باب العطف (قوله وان كان معنى) اي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به قوي اولا فالاول نحو مالك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شانك لان قولك شانك بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك وكذا ويلك وويل وويلا لك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم رأسك والحائط وامرأ ونفسه وشانك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه لا لنكتة اولا فالاول نحو مالزيد وعمرو وما شان زيد وعمرو (فانه المصنف العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا انحصار الى غيره لغير ضرورة وليس شئ لان النص على المصاحبة هو الداعي الى النصب وقد يكون الداعي الى النصب ضروريا ولو سلمنا انه ليس بضروري فلما لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم

يكن ضروريا (وقال شيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النص والافلا (والثانى نحو مالك وزيدا وماشانك يجعل الضمير مكان الظاهر المجرور (فالكوفيين يجوزون فى السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار (والبصريون يجوزونه للضرورة واما فى السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لايعمل مقدر الضعفه (فقال المصنف ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف فى العطف (وقال الاندلسى يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده فى القرأن كقوله تعالى ﴿ تسآءلون به والارحام ﴾ بالجر فى قرأة حمزة وفى النصب فى مثل هذا اعنى ماشانك او مالك وزيدا وماشان زيد وعمرا اربعة اوجه الاكثرون على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك ومالك اى ماتصنع وذلك لان ما طالبة الفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار او المصدر وفيهما معنى الفعل فتظافرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع فى الاختيار هذالك واباك لفوات ما الاستفهامية (وقال سيبويه تقديره ماشانك وشان ملابستك زيدا ومالك ولملابستك عمرا وماشان زيد وملابسته عمرا فهو مفعول المصدر المقدر (قال السيرافى هذا تقدير معنوى لايخرج ذلك عن معنى ماصنعت وماتصنع لان هذا ملابسة ايضا يعنى ان سيبويه لا يريد بتقدير ملابستك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولايجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض الآخر كما يجئ فى باب المصدر وانما قدر سيبويه بهذلتين المعنى فقط لا لان الافظ مقدر بما ذكر (قال الاندلسى بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان مالك وماشانك اذا جاء بعدهما نحو وزيدا دل على ان الانكار انما هو لملابسة المجرور لذلك الاسم ولاسيما ان الواو بمعنى مع تؤذن بمعنى الملابسة (وقال الاندلسى يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كما فى مالك وزيدا اى ما كان شانك وماكان لك (و قال السيرافى وابن خروف الاسم منصوب بلابس كانك قلت مالك لابست زيدا والواو دال على معنى لابس وانما تكلفا هذا لئلا يلزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر ولزمهما تجريد الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لايصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدى مذهبهما هذا الى مذهب عبد القاهر فى الجميع والقسم الثانى اعنى الذى لايكون فى لفظه مشعر بالعامل قوى نحو مالنت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد وما انجدى والمتفور فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما فى غير الفعلية (قال سيبويه اذا نصبت مابعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعدما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشئ اذا كثر وقوعه فى موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كأنه منطوق به (ورد المبرد تقدير سيبويه وقال لامعنى لتخصيصه ما بالماضى وكيف بالمستقبل (قال السيرافى لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه

المكن والتميل ليس حدا لايتجاوز وقول الراعى * ازمان قومى والجماعة كالذى *
٣ منع الرحالة ان تميل مميلا * اى ازمان كان قومى والجماعة (وقول بعضهم انا واياه
فى لحاف اى كنت واياه فى لحاف ابعد من نحو مالك وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب
وذلك لاشعار ماوكيف بالفعل بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما
ولايجوز ان يكون العامل فى قوله واياه (قوله فى لحاف لماذكرنا ان المفعول معه لايتقدم
على العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت ورأيك فالرفع فيه واجب
وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الضيمرى نصبة بالخبر المقدر وانكره ابن
بابشاد ويجب على مجيز النصب اضمار الخبر قبل الواو اى كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت
الخبر على هذا الوجه فلا كلام فى جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لا ارى
مما من تقدم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذى هو
الاصل جائز نحو زيدا وعمر القيت فقول العامل فى الجماعة واياه كالذى وفى لحاف وانما
امتنع النصب فى الاصح فى ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد
المفعول معه حال بما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فحكمه فى مطابقة
ماقبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم مابعد المعطوف فيقال كنت
وزيدا منطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اى العطف ومنع
ذلك ابن كيسان وفى كون المفعول معه قياسا خلاف ذهب الاخفش وابو على الى كونه قياسا
وقال بعضهم هو سماعى لايتجاوز ماسمع منه وقوله تعالى ﴿ فاجمعوا امركم وشركائكم ﴾
٣ لايجوز ان يعطف شركائكم فيه على ماقبله الا بتقدير فعل لان الاجماع لايتعدى الى الاعيان
لايقال اجمعت زيدا فيكون التقدير اجمعوا امركم واجمعوا شركاءكم والاولى جعله مفعولا
معه اى اجمعوا امركم مع شركائكم للسلامة من الاضمار * قوله (الحال مايبين هيئة الفاعل
او المفعول به لفظا اومعنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار قائما وهذا زيد قائما)
قال المصنف لايدخل فيه النعت فى نحو جاءنى رجل عالم لان المراد فى الحدود ان يكون
لفظ المحدود دالا على ماذكر فى الحد وقولك عالم فى جاءنى رجل عالم وان بين هيئة
الفاعل لكنه لادلالة فى لفظ عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها فى
قولك زيد رجل عالم مع انها مبنية لهيئة خبر المبتدأ لا هيئة الفاعل بل انما علم كون عالم
فى جاءنى رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءنى رجل بخلاف الحال فان راكبا فى قولك
جاءنى زيد راكبا ورأيت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت
رجل قائما لخولك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية فى رجل (اقول لقائل ان يمنع ان المحدود يلزم
ان يدل على كل مايذكر فى حده بل يكفى ان يكون فيه مايذكر فى حده وبعد التسليم فليس فى هذ
الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل او المفعول
الا فى حالة الفعل فيظن فى جاءنى زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا فى حال المجئ فيكو

(قلنا)

٣ قوله) كالذى منع الرحالة ان تميل مميلا) الرحالة سرج من جلود ليس فيه خشب كانوا يتخذونه للركض الشديد

٣ الاولى انتصاب شركائكم على انه مفعول معه وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بمقدر اى واجمعوا شركائكم وذلك لان الاجماع لايتعدى الى الاعيان لايقال اجمعت زيدا منه

٤ قوله (وقد تر الوظيف وساقها آه) ترت النواة من مرضاحها تتروتتر اى ندرت وضرب يده بالسيف فاترها اى قطعها واندرها والوظيف مستدق الذراع والساق من الخيل والابل ونحوهما اى يقول الشيخ المذكور فى البيت السابق وقدسقط عظم ساق ناقة ﴿ ١٩٩ ﴾ التى عقرتها والبيت السابق ※ فرت كهاة ذات خلف جلالة

غلطا ويخرج عن هذا الحد الحال التى هى جملة بعد عامل ليس معه ذو حال نحو قوله ※ تقول ٤ وقد ترّ الوظيف وساقها ※ الست ترى ان ٥ قد أتيت بمؤيد ※ وقوله ※ ٦ وقد اغتدى والطير فى وكناتها ※ بمنجرد قيد الاوابد هيكل ※ ويخرج ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا فى الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى ﴿ قل بل ملة ابراهيم حنيفا ﴾ وقوله تعالى ﴿ دابر هؤلاء مقطوع مصبحين ﴾ وقول الشاعر ※ ٢ كأن حواميه مدبرا ※ خضبن وان لم يكن تخضب ※ وقوله ※ ٣ عوذ وبهثة حاشدون عليهم ※ حلق الحديد مضاعفا يتلهب ※ واما قوله تعالى ﴿ النار مثوا كم ﴾ اى موضع مثوا كم اى ثوائكم خالدين وقولك اعجبنى ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا فالمنصوب فيهما حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل فى الحال لايجئ الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم جاز فكأنه حال من المفعول او اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما فى قوله تعالى ﴿ ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين ﴾ فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذى هو جزء المضاف اليه لان دابر الشئ اصله فكأنه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكأنه حال عن مفعول مالم يسم فاعله وكذا كان حواميه مدبرا اى تشبه حواميه مدبرا او اشبه حواميه مدبرا فكأنه حال من الفاعل او المفعول وكذا قولهم عليهم حلق الحديد مضاعفا (فالاولى ان نقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذى فى ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجرى مجرهما فبقولنا جزء كلام تخرج الجملة الثانية فى نحو ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه اذا لم نجعلها حالا ويخرج قولنا حصول مضمونه المصدر فى نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لابوقت حصول مضمونه ويخرج النعت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل او المفعول فانه لايتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجرى مجراهما يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو ﴿ هذا بعلى شيخا ﴾ وكأنه خارجا من جنب صفحته على مايجئ والحال عن المضاف اليه الذى لايكون فى المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على مامر ويدخل فى الحد الحال فى نحو قوله ※ تقول وقد ترّ الوظيف وساقها ※ وفى قوله ※ وقد اغتدى والطير فى وكناتها ※ وحد المؤكدة اسم غير حدث يجئ مقررا لمضمون جملة كما يجئ شرحها فقولنا

※ عقبلة شيخ كالوبيل يلندد ※ قوله مرضاحها من رضحت النواة كسرتها وقوله كهاة اى ناقة ضخمة سمينه والخلف جلد الضرع والوبيل العصا الطويلة الغليظة ٥ قوله (قد أتيت بمؤيد) وآده اى دفنه حيا والمؤيد الداهية ٦ قوله (وقد اغتدى والطير فى وكناتها ※ بمنجرد قيد الاوابد هيكل ※ الاغتداء الغدو وهو نقيض الرواح والوكنة بالضم موقع الطير اينما وقعت المنجرد الماضى فى السير والهيكل الفرس الطويل الضخم ويقال للجواد قيد الاوابد لانه يمنعها من النوات والفرار

٢ قوله (كان حواميه مدبرا) الحاميتان ماعن يمين السنبك وشماله والسنبك طرف مقدم الحافر

٣ قوله (عوذ و بهثة حاشدون عليهم آه) عوذ بالضم ابو حى من العرب وبهثة بالضم ابو حى من سليم يقال جاء فلان حاشدا اى مستعدا

هيئا والحلقة بالتسكين حلقة الدروع وكذا حلقة الباب وحلقة القوم والجمع حلق بالفتح على غير قياس وقال الاصمعى لق بالكسر ٣ عول نسخه الجمل الحالية الخالية عن الضمير ليست مبينة لهيئة الفاعل ولا المفعول بل هى م

غير حدث احترازعن المنصوب فى نحو رجع رجوعا ❊ ثم اعمال الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل او المفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم تقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما فانه احصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة تعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال احرى الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه للمكان كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احدهما على الفاعل والمفعول على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال ❊ ٥ واماسوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا ❊ ويجوز عند الجمهور وهو الحق ان يجيء لشيء واحد احوال متعددة مسلمة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة ٦ كقوله تعالى ﴿اخرج منها مذؤما مدحورا﴾ ❊ كما يجئ فى خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك فى الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذؤما واستنكر مثله فى المتضاد فمعها مطلقه ولا وجه لقياس وذلك لان وقوع الفعل الواحد فى زمانين او مكانين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بل لو عطفت احدهما على الاخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا جوز ان لم يتنافى المكانان او الزمانان نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مجتمعين كافى قوله تعالى ﴿مذؤما مدحورا﴾ او متضادين فى محلين غير ممتزجين كما فى اشتريته اسود اسودا وممتزجين كافى اشتريته حلوا حامضا فلا بأس به ❊❊ واعلم ان تكرار الحال بدلا واحد لوجوب تكرير اما نحو اضرب زيدا اما قائما واما قاعدا وكذا مع لا لان تكرر في الاخبار كالنفى فى اسم لا التبرئة نحو جاءنى زيد لا راكبا ولا ماشيا ويندر افرادها نحو جاءنى زيد لا راكبا (قوله لفظا او معنى) حال من الفاعل او المفعول اى ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوى فنحو شيخا فى قوله تعالى ❊ (هذا بعلى شيخا) ❊ فـ بعلى خبر مبتدأ وهو فى المعنى مفعول لمدلول هذا اى انبه على بعلى او اشير اليه شيخا والفاعل المعنوى فكما فى قوله ❊ كأنه خارجا من جنب صفحته ❊ ٧ سفود شرب نسوه عند مفتأد ❊ اذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب ولا يضره لانه خارجا

م مبينة لهيئة زمان صدور الفعل عن الفاعل ووقوعه على المفعول كما فى قولك لقيتك والجيش قادم ونحوه الا انه جعل بيان هيئة زمان الفاعلية والمفعولية بيانا لهيئة ذات الفاعل والمفعول لكون الهيئة الاولى لازمة للثانية لان الفاعلية والمفعولية لا تنفكان عن الزمان وهيئة جعل هيئة اللازم هيئة للملزوم مسامحة

٥ قوله (واماسوف تدركنا المنايا آه) البيت لعمرو كلثوم فى قصيدته التى من جملة القصائد السبع المعلقة

٦ قوله (كقوله تعالى اخرج منها مذؤما مدحورا) الذأم العيب والذم والدحور الطرد والابعاد

٧ قوله (سفود شرب نسوه عند مفتأد) السفود الحديدة التى تشوى بها اللحم وفأدت اللحم وافتأدته اذا شويته والشرب جمع شارب كصحب وصاحب والشرب الجماعة والمفتأد المشوى

(المشابهة)

المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لاالتشبيه (وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الاعند من جوز تخالف عاملي الحال وصاحبها * قوله (وعاملها الفعل او شبهه او معناه) يعني بشبه الفعل مايعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل مايستنبط منه معنى الفعل ولايكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه نحوها انا زيد قائما عند من جوزها التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجئ في حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منعما واما حرفا التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ماهو مذهب الاخفش كما يجئ لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا او اسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ماشانك واقفا فلان الشان بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لاتشبه الفعل لفظا وينتقض ماقاله باسم الاشارة وحرف التنبيه فانهما لايشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو ان وان تشبهانه لفظا ومعنى ولايعملان في الحال فالاولى احالة ذلك الى استعمالهم وان لانعلله * قوله (وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول) انما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ماذكرنا فقط ولامعنى التعريف هنالك فلو عرفت وقع التعريف ضايعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر مايميزها ويخصصها من بين امثالها اعني وصفها اولى من ذكر مايقيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان يبين الشئ اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا اولت المعرفة حالا لان التعريف عبث ضايع ولم تأول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى (فقوله غالبا) يرجع الى تعريف صاحبها لاالى تنكيرها لان تنكيرها واجب لاغالب (قوله وارسلها العراك) هذا مثال تعريف الحال في الظاهر ونقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واماغير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعله جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيه قولان (قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطاقة ووحدك في الاصل وحدتك فحذف التاء لقيام المضاف اليه مقامه كما في قوله تعالى ﴿ اقام الصلاة ﴾

والوحدة الانفراد ويجوز انيكون الوحد ٢ والوحدة مصدر وحد يحد يقال وحد وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد (وقال الفراء هوبفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة (وقولهم على بدئه متعلق بعوده اوبرجع والحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اى نائما على ماابتدأه ويجوز انيكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اى رجع على بدئه عوده المعهود كأنه عهد منه ان لايستقر على ماينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى ﴿ وفعلت فعلتك ﴾ فلا يكون من هذا الباب (وقال ابوعلى ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اى ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اى انفرادك ورجع عائدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا حذف العامل وجوبا كما مر فيباب المفعول المطلق فهذه المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية ماقام مقام خبر المبتدأ من الظروف نحو زيد قدامك ولايعرب اعراب ماقام مقامه (وقوله فارسلها العراك) صدر بيت للبيد و يروى فاوردها العراك قال ﴿ فارسلها العراك ولم يذدها ﴿ ولم يشفق على ٥ نغص الدخال ﴾ يصف الحمار والاتن والدخال فيالورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ماعساه لم يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال نغص البعير اذالم يتم شربه فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اى اوردها مرة واحدة ولم يخف على انه لايتم شرب بعضها لشدة المزاحمة اماقولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فالاولى ان تقول ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اى قاضهم بقضيضهم اى مع مقضوضهم اى كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتداء وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى فى اى فوه الى فىّ وهو ههنا اظهر لانهم استعملوه على الاصل فقالوا كلمته فوه الى فىّ ثم انمحى عن الجملتين اعنى قضهم بقضيضهم وفوه الى فىّ معنى الجملة والكلام لما فهم منها معنى المفرد لان معنى فوه الى فىّ صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعرب ماقبل الاعراب منها وهوالجزء الاول اعراب المفرد الذى قامت مقامه كما قلنا فيباب المفعول المطلق فيهاتاهليك سواء وكذا ينبغى ان تقول فى يدا بيد اى ذو يد بذى يد على حذف المضاف اى النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاء شاة بدرهم اى شاة بدرهم اى كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اى كل رجل كقوله تعالى ﴿ علمت نفس ماقدمت ﴾ اى كل نفس وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان اى كل شاة فنصب ههنا الجزآن لقبولهما الاعراب وقال الخليل يجوز ان تأتى به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم ماكان مبتدأ التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى فىّ

٢ والمدة لسضه

٥ النغص بالصاد المهملة عدم تميم الشرب وبالمعجمة تحريك الرأس وكلاهما رواية

(شاذ)

شاذ ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه منه ليتكر لئلا يبقى المعرب على حرف واحد
وقد جاء فالفم قال المتنبي ٦ ﴿ وقبلتني على خوف فمالفم ﴾ لحذف المضاف اليه وابدل
من الواو ميما لئلا يبقى على حرف واحد وهذا شئ قدعرض استطرادا ولنعد الى ماكنا
فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله فى الاعراب
نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم ورأيت القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم
قضهم بقضيضهم اما على التأكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزءها الاول اعراب
جميعهم لصيرورتها بمعناه على ماذكرنا فى الحال او على البدل اى جاء قاضهم مع مقضوضهم
(ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اى لامع غيره فهو فى المعنى ضد معا
فى قولك جاؤا معا وكما ان فى معا خلافا هل هو منتصب على الحال اى مجتمعين اوعلى
الظرف اى فى زمان واحد فكذا اختلف فى وحده فى نحو جاء وحده اهو حال اى منفردا
اوظرف اى لامع غيره جاء وحده مجرورا ٧ فى مواضع معدودة قريع وحده ونسيج
وحده اى انفراده وهو فى الاصل ثوب لاينسج ٨ على منواله مثله فاستعير للشخص
المنقطع النظير ٩ ويقال فلان جحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده فى المعجب
برأيه وقيل جاء على وحده اى على انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير
والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا فى المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير
المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال
امرأة جماء المرافق اى كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر
اى الساترين بكثرتهم وجه الارض حذف التاء حملا الفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل
بمعنى المفعول كقوله تعالى ﴿ ان رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ وهو صفة الجماء اى
الجماعة الكثيرة الساترة واللام فى الاسمين زايدة كما فى قوله ﴿ ولقد امر على اللئيم
يسبنى ﴾ فمضيت ٢ ثمة قلت لايعنينى ﴿ ويقال ايضا مررت بهم جماء غفيرا ومنه
قولهم دخلوا الاول فالاول قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ يذهب الصالحون
اسلافا الاول فالاول ﴾ اى مترتبين واللام زائدة كما فى الجماء الغفير وقد يتبع ماقبله
على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاءنى الرجال ثلاثتهم
واربعتهم وخمستهم الى العشرة وهذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ماتقدم
منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اى مجتمعين فى المجئ وبنوتميم
يتبعونها ماقبلها فى الاعراب على انها توكيد له وربما عومل بالعاملتين العدد المركب
نحو جاءنى الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا
كما يجئ فى باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى فى (وقال الكوفيون هو
مفعول به اى جاعلا فاه الى فى) (وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اى من فيه
الى فى ولايقاس على قولهم فاه الى فى فلا يقال ماشيته يده بيدى ونحوه خلافا لهشام
واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين رضى الله تعالى عنه ٣ فى صفين ﴿ فما بالنا امس

---

٦ قبلتها ودموعى مزج ادمعها ﴾

٧ قوله (فى مواضع معدودة قريع وحده) القريع السيد والقريع الفحل لانه مقترع من الابل اى مختار اوانه يقرع الناقة يقال فلان قريع دهره

٨ قوله (على منواله) المنوال الخشب الذى يلف عليه الحائك الثوب

٩ قوله (ويقال فلان جحيش وحده آه) الجحيش ولد الحمار ويقال للرجل اذا استبد برأيه جحيش وحده وعيير وحده وهماذم

٢ كلمة ثمت هى العاطفة قد يلحقها التاء فى عطف الجمل سيلكوتى

٣ قوله (فى صفين فما بالنا امس اسد العرين) صفين موضع كانت به وقعة والعرين والعرينة مأوى الاسد واصل العرين جماعة الشجر

اسد العرين * ٤ ومالنا اليوم شاء الحجف * فعلى حذف المضاف اى مثل اسد العرين ومثل شاء الحجف ويجوز ان يؤولا شجعانا وضعافا بلا تقدير مضافا كما قال سيبويه فى جهدا ونحوه * قوله (فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها) اعلم انه يجوز تنكير صاحب الحال اذا اختص بوصف كما جاء فى الحديث ﴿ صلى وراء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رجال قيام ﴾ وكذا تقول مررت برجل ظريف قائما او باضافته نحو تصرفت الى جارية رجل حسانة او بوقوعه بعد نفى او شبهه نحو قوله * ما حل سعدى غريب اسالمة * وقولك فى رجل راكبا او نهى او استفهام وذلك لانه صار المنكر مع هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا فى باب المبتدا او كان الوصف به على خلاف الاصل نحو قولك جاءنى رجل مثنى وثلاث لان المقصود سيرهم على هيئة العددى فى حال المجئ والوصف لا يفيد هذه الفائدة او كان معرفة مشاركة لتلك النكرة فى الحال نحو جاءنى رجل وزيد راكبين او تقدمه الحال نحو جاءنى راكبا رجل لانه يؤمن التباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا اخر نحو جاءنى رجل راكبا فقد يشتبه فى حال انتصاب ذى الحال بالوصف نحو رأيت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر قوله * لمية موحشا طلل قديم * فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويز ارتفاع زيد فى نحو فى الدار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير فى الظرف ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل فى الحال وفى صاحبها وهو الحق اذ لا مانع جوز كونه مثالا للحال وكون طلل ذا الحال مع ارتفاعه بالابتداء (فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه اى ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل فى الحال فيتحد عامل الحال وصاحبها (قلت ليس المعنى على ان الابتداء فقط طلل للاسناد اليه فيكون موحشا فكيف يعمل فى الحال فليس مفاده * واعلم انه يجوز حذف ذى الحال مع قيام الدليل نحو الذى ضربت مجردا زيد اى ضربته * قوله (ولا يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الظرف ويتقدم على المجرور فى الاصح) يعرف مثل انه من المعنوى وان لم يعرف حده وكذا الجار والمجرور يعنى ما قال المصنف يعنى ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفى هذا خلاف (فسيبويه لا يجيزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد فى الظاهر نحو فى الدار زيد كما تقدم فى المبتدأ فاما مع تأخر المبتدأ فانه وافق سيبويه فى المنع فلا يجوز قائما فى الدار زيد ولا قائما فى الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذى فيه ضعف عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه ذلك بعد على المبتدأ اما فى نحو زيد قائما فى الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملى الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه وان لم نجوز ذلك وقلنا ان

٤ قوله (ومالنا اليوم شاء الحجف) الحجف والحجفة بالتحريك مكان لا يعلوه الماء مستطيل مقاد الشاء جمع شاة تطلق على الغنم

الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه نائب عنه اي زيدا اما نحو زيد في الدار قائما وفي الدار قائما زيد وفي الدار زيد قائما فجائز اتفاقا (واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز ان يتم وضعه الا يقع غيرها فيه نحو ﴿ ان الينا ايابهم ﴾ قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل فيه بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ماشانك وحرف النداء واسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب نحو تميمي ونحو مثلك وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها له في التركيب واذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كافعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فاظنك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل (وظاهر لفظ جار الله في المفصل يوذن بجواز تقديم الحال عليها او اضعف في العمل من الصفة المشبهة افعل التفضيل الا ترى انه لا يطرد رفعه الظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجيئ في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد قائما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجيئ الكلام عليه عن قريب (واجاز الزجاجي ان تقول درهمك موزونا درهم عبدالله والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك درهم عبدالله لان معناه يشابه درهم عبدالله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر او من درهم عبدالله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت ككدرهم عبدالله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبدالله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك في خبر المبتداء والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدر التقديره بان الموصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او لحرف مصدري كما وان لان تقدم الحال اذن على هذه الموصولات لا يجوز وتقدمها على صلاتها متأخرا عن الموصولات ايضا غير جائز لما يجيئ في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدري واللام الموصول وبين صلتيهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا ولا ما مجردة ضرب زيد هندا واما في سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا ٢ واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان تؤخره عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا سائر والله لراكبا اسير كقوله تعالى ﴿ لالى الله تحشرون ﴾ وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جاء

٢ قال المالكي واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء فلا يجوز ان زيدا راكبا لساير وكذا اذا صدر بلام القسم فلا يجوز والله راكبا لا يسير لان اصلها لام الابتداء كما يجيئ في باب القسم وانا لا ارى منعا من الفصل بين اللامين والعامل بالحال فتقول ان زيدا لراكبا ساير ووالله لراكبا اسير كقوله تعالى ﴿ لالى الله تحشرون ﴾ نسخه

زيد وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب (قوله بخلاف الظرف) يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا في جئتك راكبا بمعنى وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجار خاصة سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى ﴿كل يوم هو في شأن﴾ وقولهم كل يوم لك ثوب (والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش ٣ بشرط تأخره عن المبتدأ كما مر وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيد بقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبيه والتشبيه وغير ذلك اتفاقا ❊ واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدأ في الحال او في الاصل وتوسطهما مجرور ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدأ وانتصابه على الحالية كقوله تعالى ﴿واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها﴾ وقوله تعالى ﴿فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها﴾ فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الآيتين لانك لو رفعته خبرا وعلقت الظرفين به لم يكن للثاني فائدة ٤ واما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني تأكيدا للاول والتأكيد غير منكر في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر فخبرية الاسم الذي يلي المبتدأ الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائي نصب ذلك الاسم نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبة زيد راغبا والحال دال على المضاف المحذوف اي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء اي ان رغب في شيء فهو يرغب فيك (قوله ولا على المجرور في الاصح) الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتأخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها ❊ واعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فجوزوا تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتأخر ولما اذا كان ضميرا فالضمير ان يشتركان في عودهما على مفسرهما واما جواز تلك الصورة الواحدة اعني نحو جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل وكان الفاعل ولي الفعل والحال ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر (واما البصرية فاجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا لان النية في الحال التأخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ نحو في داره زيد وفي الفاعل

٣ من جميعه على الظرف وشبهه فصيحه

٤ واما مع نصبه حالا فالظرف الاول يكون خبر المبتدأ والثاني متعلقا بالحال فله فائدة

والمفعول نحوقوله تعالى ﴿ فاوجس فى نفسه خيفة موسى ﴾ واماان كان ذوالحال مجرورا فان انجر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما فى قوله تعالى ﴿ اتبع ملة ابراهيم حنيفا ﴾ اولا نحوجائتنى مجردا ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه لايتقدم على المضاف فلايتقدم تابعه ايضا وان انجر ذوالحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصرية يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة (ونقل عن ابن كيسان وابى على وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى ﴿ وماارسلناك الا كافة للناس ﴾ ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذاقلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا وقال الشاعر * لئن كان ٤ برد الماء حران صاديا * الى حبيبا انه لحبيب * وقال اخر اذا المرء اعيته المروة ناشيا * فطلبها كهلا عليه شديد ٥ وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل فى الحال فى نحو ﴿ ملة ابراهيم حنيفا ﴾ اعنى اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل فى الحال كما فى ضرب زيد راكبا فعند من جوز اختلاف العامل فى الحال وفى صاحبها الا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة ثبتت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لانا بينا فى حد العامل ان معنى الفعل قد انطمس فى مثله وقال بعضهم لما كان لايضاف ماليس بعامل فى الحال الى ذى الحال الا جزؤه نحو انظر الى يد زيد ماشيا اومايقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله تعالى ﴿ ملة ابراهيم حنيفا ﴾ كما تقدم فى اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف فى الحال مع انه لم يعمل فى المضاف اليه لان المضاف اليه فى التقديرين المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف فى نحو تحرك ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لايتقدم على المضاف وقد يجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الا او معناها نحو ماجائنى راكبا الازيد وانما جائنى راكبا زيد لمثل مافى باب الفاعل اعنى لتغير الحصر والعكاسه لواخرت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذوالحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو لقينى شاتم زيدا اخوه * قوله (وكل مادل على هيئة صح ان يقع حالا نحوهذا بسرا طيب منه رطبا) هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل الى المشتق قالوا لانها فى المعنى صفة والصفة مشتقة اوفى معنى المشتق فقالوا فى نحو هذا بسرا الطيب منه رطبا هذا مبسرا اطيب منه مرطبا اى كائنا بسرا وكائنا رطبا و ﴿ هذه ناقة الله لكم ﴾ اى دالة (قال المصنف وهو الحق لاحاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كماذكره فى حده وكل ماقام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلايتكلف تأويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجئ فى بابها ومع هذا فلاشك ان الاغلب فى الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التى جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهى

٤ (قوله حران صاديا) الحان العطشان ٥ (قوله وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف) وبعضهم يجعل كافة صفة المصدر اى ارسالة كافة وهو ايضا تكلف ٢ (قوله مثل هذ بسرا الطيب اليسر صار رطبا ٦ (قوله خوط بان) الخوط الغصن الناعم لسنة يقال خوط بان الواحدة خوطة والبان ضرب من الشجر واحدها بانة ومنه دهن البان

اسم جامد موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة فكان الاسم الجامد وطئا الطريق لما هو حال فى الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ وقولك جاءنى زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه فى بعض ايام صفين * فابالنا امس اسد العرين * وما بالنا اليوم شاء النجف * وقول المتنبى * بدت قمرا ومالت خوط بان * وفاحت عنبرا ورنت غزالا * وفى تأويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضافا قبله اى امثال اسد العرين ومثل قمر والثانى ان يؤول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اى ما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشئ المشتهر فى معنى من المعانى كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بصر فهما اى لكل جبار قهار ومنها الحال فى نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء مجزاء قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وتأتى بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم واخذت زكوة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما فى درهم اى جعلت فى مقابلة كل درهم منه درهما او بغير ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير دينارا كل واحد لدى كل واحدة من هذه الاحوال كانت جزأ اول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال فى نحو بوبته بابا بابا وجاءنى زيد رجلا رجلا وواحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اى مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تأتى للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء او بثم نحو دخلوا رجلا فرجلا³ ومضوا كبكبة ثم كبكبة اى مترتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو يعجبنى الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له نحو يعجبنى الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبنى الحلى خاتما والتمر نخوا ومنها الحال فى نحو هذا بسرا اطيب منه او من غيره رطبا وضابطه ان يفضل الشئ على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره باداة التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا الا هذا بسرا هذا رطبا (واختلفوا فى عامل الحال الاول فى مثله فقال ابو على واتباعه العامل فيه معنى الفعل فى هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل واداة التشبيه لضعفهما فى العمل فلا يتقدم معمولهما عليهما ويشكل ذلك عليه بمثل قولك زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ من معنى الفعل وبمثل قولك تمر نخلتى بسرا اطيب منه رطبا والاشراسى⁵ بسرا اطيب منه رطبا والعامل فى مثل هذه الصور افعل بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة فى هذا بسرا للعمل وذلك لان العامل فى الحال متقيد به فلو كان هذا عاملا فى بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا فى حال البسرية كما ان الاشارة فى هذا بعلى شيخا تقيدت ولم تقع الا حال شيخوخته والمجئ فى جاءنى زيد راكبا لم يكن الا حال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا فى غير حال البسرية (واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة فى اول

³(قوله مضوا كبكبة) الكبكبة بالضم جماعة من الخيل وكذلك الكبكبة

⁵قوله (الاشراسى) الاشراسى نوع من التمر

الحالين بان المبتدأ اذا تقيد بحال لم يتقيد الخبر بالحال الاترى ان اسم الاشارة لا تقيد بالحال في هذا زيد قائما يتقيد الخبر بذلك الحال وفي نحو هـذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحـال اتفاقا ولا يتقيد المبتدأ بالحـال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف اما او لا فانه لا يلزم من امتنـاع تقيد المبتدأ والخبر معا بالحال في مثـال معين امتنـاع تقيد هما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من تقيدهما معا ليس في غيره واما ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور المتنـازع فيه ان المبتدأ مقيد بحال والخبر بحـال اخرى وعلى ما بين في نحو هذا زيد قائما الا استحالة تقيد هما بحال واحدة ولو سلم ايضا اطراد استحالة تقيد المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهمـا بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضا افعل التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم (ولنقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول مايدل على حدثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احد هما مايدل على حدثين يقعان معـا ويتعلق كل واحد منهما بحدث الاخر نحو تضارب زيد وعمرو وضارب زيد عمروا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالاخر او يقعـان معا و يتعلق كلاهما بشي واحد نحو تنازعنا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احد حدثيها من منصوب الاخر مفعولا به وقد يتميز حالاهما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفاهما نحو تشـاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا يختلف زمانا هما لان الغرض وقوع الحدثين معا ويتميز مسندا هما ايضا نحو اختلف اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة الا الكسائي في كذا وثانيهما مايدل على حدثين يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الاخر وبغير ما تعلق به الا خر و وقوعه في وقت اخر ومكان اخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد قال تعالى ﴿ هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان ﴾ وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا آلة التشبيه تدل على حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين معينين اعني حدثي الفـاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيدا حسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما آلة التمثيل فلا تدل بصيغتها على حدثين معينين بل تدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو وان هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ماهي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد يشبه حالته ودأبه يوم الجمعة حالته ودأبه يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والدأب المعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمـال او غير لازم كالضرب والقتـل الاترى الى تعلق الجـار والظرف في قـوله

٣ كدأبك من ام الحويرث قبلها * بدأبك لما كان يعني تعمك فكذولم يصرح وقد تقوم مع آلة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق بها ايضا كما تعلق الجار في بيت امرء القيس بدأبك الكنى به عن اجتمع وذلك نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ انت مني بمنزلة هرون من موسى ﴾ اى قريب مني قرب هرون من موسى ونحو * ولقد نزلت فلا تظني غيره * مني بمنزلة المحب المكرم * وتقول مأمول مني بمنزلة الثريا من المتناول اى بعيد مني بعدها منه (اذا تقرر هذا قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الاخر في افعل التفضيل واله التشبيه وباني فاعل وتفاعل وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه الزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فقيل يفضل زيدا راكبا على عمرو راجلا وتشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ورامى زيد في الدار عمرا في السوق وكذا في افعل التفضيل وآلة التشبيه نحو زيد مني كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه اومثله يوم السبت جعلت متصلين حدث المفضل والمثل بجنبهما ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلهذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن في افعل وفي آلة التشبيه فانه وان كان مفضلا وممثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى بأسا بان يقال ههنا وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال على رضى الله عنه في الجار ﴿ والله لابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل بثدي امه ﴾ وهذا كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس ويبنى على هذا زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب في نحو ضربت زيدا قائما قاعدا (قال المالكي ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الاتى بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اى انت الكامل في الرجولية عالما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا رأي الخليل وقال احمد ابن يحيى هو مصدر اى انت العالم علما والذي ارى ان المصدر في مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اى انت الكامل علما اى علمه وهو الكامل شعرا اى شعره والدليل عليه انك تقول هو قارون كنزا والخليل عروضا وسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال ولا مصادر * ثم اعلم انه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو ٤ قتلته صبرا ولقيته فجأة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا وعدوا ومشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيماته وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياسي فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع (ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اى اتيته اركض ركضا كما هو مذهب ابي علي في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفها وغيرهما على ان انتصابها على الحال لا على حذف المضاف فمعنى مشيا ماشيا وقع المصدر صفة كما ان

٣ قوله (كدأبك من ام آه) وتمامه * وجارتها ام الرباب بمأسل ٣ * اى اعتدت البكاء من عنيزة كعادتك من هاتين المرأتين واصابك من التعب منها ما اصابك منهما قبل كذا في الشرح والبيت السابق يدل على هذا المعنى

٣ مأسل بفتح السين اسم رملة وجبل بعينه

٤ وقوله (نحو قتلته صبرا) يقال قتل فلان صبرا وحلف صبرا اذا حبس على القتل حتى يقتل او على اليمين حتى يحلف صبرته اى حبسته

الصفة وقعت مصدرا فى نحو قمت قياما على احد المذهبين وعلى الثانى هو حال مؤكدة كما يجئ ولا يمتنع ان يقال ان يجمع ذلك على حذف المضاف اى اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة فيه كما مر فى خبر المبتدأ ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى فىّ وهشام يشبه علية كما مر ومنه بعته يدا بيد وارسلها العراك وسائر ما ذكرنا عنده كما يجئ الحال معرفة واما نحو جاء البرتقيزين اوضاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء لا حال كما يجئ فى الافعال الناقصة ❊ قوله (ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير اوبالواو اوبالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وماسواهما بالواو والضمير اوباحدهما ولابد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة اومقدرة) اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجئ بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءنى زيد راكبا ان المجئ الذى هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذى هو مضمون الحال ومن ثمه قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية اوايقاعية بالاستقراء ٥ وانت فى الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لاينظر ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بلى يعرف بالعقل لامن دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه (قوله فالاسمية بالواو والضمير) انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التى هى خبر المبتدأ فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجئ فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج فى الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التى اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنى الواو التى اصلها الجمع لتؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلة والصفة فانها لاتجئ بالواو لان بالخبر يتم الكلام بالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها لمعنى فيه معنى كانها من تمامه فاكتفى فى ثلثتها بالضمير بلى قد تصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ماحسبتك الا وانت بخيل وماجاءنى رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو (قوله اوبالواو اوبالضمير) اجتماع الواو والضمير فى الاسمية وانفراد الواو متقاربان فى الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا فى الربط (واما انفراد الضمير فقال الاندلسى ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءنى زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة فى معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءنى زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان اردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءنى زيد يده على رأسه وكلمته فوه الى فىّ او خبرا نحو قوله ❊ ٢ خرجت مع البازى علىّ سواد ❊ فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك

٥ (قوله وانت فى الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها) يعنى معناها المصدرى الذى يدل عليه بجوهرها فان ذلك هو مضمونها الاصلى واما الطلب فهو مدلول الصيغة العارضة وهو فى حكم الايقاع من الانشاآت الايقاعية فتأمل

٢ هو لبشار بن برد وصدره ❊ اذا انكرتنى بلدة او انكرتها ❊

لكون الرابط فى اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل يقول هو اول من اجتمع الواو والضمير واعراء الواو وان كان الضمير فى آخر الجملة كقوله ﴿ ٣ نصف النهار الماء غامره ﴾ فلاشك فى ضعفه وقوله (وقد جاء الخ) بناء على ان انفراد الضمير فى الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المصنف ان قولهم ٤ جاء فى زيد عليه جبة وشئ معنى مستقرة عليه جبة وشئ يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديره فلا احتياج الى الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على المبتدأ جاز ان يرفع الظاهر كما مر فى باب المبتدأ من ارائه انه وجب ان يكون فى تقدير المفرد فيه نظر لقوله ﴿ ٥ فالحقه بالهاديات ودونه ﴾ جواحرها ﴿ فى صرة لم تزيل ﴾ وقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه ﴿ من الارض موماة ٦ وبيداء سملق ﴾ ولو كان مفردا لم يحتج الى الواو وانما يقول لتسنه وان عليه جبة وشئ ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه الواو وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فمسلم وحكم الجملة المفسرة ملتبس وان كانت فعلية حكم الاسمية فى ان اجتماع الواو والضمير واقتران الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس لتجرد النفى على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفى داخل على الاسمية فالاسمية معها كأنها باقية على حقيقتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما وقد نحوا الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل (قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده) وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاء فى زيد يركب معنى جاء فى زيد راكبا لا سيما هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كانا فى الحقيقة مختلفين كما يجىء فاستغنى عن الواو وقد سمع نحو قمت واصك عينه وذلك الا انها جملة وان شابهت المفرد واما انها مقدر وانا اصك فتكون اسمية بتقدير اويشترط فى المضارع الواقع حالا خلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك ان الحال الذى يجىء فيه والحال الذى يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان فى قولك مثلا اضرب زيدا غدا راكبا لفظ راكب حال اى المعنى غير حال بالآخر لانه ليس فى زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اى المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتنافى الحال والاستقبال فى الظاهر وان لم يكن التنافى ههنا حقيقيا ولذلك التزموا لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة فى الماضى اذا كان حالا مع ان حاله بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضى من حال التكلم فقط وذلك لانه كان يستشنع فى الظاهر لفظ الماضى والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب فالجئ بقد ههنا لظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال فى المضارع لذلك (قوله وما سواهما) اى ما سوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلاثة اقسام المضارع المنفى والماضى المثبت والماضى المنفى يجوز فى كل واحد منها على ما ذكر ثلاثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما فصارت تسعة اقسام وهذه امثلتها جاء فى زيد وما ركب غلامه وما ركب عمرو وما ركب غلامه جاء فى زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاء فى زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قاله المصنف (وقال الاندلسى المضارع المنفى بلم ٧ لا بد فيه من الواو كان مع الضمير

٣ (قوله نصف النهار الماء غامره) نصفت الشئ بلغت نصفه تقول منه نصفت القرآن اى بلغت نصفه النهار وانتصف بمعنى وهذا قول المسيب بن علس يذكر غائصا نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدرى بمعنى والماء غامره فحذف واو الحال هكذا فى الصحاح فعلى هذا الضمير فى الحال فتأمل

٤ (قوله جاء فى زيد عليه جبة وشئ) الوشى نوع من الثياب معروف

٥ (قوله فالحقه بالهاديات ودونه جواحرها فى صرة لم تزيل) فالحقه اى الحق الفرس باوائل الوحش والحال ان الجواحر والمتخلفات فى جماعة ومصطارها انها لم تفرقها على سبيله منها والجواحر الدواخل فى الجحرة والمكامن قال فى الصحاح الصرة الصيحة والصيحة والصرة الجماعة والصرة الشدة من كرب وغيره وقول امرئ القيس فالحقه البيت يحتمل هذه الوجوه الثلاثة هو يصف فرسه وقوله لم تزيل اى لم تفرق

٦ (قوله وبيداء سملق) السملق القاع الصفصف وكذلك السملق بزيادة الميم

٧ فيه نظر لمجيئه مجردا عن الواو فى قوله تعالى ﴿ فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء ﴾ (اولا)

اولا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لمناقضته للحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو التي هي علامة الحالية ما لم يصلح معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يد خله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف لا اذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاءني زيد لا يركب اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد ودخول لا لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان تزرني لا ازرك وفلا ازورك كما جاز ان تزرني ازرك وفازورك وكذا تقول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للفرد لفظا ومعنى كما شانه في نحو يركب لان الحال في الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا ينتفي المضارع حالا بلن لما ذكرنا قبل (قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة) قد تقدم علة ذلك (والاخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا بنحو قوله ❊ ٧ كما انتفض العصفور بلله القطر ❊ وقوله تعالى ﴿ اوجاؤكم حصرت صدورهم ﴾ وغيرهم اوجبوه للماضي والاول قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم اضربه قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة او مقدرة والاولى انه شرط لا حال اي ان قام او قعد كما يجيء في حروف العطف ولو كان حالا لسمع منه قد او الواو كما في غيره من الماضي الواقع حالا واذا كان الماضي بعد الا فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتأويل الاسم مال فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني لان الواو مع الا تدخل في خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثله ما رحل الاوله نفس امارة ولم يسمع بقد من دون الواو نحو ما لقيته الا قد اكرمني وفي غير هذا او ضرب فان كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوله تعالى اوجاؤكم حصرت صدورهم ﴾ قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد حينئذ اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاءني زيد وقد خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه فان لم يكن معه ضمير فالواو مع قد لا بد منهما كقوله ❊ تقول وقد تر الوظيف وساقها ❊ الست ترى ان قد اتيت بمؤيد ❊ ولا يقال جاءني زيد قد خرج عمرو ولا جاءني زيد وخرج عمرو (واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما للنفي ❊ قوله (ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا ويجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه وشرطها ان

٧ قوله (كما انتفض آه) اوله ❊ واني لتعروني لذكراك هزة ❊ او نفضه بخطه

تكون مقررة لمضمون جملة اسمية) اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا ووجوبا ايضا في مواضع قياسية ولابد من قرينة مع الحذف فالجائز اكان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اى سر راشدا اوتقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف خلف زيدا او في غير الاستفهام كقوله تعالى ﴿ ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين ﴾ اى بل نجمعها قادرين و من المواضع التي يحذف منها قياسا على الوجوب ان تبين الحال ازدياد ثمن اوغيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء اوثم تقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا اوثم زائدا اى فذهب الثمن صاعدا او زائدا اى آخذا في الازدياد يقال هذا في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا اوثم زائدا اى ذهبت القرأة زائدة اى كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربي زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا على مالاينبغي من التنقل في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم أتميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله ۞ ٢ افي السلم اعيارا جفاء وغلظة ۞ وفي الحرب اشباه النساء العوارك ۞ اى أتتحول تميميا وأتتنقلون اعيارا واشباه النساء، وكذا قوله ۞ افي الولائم اولادا لواحدة ۞ ٣ و في العيادة اولاد العلات ۞ وتقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى بلا همزة) هذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال (ومذهب سيبويه وهو الحق انتصابها على المصدرية (قال المصنف لانه ليس المراد انك تحول في حال كونك تميميا وانكم تتنقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى التحول هذا التحول المخصوص (ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبيخا على مالاينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقدسار الركب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافي حال مؤكدة (واما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر اى اتقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انهما خبران لمبتدأ مقول أنتميمي مرة واقائم قد علم الله اى انت تميمي وهو قائم قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ماذكرناه مما هو حال كثرة استعماله (قوله ويجب في المؤكدة) اى يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال ان المؤكدة لاتجيء الابعد الاسمية والظاهر انها تجيء بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى ﴿ ولاتعثوا في الارض مفسدين ﴾ وقوله تعالى ﴿ ثم وليتم مدبرين ﴾ وقولهم تعال جائيا وقم قائما وقال تعالى ﴿ والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره ﴾ على قرأة النصب في الاربعة وقال تعالى ﴿ كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا ﴾ وتخالف العامل والحال اذن اكثر من توافقهما وللاول ان يرتكب ان هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على ماهو مذهب سيبويه في نحو اقاعد اوقد سار الركب واما المؤكدة فليست بقيد بتقييد بالها ٤ كالمنتقلة واذا جائت بعد الاسمية وجب ان يكون جزءاها معرفتين جامدين تجيء

٢ قوله (في السلم اعيارا جفاء و غلظة ۞ وفي الحرب اشباه النساء العوارك) الجفاء بالمد خلاف البر وعركت المرأة اى حاضت

٣ قوله (وفي العيادة اولاد العلات) بنو العلات اولاد الرجل من نسوة شتى انما سمين علات لانه علّ من هذه بعد الاولى والعلل هو الشرب الثاني

٤ قوله (المنتقلة) اى عن الصاحب في وقت نحو جاء زيد راكبا فان الركوب منتقل عن ذلك في وقت

اما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر كقوله * انا ابن دارة مشهورا بها نسبي * وهل بدارة يا للناس من عار * وكقولك انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لايقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التى دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغر لنفسك نحو انا عبدالله آكلا كما يأكل العبيد اوتصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاك الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا و ﴿ هذه ناقة الله لكم آية ﴾ ٥ وهو الحق بينا فقولك آكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقولك كاملا وسفاك الدماء وآية ومعروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة وتأكيده وقولك عطوفا لكليهما وانما سمى الكل حالا مؤكدة وان لم يكن القسم الاول اى الذى للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس فى كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقا وكذلك ليس فى كونهم مساكين معنى كونهم مظلومين لان مضمون الحال لازم فى الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقيقة القرآن فصار كأنه هو وكذ المرحومية لازمة فى الاغلب للمسكنة (واختلف فى العامل فى المؤكدة التى بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر ٦ اى تحققته وعرفته اى اتحققه واثبته عطوفا (وفيه نظر اذ لا معنى لقولك ٧ تيقنت الاب وعرفته فى حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال (وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشئ لانه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك فى نحو ﴿ هذه ناقة الله لكم آية ﴾ وهو الحق مصدقا ﴾ وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما (وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم فى نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره فى شئ من كلامهم (والاولى عندى ماذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا فى المصدر المؤكد لنفسه اولغيره كأنه قال يعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزءاها جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الآخر معنى معانى الفعل الاترى ان معنى انا زيد انا كائن زيد فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة على جزئى الجملة ولا على احدهما لضعفها فى العمل وذلك خلفا معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته فى جواب من قال ما لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما فى ضربى زيدا قائما واذا توقف المراد على ذكرها كما تقول فى الحصر لا تأتينى الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تضافان وتقع كافة فى كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه * قوله (٨ التميز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة) قوله

٥ وهو زيد معروفا وهو الحق مصدقا نسخه
٦ قوله (اى تحققته) وكذا حققته
٧ قوله تيقنت الاب آه) وصرت منه على يقين
٨ التميز مصدر ميزت اذا خلصت شيئا من شئ وشبهه بالمفعول انه واقع فى الامثلة موقع المفعول (حلبى)

ما يرفع الابهام) جنس يدخل فيه التميز وغيره كالحال والصفة وشبههما (وقال من ذات) احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لاعن ذات (قلت سلما ان الحال تخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لاعن نفسها (وكذا زيد القهقرى في قولك رجع زيد القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات التى هى الرجوع لاعن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة وهى الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب منه لكن الصفة فى نحو جاءنى ١ رجل طويل اوظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فبذكر احد اوصافه تميزعما يخالفه كاتميز طويل عن قصير فطويل اذن رفع الابهام المستقر اى الثابت وضعا على ماتسره المصنف من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان فى نحو جاءنى العالم زيد وكذا البدل ٢ من الضمير الغائب فى نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما فى نعم رجلا وربه رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه فى نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور فى نحو مائة رجل وثلاثة رجال وله ان يعتذر ٣ بان المجرور بالعدد داخل فى الحد وهو تميز والتميز نفسه قد ينجر اذا كان جره اخف من نصبه كما فى هذا كما اعتذر فى حد المفعول عن الاعتراض نحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لعرض قيامه مقام الفاعل وكذا فى ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان (قوله الابهام المستقر) قال احترزت بالمستقر عن الابهام فى اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك فى نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذى يثبت منه بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر فيعرض له الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر فى اصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العارض قلت معنى المستقر فى اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام فى المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفى الابهام فى المشترك وفى العدد وسائر المقادير فلافرق بينهما ايضا من جهة الابهام ٤ ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعى كما فسر والحد لايتم بالعناية والالفاظ المحتملة فى الحد مما يخل به (قوله عن ذات مذكورة اومقدره) ليشمل النوعين التميز عن المفرد والتميز عن النسبة * (قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما فى عدد نحو عشرين درهما وسيأتى واما فى غيره نحو رطل زيتا ٥ ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع فى غيره ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر) قوله فالاول يعنى الذى يدفع الابهام عن ذات مذكورة (قوله عن مفرد) لفظة عن فى مثله تفيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال انفعلت هذا عن امرك وعن

١ وقوله (رجل طويل اوظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد) الماهية معلومة والابهام فى الافراد كما فى الرجوع بعينه وكذا الحال فى جاءنى العالم فان الماهية المخصوصة مفهومة من هذه الصفة

٢ قوله (من الضمير الغائب فى نحو مررت به زيد آه) هذا اذا لم يرجع الضمير فى به الى مذكور لكن حقه حينئذ ان يميز لا ان يبدل منه وان رجع الى مذكور فلا استواء فى الابهام

٣ عن الاعتراض بنحو خاتم فضة ومائة رجل بان المجرور فى هذين داخل نسخه

٤ قوله (لايدل لفظ المستقر على انه وضعى) وربما يقال المطلق ينصرف الى الكامل عرفا وهو الوضعى

٥ وقفيزان برا نسخه

تقدمك اى ان امرك سبب لحصوله فالتميز صادر عن المفرد اى المفرد لابهامه سبب له او عن نسبة في جملة او شبهها اى النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شئ في الظاهر و المنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك النسبة اذن سبب لذلك التميز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اى للاسم الذى صدر انتصاب التميز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اى طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم او عن تمام الكلام اى ان تمامهما سبب لانتصاب التميز تشبيها له بالمفعول الذى يجئ بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى ﴿ لتركبن طبقا عن طبق ﴾ والاول اولى (قوله عن مفرد مقدار غالبا) تقول التميز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافعة عن ذات مقدرة والاول لايكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار (والمقدار مايقدر به الشئ اى يعرف به قدره ويبين والمقادير امامقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد ومايعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب والكر ومايعرف به قدر الموزون ٤ كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحوذلك ومايعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحوذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ﴿ ملء الارض ذهبا ﴾ وقولك عندى مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا المحمول على مثلك بالضدية وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا وبغلظه خشبا ونحوذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا انتصبت عنها التميز اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندى عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لامجرد العدد وبذراع المذروع لامايذرع به وبرطل الموزون لاما يوزن به وكذا في غيرها (وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا ٥ وباب ساجا وثوب خزا والخفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقدار مبهم محتاج الى مميز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل في التميز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجر اكثر لسقوط التنوين والنونين بالاضافة وان لم يتغير تسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب الثانى على التميز (وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلاثة الى العشرة وفي المأة والالف ومايتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء في الشذوذ على الاصل خمسة اثوابا ومائتين عاما وانما تركوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التميز لكان جعلا لثلثة اسماء كاسم واحد

٤ قوله (كصنجات الوزن) صنجة الميزان معرب قال ابن السكيت ولا تقل سنجة

٥ قوله (وباب ساجا) الساج ضرب من الشجر

لفظا ومعنى واما نحو ثلثة عشرك فمخالفة المضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجر فى الاغلب فى العدد الذى فى اخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا فى صدر الكتاب بل مشابهة لها فلم تحذف فى الاضافة حذف نون الجمع فيها لمباينتها اياها ولم يثبت معها لمشابهتها لنون الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشر ودرهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك قال ❊ وستوك قد كربت تكمل ❊ اجراه مجرى احد عشرك (قوله واما فى غيره) اى فى غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا ومثلها زبدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكره قبل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما فى رطل زيتا واما مقدر كما فى خمسة عشر وفى كم واما بنون التثنية كما فى منوان سمنا واما بالاضافة كما فى مثلها والمبهم المحتاج الى التميز فى ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملء الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التميز لابهام المثل والملء اى قدر ما يملأ به الشيء فرجلا تفسير مثل وزبد تفسير ملء (ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونونى التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التميز الاتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملا لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التى تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذى به يتم الكلام لكونها فى اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التميز عنه فلا يقال عندى الراقود خلا وقد يكون الاسم فى نفسه تاما لا لشيء آخر اعنى لا يجوز اضافته فينتصب عنه التميز (وذلك فى شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فى الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويالك ليلا ويا لها خطة وما احسنها مقلة ولله دره رجلا جاءنى وويحه رجلا لقيته وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب اى الذى فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب فى التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا واى رجل ردا عليه ولا ريب فى ان التميز فى نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعنى من ويله الى يا له فينظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتميز عن المفرد ايضا كقوله كرم الله وجهه فى نهج البلاغة ﴿ يا له مراما ما ابعده ﴾ وقول امرء القيس ❊ فيالك من ليل كان نجومه ❊ بكل مغار الفتل شدت بيذبل ٢ ❊ وقول ذى الرمة ❊ ويلها ٣ روحة والريح ٤ معصفة ❊ والغيث مرتجز والليل مقترب ❊ وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاءنى زيد فياله رجلا وويله فارسا وياويحه رجلا

٢ وبعده ❊ كان الثريا علقت فى مصامها ❊ بامراس كتان الى صم جندل ❊ مغار الفتل الحبل الشديد الفتل ومحكمه ويذبل اسم جبل وكانه يتحسر من طول تلك الليلة حتى كان نجومه شدت فى حبل لا تتحرك اصلا فلا تتحول نجومها السارية من مصامها وموضعها والامراس الاحبال وكتان خيط قب والبيت لامرء القيس

٣ قوله روحة من الرواح ضد الصباح ومعصفة اى شديدة من قولهم اعصفت الريح اذا اشتدت والغيث مرتجز اى قائل بالرجز وهو الشعر وهو كناية عن كثرة الامطار بحيث ان اقطاره متقاربة كتقارب اجزاء الرجز والليل مقترب اى قريب

٤ قوله معصفة اى عاصفة

ولقيت زيدا لله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد يالك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التميز عن المفرد لانه لاابهام اذن فى الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يالزيد رجلا وكقول الشاعر * ويلم ايام الشباب معيشة * مع الكثير يعطاه الفتى المتلف الندى * ولله درزيد رجلا قال * لله درانوشروان من رجل * ماكان اعرفه بالدون والسفل * وويل زيد رجلا ومثله قولهم قال الله عز من قائل ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا او من شاعر التميز فى جميع هذا ظاهره ومضمره كما فى قولهم كفى زيد رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعنى ان التميز عن النسبة والتميز نفس المنسوب اليه لامتعلقه فمعنى لله درزيد رجلا لله در رجل هو زيد وويلم ايام الشباب معيشة اى ويلم معيشة هى ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا فالتميز فيه متعلق المنسوب اليه لانفسه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يجئ لهذا مزيد شرح فى التميز عن النسبة (وثانيهما اسم الاشارة كقوله تعالى ﴿ ماذا اراد الله بهذا مثلا ﴾ فمن قال انه تميز لاحال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل فى التميز ٤ فى القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا تظن ان الناصب للتميز فى نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما فى ربه رجلا (قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع فى غيره) ليس بتقسيم حسن والحق ان يقال ان التميز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا اولا والجنس اما ان يقصد به الانواع اولا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التميز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثانى يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثانى لبيان عدد الآحاد ولا يجوز ان تقصد الامرين اى البيانين فتقول عشرون ضربين اى ان كل عشرة نوع او تقول عشرون ضروبا بمعنى اختلاف انواع آحاده لان الاعداد لايثنى مميزها المنصوب ولا يجمع كما يجئ فى بابها وان كان عن عدد ليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذى عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع فثن ان اردت المثنى واجمع ان قصدت الجمع والا فافرد نحو عندى مثله تمرا او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمر او ان لم يكن جنسا طابقت به ما تقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا او رجلين او رجالا فقوله ويجمع فى غيره ليس بصحيح ويعنى بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف رجل وفرس (قوله ٥ فان كان بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة) انما جازت ايثار التخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهرة فان ما فيه تنوين مقدرة وهو فى بابين كم الاستفهامية والجزء الثانى من احد عشر واخواته لايضاف فى الاغلب الى التميز كما يجئ فى بابيهما (قوله والا فلا) وذلك اذا كان مع نون الجمع او الاضافة اما نون

٤ عن الضمير واسم الاشارة نسخه

٥ قوله فان كان وفى المتن ثم ان كان

الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هى مشبهة له واما قولهم فى حسنون وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التميز فيه عن نسبة وكلامنا فى التمييز عن المفرد وكذا قولهم تملئ ماء وتملئان ماء وملئان ماء واما اكثر منه مالا فليس مما نحن فيه التميز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التميز فيه عن النسبة كما فى امتلأ الاناء ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف فان اضفت مع حذف المضاف اليه كما تقول فى عندى مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندى رجل ولا تريد عندى شئ مثل رجل وكذا لو قلت فى عندى ملؤه عسلا مل عسل لان الملئ هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك قدر ما يملأ العسل (قوله وعن غير مقدار) قد ذكرنا لم كان الجر فيه اكثر ۞ قوله (والثانى عن نسبة فى جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او فى اضافة مثل يعجبنى طيبه اباوابوة ودارا وعلما ٦ ولله دره فارسا) ٧ يعنى بالثانى ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة (قوله عن نسبة فى جملة) اى نسبة حاصلة فى جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو ٢ زيد متفق شحما والبيت مشتعل نارا او اسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا و خير مستقرا او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا ويا لزيد رجلا وبالزيد فارسا (قوله او فى اضافة) عطف على قوله فى جملة اى نسبة فى اضافة نحو اعجبنى طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل فى شبه الجملة اعنى ماضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان در مضافا الى ظاهر واما ان كان در مضافا الى ضمير مجهول فالتميز عن مفرد والحق ان التميز فى نحو لله در زيد فارسا ويا للذات الشباب معيشة عن نسبة فى شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اى عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات الشباب معيشة (قوله ابا وابوة ودارا وعلما) تفصيل لتميز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غيره وتعنى بما انتصب التميز عنه الاسم الذى اقيم مقام التميز حتى بقى التميز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد فى طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض فى قوله تعالى ﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان فى الاصل كفى رجل هو زيد واما ان يصلح ان يكون نفسه ومتعلقه نحو طاب زيد ابا يجوز ان تريد بابا نفس زيد وان تريد به اباه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره او طاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له لا غير نحو طاب زيد دارا (والقسمة الحاصرة ههنا ان تقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه اولا والاول اما ان يصلح

(ان يكون)

٦ اللام للتعجب والمدح وهو اما التعجب من خيره وجوده او من لبنه الذى ارتضعه من ثدى امه و تربا به مثل ذلك الولد الكامل فى الصفات والدر فى الاصل مصدر در اللبن اى نزل من الضرع وقيل اريد به ههنا الخير فانهم يعتقدون ان اللبن منشأ لكل خير لانه من غالب اقواتهم وهو مرفوع بالابتداء عند سيبويه وبالظرف عند ابى الحسن وفارسا من باب تميز النسبة عند المص او من تميز المفرد عند الزمخشرى وصاحب الهادى حلى

٧ فان قلت ان التميز ما يرفع الابهام عن ذات وظاهر ان النسبة ليست بذات قلت قوله عن نسبة غير متعلق بقوله الثانى بل متعلق بمتعلق الثانى وهو رفع اى والثانى عن ذات مقدرة ناشئة عن نسبة فى علم السامع وان نشأت النسبة عن الذات فى الحقيقة حلى

٢ (قوله زيد متفق شحما) تفقأ الدمابة عن مائها اى تشققت

ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيدا ابا او لايصلح نحو كفى زيد رجلا والثانى امان
يصلح ان يكون صفة نفسه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب
زيدابوة اولانحوطاب زيدعلما والثانى نحوطاب زيد دارا واذاقصدنا ان نصرح بالذات
المقدرة ههنا قلنافى ٣ كفى زيدرجلا كفى شئ زيدرجلا وفى طاب زيد نفسا طاب شئ زيدا
نفسا اوعلما اودارا فالذات المقدرة هى الشئ المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته
صارزيدفى كفى زيدرجلا بدلا منه وفى طاب زيدنفسا مضافا اليه شئ ورجلا تميز لشئ
المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التميز فى هذه الامثلة كلها الى اصله حين
كان منسوبا اليه الفعل اوشبه ونرد الاسم الذى انتصب عنه التميز الى مركزه الاصلى جعلنا
ماانتصب عنه التميز ان كان التميز نفسه بدلا من التميز او عطف بيان له فنقول كفى رجل
زيد وطاب اب زيد وان كان التميز متعلقا لماانتصب عنه ٤ او وصفا له اوغير وصف
اضفنا التميز الى ماانتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابوزيد وعلم زيد ودارزيد ونفس زيد
جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليه * قوله (ثم ان كان اسما يصح جعله لما
انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والافهو لمتعلقه فيطابق فيهما ماقصد الا ان يكون
جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال) يعنى
ان التميز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لماانتصب عنه
اولا فان صح جعله لماانتصب عنه يعنى ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة نفسه كابوة
جاز ان يكون له ولمتعلقه يعنى جاز ان يكون ماصح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا
فى طاب زيدا ابا فانه يصح ان يكون زيد او ان يكون ابازيد وكذا جاز ان يكون ماصح
ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة فى طاب زيد ابوة فانه يصح ان يريد بها
ابوة زيد نفسه لاولاده وان يريد ابوة ابيه له وماكان ينبغى له هذا الاطلاق فان رجلا
فى كفى زيد رجلا صح ان يكون لماانتصب عنه ولايجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح
ان يكون صفة لماانتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه (قوله فيطابق فيهما)
يعنى بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع
(قوله فيهما) اى فى التميز الذى جعلته لماانتصب عنه والتميز الذى جعلته لمتعلقه
(وقوله ماقصد) اى المفرد والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته لماانتصب عنه طاب زيد
ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء طابقت بالتميز ماقصدت اليه وهو ماانتصب
عنه اى زيد فثنيته ان ثنيت زيد اوجمعته ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت
اباه وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوى زيد ثنيت ابا فقلت
طاب زيد ابوين لان المقصود به مثنى وان قصدت آباءه جمعته فقلت طاب زيد آباء
لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر فى نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين
وطاب الزيدون آباء هل التميز لماانتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القراين ان كان
فاما ان اختلف التميز وماانتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التميز جنسا
نحو طاب زيد ابوين او آباء وطاب الزيدان ابا او آباء وطاب الزيدون ابوين او آباء

٣ (قوله كفى زيدرجلا) الظاهر انك اذا قلت كفى زيد كان هنالك ابهام فى ان الكافى من زيد ماذا هو رجوليته او علمه او شهادته فاذا قلت رجلا كان المقصود رجوليته اى كفى رجلية زيد وكذا اذا قلت شهيدا كان المعنى كفى شهادته وعلى هذا ينبغى ان يضاف ههنا ايضا شئ الى زيد فيقال كفى شئ زيد هو رجوليته وما ذكره الشارح ههنا وفيما تقدم يدل على ان الابهام فى ان الذات الكافى الذى هو زيد ماذا فيكون التردد والابهام فى ذات موصوف بالرجولية وذات موصوف بالشهادة الى غير ذلك فيفسر بذات مع صفة الرجولية او بذات مع صفة الشهادة والحق ماذكرناه وكذا الحال فى طاب زيد ابا اذا كان الاب عبارة عن زيد فان حاصله ايضا طاب زيد ابوة والتقدير طاب شئ زيد هو ابوته وكذا معنى لله در زيد فارسا لله در فروسيته وكذا معنى عز قائلا عز قائليته وعلى هذا قياس نظائره فتأمل

٤ اما وصفا نسخه

فلابس فى ان التميز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والاطابق ماانتصب عنه واما ان اختلفا وكان التميز جنسا نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فالبس حاصل اذيصح ان يكون لماانتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا تطابق به ماتقصده فيما لايصح الالمتعلقه نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا هذاماقاله المصنف والاولى ان يقول فياليس بجنس سواء جعلته لماانتصب عنه او لمتعلقه اه انالم يلبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحوهم حسنون وجها وطيبون عرضا ويجوز وجوها واعراضا قال الله تعالى ﴿ فان طبن لكم عن شئ منه نفسا ﴾ وقال على رضى الله تعالى عنه ﴿ طيبوا عن انفسكم نفسا ﴾ واما اذا البس فالمطابقة لاغير لايجوز زيدطيب اباوانت تريد آباء او ابوين وكذا لاتقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين قال الله تعالى ﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ واماقول الحطيئة * ٥ والاكرمين اذاماينسبون اما * فانماوحد الاب فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذالم يلبس نحوقر زيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبى صلى الله تعالى عليه وسلم * فاصدع بامرك ماعليك ٦ غضاضة * ٧ وابشر بذاك ٨ وقر منك عيونا * (قوله الا ان يكون جنسا) قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا تقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه اوبوة آبائه وكذا تقول طاب الزيدان اوالزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذاتقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان تقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما اوعلمين على حسب ماتقصد قال تعالى ﴿ بالاخسرين اعمالا ﴾ (قوله وان كان صفة) قسيم قوله ان كان اسما يعنى ان الصفة لم يجئ صالحة لماانتصب عنه ولمتعلقه كماجاء الاسم بل لم يجئ الالماانتصب عنه فقط فيجب اذن ان تطابقه اذليس فى الصفات مايقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك نحولله دره اودر زيد فارسا وكفى زيد شجاعا (قوله واحتملت الحال) قال الاكثرون هى تميز (وقال بعضهم هى حال اى مااعجبه فى حال فروسيته (٢ ورجح المصنف الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذاجعل حالااختص المدح وتقيد بحال فروسيته وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التميز عند مااحسن فروسيته فلايمدحه فى غير حال الفروسية الابها وهذا المعنى هوالمستفاد من مااحسنه فى حال فروسيته وتصريحهم بمن فى لله درك من فارس دليل على انه تميز وكذاقولهم عز من قائل والتميز عن المفرد مقدرين وكذا ان كان عن نسبة وكان التميز نفس ماانتصب عنه بدليل تصريحهم بها فى نحو يالك من ليل وعز من قائل وقاتله الله من شاعر ومررت برجل هدك من رجل وحسبك من رجل اى هدك هو وحسبك هو فالضمير هوماانتصب عنه التميز فى هذه المواضع وقدتكلف بعضهم تقدير من فى جميع التميز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه واما معنى قولهم لله درك فالدر فى الاصل مايدر اى ماينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب

٥ صدره * سيرى اماماقان الاكثرين حصا * وبعده * قوم هم الانف والاذناب غيرهم * ومن يسوى بانف الناقة الذنبا *

٦ (قوله غضاضة) ذلة ومنقصة

٧ (قوله وابشر بذاك) بشرت الرجل ابشره بشرا و بشرت بكذا ابشر اى استبشرت

٨ (قوله وقرمنك عيونا) قرت عينه تقر وهى نقيض سخنت

٢ (قوله ورجح المصنف الى قوله وانا لا ارى بينهما فرقا) اعتبرالمص ان العامل هوالتعجب نفسه او المدح نفسه فكانه قال على سبيل الانشاء تعجب منه فارسا فان جعل تميزا كان المعنى تعجبت من فرسيته وان جعل حالا كان المعنى تعجبت منه فى حال فروسيته فيتقيد انشاء التعجب بزمان الفروسية وليس بمقصود والشارح زاداعتبار معنى الحسن فيه وجعله عاملا فى التميز والحال فصارمآل المعنى على الوجهين واحدا

فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه تعالى نحو قولهم لله انت ولله ابوك فعلى لله دره ما اعجب فعله * قوله (ولايتقدم التميز والاصح ان لايتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد) اى لايتقدم التميز على عامل اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لايفصل بين عامله وبينه وقوله * ثلاثون للهجر حولا كميلا * ضرورة وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهى كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر ومافيه معنى الفعل ممالبس من الاسماء المتصلة به نحو لله دره فارسا ودر زيد فارسا وويلم زيد شجاعا وويح زيد رجلا فلايتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل ۳ ومافيه معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل فى نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لايتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول فجوزه المازني والكسائى والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه فى الاصل فاعل الفعل المذكور كما فى طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو * وفجرنا الارض عيونا * اى تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لايتقدم على الفعل فكذا ماهو بمعنى الفاعل فى ليست العلة بمرضية اذ ربما يخرج الشئ عن اصله ولايراعى ذلك الاصل كمفعول مالم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاى مانع ان يكون الفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم (وقيل ان الاصل فى التميزات ان تكون موصوفات بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندى خل راقود ورجل مثله وسمن منوان وكذا كان الاصل فى طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما خولف بها لغرض الابهام اولا ليكون اوقع فى النفس لانه يتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد الابهام فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تميزا لم يستقم واصل التميز التنكير لمثل ماقلنا فى الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهى اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا (واجاز الكوفيون كونه معرفة ٤ نحو سفه نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه (وعند البصريين معنى سفه نفسه سفهها اوسفه فى نفسه والم بطنه متضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره وبطر عيشه بمعنى فى امره وفى عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجئ فى باب الاضافة * واعلم انه لو قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شئ فالذى يجرى عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب مابعده على التميز فالمنصوب سبب لمن جرى عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا

---

۳ اى افعل التفضيل

٤ قوله (نحو سفه نفسه) قال فى الصحاح قولهم سفه نفسه واخواته كان الاصل فيها سفهت نفس زيد ورشد امره فلما حول الفعل الى الرجل انتصب مابعده بوقوع الفعل عليه لانه صار فى معنى سفه نفسه بالتشديد هذا قول البصريين والكسائى ويجوز عندهم تقديم هذا المنصوب كما يجوز غلامه ضرب زيد وقال الفراء لما حول الفعل من النفس الى صاحبها خرج مابعده مفسر ا يدل على ان السفه فيه وكان حكمه ان يكون سفه زيد نفسا لان المفسر لايكون الا نكرة ولكنه ترك على اضافته و نصب كنصب النكرة تشبيها بها ولايجوز عنده تقديمه لان المفسر لايتقدم

٥ فى قولك زيدا فره عبد زيد هو العبد وفى قولك زيدا فره منك عبدا زيد هو مولى العبد (اقول وليس هذا بمطرد الاترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اى هو اشجع رجل فى الناس وهما خير اثنين فى الناس والمنصوب على التميز هو من جرى عليه افعل لا سببه والدليل على انه تميز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى ﴿ فالله خير حافظا ﴾ انتصب حافظا على التميز اى خير من حافظ فهو والجر سواء نحو خير حافظ وخير حافظا هو حافظ فى الوجهين (وقول الاعشى ※ تقول ابنتى حين ٦ جد الرحيل ※ ابرحت ربا وابرحت جارا ※ ابرحت اى جئت بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة فمعنى ابرحت صرت ناشدة وكال اى بالغت ٧ وكملت ربا فهو نحو كفى زيد رجلا اى ابرح جار هو انت وكذا قوله ※ اجار تاما انت جارة ※ لان ما الاستفهامية تفيد التفخيم كما فى قوله تعالى ﴿ القارعة ما القارعة ﴾ اى كل شئ جرة فمعنى ما انت كملت فالمنصوب فى عبارات النحاة فى نحو قولهم شراهر ذا ناب انه مرتفع لفظا فاعل معنى المنصوب فى مثله تميز عن النسبة تقديرا اى كان مبتدأ لفظا بمعنى كان لفظه مبتدأ وكان معناه فاعلا ومثله كثير فى كلامهم ※ قوله (المستثنى متصل ومنقطع ٨ فالمتصل هو المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمقطع المذكور بعدها غير مخرج) اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى قال وذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفى الماهية فى حد واحد وذلك لان الحدمين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان فى الماهية لا يتساويان فى جميع اجزائها حتى يجتمعا فى حد واحد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج فلى يمكن جمعهما فى حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفى الماهية لا يمنع اشترا كهما فى اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا آخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما فى الماهية (قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا فى متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل فى هذا الحد كما فى جاءنى القوم الا حمارا لمخالفة الحمار القوم فى المعنى (قوله من متعدد) اى من شئ ذى عدد (قوله لفظا او تقديرا) تفصيل لتعدده فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءنى القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ماجاءنى الا زيد اى ماجاءنى احد الا زيد (قوله بالا واخواتها) ليخرج نحو جاءنى القوم لا زيد وماجاءنى القوم لكن زيد وجاءنى القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم (ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار

---

٥ قوله (فى قولك زيدا فره عبد) فره بالكسر اشر وبطر فهو فره وفره بالضم فهو فاره اى حاذق وقياسه فريه

٦ قوله (جد الرحيل) وفى الصحاح اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا ※ اى اعجبت وبالغت

٧ قوله (وكملت ربا) وكمل ثلث لغات ارداها الكسر

٨ المتصل المخرج كذا فى القروة

مقوليته لان زيدا فى قولك جاءنى القوم الا زيدا لوقلنا انه غير داخل فى القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اتفقوا ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول فان جاز الشك فى مثاله لم يتصحح فى نحو قوله على دينار الا دانقا للعلم بان دانقا خرج من الدينار والباقى بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل فى القوم والا لاخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغى ان يجتنب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد فى الكتاب العزيز ٢ من الاستثناء شئ كثير كقوله تعالى ﴿ فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما ﴾ فيكون المعنى لبث الخمسين فى جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا (فقال بعضهم مختار انه غير داخل بل القوم فى قولك جاء القوم عام مخصوص اى ان المتكلم أراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشئ لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول فى قصد المتكلم فى نحو له على عشرة الا واحدا لان واحدا داخل فى العشرة بقصده ثم اخرج والا كان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال (وقال القاضى عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له على عشرة الا واحدا بمعنى له على تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة فى كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعة هى له مفردة بلا استثناء وهو الخمسنان والا مفيد للاستثناء وواحدا هو المخرج وتسعة لا تدل على شئ من هذه المعانى الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطله هذا ويلزم مثل مافروا منه فى بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع ﴾ لان الناس جنس يعم المستطعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده (وقال اخرون وهو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها مافروا منه ومالزمهم ان المستثنى داخل فى المستثنى منه والباقى بعد بدل البعض داخل فى المبدل منه والتناقض بمجئ زيد وانتفاء مجيئه فى جاءنى القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجئ منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل فى نحو جاءنى غلام زيد ٤ ورأيت غلاما ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى الشئ ذى جزئين او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه فى مثل ذلك الموقع ومابقى من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما فى التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول فى مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة فى بعض المواضع نحو جاءنى القوم الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه (فزبدة الكلام ان دخول المستثنى فى جنس المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كانا قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم

٢ قوله (من الاستثناء) الا فى المنقطع

٤ قوله (ورأيت غلاما ظريفا) وكذا سائر المتبوعات مع توابعها

الناقص فى نحو جاءنى القوم الازيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاؤنى ولانى
نحو له على عشرة الادرهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له على وذلك لان
المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لابد له من التقدم وجودا على النسبة التى دل
عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ٥ فى الاستثناء
كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلابد من وجود هذه الثلاثة قبل ٢
فلابد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض ❊ قوله (وهو منصوب
اذا كان بعد الا غير الصفة فى كلام موجب اومقدما على المستثنى منه اومنقطعا فى الاكثر
اوكان بعد خلا وعدا فى الاكثر وماخلا وماعدا وليس ولايكون) شرع يبين اعراب
المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو فى باب المنصوبات وهو فى مواضع الاول ٦ ما اجتمع
شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء فى كلام موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه
فى نصب المستثنى وما كان بعد الا التى للوصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء
فى كلام موجب لان غير الموجب لايجب نصب مستثناه كما يجئ واختلف فى عامل النصب
فى المستثنى (فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم اومعنى الفعل بتوسط الا لانه شئ
يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول
(وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء بها والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى
ولكونها نائبة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن انادى (وقال الكسائى هو منصوب
اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الازيدا قام القوم الا ان زيدا
لم يقم وليس بشئ اذ يبقى الاشكال عليه بحاله فى انتساب ان مع اسمها وخبرها الا
فى تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لايقدر
فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجئ واما تقدير الحرف
الموصول فله اسوة بالبصريين فى تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التى
قبلها كالنائب عنها فالا عنده تكون كالنائب عن ان المقدرة (وقال الفراء الا مركب
من ان ولا العاطفة حذف النون الثانية من ان وادغمت الاولى فى لام لا فاذا انتصب الاسم
بعدها فبان واذا تبع ماقبلها فى الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الازيدا
قام القوم ان زيدا ٢ لاقام اى لم يقم فلا لنفى حكم ماقبل الا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم
او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كاسد فقدموا الكاف
وركبوها مع ان (وفيما قال نظر من وجوه لان لا على المعنى الذى اوردنا غير عاطفة م
ومع التسليم فان لا العاطفة لاتأتى الا بعد الاثبات نحو جاءنى زيد لاعمرو وانت تقول
ماجاءنى القوم الازيد ولان فيما قال عزلا لأنّ مرة وللاخرى عن مقتضيها وذلك
لانه ينصب بها مرة ويتبع مابعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معا فى موضع ولان
المعطوف عليه قليلا مايحذف والمتعدد الذى هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف
نحو ماقام الازيد (وقال بعضهم هو منصوب باستثنى كما ان المنادى منصوب بانادى والا

٥ (قوله فى الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع آه) هذا مخالف لما سبق فى بحث تقديم الفاعل اذا وقع مفعوله بعد الا من ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا فى الصورة المذكورة وذلك لان مابعد الا من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ماجاءنى الازيد بمعنى ماجاءنى غير زيد وجاءنى زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة اذ يشعر كلامه هنا كون المستثنى مع المستثنى منه من جملة واحدة معنى ٦ (قوله ما اجتمع فيه شرطان آه) قيل لكن يحتاج الى قيد آخر وهو ذكر المستثنى منه ليخرج قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لاعلى الاستثناء وفيه بحث لان الكلام فى كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله اذا كان بعد عدا ٢ ادخال لا على الماضى من غير تكرير قليل جدا ٣ لانها داخلة على الخبر وليس هناك معطوف عليه وقوله مع التسليم اشارة الى امكان تقدير المعطوف عليه اى ان زيدا قعد ولاقام

(وحرف)

وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نمل ما ثبت ورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الاترى انه يجب النصب فى اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدرا بعد انت والاسد ونحوه (وقال المصنف فى شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان فى اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اى ينتسبون اليك بالاخوة وكذا فى امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله فى المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعى ذلك الاصل ولو لم يكن فى الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى اذ الجملة ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلا ما بفاعله من المفرد الذى يتم بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما مع تقويها بآلة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه فى كتابه فى مواضع فنقول عمل فيه ماقبله كعمل العشرين فى الدرهم ٤ هذا كله فى المستثنى المتصل (واما المنقطع فذهب سيبويه انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله فى الكتاب فحمل على معنى لكن وعمل فيه ماقبله كعمل العشرين فى الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهى وان لم تكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد فى وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غنى الا انه شقى والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن للاسماء وخبرها فى الاغلب محذوف نحو قولك جاءنى القوم الا حمارا اى لكن حمارا لم يجئ (قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى ﴿الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم﴾ وقال الكوفيون الا فى الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه فى المتصل (وتأويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما فى لكن وفى سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لى عليك دينار ان سوى الدينار الفلانى وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب فى المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجئ والابدال ايضا لا يجوز فى نحو جاءنى القوم الا زيدا لانك لو ابدلت كان المبدل منه فى حكم الساقط فيؤدى الى التفريغ فى الايجاب فلم يبق الا النصب (قوله او مقدما على المستثنى منه) يعنى اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان فى الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان فى غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول مالى الا ابوك احد فجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول مالى الا ابوك

٤ فمذهبه على هذا ان الجملة عاملة فى المستثنى لتمامها الا لمعنى الفعل فيها سواء كان معنى الفعل فيه اولا وهو المختار عندى ۔ نسخه

صديقا على ان ابوك مبتدأ ولى خبره وصديقا حال وتقول من لى الا ابوك صديقا فمن مبتدأ ولى خبره وابوك بدل من من كانك قلت ألى احد الا ابوك وصديقا حال وتقول مالى الا زيدا صديق وعمرا او عمرو فتنصب عمرا على العطف على زيدا وترفعه على انه مبتدأ محذوف الخبر اى وعمرو كذلك ❊ واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يأخر نسبة الى المستثنى منه نحو ماجاءني الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تأخيره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت (ولا يجوز عند البصريين تقديمه عليهما معا فى الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله ❊ وبلدة ليس بها طورى ❊ ولا خلا الجن بها انسى ❊ شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طورى ولا بها انسى خلا الجن فقدم الحكم والمستثنى منه وبها انسى الظاهر تفسير له فما قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك فى الاستثناء المفرغ اللزم عندهم تأخر المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب وزيد الا انا كالم يأتى (وجوز الكوفيون فى السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا ضربنى القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى فى المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب (والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا وعدم القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه فى الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو فى الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجئ فى قولك جاءنى القوم الا زيدا وان لم يكن فى الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجئ بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز لكثرة استعماله تقدمه على احدهما نحو جاءنى الا زيدا القوم والقوم الا زيدا جاءوك ولم يجز تقدمه عليهما معا وفى المفرغ الذى ليس فيه الا الحكم لم يجز تقدمه عليه ❊ واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل فى المستثنى هو العامل فى المستثنى منه بل قد يختلفان كما فى قولك القوم الا زيدا اخوتك هذا عند من جعل العامل فى المبتدأ الابتداء لا الخبر (قوله او منقطعا على الاكثر) اى منقطعا بعد الا نحو ما فى الدار احد الا حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود فى الفصيح من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ماجاءنى القوم الا حمارا وماجاءنى زيد الا عمرا فهؤلاء يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذى يجوز حذفه اما ان يكون بما يصح دخول المستثنى فيه مجازا اولا فالاول نحو قولك مافى الدار ٦ احد الا حمارا يصح ان تجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو دؤيب ❊ فان تمس ٣ فى دار رهوة ثاويا ❊ انيسك اصداء القبور تصيح ❊ ومثله مالى عتاب الا السيف (فلسيبويه فى مثل هذا وجهان اذا ابدلت احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول البدل فى المبدل منه والثانى ان الاصل فى نحو لا احد فيها الا حمارا ان يقال مافيها الا حمار اى مافيها شئ الا الحمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه العقلاء المعدد ماظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد المدرك له كانك تظن ان المخاطب يستبعد حلولها من

٥ (قوله ليس بها طورى) الطور الجبل والطورى الوحشى من الطير والناس يقال حمام طورى وطوراني ويقال ما بها طورى اى احد قال الصحاح وبلدة البيت

٦ لفظ احد اذا وقع فى النفى كان لمن يعقل فلهذا كان استثناء الحمار منقطعا

٣ (قوله فان تمس فى دار رهوة ثاويا) الرهوة والرهو المكان المرتفع والمنخفض ايضا يجتمع فيه الماء وهو من الاضداد ورهوة فى شعر ابى دؤيب عقبة بمكان معروف والصدى ذكر البوم والصدى ايضا ما يجيبك مثل صوتك فى الجبال وغيرها

الادمى فقلت لاحد فيها تأكيدا لنفى كون الادمى بها فلما ذكرت ذلك المستبعد ابقيت ذلك المستثنى على ماكان عليه فى الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لايكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان فى الوجه الاول (وذهب المازنى الى انه من باب تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحمار جاؤنى وهذا لايطرد له فى جميع الباب نحو قوله تعالى ﴿ ومالهم به من علم الا اتباع الظن ﴾ وقولهم ليس له سلطان الا التكلف ونحو ذلك والثانى اى الذى لايدخل فيه المستثنى فى ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثانى من قول سيبويه وذلك نحو ماجاءنى زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال * ٤ والحرب لايبقى لجاحمها التخيل والمراح * الا الفتى الصبار فى النجدات والفرس الوقاح * وقال * عشية لاتغنى الرماح مكانها * ولا النبل الا المشرفى المصمم * والثانى من القسمين الاولين مالايكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه كقوله تعالى ﴿ لاعاصم اليوم من امر الله الا من رحم ﴾ اى من رحمه الله تعالى (وقال بعضهم لاعاصم اى لامعصوم فاستثناء متصل (وقال السيرا فى المراد بمن رحم الراحم اى الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا واما قوله تعالى ﴿ فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد فى الارض الا قليلا ﴾ وقوله تعالى ﴿ فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس ﴾ فلا يجوز الابدال فى الآيتين لان التحضيض كالامر والشرط ولايجوز ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد وكان الزجاج يجيز البدل فى قوم يونس لان معنى لولا كانت قرية آمنت ما آمنت قرية لان اللوم على مافات دلالة على انتفائه ومثله قولهم لاتكونن من فلان فى شئ الا سلاما بسلام اى متاركة ووداعا من قوله تعالى ﴿ واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ﴾ ومعنى بسلام اى مع سلام اى متاركة متابعة و يجوز ان يكون الباء للبدل اى تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ماضر الا ما نفع وما زاد الا ما نقص وما فيهما مصدرية وابو سعيد وابن مبرمان يقدران الخبر اى ولكن النقصان امره ولكن النفع امره (ومذهب سيبويه ان مابعد الا فى المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله * ولاعيب فيهم غير ان سيوفهم * بهن فلول من ٥ قراع التكائب * وقوله * فتى كملت اخلاقه غير انه * جواد فما يبقى من المال باقيا * فظاهر فيه اول وجهى سيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة فى المدح اى ان كان ولابد من العيب ففيهم عيب واحد فحسب وهو فلول سيوفهم من القراع وفى اخلاقه ناقص واحد وهو جوده الكامل الممزق لماله يعدون مافى ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان فى التحقيق غاية فى الكمال من جملة العيوب غلوا فى الثناء كما قال بديع الزمان عيبه ان لاعيب فيه فنفى عين الكمال عن معاليه (قوله اوكان بعد خلا وعدا فى الاكثر) قال السيرا فى لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها فى بعض ما ذكره بخلا فى جواز الجر بها (وقال اى السيرا فى ما اعلم خلافا فى جواز الجر بخلا الا ان

---

٤ قوله (لا يبقى لجاحمها التخيل و المراح) جحم الرجل اذا فتح عينه كالشاخص والمرح شدة الفرح والنشاط والاسم المراح بكسر الميم النجدة الشجاعة حافر وقاح اى صلب

٥ قراع التكاب قبالها

النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه واما حلا فهو فى الاصل لازم يعدى الى المفعول من نحو حلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموهما هذا التضمين فى باب الاستثناء ليكون ماىعدها فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما فدمع كونهما فى محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمى ليس ولايكون واما عدا فبعد فى غير الاستثناء ايضا وفاعل حلا وعدا عند النحاة بعضهم ٦ وفيه نظر لان المقصود فى جاء فى القوم حلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن منهم اصلا ولايلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان تضمر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اى جاء فى القوم حلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى ﴿ اعدلوا هو اقرب للتقوى ﴾ فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب فى قولهم ٧ ما النساء وذكرهن بعدا مستمرة وقال بعضهم ماؤول بالا ولم يثبت (قوله وماحلا وماعدا) انما لزم النصب بعدهما لان مامصدرية وهى تدخل على الفعلية بالسا كا تجئ فى قسم الحروف وفى الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فعين الفعلية فتعين كونهما فعلى فوجب النصب والمضاف محذوف اى وقت ماحلا مجيئهم زيدا اى وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك ان الحين كثيرا مايحذف مع ما المصدرية نحو ٨ ما ذر شارق ونحوه (وجوز الجرمى الجر بعدما حلا وماعدا ولم يثبت على ان ما زائدة (قوله وليس ولايكون) هما ايضا فى محل النصب على الحال اذا ضمنا معنى الاستثناء ولايستعمل موضع لايكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض معناها الى ضمير المستثنى منه اى ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ماقلنا فى وجوب اضمار فاعل حلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما فى قوله تعالى ﴿ انا انزلناه فى ليلة القدر ﴾ وقوله تعالى ﴿ حتى توارت بالحجاب ﴾ بخلاف ذلك (واجاز الخليل ان يوصف بليس ولايكون منكرا ومعرف باللام الجنسية نحو جاء فى الرجال ليسوا اولا يكونون زيدا وسمع من العرب ماانى امرأة لاتكون فلانة وليست فلانة فيلحقهما من ماالحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث تقول مارأيت رجالا لايكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك فى حلا وعدا ولم تستعمل هذه الافعال فى الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص ❊ ترك الصنع الذى قد تركته ❊ ولا الغيظ منى ليس حلدا واعظما ❊ اى الاحلدا ولاتستعمل هذه الكلم الافى الاستثناء المتصل بخلاف غيرها تستعمل فى المنقطع ايضا كقوله ❊ وكل انى باسل غيرانى ❊ ٩ اذا عرضت اولى الطرائد ابسل ❊ قوله (ويجوز فيه النصب ويختار البدل فيما بعد الا فى كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو مافعلوه الاقليل والاقليلا) اعلم ان لاختيار البدل فى المستثنى شروطا احدها ان يكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام اونهى اونفى صريح او مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان لايتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام اونهى اونفى مدخل

٦ قوله (وفيه نظر) لعل المراد البعض المطلق فيستقيم وقيل الضمير للجائى

٧ اوله كل شئ منه ومهاه اى منصوبا بلفظ عداكما يدل عليه ماروى ايضا ماحلا النساء وذكرهن وهذا من الضروب فى نهج البلاغة شوا فى الدنيا ماالدنيا باقية

٨ اى ماطلعت شمس

٩ قوله (اذا عرضت اولى الطرايد ابسل) الطريدة ماطردت من صيد وغيره والطريدة الوسيقة وهو مايسرق من الابل الباسل الشجاع

فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء او احد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيدا يجوز ذلك الابدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو ما احد لقيته كريم الا زيدا ومثال دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج الى تأويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدأ في الحال او الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب (قال سيبويه اذا قلت ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيد او رأيت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله (وانا لا ارى بأسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيد لان المعنى ما انصفني احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي بن زيد * في ليلة لا ترى بها احداء يحكي علينا الا كواكبها ٢ * وترى من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا ظاهر معنى البيت فالانصاف والحكاية منفيان معنى بلى قلت لا اوذي احدا يوحد الله تعالى الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغير موجب نحو ما جاءني اخو احد الا زيد وفي حكمه ما في وصف معمول غير الموجب في نحو اتاني غلام لاحد الا زيد (قولنا او مؤول به يدخل نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا زيد وفي قل رجل وقلما رجل واقل رجل معنى النفي (قال ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجيء في نواصب الفعل قال ويجيء بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله ٣ قلما عرس حتى هجته * بالتباشير من الصبح الاول * والاغلب الاول ولكون اقل رجل مؤولا بالنفي لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا تدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جمة لم يحسن على ما قال الاخفش قال ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلاعطائه معنى الفعل الا ترى ان سيبويه اجاز حكاية نحو لبيبة وعاقلة اذا سمي به كالجملة وفاعل قل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب قال ابو علي اقل مبتدأ حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك اقائم الزيدان موجود قال او نقول هو مبتدأ لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقائم الزيدان (وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدأ والا زيد بدل

٢ يعني انه خلا بمن يحبه في ليلة لا يطلع فيها عليهما ولا يخبر بحالهما الا الكواكب لو كانت ممن يخبر

٣ قوله (قلما عرس حتى هجته بالتباشير) هاج الشيء يهيج هيجا اي ثار وهاجه غيره يتعدى ولا يتعدى والتباشير البشرى وتباشير الصبح اوائله وكذلك اوائل كل شيء

من ضمير يقول وكذا في اول رجلين يقولان ذلك الا زيدان واول رجل يقولون ذلك الا زيدون قال واما ثنى ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يحقق في انه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناه او مجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثاني قولي ابي علي لانك تقول اول من يقول ذلك الا زيد وقل من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لانها من وصف واول رجل يقول بمعنى اول من يقول ٤ فالجملة اذن وصف النكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اول رجل لان اول يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما في الحكم منه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اول اذ لو ابدلت منه طرحته في التقدير فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه اول حملا على المعنى المؤول به الكلام اذ المقدر ما رجل يقول ذلك الا زيد اي ما يقول ذلك الا زيد ويعني ان يكون تأويل النفي ظاهرا ومن ثم ورد على الزجاج في تجويز الرفع في قوم يونس في قوله تعالى ﴿ فلولا كانت قرية آمنت ﴾ الاية حمل التحضيض كالنفي وقد تجرى لفظه اي وما تصرف منه مجرى النفي قال تعالى ﴿ فابى اكثر الناس الا كفورا ﴾ ويأبى الله الا ان يتم نوره ﴾ والمفرغ لا يجئ في الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابى القوم ان يأتوني الا زيدا حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال وتأويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ ﴿ فشربوا منه الا قليل ﴾ اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز ٥ مات الناس الا زيد اي لم يعش الناس الا زيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال والمفرغ نحو ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد فمت (وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى ﴿ فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس ﴾ لتأويله التحضيض بالنفي لان المعنى ما آمنت قرية اذ اللوم على ما فات دلالة على انتفائه (وقرره الخ وأما قوله تعالى ﴿ فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا ﴾ فالنصب لاغير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام الا زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا ان النصب فيها اولى لقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا هنا الا زيدا فان الابدال ليس باولى فيهما من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يبقى ذلك ٭ فاذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتساع ابدال عند البصرية لان عندهم يجوز حذف المتبوع وهو ههنا جائز (وقال الكسائي والفراء لا حرف عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الاداة للاستثناء وانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في آخر معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد (والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية (قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا

(الاشتمال)

٤ ذلك الا زيد صفته

٥ (قوله مات الناس) ومن هذا القبيل مات الناس الا العالمون

٢ وهو جواب السيرافی ٣ (قوله فیوجب البدل) ای حکمه اولاتباع ٤ (قوله فاعترض علیه المصنف بلزوم تناقض القرائتین) ای المص فالاولی ان یقال اکثر القراء ٣ علی الوجه المرجوح ولا بأس به بل المحذور اتفاقهم علی المرجوح مع ان بعض الناس قد یجوز ذلک ایضا ٣ وهم ماعدا ابن کثیر وابی عمر ٢٣٣ ٥ (قوله الاستثناء من اسر یقتضی کونها غیر مسری بها)

الاشتمال فهو شبیه ببدل الغلط و بدل الغلط لایکون فی فصیح الکلام (والجواب انه بدل البعض ولم یحتج الی الضمیر لقرینة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنی بعض المستثنی منه (قال ثعلب کیف یکون بدلا والاول مخالف الثانی فی النفی و الایجاب (٢ والجواب انه لامنع منه مع الحرف المقتضی لذلک کما جاز فی الصفة نحو مررت برجل لاظریف ولا کریم جعلت حرف النفی مع الاسم الذی بعده صفة لرجل والاعراب علی الاسم کذلک یجعل فی نحو ماجاء القوم الازید قولنا الازید بدلا والاعراب علی الاسم ولوکان عطفا لم یکن معنی الکلام مع حذف المتبوع کمنه مع ثبوته اذ ذلک من احکام البدل لامن احکام العطف (والفراء یمنع النصب علی الاستثناء اذا کان المستثنی منه منکرا ٣ فیوجب البدل فی نحو ماجاءنی احد الازید ویجیز النصب والابدال فی ماجاءنی القوم الازید والازیدا و لعله قاس ذلک علی الموجب فانه لاینتصب المستثنی فیه والمستثنی منه معرف باللام فلا یجوز جاءنی قوم الازیدا الان دخول زید فی قوم المنکر غیر قطعی حتی یخرج بالاستثناء ولیس بشیء لان امتناع ذلک فی الموجب لعدم القطع بالدخول و فی غیر الموجب المستثنی داخل فی المستثنی منه المنکر ولهذا اذا علم فی الموجب دخول المستثنی فی المستثنی منه المنکر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له علی عشرة الاواحدا (وذهب بعض القدماء الی انه یجب النصب علی الاستثناء ولایجوز الابدال اذا صلح الکلام للایجاب بحذف حرف النفی نحو ماجاءنی القوم الازیدا فانه یجوز جاءنی القوم الازیدا فکما لایجوز الابدال فی الموجب لایجیزه فی غیر الموجب قیاسا علیه وهو باطل بقوله تعالی ﴿ ولم یکن لهم شهداء الاانفسهم ﴾ بالابدال وبقوله تعالی ﴿ مافعلوه الاقلیل ﴾ فان الفعل یصلح للایجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم یصلح الفعل للایجاب نحو ماجاءنی احد الازید وماجاءنی رجل الاعمرو فانه یجیز البدل والنصب اذ لایجوز جاءنی احد الازیدا حتی یقاس علیه غیر الموجب فی وجوب النصب ومن جعل للفراء ولهذا القائل قیاس غیر الموجب علی الموجب ومن این لهما ذلک هذا (ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذکورة وکان اکثر القراء علی النصب فی قوله تعالی ﴿ ولایلتفت منکم احد الا امرأتک ﴾ تکلف جار الله لئلایکون قراءة الاکثر محمولة علی وجه غیر مختار فقال امرأتک بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنی من قوله تعالی ﴿ فاسر باهلک ﴾ لامن قوله ولایلتفت منکم احد ٤ فاعترض علیه المصنف بلزوم تناقض القرائتین اذن ولایجوز تناقض القرآت لانها کلها قرآن ولاتناقض فی القرآن (قال وبیان التناقض ٥ ان الاستثناء من اسر یقتضی کونها غیر مسری بها والاستثناء من لایلتفت احد یقتضی کونها مسری بها لان الالتفات بعد الاسراء فتکون مسری بها غیر مسری بها (والجواب ٦ ان الاسراء وان کان

ای یقتضی کونه غیر مأمور بالاسراء بها وهو ظاهر ثم ان الاستثناء من ولایلتفت یقتضی کونه مأمورا بذلک لان اهلک عام ولم تستثن منه فتکون داخلة فیه ولاشک ان القصة واحدة فیلزم ان یکون مأمورا بشیء معین غیر مأمور به بعینه واذا قرر الکلام علی هذا الوجه لم یتجه ان یجاب بانها اخرجت من وجوب الاسراء بها ولایوجب ذلک تحریم الاسراء بها فیجوز ان یکون قد اسری بها فیتنا ولها النهی فی ولایلتفت اوبانها اسرت وتبعتهم فیتناولها النهی ایضا بل الجواب ان تناول العام ایاها لیس قطعیا لجواز ان یکون مخصوصا فلایلزم من رجوع الاستثناء الی قوله ولایلتفت کونه مأمورا بالاسراء بها وحینئذ یوجه الاستثناء بما ذکر من انها تبعتهم اواسری بها مع کونه غیر مأمور بذلک اذلایلزم من عدم الامر به النهی عنه فتأمل ٦ اعترضه فی

المنهل وجعله ابن هشام منقطعا وانه جملة وقعت بعد الانحو (لست علیهم بمسیطر) الایة فلیراجع ٦ (قوله ان الاسراء وان کان مطلقا فی الظاهر الاانه فی المعنی مقیدآه) ای هو مأمور بان یسری باهله اسراء مخصوصا مقیدا بقید فالاستثناء سواء م

مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذالمراد امرباهلاك اسراء لاالتفات فيه الامر أنك فانك تسرى بهااسراء مع الالتفات فاستثنى على هذاان شئت من اسرا ومن لايلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتبختراى امش مشيا لاتتبختر فيه واذاكان المستثنى بعدالمستثنى منه وقبل صفته نحو ماجاءني رجل الاعمر وخيرمن زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكى ان سيبويه يختار النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة كجزء الموصوف فكأنه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا فان الابدال من شيء علامة الاستغناء عنه والعائد وصفه به ذلك علامة الاعتداد به والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد ۞ قوله (ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ماضربني الازيد الاان يستقيم المعنى نحو قرأت الاالا يوم كذا ومن ثمه لم يجز مازال زيد الاعالما) هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الالانه لم يشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى ۞ واعلم ان المنسوب اليه الفعل اوشبهه كما ذكر ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما أعرب المستثنى منه بمايقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فأعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كما في ماقام القوم الازيد اذ انايكونه من تمام المنسوب اليه وجبرة امكان اتباعه اياه تجويز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب وان لم يجز حذفه كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنافيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاءني رجل الازيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج اتفاقا وهو لايكون الابعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المستمر دلالته على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه بعده وغيره وذلك المتعدد المقدر لايمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لايتحقق اذن دخول المستثنى فيه ولاان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب على مثل ذلك البعض فلم يبق الاجميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ماقام الازيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها اوعليها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل منها اوعليها ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل في الاكل الاالتمساح ويعلم الله تعالى الاقدم العالم اوحدوث ذاته ويستطيع تعالى الاالمستحيلات وقرأت الايوم كذا وطربته الاالسوط قال تعالى ﴿ ومن يولهم يومئذ دبره الامتحرفا

(لقتال)

م رجع الى المقيداوالى القيد بحصوله واحد ولاتناقض هنالك وفيه بحث لان الاستثناء اذارجع الى القيد كان المعنى فاسر بجميع اهلك اسراء لاالتفات فيه الامن امرأتك فيكون الاسراء بها داخلا في المأمور به واذا رجع الى القيد لم يكن الاسراء بها داخلا في المأمور به فيكون المحذور باقيا بحاله فالمخلص هو ما اشرنا اليه

لقتال ﴾ ويمكن ان يقوم فى بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كانك اذا قيل لك ما لقيت صناع البلد فتقول ٨ لقيت الافلانا لكن الاغلب عدم التفريغ فى الموجب ويجوز التفريغ فى موجب مؤول بالنفى كما فى قوله تعالى ﴿ فابى اكثر الناس الا كفورا ﴾ فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة و المنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا ول صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفى فى ما قام الازيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه فى الحقيقة فى نحو ما قام الازيد بكما لم يكن القوم تمام المسند اليه فى ما قام القوم الازيد ابل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان كالمسند اليه لفظا (والاستثناء المفرغ يجيء فى جميع معمولات الفعل وفى المبتدأ والخبر اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الازيد وما ضرب الازيد وليس منطلقا الازيد و المفاعيل نحو ما ضربت الازيد او ما مررت الابزيد وان نظن الاظنا وما رأيته الايوم الجمعة والاقدامك وما ضربته الاتأديبا واما المفعول معه فلا يجيء بعد الايقال لا تمش الاوزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالا مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الاعطف النسق فلا يقال ما قام زيد الاوعمر وكما تقع الصفة واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاء زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الامن الملحقات بالمفعول الحال نحو ما جاء زيد الاراكبا او التمييز نحو ما امتلاء الاناء الاماء ونحو قوله تعالى ﴿ وما اهلكنا من قرية الاولها كتاب معلوم ﴾ الواو للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التى هى جملة بالا فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالاتجيء بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم فى خبر ليس وما ليس احد الاوهو خير منك وما رجل الاوانت خير منه وكذا فى قولك ما كان احد الاوانت خير منه وكذلك المفعول الثانى فى باب علمت نحو ما وجدت زيدا الاوهو فاضل وربما جاء الواو فى خبر كان بغير الاكقول على رضى الله تعالى عنه ﴿ قد كنت وما اهدد بالحرب ﴾ تشبيها بالحالية (واما التفريغ فى المبتدأ او الخبر وفروعهما فنحو ما زيد الاقائم وما قائم الازيد ولاغلام رجل الاظريف ولم يكن زيد الاعالما وما ظننتك الابخيلا ولم اعلم ان فيها الازيدا فزيدا اسم ان ولو قلت لم اعلم ان الازيدا فيها وزيدا لاراكبا لم يأتى لم يجز لما تقدم ان الالا تتقدم فى المفرغ على الحكم وفى غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الازيدا اخوتك واين الازيدا اخوتك لان العامل اى الحكم اين وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الازيدا اخوتك

٨ قوله (لقيت الافلانا) ومنه اضمرت المفعول الان يمنع مانع وقوله ويحسن الاالعجز عند الاحبة وقيل هذان المثالان وامثالهما من قبيل المؤول تأمل

ومن مستثنى منه وتقول هل صدك الا زيدا احد وما صدك الا زيدا احد ولا يجوز ما الا زيدا صدك احد ولا هل الا زيدا صدك احد لعدم الاستثناء عليهما (وفي المفعول المطلق اذا كان للتأكيد (ووقع بهذا الاشكال كقوله تعالى ﴿ ان نظن الا ظنا ﴾ وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى يقينا ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه (وحله ان نظن انه محتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لرفع ذلك الوهم كما انك اذا قلت جاءني زيد جاز ان يتوهم انه جاءك من يجري مجراه فتقول جاءني زيد زيد لرفع هذا الوهم ٣ فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث الوهم صار المستثنى منه فيما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا فال﴿ وما نحن بمستيقنين ﴾ الا ظنا وما اعتزموا الا اعتزاما ﴿ قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير اي ان نحن الا نظن ظنا وما اعتزموا الا اعتزاما وهو تكلف (واما الاستثناء في التوابع ففي البدل نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا مانع من كون سائر انواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيد الا رأسه في بدل البعض اي ما سلب زيد شيء منه الا ثوبه ولا ضرب زيد عضو له الا رأسه وعطف النسق لا يجيء فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتأكيد وذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدر متعدد هو ايضا عطف بيان وكونه متعددا يخالف لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التأكيد لانه لم توضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التأكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى يقدرها ويخرج الفاظ التأكيد منها والوصف نحو جاءني احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه (وفيه وفي خبر المبتدأ نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاءني احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد متصف الا بصفة القيام وما جاءني زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه لابد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولو لم يكن الا التحيز ونحوه وكذا في الخبر والحال (وذكر المصنف في حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه في حكم العدم وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها (٤ وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل محذوف اي ما جاءني احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدأ ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء كما لو ظهر موصوفه فتقول ما جاءني احد الا طويلا على الاستثناء ولم يمنع والفراء يجيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر استدلالا بقوله ﷺ

٣ قوله (فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم اه) يخفى ان ما ذكره من الاحتمال مما لا شبهة فيه وانه يظهره فائدة التأكيد واما الاستثناء فلا بد فيه من الشمول ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن الموهوم والاولى ما افاده الامام السكاكي من ان المصدر في امثال هذه المواضع محمول على النوع بحمل التنوين للتحقير او التعظيم او غير ذلك مما يناسب المقام

٤ قوله (وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل اه) فيه بحث لانك اذا قلت في ما زيد الا قائم تقديره ما زيد الا رجل قائم كان الاشكال باقيا بحاله لان زيدا ليس منحصرا في رجل قائم بل هو رجل موصوف بصفات اخر وكذا الكلام في الحال واما تقدير الموصوف فيما ذكره المالكي فهذا مدفع به ذلك الاشكال كما لا يخفى

بطالبنى عمى ثمانين ناقة ﷺ ومالى ياعفرآء الاثمانيا ﷺ ويجوز ان يريد الاثمانية جمال فرخم فى غير النداء ضرورة وماابازة مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر فى الاعراب ولاسيما فى الفاعل اذ لايجوز حذف الاسم قائم مقامه، وهو يجيز ماقام الازيدا (قوله وهو فى غير الموجب ليفيد) يعنى بغير الموجب النهى و الاستفهام و النفى الصريح او المؤول كما ذكرنا (قوله ليفيد)قد تقدم انك اوقلت قام الازيد لكان المعنى قام جميع الناس الازيد وهو بعيد وقرينة تخصص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية فى الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ فى الموجب (قوله الاان يستقيم المعنى) اى يستقيم فى الايجاب معنى الاستثناء المفرغ الذى يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت الايوم كذا اذلايبعد ان يقرأ فى جميع الايام الااليوم المعين واغلبه ان يكون فى الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال كما تقدم (قوله ومن ثم) اى ومن جهة ان المفرغ انما يجئ فى غير الموجب امتنع مازال زيد الاعالما لان مازال موجب اذ الا نفى اذا دخل على النفى افاد الايجاب الدائم كما يجئ فى الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الاعلى صفة العلم وهو محال (ولقائل ان يقول احمل الصفات المثبتة على مايمكن ان يكون مثله مما لايتناقض واستثنى من جملتها العلم كما قيل مازيد الاعالم فى الصفات المنفية ٢ او احمل ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم كانك قلت امكن ان يجمع فيه جميع الصفات الاصفة العلم كما حملت هناك على المبالغة فى اثبات الوصف (قال المصنف ووجه آخر ههنا فى منع نحو مازال زيد الاعالما وذلك ان مازال لاثبات خبره والاالنفى بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منفيا (ولقائل ان يقول مازال لاثبات خبره ان لم يعرض مايقلبه الى النفى لا مطلقا كما ان ليس لنفى خبره الا اذا عرض مايقتضى اثباته نحو ليس زيد الافاضلا ﷺ قوله (واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع مثل ماجاءنى من احد الازيد ولا احد فيها الاعمرو ومازيد شيئا الاشئ لان من لا تزاد بعد الاثبات وما ولا لاتقدر ان عاملتين بعد الاثبات لانهما عملتا للنفى وقد انتقض النفى بالا بخلاف ليس زيد شيئا الاشيئا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفى لبقاء الامر العاملة هى لاجله ومن ثم جاز ليس زيد الاقائما وامتنع مازيد الاقائما) اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ فى اربعة مواضع فى المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب نحو مازيد اوليس زيدا وهل زيد بشئ وفى اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لارجل ولاغلام رجل وفى الخبر المنصوب بما الحجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور كما فى جاءنى من رجل اوكان تابعا لمباشرها نحو ماجاءنى من رجل وامرأة والاالاتية بعد غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد مابعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت لتدل على تأكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها مباشرا لها نحو مازيد بقائم اى قيامه غير ثابت قطعا اوتابعا لمباشرها نحو مازيد بقائم ولا

٢ قوله (او احمل ذلك على المبالغة) اذا حمل قولنا مازيد الاعالم على المبالغة كان معناه ان جميع الصفات قد انتفى عنه الاصفة العلم ويلزم من ذلك ان يجعل سائر صفاته الموجودة له فى حكم العدم نظرا الى كمال العلم وقصور تلك الصفات فيه وهذا معنى يقبله الطباع السليمة و اذا حمل مازال زيد الا عالما على المبالغة كان معناه دام زيد على جميع الصفات الاعلى صفة العلم ويلزم منه ان يجعل الصفات المعدومة عنه فى حكم الموجودة له نظرا الى ان ثبوت تلك الصفات له اقرب من ثبوت صفة العلم له وفيه سماحة

فاعد والا الاته بعدها معطله لعدم الايجاب ومع بطلانه كسب بقي مؤكدا وكذا يعسر الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورين لان عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كما ذكرنا قبل والاسم الذي الذى يبدل له فكيف تعملان مع عدم سبب العمل ولا تجوز على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور من المذكورة وان كان مذهبه تجوز زيادة من في الموجب نحو (قد كان من مطر) ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ لان كلامنا في من الاستغراقية ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادتها في الموجب والتي تجوز زيادتها في الموجب لسبب هذه وكذا الباء المزيدة في نحو التي بعده وكفى بالله وبحسبك سير هذا التي يجيء فيها اي التي لتأكيد غير الايجاب ٣ (وقد اجاز الكوفيون اعمال من والباء المذكورين اي المختصين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ماجاءني من احد الا رجل فاصل ماريد شيء الا شيء حسن واما اذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا الا ان من الاستغراقية لما لزمت المنكر وضعا والباء المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان تعملا في المنكر لمشابهته ما ينبغي ان تدخلا فيه وان كان في حيز الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك لان العلة المذكورة قبل في امتناع جرهما لما بعد الا في المعرف والمنكر ما ذكروه كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد الا بهما (وقال ابو علي اعالم جر جر البدل في ماجاءني من احد زيد ونصبه في لا رجل الا زيد لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل في نحو ماجاءني من احد الا رجل صالح ولا يجوز جره اتفاقا ٤ من البصريين ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاصل فانه لا يجوز البدل على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول امتنع الابدال على لفظ اسم لا وخبره ما المذكورين لان اعمالهما فيما بعد الا يقتضي بقاء نفيهما بعدهما لا يعملان الا في المنفي ونحن الا يقتضي زوال نفيهما بعدهما لعدم الشاذ (قوله يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس وما سواء اجماعا منهم (قلت سلمنا تساوي معنييهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا لا يقتضي بقاء بعدها ها عملها ليس لشيء بل لكونها فعلا وعملها لا تزول بالا كما زول بعمها (فان قيل قد ثبت لما معنيين احدهما يزول بالا وهو النفي والاخر لا يزول به وهو الفعلية ومماثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون فيما ايضا معنى الفعلية (قلت كان معنى ليس في الاصل ماكان واما حكمها بذلك للحوق لامات الافعال لها نحو ليست وليست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما جئ ومعنى نفي كون مضمون الخبر وهو معنى ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شيء واحد في الحقيقة والمعنى وان كان في نفي الكون معنى الفعلية وليس في اتحاد معنى النفي في ليطا آخر ذلك وهو معنى ماشم قيل انهما بمعنى واحد اي في الحقيقة ٥ ورب شيئين معناهما الوضعي مختلف ومؤداهما شيء واحد

٣ فلا يقدمن تجويز زيادة الباء في نحو التي بعد ماعي في الموجب اعمال الباء فيما بعد الا في ماريد شيء الا شيء تصحيح

اي المقصد

(فاذا ثبت)

(فاذا ثبت هذا قلنا ان الا نقضت معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفي بحاله كما في ما كان زيدا لا منطلقا واما ان ليس ايضا تفيد ايجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر وهو الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية (فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان تكون بمعنى ما ثبت وما حصل فتفيد معنى في نفسها كسائر الافعال التامة فافادتها الكون المنفي في غيرها وافادة لفظ كان الكون المثبت في غيرها عارضة كتجرد عسى وبئس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب (فان قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به ولم يجز النصب في نحو ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به فما وجه الرفع (قلت المبتدأ والخبر يترافعان كما مر في حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتهما لكن يبقى عملهما تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما في ما نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ما الحجازية في العمل لعدم لزومها احد القبيلين كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل تلغى بتقدم الخبر وبتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا وجد مندوحة لم تحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يقال ما زيد رجلا ظريف ولا ماء ورجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلي القوي اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما في اعجبني ضرب زيد وعمرا حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلي الضعيف ٢ فاما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشيء او شيئا الا شيء وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعدا ولكن قاعد كما في خبر ما فالواجب الحمل عليه اجابة الداعي الضرورة هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء لكنه ههنا اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته ملتبس بما لا يجوز من البدل من اللفظ في نحو لا رجل فيها الا زيد ولا يلتبس بالبدل غير الجائز في ما جاءني احد الا زيدا واما في ما رأيت احدا الا زيدا فانه يلتبس ببدل جائز فعلى هذا لا يكاد يجيء النصب في نحو لا احد فيها الا زيدا الا في القليل قال الشاعر ✽ ٣ مهامها وخروقا لا انيس بها ✽ الا الصوامح والاصداء والبوما ✽ وقال ✽ ٤ ولا امر للمعصى الا مضيعا ✽ وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكير ذي الحال لكونه عاما كانه قال للمعصي امر مضيعا واما نحو قولك (لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار) فالنصب على الاستثناء فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيدا لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء واما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيدا ظاهر وهو خبر لا وانما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال سيبويه ان احدا لا يقول ذلك

٢ قوله (فاما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشيء آه) اي كما انه اذا انتقض النفي في خبر ما بالا وجب العود للضرورة الى الرفع الذي هو الاعراب الاصلي له كذلك اذا انتقض النفي في البدل عنه او فيما عطف عليه وجب اعتبار الرفع في ذلك الخبر لتصحيح الاعراب ٣ قوله (مهامها وخروقا) انخرق الارض الواسعة ينخرق فيها الرياح والجمع خروق ٤ صدره وضيعتم امري بمنعرج اللوى

الا زيد فتبدل زيدا من الضمير في يقول فترفعه او من احدا فتنصبه وانما نصب لان لفظ احد
لا يستعمل في الموجب وانما ثبت بعدان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى
لان المعنى لا يقول ذلك احد الا زيدا كما جاز ان تقول علمت زيدا ومن هو برفع زيد لما كان
المعنى علمت او من زيد على ما يجيء في افعال القلوب فلما اجريته مجرى الواقع في حيز النفي جاز
ان يكون الا زيدا بدلا من لفظ احدا كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك
لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع في حيز غير الموجب فلا يجوز ان تقول قياسا
عليه اما القوم فما رأيتهم الا زيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز النفي
ايضا اذ المعنى ما رأيت القوم الا زيدا * ولا بأس بان نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام
الاستثناء وهي انواع (احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا ٢ لمثل ما قلنا في فاء
وواو العطف واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى
بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل (وثانيها انه لا يستثنى
باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا لقوم فلا يقال ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا على ان كلا
الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اي
ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل (وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا
لبعض البصريين يقال له على عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له على عشرة
الا تسعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم متجوز
في ذكر المستثنى منه انه يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما يوهم
المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق
فيخرج الواحد ازالة لوهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما يقرب من
الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف وبعيد ان يطلق اسم الكل على
نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول
المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فليرجع اليه * ثم نقول الغرض من ذكر
المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا لو قلت
جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجئك زيد ولو قلت لم يجئني زيد لم يدل على انه
جاءك غيره وافدت بجاءني القوم الا زيدا الفائدتين وكذا في لم يجئني القوم الا زيدا على
العكس وكذا نقول في العدد لو قال شخص لي عليك عشرة فقلت لك على عشرة الا درهمين
كان نصا في انه ليس عليك زائد على ثمانية ولو قلت مكانه لك على ثمانية لم يكن نصا فيه
فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما
ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك على عشرة الا خمسة
او الا ستة لاستهجن بلا ريب اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هناك
داع آخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقي واحد نحو قولك على عشرة الا
تسعة (ورابعها انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فان كان متغايرا

٢ قوله (لمثل ما قلنا) من عدم جواز اعمال ما قبل الا فيما بعدها الا في احد امور ثلاثة

(ومتى)

معنى او لا فان تغايرا وامكن اشترا كهما فى ذلك الاستثناء بلا بعداشتركا فيه نحومارا ب
وابن الازيدا اى زيد اب بار وابن بار وان لم يمكن الاشتراك نحومافضل ابن اباه الازيدا
او كان بعيدا نحوماضرب احد احدا الازيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرت
فان تعين دخول المثنى فى احدهما دون الاخر فهو استثناء منه وليه اولا نحو (مافدى
وصى نبيا الاعليا) وان احتمل دخوله فى كل واحد منهما فان تأخر عنهما المثنى فهو
من الاخير نحومافضل ابن ابا الازيدا وكذا مافضل ابا ابن الازيدا لان اختصاصه بالاقرب
اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدمهما معافان كان احدهما مرفوعا لفظا اومعنى
فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحومافضل الازيدا
ابا ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحومافضلت الازيدا
احدا على احد ويقدر للاخير عامل على ماتقدم فى باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم
احق به لان اصل المثنى تأخره عن المثنى منه وذلك نحو ماافضل ابا الازيدا ابن ويقدر
ايضا للاخير عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو
ماضرب احد وماقتل الاخالدا لان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى ﴿ فاجلدوهم
ثمانين جلدة ولاتقبلوا لهم شهادة ابدا ﴾ كما يجئ (وخامسها انك اذا كررت الافاماان
تكررها للتأكيد اولا فان كررتها للتأكيد فاماان يكون مابعدها عطف النسق ولابد
من حرف العطف قبل الانحو ماجاءنى الازيد والاعمرو واما ان يكون بدلا وهواما
بدل الكل نحوماجاءنى الازيد الااخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحوما ضربت
الازيدا الا رأسه او بدل الاشتمال نحو مااعجبنى الازيدا الاعلمه اوبدل الغلط نحوما جاءنى
الا زيدا لاعمر و واما ان يكون عطف بيان نحوماآتانى الااخوك الازيد اذا كان زيد هو
الاخ وان كررتها لغير التأكيد فاما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه اولا فان امكن فاما
ان يكون فى العدد اوفى غيره (فالذى فى غير العدد نحوجاءنى المكيون الاقريشا الا
هاشما الاعقيلا فى الموجب فلايجوز فى كل وتر الاالنصب على الاستثناء لانه عن موجب
والقياس ان يجوز فى كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمثنى
منه مذكور ونعنى بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر
وعلى هذا وبالشفع الثانى والرابع والسادس ونحوها فكل وتر منفى خارج وكل شفع
مثبت داخل فيكون فى مسئلتنا قدجاءك من المكيين غير قريش مع جميع بنى هاشم الاعقيلا
وتقول فى غير الموجب ماجاءنى المكيون الاقريش الاهاشما الاعقيلا ان يجوز لك
فى كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير موجب والمثنى منه مذكور
ولايجوز فى الشفع الاالنصب على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل
شفع منفى خارج فيكون فى مسئلتنا قدجاءك من المكيين مع عقيل جميع قريش الاهاشما
(والذى فى العدد نحوله على عشرة الاتسعة الاثمانية الاسبعة الاستة الاخمسة الااربعة
الاثلاثة الااثنين الاواحدا فى الموجب فكل وتر منفى خارج وكل شفع موجب داخل كما كان

٢ (قوله لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد اه) وذكر بعضهم طريقا آخر وهو ان نجمع الازواج اعني العشرة والثمانية والستة والاربعة والاثنين مثبتة ومجموعها ثلاثون ونجمع الاعداد الافراد اعني التسعة والسبعة والخمسة والثلاثة والواحد منفية ومجموعها خمسة وعشرون فاذا اسقطنا مجموع المنفيات عن مجموع المثبتات بقي خمسة وهذا وان كان طريقا حسنا في اظهار المطلوب لكنه لم يعلم منه كون تلك الاستثناءات المتعاقبة واردة على مقتضى القواعد اذ من كون كل استثناء راجعا الى ما قبله وما ذكره الشارح واف ﴿ ٢٤٢ ﴾ باظهار المطلوب والجريان على القواعد

ولم يلتفت الى ما اشتهر من ان القائل بعد ما قال الا واحدا اذا قال الا اثنين الا ثلاثة وهكذا الى ان يقول الا تسعة لزمه واحد وذلك لعدم كونه جاريا على القواعد اما اذا لم نؤول ونجعل كل استثناء راجعا الى ما يليه فظاهر لكونه استثناء للاكثر من الاقل واما اذا اول وقيل ان قوله الا اثنين راجع الى الخمسة المنفية بعد قوله الا واحدا فلانه يستلزم الاستثناء المستغرق عند قوله الا ثمانية فيكون باطلا ويكون الواجب اثنين ثم يمكن بيان وجوب الواحد بذلك الطريق وهو ان يجمع جميع المثبتات في النزول والصعود وذلك خمسون ويجمع جميع المنفيات فيهما وذلك تسعة واربعون فاذا القي المنفيات عن المثبتات بقي واحد وقد عرفت

في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة ٢ لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد اذا ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان اذا ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلاثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد ماله على عشرة الا تسعة الا ثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة داخلة يسقط منها الثمانية يبقى واحد نضم اليه سبعة تصير ثمانية يسقط منها ستة يبقى اثنان نضم اليها خمسة تصير سبعة يسقط منها اربعة يبقى ثلاثة نضم اليها ثلاثة تصير ستة يسقط منها اثنين يبقى اربعة نضم اليها واحدا تصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ماله على عشرة الا تسعة بالنصب لم تكن مقرا بشيء لان المعنى ماله عشرة مستثنى منها تسعة اي ماله علي واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ماله علي الا تسعة (وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولافرق بينهما اصلا في نحو ما جاءني القوم الا زيدا وزيد وان سوا ذلك على مذهب ابي حنيفة رحمه الله على وجه وهو ان الاستثناء من المنفي لا يكون موجبا تمسكا بنحو ﴿ لاصلاة الا بفاتحة الكتاب ﴾ وانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلاة لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء ٣ وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا وان لم يمكن استثناء الا من مثله فان كان في العدد نحو قولك له علي عشرة الا ثلاثة الا اربعة فمذهب الفراء ههنا ايضا ان الوتر اي الثلاثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلاثة سبعة باخراج ثلاثة من عشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة تدخل به الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر (وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلاثة فهو اما من العشرة كان الا ثلاثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتان فيكون الاربعة على التقديرين منفية فيكون الإقرار بثلاثة على الوجهين ومذهب

ان ذلك لم يعلم به الجريان على القواعد فلا يكفي في اثبات المطلوب ومنهم من قال قوله الا اثنين راجع الى قوله (عشره) الا ثلاثة لانه ادنى صالح لرجوعه اليه والبعد وعن ان رجوعه اليه هو بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فهو راجع الى الستة المنفية عند قوله الا ثلاثة فاذا اثبت الاثنان وضم الى الخمسة الواحدة كان المثبت سبعة والمنفي ثلاثة واعترض بانه يلزم بما ذكره ان يكون المنفي اربعة فيلزم ان يكون اصل العدد احد عشر ثم تعسف لدفعه وطول الكلام والظاهر ان من قال بوجوب الواحد نظرا الى ذلك الطريق الاجمالي وقد عرفت ما فيه ٣ (وقوله وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا آه)

غيره ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا نحوله على خمسة الاستة وكذا اذا قلت له على عشرة الاخمسة الاستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لايمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لايلغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير العـدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا اولا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى منـه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ماجاءني الازيدا الاعمرا الاخالدا احـد اذ لايمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تأخرت عن المستثنى منه فلاحـد المستثنيات سواء كان الذي ولي المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لايبدل منه اخرى اذ صـار بالابدال منه اولا كالسـاقط و مثاله ماجاء احد الا زيدا والازيدا الاعمرا الابكرا الاخالدا وان توسطها المستثنى منه فما تقدم عليه النصب لاغير على الاستثناء وواحد من المتأخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ماجاءني الازيدا الاعمرا احـدا لابكرا والابكرا الاخالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها ايها كان ونصب ماسواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ماجاءني الا زيدا لاعمرا الا بكرا الا خالدا (ونقـل عن الاخفش تجويز اضمـار حرف العطف في مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف بالفاشي المشهور ❊ واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنياتها مخرجة من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ماجاءني احد الازيدا الاعمرا الاخالدا زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ماجاءني غير زيد الاعمرا وخالدا مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ماجاءني غير زيد وعمرو الاخالدا فالكل مسـتثنى من المنفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ماجاءني الازيد الاعمرا الاخالدا عمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاءني القوم الازيدا الاعمرا الا خالدا ولايجوز التفريغ والابدال ههنا اي جاءني غير زيد من جملة القوم الاعمرا وجاءني غير زيد وعمرو من جملتهم الاخالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يجز في ثاني المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الازيدا لان النفي قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز فقط الازيدا فانه لم يأكله فقط بل اكل شيئا اخر ايضا فان لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رأيت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الازيدا وان كان الكلام موجبـا فلابد من ذكر المستثنى منهمـا لان الموجب لايفرغ على ماتقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الازيد او النصب واجب في اول المستثنيين لانه عن

لعلهم تحيلوا ان الاصـل في الكلام هو الاثبات والنفي طارئ عليه فاذا قلت الا تسعة بالنصب كان الاستثناء راجعـا الى المثبت كأنك قلت له على عشرة الاتسعة ويصير حاصله ان له عليك واحدا فاذا ادخلت النفي كان المعنى ليس له على واحد فلايلزمك شئ كما صرحوا به واما اذا قلت الاتسـعة بالرفع فلايمـكن ان يكون الاستثناء راجعا الى الاثبات والنفي داخـلا في الكلام بعـده فوجب الحمل على الابدال من النـفي ويكون المعنى كما قالوا ليس له على الاتسـعة والاستثناء من النفي اثبات عندهم فيصح ما قالوا

موجب واما تابعهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه فى المعنى عن غير موجب بسبب نقض الا لمعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الازيد والازيدا وان كان القوم فى اللفظ فى حيز الايجاب (وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ولاتقبلوا لهم شهادة ابدا ﴾ الاية فما يقتضيه مذهب محقق البصرة وهو ان الجملة بكمالها عاملة فى المستثنى عمل عشرون فى الدرهم اوان العامل معنى الفعل فيهما ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فساعدا لمعمول واحد ولوكان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لايجيزونه حملا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستأنفة والواو للابتداء فلا كلام فى انفرادها به كقولك اكرم بنى تميم والنحاة هم البصريون الافلانا ❊ قوله (ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا فى الاكثر واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل) قوله ومخفوض عطف على قوله وهو منصوب فى اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفى سوى اربع لغات ٣ كما فى بهجة القراءة فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهوران وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر (قوله وبعد حاشا فى الاكثر) التزم سيبويه حرفية حاشا لقولهم حاشاى من دون نون الوقاية ولوكان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطردا كخلا وعدا ٤ يمنع فعليته على انه روى الاخفش قول الشاعر ❊ رأيت الناس ماحاشى قريشا ❊ فانا نحن افضلهم فعالا ❊ وماحكى المازنى من قول بعضهم ٥ اللهم اغفرلى ولمن سمع دعائى حاشا الشيطان وابن الاصبغ بفتح الشيطان اى جانب الغفران الشيطان شاذ عند سيبويه وزعم الفراء انه فعل لافاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذورين اثبات فعل بلافاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر واذا وليه اللام نحو حاشا لزيد تعين عدم فعليته هذا ماقيل والاولى انه مع اللام اسم لمجيئه معها منونا كقراءة ابى السماك حاشا لله فنقول انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما قالوا فى سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحانا قال ❊ سبحانه ثم سبحانا نعوذبه ❊ وقبلنا ٦ سبح الجودى والجمد ❊ فيجوز على هذا ان نرتكب كون حاشا فى جميع المواضع مصدرا بمعنى تبرئة وتنزيها واما حذف التنوين فى حاشالك فلاستكراهم التنوين فيما غلب عليه تجريده منها لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم فى قوله ❊ سبحان من علقمة الفاجر ❊ ان ترك تنوينه لايدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا كما يجئ فى بيان سوى ويجوز ان نقول ان حاشا الجارة حرف وهى فى نحو حاشا لله اسم بنى لمشابهته لفظا ومعنى لحاشا الحرفية (واستدل المبرد على فعليته بتصريفه نحو حاشيت زيدا احاشيه قال النابغة ❊ ٦ وما احاشى من الاقوام من احد ❊ وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا اواسما كقولهم لوليت اى قلت لولا ولاليت اى قلت لالا

٣ قوله كما فى بهجة القراءة) اى الكتاب المسمى ببهجة القراءة

٤ (قوله يرجح مذهب سيبويه) كذا فى بعض النسخ بدل يمنع فعليته

٥ اللهم اغفرلى ولمن يسمع حاشا الشيطان واباالاصبغ نعنه

٦ (قوله سبح الجودى والجمد) الجمد والجمد المكان الصلب المرتفع على وزن صبر وعسر والجودى جبل بارض الجزيرة قيل جبل بالموصل بفتح الجيم والميم

٦ اوله ولا ارى احدا فى الناس يشبهه ❊

(وسمعت)

وسبحت اى قلت سبحان الله ولبيت اى قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذى هذا ساله بمعنى قول تلك اللفظة التى اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله ٧ وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد واستدلاله على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوى لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سوافعل فى سوف افعل وكثرفيها حاش وقل حشا لان الحذف فى الاطراف اكثر واذا استعمل حاشا فى الاستثناء وفى غيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده من سوء ذكر فى غيره اوفيه فلايستثنى به الافى هذا المعنى وربما ارادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدؤن بتنزيه الله سبحانه وتعالى من السوء ثم يبرؤن من ارادوا تبرئته على معنى ان الله تعالى منزه من ان لايطهر ذلك الشخص ٨ ممايصمه فيكون آكد وابلغ قال تعالى ﴿ قلن حاش لله ماعلمنا عليه من سوء ﴾ وقدجاء فى كلامهم الاقبل ماخلا وماعدا الاقبل غيرهما فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائى دخول الا على حاشا الجارة * قوله (وغير صفة حملت على الا فى الاستثناء كما حملت هى عليها فى الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل ﴿ لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ﴾ وضعف فى غيره *قوله (غير مبتدأ وصفة خبره * اعلم ان اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها امابالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به والاصل هو الاول والثانى مجاز فان الوجه الذى تبين فيه اثر الغضب كأنه غير الوجه الذى لايكون فيه ذلك بالذات وماهية المستثنى كما ذكرنا فى حده هو المغاير لماقبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلاجتمع مابعد غير ومابعد اداة الاستثناء فى معنى المغايرة لماقبلها حملت ام ادوات الاستثناء اى الا فى بعض المواضع على غير فى الصفة وحملت غير على الا فى الاستثناء فى بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار مابعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولاتعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كان فى اصلها وصار مابعد غير مغايرا لماقبلها نفيا واثباتا كمابعد الا ولاتعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت فى الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غيرا اسم والتصرف فى الاسماء اكثر منه فى الحروف فوقع غير فى جميع مواقع الا فى المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره مؤخرا عن المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة فى جميع محاله الا انه لايدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها ولم يحمل الا على غير الا بالشرائط التى نذكرها ٨ فاذا دخل الا على غير والا فى الاصل حرف لا تحمل الاعراب روعى اصلها فجعل اعرابها التى كانت تستحقه لولا المانع المذكور على مابعدها عارية ٩ واذا دخل غير على الا واصل غير من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب ومابعده الذى صار مستثنى يتطفل غير على الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه فى الاصل جعل اعرابه الذى كان يستحقه لولا المانع المذكور اى اشتغاله بالجر على نفس غير غير عارية فعلى هذا التقدير لاحاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير فى الاستثناء بماقال بعضهم لما رأى انتصابه من دون واسطة كما كان

٧ قوله (وكذا كالحوقلة بمعنى قول لاحول ولاقوة الا

٨ قوله (ممايصمه يشينه اى ممايعيبه

٨ فاذا دخل نس

٩ اى لااصلية

في المستثنى بالأوهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الظروف المبهمة لمبهمة
واتالم يحتج الى مثل هذا العذر المذكور لانما ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة
وهى عليها عارية فكان غير هى الواسطة لانتصاب مابعدها فى الحقيقة والدليل
على ان الحركة لما بعدها حقيقة جوازالعطف على محله نحو ماجاءنى غير زيد وعمرو
بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ماجاءنى الا زيد (قال الفراء يجوز ان يبنى غير
فى الاستثناء مطلقا سواء اضيف الى معرب اومبنى لكونه بمعنى الحرف يعنى الا وعند
البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان
فلاخلاف فى جواز بنائه على الفتح كما فى قوله ٭ ٣ لم يمنع الشرب منها غيران
نطقت ٭ كما يجيء فى باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله ٭ غيرانى ٤ قد
استعين على الهم اذاخف بالثوى النجاء ٭ من هذا الباب اى مبنيا على الفتح
لاضافته الى ان كما فى قوله تعالى ﴿ مثل مالكم تنطقون ﴾ ويجوز ان يكون
منصوبا لكونه استثناء منقطعا (وقولهم بيد مثل غير ولايجيء الافى المنقطع مضافة
الى ان وصلتها قال النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ انا افصح العرب بيدانى من
قريش ﴾ ويجوز ان يقال بناؤها لاضافتها الى ان وان يقال هى منصوبة لكونها
فى الاستثناء المنقطع (قوله كما حملت هى عليها فى الصفة) اى حملت الاعلى غير
فى الصفة (قوله لجمع) اى مايدل على الجمعية جمعا كان كرجال اولا كقوم ورهط وانما
شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء وذلك لانه لابدلها فى الاستثناء
من مستثنى منه متعدد لفظا كان اوتقديرا فلا تقول فى الصفة جاءنى رجل الازيد ولايجوز
تقدير الموصوف قبل الاوصفا كما جاز فى غير وذلك ليكون اظهر فى كونها صفة
(وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جاءنى الرجال اوالقوم الازيدا
احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشاربه الى جماعة يعرف
المخاطب ان فيهم زيدا فلايتعذر ايضا الاستثناء الذى هوالاصل فى الا فلا يحمل
الاعلى اصلها من الاستثناء فاختيركونه منكرا غير محصور لئلا تحقق دخول مابعد
الافيه فيضطر السامع على حمل الاعلى غيرالاستثناء (واشترط ان يكون المنكور غير
محصور والمحصور شيئان اماالجنس المستغرق نحو ماجاءنى رجل اورجال واما بعض
منه معلوم العدد نحوله على عشرة دراهم اوعشرون لانه ان كان محصورا على احد
الوجهين وجب دخول مابعد الافيه فلايتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل
رجل الازيدا جاءنى وله على عشرة الادرهما وربما كان المنكور محصورا وتجوز الصفة
لعدم دخوله قطعا فيه كقوله عندى عشرة رجال الازيد فيه الصفة لاغير
وكذا فى المحصور الاخر نحو ماجاءنى رجلان الا زيد وماجاءنى رجال الاعمرو فان
معنى ماجاءنى رجلان ماجاءنى اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلايدخل فيه
وكذا معنى ماجاءنى رجال ماجاءنى جماعة من هذا الجنس وعمروليس جماعة فلا يدخل
فليس فى مثله اذن الاالصفة اوالاستثناء المنقطع (هذا كله مبنى على ان المستثنى

٣ قوله (لم يمنع الشرب منها آه) اخره بزوف كأنها هقلة ام رئال دوية سقفاء ٭ قوله بزوف اى بناقة حثيثة سريعة قوله ام رئال فراح النعام واحدها رأل قوله دوية منسوبة الى الدو قوله سقفاء طويلة الساق

٤ قوله (قد استعين على الهم اذا خف بالثوى) اى استعين على همى اذا خف بالمقيم الانطلاق والانكماش والنجاء الاسراع

٤ تمامه حمامة فى غصون ذات او قال آه والبيت الذى قبله ثم ارعويت وقد طال الوقوف بنا فيها فصرت الى وجنا شملال قوله لم يمنع ضمير منها عائد على الناقة الموصوفة بما تقدم ذكره فى قوله ثم ارعويت والمعنى لم يمنع الناقة من الشرب الاسماعها صوت تلك الحمامة قوله اوقال جمع وقل بالفتح وهوا لحجارة اوما سكانها وهو شجرة المقل اوثمره

واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة (واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول (وقال الاندلسي والمالكي لابد للا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المصنف بجمع اوشبهه منكر اومعروف باللام الجنسية قال ﴿ انيخت فالقلت بلدة فوق بلدة ﴿ قليل بها الاصوات الابغامها ﴾ ويجوز في البيت ان تكون الاللاستثناء ومابعدها بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا (ومذهب سيبويه جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك مااتاني احد الازيد ان يكون الازيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله ﴿ وكل اخ مفارقه اخوه ﴿ لعمرابيك الاالفرقدان ﴾ وقوله عليه الصلوة والسلام ﴿ الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الاالعاملون والعاملون كلهم هالكون الاالمخلصون والمخلصون على خطر عظيم ﴾ وقال الكسائي تقدير البيت الاان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لايحذف الابعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع (وقال المصنف في البيت شذوذ ان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذهو المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة الشاعر لانه لوجازله وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين لم يجعل الاصفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى ﴿ لوكان فيهما آلهة الاالله لفسدتا ﴾ قال سيبويه لايجوز ههنا الاالوصف لانك لوقلت لوكان فيهما الا الله لفسدتا لم يجز يعني ان البدل لايجوز الافي غير الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا صريحا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال (قال المصنف ولايجري النفي المعنوي كما يقتضي الا في قيا واقل رجل وابى ومتصرفاته كما في مضى قال وايضا البدل لايجوز الاحيث يجوز الاستثناء ولايجوز الاستثناء ههنا لان الله غير واجب الدخول في آلهة المنكر لانه غير عام ولامحصور ولووقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصدبه الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم من انه لايقال ماجاءني رجال الازيدا على انه استثناء متصل وابطل المبرد رفع الله على البدل لان في لومعنى النفي اذهو لامتناع الشيء لامتناع غيره فكانه قيل ماظيهما آلهة الا الله وهذا كما اجرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى ﴿ فلولا كانت قرية آمنت ﴾ الآية مجرى النفي فاجازالبدل في قوم يونس والاولى منع اجراء الشرط والتحضيض في جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذلم يثبت وامامدم وجوب دخول الله في الهة فلايضر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم ٥ (قوله وهو في غيره ضعيف) يعني جعل الاصفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله ﴿ وكل اخ مفارقه اخوه ﴾ البيت ضعيف هذا عند المصنف ولايضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم ﴿ قوله (واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح) انما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى ﴿ مكانا سوى ﴾ اى مستويا ثم حذف الموصوف

٥ قوله (كما تقدم) من انه لايقال ماجاءني رجال الا زيدا على انه استثناء متصل

واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان فى سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان للقائم مقامه فى افادة معنى البدل تقول انت لى مكان عمرو اى بدله لان البدل سادمسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذاقلت جاءنى القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولايجوز فى سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز فى غير على ما يجئ والتزم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجيز جاءنى القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر فى كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية لانه فى الاصل صفة ظرف والاولى فى صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا فى الاصل والا فليس الآن فيه معنى الظرفية و الدليل على ظرفيته فى الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءنى الذى سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية و التصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال ❊ ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا ❊ وقال ❊ تجانف عن جو اليمامة ناقتى ❊ وما عدلت عن اهلها لسوائكا ❊ ومثله عند البصريين شاذ لايجئ الا فى ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استكبارا لرفعه فيقولون جاءنى سواءك وفى الدار سواءك ومثل هذا فى استكبار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ﴿ ومنهم دون ذلك ❊ ولقد تقطع بينكم ﴾ وتقول لى فوق السدامى ودون السباعى ❊ واعلم ان المستثنى قد يحذف من الا وغير الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاءنى زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يجئ فى الظروف المبنية وغير خبر ليس اى ليس الجائى غيره (وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف اليه وابقى المضاف على حاله كقوله ❊ خالط من سلمى خياشيم وفا ❊ وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل و الثانى ان حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش فى الحالين نحو ليس غير وليس غيرا كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه (وحكى الاخفش ليس غيره وليس غيره وهذا مما يقوى مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا فى غير هذا الموضع لكثرة استعماله فى الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس اى ليس الجائى غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان يأتى بعد لم يكن نحو جاءنى زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع و النصب على التفسيرين المذكورين قال وتقول جئتنى ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك و غيرك (واما لاسيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على اولويته بالحكم

المتقدم وانما عد من كلماته لان مابعده مخرج عما قبله من حيث اولوية بالحكم فان جر مابعده فباضافة سي اليه وما زائدة ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذى او نكرة موصوفة بجملة اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئى الجملة الاسمية التى هى صلة كقراءة من قرأ ﴿تماما على الذى احسن﴾ او صفة قليل وليس نصب الاسم بعد لاسيما بقياس لكنه روى بيت امرء القيس ❊ ولاسيما يوما بدارة جلجل ❊ بنصب يوما ايضا فتكلفوا لنصبه وجوها قال بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اى اعنى يوما وقيل على التمييز (قال الاندلسى لا ينتصب بعد لاسيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على انه تميز لان ما بتقدير التنوين كما فى كم رجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة (قال الاخفش فى قولهم ان فلانا كريم لاسيما ان اتيته قاعدا ما ههنا زائدة عوضا من المضاف اليه اى ولا مثله ان اتيته قاعدا ❊ واعلم ان الواو التى تدخل على لاسيما فى بعض المواضع كقوله ❊ ولاسيما يوما بدارة جلجل ❊ اعتراضية كما فى قوله ❊ فانت طلاق والطلاق الية ❊ اذ هى مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والسى بمعنى المثل فمعنى جاءنى القوم ولاسيما زيد اى ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤنى اى هو كان اخص بى واشد اخلاصا فى المجئ وخبر لا محذوف وتصرف فى هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولاسيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لاسيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر فى باب الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوى فصار فى نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التى كان عليها فى النداء من ضم اى ورفع الرجل كذلك لاسيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذى كان له فى الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولاسيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اى واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا فى نحو احبه ولاسيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولاسيما ان ركب اى وخصوصا ان ركب فجواب الشرط مدلول خصوصا اى ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اى اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا اى ويختص بفضل محبتى راكبا وعلى هذا ينبغى ان يؤول ما ذكره الاخفش اعنى قوله ان فلانا لكريم لاسيما ان اتيته قاعدا اى يختص بزيادة الكرم اختصاصا فى حال قعوده ويجوز مجئ الواو قبل لاسيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها اكثر وهى اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعذب وقد يقال لاسواء ما مقام لاسيما ❊ واعلم ان اصل الا تدخل على الاسم وقد يليها فى المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدأ كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد

صدره الارب يوم لك منهن صالح ❊ السى كالمثل يقال هذان سيان اى شبهان والجلجل موضع وهذا من السبع المعلقات

واعرب نس

الا بقوم اوحال نحوما جاءنى زيد الا يضحك اوصفة نحوما جاءنى منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا ما لا لعموم ذى الحال واما شرط التفريغ لتكون الامثلة عن الحمل على قول اوعن التوصل بها الى الحمل على قول آخر فيسهل دفعها عما يقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا لمشابهته الاسم واما الماضى فجوزوا ان يليها فى المفرغ باحد قيدين وذلك اما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبه له من الحال المشبه للاسم واما تقدم ماض منفى نحو قولك ما انعمت عليها الا شكر وما اتيته الا اتانى وعنه عليه الصلاة والسلام ﴿ ماايس الشيطان من بنى آدم الا اتاهم من قبل النساء ﴾ وذلك اذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضى مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء فى الاغلب نحو ان جئتنى اكرمتك وانما قلت فى الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له فى الزمان نحو ان كان هناك نار كان احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفى مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اعنى لزوم الثانى للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفى والا فيصاغ ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتنى الا اكرمتك او مضارعين نحو ما ازوره الا يزورنى ومثل هذا هو الغالب فى الشرط والجزاء اعنى كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضى الذى بعد الا ههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا فى باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا المعنى اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رأيت وجاز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا فى الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرته الا واكرمنى ولا ازوره الا ويكرمنى واما اطراد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب فى الحال نحو جاءنى زيد راكبا ولقلة ايضا منفصل عن العامل بالا فجاز ان يستظهر مطردا فى ربطه مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اى الواو فمن ثم اطرد نحو ما ازوره الا ويكرمنى وندر قمت واصك عينه كما مر فى باب الحال ويجئ فى الماضى مع الواو قد ايضا نحو ما زرته الا وقد زارنى ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زرته الا قد زارنى لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذى يستفاد عن مثل هذا الحال فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع قد كما يجئ فى بابه وان نظرت الى الحال الذى هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور وانما قلنا ان الاغلب فى الحال مقارنة مضمونه مضمون عامله لانه قد يجئ بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا اى عازما على الصيد وكذا معنى الخبر اى ما ايس الشيطان من بنى آدم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل (وقد دخل الولايمتناها

وما فى الحديث من الاشكال والجواب حققه سعد الدين فى حاشية الكشاف فى تفسير سورة النساء

(على)

على الماضى اذا تقدمهما قسم السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر رضى الله تعالى عنه فى كتابه الى ابى موسى ﴿ عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا ﴾ كتبه اليه لما لحن كاتبه فى كتابه الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته كذا فنشد اى ذكرته فتذكر فنشد المتعدى الى واحد مطاوع للاول المتعدى الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اى نشدت لك الله كقوله تعالى ﴿ ابغيكم آلها ﴾ اى ابغى لكم اى طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لاقسم به تعالى عليك ومعنى الا فعلت الا فعلك والا لنقض معنى النفى الذى تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيقت عليه الامر فى فعل مطلوبك فكانك قلت ماالطلب منك الا فعلك فقعلت بمعنى المصدر مفعولا به لماالطلب الذى دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة فى الطلب حتى كان المخاطب فعل ماتطلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تعالى ﴿ وسيق الذين ﴾ ونادى اصحاب النار ﴾ وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك اى اوجبت عليك وهو من قسم الملوك (ولما فى الاستثناء لاتجئ الا بعد النفى ظاهرا او مقدرا كارأيت ولاتجئ الا فى المفرغ نحو قوله تعالى ﴿ وان كل لما جميع لدينا محضرون ﴾ قوله (خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائما وامره ٢ على نحو خبر المبتدأ ويتقدم معرفة) لما قال هو المسند دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان فى الاصل كذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل فى حده نحو قائم فى قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان (قوله وامره على نحو خبر المبتدأ) اى فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما على المسند اليه ومتأخرا عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان فى الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة فى باب المبتدأ (وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام ذكر بعضها هنا وبعضها فى الافعال الناقصة فما قيل انه من خصائصه ماذهب اليه ابن درستويه وهو انه لايجوز ان يقع الماضى خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضى فيقع المضى فى خبره لغوا فينبغى ان يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغى ان يمنع نحو يكون زيد يقوم ٢ لمثل تلك العلة سواء وجمهورهم على انه غير مستحسن ولايحكمون بمطلق المنع قالوا فان وقع فلابد فيه من قد ظاهرة او مقدرة لتفيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا فى اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغى ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقى والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا تقدرها فى قوله تعالى ﴿ ولقد كانوا عاهدوا الله ﴾ وان كان قميصه قد من دبر ﴾ وفى قول الشاعر ﴾ وكان طوى كشحا على مستكنة ﴾ فلا هو ابداها ولم يتقدم ﴾ ولا فى قوله ﴾ اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا ﴾ ٤ اخنى عليها الذى اخنى على لبد ﴾ اذ لامنع من قيام شيئين يفيدان معنى المضى (ومنع ابن

---

٢ كامر نسخه

٢ (قوله لمثل تلك العلة) اى لدلالة تكون على الحال والاستقبال فتقع المضارع فى خبره لغوا

٤ (قوله اخنى عليها الذى اخنى على لبد) اخنى عليه الدهر اى اتى عليه واهلكته ويزعم العرب ان لقمان هو الذى بعثه عاد الى وفدها الى الحرم ليستسقى لها فلما اهلكوا خير لقمان بين بقاء سبع بقرات من اظب م عفر فى جبل وعر لايمسها القطر وبقاء سبعة انسر كلما هلك نسر خلف بعده آخر فاختار النسور فكان آخر نسوره يسمى لبدا وهو منصرف لانه ليس بمعدول كذا فى الصحاح ام ظبى جمع ظبى

مالك وهو الحق من معنى خبر صار وليس ومادام وكل ما كان ماضيا من مازال ولازال ومراد فاتها اما صار فلكونها ظاهرة فى الانتقال فى الزمن الماضى الى حال مستمرة وهى مضمون خبرها تحوكنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لايستمر به الحال المتنقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت متماثلا ثم نكست وكما مازال واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها فى الماضى الا ان تمنع قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد او الصفة نحو زيد قائم اوغنى او مضروب او الفعل المضارع نحو زيد يتدم فى الحروب ويحنو بموجود اى هذا عادته لانه وان كان فى الاصل مدلالا على احدالازمنة الآنه لمضارعته اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير المقيد للزمان استعماله فلذلك اذاقلت كنت رأيت زيدا لايدل على الاستمرار واذاقلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فاسبت الثلاثة اى الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها للاستمرار ان تقع اخبارا لصار ومازال واخواتها بخلاف الماضى فانه لايستعمل فى الاستمرار استعمال هذه الثلاثة فلم يقع خبرا لهذه الافعال واما مادام فلم يقع خبرها ماضيا لان مالمفيدة لمدة نحو ماذر شارق تقلب الماضى فى الاغلب الى معنى الاستقبال كايجيء فى قسم الافعال فلهذا تقول اجلس مادام زيد جالسا وقد يجيء بمعنى الماضى كقوله تعالى ﴿ مادمت حيا ﴾ واما ليس فهى لنفى مطلقا كماهو مذهب سيبويه على ماتبين فى الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان امالجامد اوصفة او مضارع لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضى واجاز الاندلسى وقوع اخبار جميعها ماضية والاولى ماتقدم لعدم السماع (قوله ويتقدم معرفة) هذا بخلاف خبر المبتدأ لانه لم يجز تقدمه على المبتدأ اذا كانا معرفتين ولاقرينة للالباس اماههنا فلاليس وان كانا معرفتين اومتساويين لان تخالف اعرابهما رافع لبس ويكفى ظهور اعراب احدهما نحو كان زيدا هذا وينبغى ههنا ايضا اذا اتفق الاعراب فيهما ولاقرينة ان لايجوز التقديم نحو كان الفتى هذا * قوله (وقد يحذف عامله فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ويجوز فى مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت (قوله عامله) اى عامل خبركان واخواتها وما كان ينبغى له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الاكان * واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعدان ولوان كان اسمها ضميرا ماعلم من غائب اوحاضر نحو ﴿ اطلبوا العلم ولو بالصين ﴾ اى ولوكان العلم بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اى ولوكان الدفع اصبعا اى قليلا وقوله * قدقيل ذلك ان حقا وان كذبا * فما اعتذارك من شيء اذا قيلا * اى ان كان حقا وتقول لارتحلن ان فارسا وان راجلا ولوفارسا ولوراجلا اى ان كنت ولوكنت وكذا الخطاب نحو ارحل ولوراجلا وان راجلا اى ان كنت ولوكنت (واما فى مثل التركيب الذى فى المتن اعنى ان يكون بعدان اسم وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فنقول تفرقه فى جازمع كان المحذوفة بعدان تقدير فيه اومعه اونحو ذلك كما فى قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه

(يصح)

ه (قوله فصرف متماثلا تماثل من علته اى اقبل وهو اليوم امثل

مادمت فيهم نس

يصح ان يقال ان كان معد او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوي اذ معنى ان كان معدا وفي يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ماقتل به سيفا لا ان له اعمالا وفي تلك الاعمال خير ولا ان في يده او في صحبته وقت القتل سيفا هذا الذي قلنا ضعيف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شيء كثير ولاسيما اذا كان الخبر جارا او مجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو بكرته ولاسيما اذ كان ضميرا متصلا (فان قلت فقدر للرفع كان التامة (قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا الكثير الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة على المحذوف وان لم يحسن تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كاتسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وربما جرما بعد ان او ان لامع مابعد فائهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ماعدى بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف (وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح ٣ فطالح اي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه اولى لان رفعه باضمار مبتدأ بعد الفاء وهو شايع كثير واما نصبه فبتقدير كان بعد الفاء اي فيكون ماقتل به سيفا او بتقدير فعل لايق نحو فيجزى خيرا وحذف المبتدأ اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدأ اكثر من حذف كان وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجيء الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجيء الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا واما اذا كان مقدرا فلابد من الفاء نحو ان ضربني فزيدا ضربته فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعهما ونصبهما متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد (قوله ويجب الحذف) اي يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله ❊ اباخراشة اما انت ذانفر ❊ فان قومي لم تأكلهم الضبع ❊ اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور في المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول ايضا ما زيد قائما اقمت (وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون مجيء ان المفتوحة شرطية قالوا القراءتان في قوله تعالى ﴿ ان تضل ﴾ اي فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذانفر البيت ان كنت ذاعدد فلست

٣ قوله فطالح) الطلاح ضد الصلاح

سرد واما المصنف فمعنى الباء فى هذا البيت وفى قوله ﴿ اما اقت واما انت مرتحلا ❊ فالله يكلأ ما تأتى وما تذر ﴾ مع عطف اما انت بفتح الهمزة على ما مت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت مطلقا اشلي بفعل بالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا حذفا لازما ولما كان معنى الشرط فيه ظاهرا قال سيبويه دخل فى ان معنى اذفاما يعنى انها شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين من مقدر فعل يعمل فى الجار والمجرور اعنى فى اما انت داثر الذى هو معنى لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لما كلهم لان معمول جزاء لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة فان سافر فسيجىء الكلام عليه فى حروف الشرط وايضا ما بعد الباء لا يعمل فيما قبل الباء الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما فى قوله تعالى ﴿ واما بنعمة ربك فحدث ﴾ واما مقدرة نحو ﴿ وربك فكبر ﴾ كما يجىء فى حروف الشرط يقدر البصريون اما انت داهر سكر وسخر وبمعنى على هذا ان يكون قوله فالله يكلأ جواب اما انت والعامل فى اما انت مرتحلا محذوف اى يكلأ ان الله لا تحل ارتحلت وكذا يكلب والاولى ان يقول ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فى حذف شرطها جوازا لمغير حرف الشرط عن صورته نحو ان خيرا فخير وان شرا وان كذا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما فى انزيد كان مطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان ساقها على وضعها الاصلى مع فطمها وجوبا عن مقتضاها الاصلى بلا مفسر هو كالعوض مستكره فاذا غيرت عن حالها الوضعى سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست فى الظاهر حرف الشرط ولا بد لها من ماليكون كالكافة لها عن مقتضاها اعنى الشرط (ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان يحذف معها كان مع اسمها وخبرها او خبرها وحده فان كان الاول وجب فى خبرها انساء لتؤذن بها ان اما فى الاصل حرف شرط لان الفاء علم السببية فجىء بها لتغير صورة حرف السببية اعنى ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب اعنى كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فمنطلق اى اما يكن فى الدنيا شىء فزيد منطلق اى ان يكن شىء موجودا يوجد انطلاقه اى هو مطلق لا محالة فلابد من اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شىء كما يجىء فى حروف الشرط وان كان الثانى فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد مطلقا انطلقت واما انت داهرا فان قومى واما فتح همزة ان الشرطية من دون حذف الشرط كما انه الكوفيون فليس بمشهور (وقد حذف كان بعد اما المكسورة قليلا (وقال سيبويه لم يحذف الفعل مع اما المكسورة وقال ابو على لان ما التى بعدها اشبه اللام فى تأكيد اسم من يختار فى ﴿ اماحاش ❊ ٢ و من نعد مايس شكيرها ❊ النون كما جاز مع اللام فى شو لنفعلن كما يجىء فى نون التأكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت مايؤكده ويعمده

٤ (قوله فالله يكلأ ما تأتى وما تذر) كلأ الله كلأة بالكسر اى حفظه

٣ (قوله و من نعد مايس شكيرها) اوله اداما مهم واحد سرى امه ❊ والعصة واحدة العصاة وهى كل شجر نعظم وله شوك والشكير مايست حول الشجر من اصلها

كان الناقصة محذوفة بعدلدن واخواته نحورأيتك لدن قائما اى لدن كنت قائما قال ؏
٣ من لدشـولا فالى اتلائها ؏ اى من لدكانت شولا والاتلاء ان تلد الناقة فتصيرت ذات تلو ؏ قوله (اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم) ينتقض بمثل اخوه فى قولك ان زيدا قائم اخوه ؏ قوله (المنصوب بلا التى لنفى الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبنى على ماينصب به وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير ونحو قضية ولا اباحسن لها متأول) لم يقل اسم لا التى لنفى الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلامه فى المنصوبات وجميع ماهو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبنى نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التميز بالتقييدات المذكورة لان اسم لا لايكون منصوبا الا باجتماعها وهى ثلاثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينتصب كما يجئ ولو قصد الى اسم لا من حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها (قوله يليها ونكرة ومضافا) احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذوالحال الضمير المجرور فى اليه (قوله لا غلام رجل لك) مضاف (وقوله لا عشرين درهما لك) مضارع له وقد بينا معنى المضارع للمضاف فى باب المنادى (قوله فان كان مفردا) اى فان كان اسم لا مفردا ولم يجز ذكر اسم لا تصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لايكون مفردا (قوله على ماينصب به) هذا اولى كما مر فى باب المنادى من قولهم مبنى على الفتح دخل فيه نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك ويعنى بالمفرد مالیس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع والفتحة فى لا رجل عند الزجاج والسيرا فى اعرابية خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين فى معمولها لانها جعلت وماعملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول المبرد قوله تنصبه بغير تنوين انها نصبته اولا لكن بنى بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف فى خمسة عشر للبناء اتفاقا (وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لاينفصل عنه كما لاينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله (قال ابو سعيد انما ركب مع عامله لافادة لا التبرئة للاستغراق كما افادته من الاستغراقية فى هل من رجل فى الدار لان لا رجل فى الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة (والاولى ماذهب اليه المبرد واصحابه لانه حذف التنوين فى حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفى ليس باشد مما بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثانى فى الموضعين (وقال سيبويه انما حذف التنوين من المنفى لان لا لاتعمل الا فى النكرة ولا معمولها فى موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعنى ان اختصاصها

٣ (قوله من لدشولا فالى اتلائها) الشول النوق التى جف ضرعها واتى عليها وارتفع ضرعها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية الواحدة شائلة والتلو ولد الناقة الذى يتلوها

بالتنكير وكونها مع مابعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببنائه او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع الشيئين خالفت سائر العوامل كان واخواتها فنحو لك بمعمولها سائر المعمولات وهذا ضعيف اعنى بناء المعمول اوحذف التنوين مع مخالفة العامل اخواته (والحق ان نقول انه مبنى لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لان قولك لارجل نص فى نفى الجنس بمنزلة لامن رجل بخلاف لارجل فى الدار ولا امرأة فانه وان كان النكرة فى سياق النفى تفيد العموم لكن لانصاف هو الظاهر كان ماجاءنى من رجل نص فى الاستغراق بخلاف ماجاءنى رجل اذيجوز ان يقال لارجل فى الدار بل رجلان وما جاءنى رجل بل رجلان ولايجوز لارجل فى الدار بالفتح بل رجلان وما جاءنى من رجل بل رجلان لزوم التناقض فلما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من وبنوها وانما بنيت على ماتنصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب ولا يكون مضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفى معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لارجل ظريف فيجئ حكمه ونحو لامسلمين ولامسلمين مبنى وخلافا للمبرد فانه قال به لان النون كالتنوين الذى هو دليل الاعراب فنقوض بنحو يازيدان ويازيدون وهما مبنيان مع وجود النون اذلوكانا معربين لقيل يازيدين ويازيدين والنون ليس كالتنوين فى الدلالة على التمكن كما مر فى اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان المثنى والمجموع فى حكم المعطوف والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه فى باب لامتى نحو لارجل وامرأة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذى يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا فى الدال فى نحو ثلاثة وثلاثين ولاشك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيازيدان ويازيدون (وقيل انما قال ذلك لانه ليس شئ من المركبات يثنى فيه الجزء الثانى ويجمع (والجواب انه لم يقم دليل قاطع على ان لامركب مع المنفى كما يجئ بيانه ولوسلما فليس بناؤه لتركيب كما مر بيانه وان سلما فنحن نقول حضر موتان وحضر موتون فى المسمى بحضر موت كما يجئ فى باب المثنى واماجمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا انظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تعالى ﴿من عرفات﴾ وهو مفوض نحو يامسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلاتنوين لانها وان لم تكن للتمكن فهى مشبهة لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا فى عموم قوله يبنى على ماينصب به والمازنى يفتحه بلاتنوين نحو قوله ٭ اودى الشباب الذى مجد عواقبه ٭ فيه نلذ ولا لذات للشيب ٭ حذرا من مخالفته فى الحركة لسائر المبنى بعد لا التبرئة اذا كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى ليحاقيه طردا للباب على نسق واحد ٭ واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة منع من بناء المنفى بعدها نحو قولك كنت بلا

مال وغضبت من لاشيء وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذلايجوز بلامن مال وايضافانعمل لاانما كان لمشابهتهاان كما يجئ وبتوسطها يبطل الشبه لان ان لابدلها من التصدر وبماقبح نظرا الى لفظ لاقبل كنت بلامال وذلك كما بنى مع لاء الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش ﴿ اولم يكن عطفان لاذنوب لها ﴾ الى لامت ذووا حسابها عمرا ﴿ فلا زائدة وقد اعتبرت فبنى الاسم لها فانك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى ﴿ ٢ لاتثريب عليكم اليوم ﴾ عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفى لايتعلق بالمنفى والاكان مضارعا للمضاف فانتصب كما فى لاخيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدأ كما فى قولك عليك تثريب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى ﴿ لاعاصم اليوم من امر الله ﴾ اليوم خبر المبتدأ وان كان جثة اذالمعنى لاوجود عاصم على حذف المضاف ٣ وقوله من امر الله خبر المبتدأ محذوف اى العصمة المنفية من امر الله وهذه الجملة التبيينية لامحل لها كما فى لما فى سقيالك ان التقدير هولك وانما لم يكن للجملة المبينة محل لانها مستأنفة لفظا وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لاعاصم اى لايعصم من امر الله فلا تظن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفى وان اوهمت ذلك فى الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما تقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة وماعليك المعول وليس بك الالتجاء ومنه ﴿ لاتثريب عليكم ﴾ وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعنى ماتعلق به الجار فيه معنى المبتدأ لتضمنه ضمير ولايجوز مثل ذلك فى اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار فلذا قدرنا مدلول لاعاصم لقوله من امر الله وتقول لامصليا فى الجامع اذا نفيت فى الوجود من يوقع صلاته فى الجامع اى ليس فى الوجود من يصلى فى الجامع ويجوز ان يكون مستقرا فى الجامع من يصلى فى غيره واذا قلت لامصلى فى الجامع فالمعنى ليس فى الجامع مصلى سواء صلى فى الجامع او فى غيره هذا (وحكى ابوعلى عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار فى نحو لا آمر بالمعروف ولاعاصم اليوم من امر الله من صلة المنفى المبنى وفيه نظر لان المضارع للمضاف لايبنى (وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف (قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لاوجب الرفع والتكرير ﴾ اعلم ان لاء التبرئة انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة فى الاثبات اذ معناها التحقيق لاغير ولاء التبرئة للمبالغة فى النفى لانها لنفى الجنس فلما توغلتا فى الطرفين اعنى فى النفى والاثبات تشابهتا فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التى هى ان انما تعمل لمشابهتها الفعل لابالاصالة فهى مشبهة بالمشبهة والثانى ان النظائر بين ان ولاء التبرئة تنافيا وتناقضا لامشابهة ولامقاربة فعلى هذا تقول انما لم تعمل فى المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفى الجنس لم يمكن حصوله فيها

٢ قوله (لا تثريب عليكم اليوم ثربت عليه قبحت عليه فعله

٣ كذا فى بعض النسخ الى قوله لفظا

مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينفى الجنس باسمائها وكذا لم تعمل في الفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا تقدر على العمل في البعيد عنها وكما لم يجز العمل في الفصول لم يجز بناؤه لانفصاله الموجب لتمامه تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لاء النبرئة فبالعدد للنها ضعف امر التضمن (ومن قال ان الفتحة اعرابية قال ما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب وقد امتنع التركيب بالفصل وقيل انما لم ينون مع الفصل لانهما لا مرحبا تعدى الباء من لا الى المنفى بسبب التركيب فاذا امتنع التركيب امتنع تعدى الباء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان ملغيها مع كون المنفى نكرة غير منفصولة وتجب في المواضع الثلاثة اى التى الغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكرير لا ولا يجب ذلك اذا اعملتها او بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفى الجنس وعملها عمل ان او بناء اسمها كاف في هذا العرض لانه لايكون ان الا مع لاء النبرئة فاما اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفى الجنس في النكرات لان نفى الجنس هو تكرير النفى في الحقيقة واما في المعارف فلتكرير جبران لما فاتها من نفى الجنس الذى لايمكن ان يحصل في المعرفة (واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكرير لا في المواضع الثلاثة اما مع المعرفة فنحو لا زيد في الدار وقولهم لا نولك ان تفعل كذا واما مع المفصول فنحو لافيها رجل قال ❊ بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ❊ ركائبها ان لا الينا رجوعها ❊ واما مع المنكر المتصل فنحو لا رجل في الدار قال ❊ وانت امرء منا خلقت لغيرنا ❊ حياتك لانفع وموتك فاجع ❊ ومثله قولهم لاسواء وقوله ❊ فانا ابن قيس لابراح ❊ وقوله تركتني حين لامال اعيش به ❊ ٦ وحين جن زمان الناس اوكلبا ❊ واجيب بان قولهم لانولك ان تفعل كذا بمعنى لاينبغى لك ان تفعله فهى في المعنى هى الداخلة على المضارع وتلك لايلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اى ليس متناولك ومأخوذك هذا الفعل اى لاينبغى ان تأخذه وتتناوله وبشذوذ قوله ان لا الينا رجوعها ولانفع ولا براح ولا مستصرخ ولامال وقولهم لاسواء ٢ ويكون لا في لاسواء عوضا من المبتدأ المحذوف اذ لايقال هما لاسواء على ما ذهب اليه سيبويه واما وجوب حذف المبتدأ فلكثرة الاستعمال وبان لابراح ولامستصرخ ولامال بمعنى ليس فهو تحكم وقيل ان لا في لانفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس والاولى حمل ذلك على الضرورة والشذوذ فعلى هذا نقول يجب في الاختيار تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لامرحبا اى لالقيت مرحبا او لارحبت موضعك مرحبا ولا اهلا اى لااتيت اهلا ولاسهلا اى لاوطئت سهلا ولانعمة اى لاانعمت عينك نعمة وكذا لامسرة ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لاسلام عليك ولالك السوء لان الدعاء بالفعل اولى واكثر لانه في الاصل امر او نهى فكأنه قيل لاسلمت سلاما كما ذكرناه في باب المبتدأ ولااصابك السوء او اذا دخلت على نولك نحو لانولك

٦ (قوله وحين جن زمان الناس اوكلبا) الكلب شبه جنون يأخذ الكلب فاذا عقر انسانا كلب ٢ كذا في بعض النسخ الى قوله تحكم

ان تفعل كذا اى لاينبغى كامر وانما لم تكرر لا فى هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾ على ما يجئ فى قسم الحروف وثانيهما ٣ ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلاثة شروط احدها ان تدخل على لفظ شئ سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لاشئ او بحرف الجر اى حرف كان نحو كنت بلاشئ وغضبت من لاشئ وما انت الا كلاشئ وخلقت من لاشئ او انتصب نحو انك ولاشيئا سواء او ارتفع نحو وانت لاشئ وثانيها ان ينجر ما بعد لا بباء الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا ينجر اذا لم يكن لفظ شئ الا بها من بين حروف الجر ولم يثبت انجراره بالاضافة واما قول جرير * ما بال جهلك بعد الحلم والدين، وقد علاك مشيب حين لا حين * فالاولى ان لا زائدة كما فى قوله * فى بئر لاحور سرى وما شعر * ٤ اى علاك الشيب فى وقت وقت الشيب اى لم تشب قبل اوانه اى فى وقت يكون فى اثنائه وقت الشيب والاول اى الوقت الاول من الثلثين الى ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثانى لاشتماله عليه (وقال ابو على لا غير زايدة على تأويل وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلثين واما قول الشاعر *حنت ٥ قلوصى حين لاحين محن * فحين الاول مضاف الى الجملة اى حين لا حين حنين حاصل وثالثها ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾ وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو قالوا لانهم راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام فان التعريف فيه غير مقصود قصده فهو فى حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لاء التبرئة فلا بد معه من تكريرها فى نحو لا الرجل فى الدار ولا المرأة استضعف هذا التعريف بعد خروج لا الى معنى غير ولضعفها ايضا بهذا الخروج يجوز عدم تكريرها نحو وانت غير الفارس ولا الشجاع والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا نحو قوله تعالى ﴿ الى ظل ذى ثلاث شعب لا ظليل ولا يغنى من اللهب ﴾ وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاءنى زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول العوام نحو انا لا راكب واللا انسان اعم من اللاحيوان فغير مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة استعمال لا مع شئ وهو مع الشرط الثانى معلل ببعد لا عن اصلها اعنى كونها للتبرئة وذلك بتعذر تقدير من الاستغراقية بعد لا لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جاز جئت بلا زيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير بمعناها ونعنى بكون لا بمعنى غير كونها لنفى الاسم الذى بعدها كغير فلا يكون لها صدر الكلام وبكونها التبرئة انها لنفى مضمون الجملة فيلزمها التصدر * واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينتصب بلاء التبرئة وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو ولا حسن فى الحسن البصرى وكذا لا صعق فى الصعق او بما اضيف اليه نحو ولا امرء قيس ولا

---

٣ وثانى الموضعين ان يستعمل لا مكان غير وبمعناه اعنى غير الذى لا يقصد به اثبات موصوف له بل يقصد به سلب ما اضيف اليه كما تقول كنت بغير مال اذا قصدت سلب المال ولم يقصد اثبات موصوف لغير اذ ليس مرادك انك كنت مع شئ هو غير المال فتقول غضبت من لاشئ وما انت الا كلاشئ وانك ولاشيئا سواء فلا استعمال لا استعمال غير وبمعناه باشرتها العوامل التى لم باشرها قبل ذلك اذ لم يجز فى لا رجل فى الدار ان يدخل عليه ان او غيرها ولكونها بمعناه تقول انت غير قائم ولا قاعد آه ٦) نسخه طويله

٤ (قوله اى علاك الشيب فى وقت وقت الشيب) والظاهر ان يعكس ويقال المعنى قد شبت فى وقت واقع فى اثناء وقت الشيب فاضاف الوقت الاول الى الثانى لاشتمال الثانى عليه

٥ (قوله قلوصى حين لاحين حنين او محن) القلوص من النوق الشابة وهى بمنزلة الجارية من النساء

اي بن بيرولا يجوز هذه امالته في لفظي عبدالله وعبد الرحمن اذا الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما قال • لاهيثم الليلة للمطي • وقال • ارى الحاجات عند ابي خبيب • نكدن ولا امية في البلاد • ولتأويله بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل ولا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام واما يجعل في صورة النكرة منزع الكلام وان كان المعنى في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى اي معرفة كان لرعاية اللفظ واصلاحه (ومن ثم قال الاخفش على هذا التأويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفه وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كاسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها لا فيصل لها اذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (اقضاكم علي) فصار اسمه رضي الله تعالى عنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور (وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التأويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه هنا ولا هذا وهو بعيد غير مسموع *قوله (وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني) يعني اذا كررت لا مع ان حيث كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة اوجه (الاول فتحهما ووجهه ان تجعل لا في الموضعين للتبرئة فتبني اسميها كما لو افردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه ان تقدر بعدهما خبرا لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجود لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل عمل ان في الخبر فهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدأ لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا عنده ان تقدر لكل واحد منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين (واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ان لا تقدر لهما خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا لانهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان تعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان كانهما شيء واحد وانما الممتنع ان تعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد بناء على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان تقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله (والثاني فتح الاول ونصب الثاني على ان تكون لا الثانية زائدة لتأكيد نفي الاول كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فكانك قلت لا حول وقوة كقوله • فلا اب وابنا مثل مروان وابنه ٢ • على ما يجيء فلا يجوز عند سيبويه ان تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده

٥ قوله (خبيب) خبيب اسم رجل وهو خبيب ابن عبدالله بن الزبير وكان عبدالله يكنى بابي خبيب

٢ وتمامه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا قال • لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع قال • لعمركم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب قال تعالى لا فارض ولا بكر وقال الشاعر • وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في هذا ولا جمل

في الخبر وفاقا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم اذن لا وحدها ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا (والثالث فتح الاول ورفع الثاني على ان لا زائدة كما في الوجه الثاني الا ان العطف ههنا على المحل كما يجيء في لا اب وابن فعند سيبويه يجوز ان تقدر لهما معا خبرا واحدا اي لا حول وقوة موجودان لكونه خبر المبتدأ وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر مفرد لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا في رفع الخبر ويجوز ان تجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعف لا في العمل وقد حصل ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرير لا لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في لا حول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما في لا حول ولا قوة على ما يجيء بعيد او الغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لا حول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا نقول ان لا الثانية ههنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يروا الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرئة ملغاة لم تكرر للضرورة (والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه لا يجوز الغاء لا التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة كما في الوجه الثاني واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى (ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذ لا عامل ههنا الا الابتداء فقط فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او تقدر لهما معا خبرا واحدا والكلام جملة (والخامس رفع الاول وفتح الثاني على ان لا الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لا ان يتوافق الاسمان بعدهما في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا (فاذا تقرر هذا فلا حاجة بناء الى ما ذكر المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط ولا في الجميع لا التبرئة الغيت فلم يبق فيها النصوصية على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين ❊ قوله (واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمني) قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول بلحوق الف الاستفهام اداة الا فيكون الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد ان تكون اما للانكار او التوبيخ او التمني او العرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام او العرض تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان ❊ ٤ الا طعان ولا فرسان عادية ❊ الا تجشؤكم وسط التنانير ❊ ٥ وفي مثل الاقماص بالعير يضرب لمن ذل بعد عزة فمعنى الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثل ظاهر ولم يذكر سيبويه ان معنى الا في العرض كمعناه قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه

٤ قوله (الا طعان ولا فرسان عادية) من العدو والاستفهام للتقرير اي لا طعان لكم ولا فرسان لانكم تتنعمون بالافراط في الاكل الى ان يحصل لكم الجشاء قاعدين حول التنانير ويروى البساتين

٥ قوله (وفي المثل الاقماص بالعير) قال في الصحاح قمص الفرس وغيره يقمص قمصا وقماصا اي استن وهو ان يرفع يديه ويطرحهما معا ويعجن برجليه وفي المثل ما بالعير من قماص وهو الحمار يضرب لمن ذل بعد عزه

الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو حروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان الا بمعنى التمني كقوله ❊ الا سبيل الى خمر فاشربها ❊ الا سبيل الى نصر بن حجاج ❊ فالمازني والمبرد قالا حكمها حكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الا مال كثيرا نفقه والا ماء وخمر شربهما وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر كما في المجردة (واختار المصنف والجزولي مذهبهما (وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع ولا خبر لها اذا التمني يغنيها عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول فمعنى الا غلاما اتمنى غلاما فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اى هب لي غلاما واما ما يلي لاى اسمه فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد المنكر واما قوله ❊ الا رجلا جزاه الله خيرا ❊ ٧ يدل على محصلة تبيت ❊ ٨ والبيت مضمن فقال يونس تونه ضرورة وقال الخليل الا حرف تحضيض كهلا وسيذكر في قسم الحروف والفعل محذوف اى هلا ترونني رجلا ويروى الالفاء في الا التي للتمني نحو الا رجل جزاه الله خيرا وروى الا رجل بالجراى الا من رجل ❊ قوله (ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف وظريفا وظريف والا فالاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وابنا) قوله نعت مبتدأ والاول صفته ومبني خبره وقوله مفردا يليه حالان من الضمير في مبني والعامل مبني اى بني النعت اذا ولي مبني لو كان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا التي هي سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلاثة اشياء فيه احدها كونه في المعنى هو المبني الذي وليها اعني اسم لا وفي اللفظ متصلا به والثاني كون النفي في المعنى داخلا فيه لان المنفي في قولك ٩ لا رجل ظريف هو الظرافة لا الرجل فكان لا دخلت عليه فكانك قلت لا ظريف فلذا لم يبن صفة المنادى في نحو يا زيد الظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قربه من لا التي هي سبب البناء اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدا هو هو فلبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبني بلا لا نعت المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لا الثاني وما بعده فلا يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف كريم وان يلي النعت المبني فلا فصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا غلام فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن نعت المعرب لانتفاء الوجه الاول والثالث فيه ٢ من الاوجه الثلاثة المذكورة اذ ليس هو المبني بلا وايضا بعدمها ولم يبن النعت الثاني وما بعده ٣ لانتفاء الاول والثالث ولانتفائهما لم يبن النعت المفصول من المبني بغير النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا لا اسمين لها فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها ولا نقول في هذا النعت المبني انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن في دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلاث كلمات كلمة واحدة الى

---

٧ قوله (يدل على محصلة) المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن تبيت اى تبيت تفعل كذا والمضمن من البيت ما لا يتم معناه الا بالذي يليه

٨ تمامه ❊ ترجل لمتي وتقم بيتي واعطيها الا تاوة اذ رضيت ❊ قوله ترجل اى تسرح وقوله تقم اى تكنس والاتاوة قال في الشواهد الخراج والرشوة

٩ قوله (لا رجل ظريف) الظرافة الكياسة

٢ قوله (من الثلاثة المذكورة) يعني في قوله لاجتماع ثلاثة اشياء

٣ قوله (لانتفاء الاول) باعتبار عدم الاتصال لفظا لا باعتبار كونه في المعنى هو المبني

(تكلفات)

تكلفات مستهجنة (وقال ابن برهان والسيرا فى تقصيا من هذا ليست لا فى هذا الموضع خاصة مركبة مع المنفى بل هى داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعمل فى محلهما كما تعمل فى خمسة عشر اذا قلت لا خمسة عشر ولنا مندوحة على ماذكرنا عن ارتكاب تركب لا مع المنفى فى هذا الموضع وفى غيره ومن تركب المنفى ههنا مع نعته (قوله ومعرب رفعا ونصبا) سواء كانت الصفة مفردة اومضافة اومضارعة لها (وقال يحيى بن معط صفة المبنى المضافة منصوبة لا غير نحو لاعبد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبنى المضموم مضافة ولقارق ان يفرق بانا لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته ويجوز فى المضاف الذى باشرته لا رفعه وذلك اذا كرر نحو لاغلام رجل فى الدار ولاغلام امرأة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته وايضا الضم فى المنادى بنائى فكان حمل وصفه المضاف الذى يجب نصبه لو وقع منادى عـلى النصب الذى هو حركته الاعرابية واجبا بخلاف المنفى بلا فان الفتح فيه بنائى على قول واعرابى ضعيف على آخر والرفع اعرابى فكان حمل وصفه المضاف الذى لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذى هو حركته الاعرابية جائزا (وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا اومضارعا له لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المصنف كما مر فى خبر لا التبرئة (ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبنى لا فى نحو لاغلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا فى محل الاسم ولا فى الخبر بل هى ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدأ اذ لو عملت النصب فى المبتدأ وهى مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها (وللقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوهما لضعف عمل لا الاترى انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه ايضا على رأى المبرد فهى عامل ضعيف تعمل لمشابهته المشبهة اعنى ان مشابهة ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اسمها الاصلى اعنى الرفع فعلى هـذا يجوز لاغلام اولاغلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المنفى مضافا كان المنفى اومفردا ومضافا كان الوصف اومفردا هذا والاعراب فى النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع تتبع متبوعاتها فى الاعراب لا فى الحركة البنائية نحو جاءنى هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنـائية لمشابهتها للاعرابية بعروضها مع عروض لا وزوالها بزوالهـا فكانها عاملة محدثة لها كما مر فى نحو يازيد الظريف ويجـوز ان تقول ان النصب فى الصفة حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل على ان فمحل اسمها المبنى رفع ونصب (قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز) لما قلنا فى الصفة سواء هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لاغلام لك والعباس وكذا فى سائر توابع المنفى المبنى (ومن قال رب شاة وسخلتها لم يمنع نحو لاغلام واباه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجىء فى باب المعرفة ولا يجوز البنـاء فى

المعطوف كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ماذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة فلا يجوز
لا اب وابن كما قلت في النداء يازيد وعمرو وذلك لضعف لا عن التأثير الا فيما يليه اوكان في حكم
مايليه اي النعت المذكور على انه قد نقل نحو لا رجل وامرأة بالفتح في المعطوف وقياس قول من
جعل العامل في خبر المبني نفس لا لا المبتدأ ان لا يجيز رفع المعطوف حملا على المحل الا بعد الخبر
كما في ان (وقال الاندلسي الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان
والتوكيد اللفظي فلا نص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمهما مع اسم لا حكمهما مع المنادى المضموم
ففي البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي (وقال ابن مالك البدل ان كان
نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها (وقول الاندلسي اقرب اذا لم يفصل
البدل المفرد المنكر عن المنفي المبني لانه لا يقصر عن النعت الذي بني جوازا اذا جمع الشرائط
بل يربي عليه من حيث كونه ٥ هو المقصود بالنسبة (ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف
بان الوصف ٦ متركب كالموصوف فتركيب لا مع الموصوف كتركيبها مع الوصف واما البدل
فيجعل المبدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط
ولا مع لا لانها داخلة على البدل في التقدير والتركيب امر لفظي لا تقديري اقول قد تقدم انه
لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل
كما يجيء في بابه وتذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل
في باب لاء التبرئة وباب النداء كما تقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كعمر واحد (قال امرء
القيس * ويلمها في الهواء الجو طالبة * ولا كهذا الذي في الارض مطلوب * وهذا يدل على انه
يجوز رفع صفة المضاف حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حملت
على اللفظ قلت لا مثله احد اولا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كما في
قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا (واما قول جرير * لا كالعشية زايرا ومزورا * فقيل انتصاب
زايرا بتقدير الفعل اي لا ارى كعشية اليوم اي كزاير عشية اليوم زايرا كما تقول ما رأيت
كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست بالزاير حتى يكون عطف بيان لها (واقول مع تقدير
كزاير عشية اليوم زايرا صار الاخر هو الاصل الاول كما في قولك لا كالعشية عشية وعشية
فيجوز ان يكون زايرا تابعا على اللفظ ٧ واما التأكيد فلا يجوز تأكيد المنفي المبني تأكيدا
معنويا لان المنكر لا يؤكد كذلك التأكيد كما يجيء في باب التأكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرناه
في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك
وان كررت مبني لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثاني لا ماء ماء باردا فان
شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفعا ونصبا وذلك لانك لما
وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى ﴿ انا انزلناه
قرآنا عربيا * فالاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب
في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب * قوله

٥ هو المنفي بلا وهو المقصود فيجب بناؤه كذا في بعض النسخ غير المعتمدة

٦ يتركب مع الموصوف واما البدل نسخه

٧ هذا كله على مذهب النحاة وقد يجيء في باب التوابع ان عطف البيان هو البدل لحكمه اذن حكمه نسخه

(ومثل)

(ومثل لاابا له ولا غلامی له جائز لشبهه بالمضاف لمشاركته له فی اصل معناه ومن ثم لم یجز لا ابا فیها ولیس بمضاف لفساد المعنی خلافا لسیبویه) یعنی ان الکثیر ان یقال لا اب له ولا غلامین له فیکونان مبنیین علی ما ذکرنا وجاء ایضا علی قلة لکن لا الی حد الشذوذ فی المثنی وجمع المذکر السالم وفی الاب والاخ من بین الاسماء الستة اذا ولیها اللام الجار ان تعطی حکم الاضافة بحذف نونی المثنی والمجموع واثبات الالف فی الاب والاخ فیقال لا غلامی لك ولا مسلمی لك ولا ابا له ولا اخا له فتکون معربة اتفاقا واجاز سیبویه ان یکون نحو لا غلام لك مثله اعنی یکون مضافا واللام زائدة فیکون معربا ٭ ثم اعلم ان مذهب الخلیل وسیبویه وجمهور النحاة ان هذا المذکور مضاف حقیقة باعتبار المعنی (فقیل لهم اللام لا تظهر بین المضاف والمضاف الیه بل تقدر (اجابوا بان اللام ههنا ایضا مقدرة وهذه الظاهرة تأكید لتلك المقدرة کتیم الثانی فی یاتیم تیم عدی علی مذهب من قال ان تیم الاول مضاف الی عدی الظاهر فیکون الفصل بین المضاف والمضاف الیه کلا فصل (فقیل لهم ما الذی حملهم فی هذه الاضافة علی الفصل بین المضاف والمضاف الیه باللام المقحمة توکیدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام (اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غیر تکریرها تخفیفا وحق المعارف المنفیة بلا الرفع مع تکریر لا فقصلوا بین المضافین لفظا حتی یصیر المضاف بهذا الفصل کانه لیس بمضاف فلا یستنکر نصبه وعدم تکریر لا والدلیل علی قصدهم لهذا الغرض انهم لا یعاملون هذه المعاملة المنفی المضاف الی النکرة فلا یقولون لا ابا لرجل حاله کذا ولا غلامی لشخص نعته کذا والدلیل علی انه مضاف قوله ٭ وقدمات شماخ ٤ ومات مزرّد ٭ وای کریم لا اباك مخلد ٭ فصرح بالاضافة وهو شاذ لا یقاس علیه فلا یقال لا اخاك ولا یدك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بین المضافین لا لهذا الغرض فی المنادی وهو شاذ کقوله ٭ یأبوس للجهل ضرّار الاقوام ٭ قال المصنف لا یجوز ان یکون مضافا حقیقة اذ لو کان کذا لکان معرفة فوجب رفعه وتکریر لا والجواب لم یرفع ولم یکرر لکونه فی صورة النکرة والغرض من الفصل باللام ان لا یرفع ولا یکرر فکیف یرفع ویکرر مع الفصل باللام وقال ایضا لا اباك ولا اب لك سواء فی المعنی اتفاقا ولا اب لك نکرة بلا خلاف فکذا یلزم ان یکون لا اباك اذ المعرفة لا توافق النکرة معنی (والجواب انهم اتفقوا ان معنی الجملتین اعنی لا اباك ولا اب لك سواء ولم یتفقوا ان اباك واب لك بمعنی واحد وقد یکون المقصود من الجملتین واحدا مع ان المسند الیه فی احداهما معرفة وفی الاخری نکرة فالمسند ای خبر لا فی لا اباك محذوف ای لا اباك موجود وامافی لا اب لك فهولك ای لا اب موجود لك فالجملة الاولی بمعنی لا کان ابوك موجودا والثانیة بمعنی لا کان لك اب ولا خلاف فی اتحاد فحوی الجملتین مع کون المسند الیه فی احداهما معرفة والاخری نکرة (ثم قال المصنف ان الوجه فی مثله ان یقال هو وان لم یکن مضافا للفساد المذکور لکنه مشابه للمضاف فاعطی حکم المضاف من اثبات الالف فی اباو اخا وحذف النون فی غلامی ومسلمی ولا یرید بمشابهته للمضاف انه مضارع المضاف بالتفسیر الذی مر فی المنادی اذ لو کان کذلك

٤ (قوله وقدمات شماخ ومات مزرد) مزرد اخو شماخ الشاعر ابن ابی شداد

لوجب تنوينه كما فى لاحسبا وجهه ولا حاملا كتاب الله وانما قلنا انك وابالك عنده شئ واحد من حيث المعنى ولك فى لااب لك اما خبر لا او صفة لاسمها واسم لا لايصير بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لارجل فى الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لارجلا فى الدار ولا غلاما ظريفا (قوله لمشاركته له) اى لمشاركة نحو ابالك لا بالك المضاف فى اصل معناه اى فى اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذى هو ابوك واصله ان لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فلما تم بحذف اللام واضيف صار المضاف معرفة فى ابوك تخصيص اصلى وتعريف حادث بالاضافة كما مجئ فى باب الاضافة وان لك تشارك ابوك فى التخصيص الذى هو اصل معناه ومن ثم لم تجز اى من جهة ان اعطاء حكم المضاف لمشاركته له فى اصل معناه لم تجز لا ابا فيها ولا رقيبى عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى فى وعلى (قوله لفساد المعنى) يعنى ان المعرف لايكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقديره ولو كان كما ذكر المصنف لجاز ايضا فى المنكر لاماالرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم يختص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لاغلامين ظريفين لك لم يحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير المضاف واما على مذهب المصنف فللفصل بين شبه المضافين بما لايفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور الناقص دون الظرف المستقر نحو لايدى بها لك ولا غلامى اليوم لك فاجاز يونس اختيار الا ان انفصل به كلا فصل لكثرة مايتسع فى الظروف ولم يجزه سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر كما فى قوله ❊ ٦ كأن اصوات من ايغالهن بنا ❊ اواخر الميس انقاض الفراريج ❊ قوله (ويحذف فى مثل لاعليك) اى لا بأس عليك اى يحذف اسم لا فى لاعليك ولا تحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لايحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلنا الكاف حرفا حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد ❊ قوله (خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهى حجازية واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفى بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع (قوله هو المسند بعد دخولهما) اى دخول ما فى مسندها ولا فى مسندها لانهما لا تجتمعان معا والاعتراض عليه كما فى خبر كان (قوله وهى حجازية) اى هذه اللغة وهى اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا يعملون عن احد لا غير الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها فى موضع فلغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس بشروط ستجئ وغير الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا (قوله واذا زيدت ان مع ما) هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لايليها ان كقوله ❊ ٢ وما ان طبنا جبن ولكن ❊ منايانا ودولة آخرينا ❊ اعلم ان الاصل فى ما ان لا تعمل كما فى لغة بنى تميم اذ قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذى تعمل فيه من الاسم او الفعل

٦ قوله (كأن اصوات من ايغالهن بنا) الايغال السير السريع وآخره الرحل هى التى يستند اليها الراكب والميس شجر تتخذ منه الرحال وانقضت الدجاجة او العقاب اى صوتت قال الراجز تنقض انقاض الدجاج المخص

٢ قوله (وما ان طبنا) الطب الدأب والعادة

انكون متمكنة بثبوتها فى مركزها و مامشتركة بين الاسم والفعل ٣ و اما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها ليس لان معناهما سواء فى الحقيقة وذلك لان معنى ليس فى الاصل ما كان ثم تجردت عن الدلالة على الزمان فبقى مفيدا نفى الكون ومعنى ما مجرد النفى ومعلوم ان نفى الشئ بمعنى نفى كونه سواء من حيث الحقيقة كما ذكرنا فى باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفى الحال (والحق انهما لمطلق النفى كما يجئ فى الافعال الناقصة فلما كان قياس اعمالها ضعيفا انعزلت لادنى عارض فمن ذلك مجئ ان بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت زائدة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفى والنفى اذا دخل على النفى افاد الايجاب فصارت ان كالا الناقضة لنفى ما فى نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو على * ٤ بنى غدانة ما ان انتم ذهبا * ولا صريفا ولكن انتم الخزف * وان العازلة عند الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون هى نافية زيدت لتأكيد نفى ما والا فان النفى اذا دخل على النفى افاد الايجاب ٥ (ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفق المعنى الا مفصولا بينهما كما فى ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام وقد فى نحو لقد سمع مع ان فى كليهما معنى التحقيق والتأكيد فلان قد يشوبها معنيان آخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن محض التحقيق وكذا فى الا ان مع ان فى الا معنى التحقيق لان فيها معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء * ٦ الا اوارى ما ان لا ابينها * بالجمع بين ثلثة احرف نافية والرواية ٧ لايا ما ابينها ومما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل النفى الذى به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ٨ (ونقل عن يونس انه يجوز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد فى ذلك * وما الدهر الا منجنونا باهله * وما طالب الحاجات الا معذبا * واجيب بان المضاف محذوف من الاول اى دوران منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ﴿ ومزقناهم كل ممزق ﴾ فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على ما مضى فى المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما فى الدار زيد وذلك لضعفها فى العمل فلا تتصرف فى العمل بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل (وقال ابن عصفور وتبعه العبدى لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان واخواتها (قال ابو على زعموا ان قوما جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره (قال الربعى الاعمال عندى هو القياس لبقاء معنى النفى واما قول الفرزدق * فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم * اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر * فان سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اى اذ ما فى الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر مقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اى فى مثل حالهم وفى مثل مكانهم من الرفعة ٦ ويروى * ما مسيئا من اعتب قالوا ونحو قوله * ٣ لو انك يا حسين خلقت حرا * وما بالحر انت ولا الخليق * دليل على

---

٣ وعلى لغتهم ورد التنزيل قال تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم ٤ قوله (بنى غدانة) غدانة حى من يربوع والصريف الفضة ٥ والمعنى فى قوله وما ان طبنا جبن نفى نسخه

٦ قوله (الا اوارى ما ان لا اه) الآرى محبس الدابة وقد سمى الاخية آريا وهو حبل يشد به الدابة فى محبسها وتمامه والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد ٭ النؤى حاجز حول البيت والخيمة من التراب لئلا يصله الماء والجلد الارض الغليظة ٧ (قوله لايا ما) يقال فعل كذا بعد لأى اى بعد شدة وابطاء ولأى لأيا اى ابطأ وما زائدة اى ابينها بعد ابطاء ما ٨ قال تعالى وما محمد الا رسول ٢ قوله (ويروى ما مسيئا من اعتب) اعتبنى فلان اذا عاد الى مسرتى راجعا عن الاساءة اى ازال العتب والهمزة للسلب ٣ فتح الواو فيه بالنقل من ان وصلها للضرورة وذلك جائز

حوار تقديم الخبر المنصوب اذا الباء لا تدخل الا على الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا نبي ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر ماء التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد بشاتم قال * لعمرك ما ان ابو مالك * بواه ولا بضعيف قواه * ومنع ابو علي والاخفش دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للربعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمتنع دخول الباء في خبر ليس غير ناسخ النفي بالا وذلك لان الباء لتأكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه وقد تدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد هل نحو هل زيد بخارج وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد تزاد في خبر لا النافية نحو لا خير بخير بعده النار ٤ وقيل هي بمعنى ٥ في ورب ما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب وفي خبر ان الانية بعد ما رأيت منفيا كقوله تعالى ﴿ اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر ﴾ وقد تزاد بعد لست قال * بدعت على لسان كان مني * ٦ فليت بانه في حوف حكم * ومما يبطل عمل ما ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضارب بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى ﴿ فما منكم من احد عنه حاجزين ﴾ واما الخبر اذا تقدم وكان ظرفا فقد مر حكمه (وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدأ وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض اعني الباء وليس بشيء لان الباء زائدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة وانما ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفر الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المجرور محلا لكونه مفعولا الا انه لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بشائع الا مع ان وان (واجاز الاخفش حذف اسم ما استغناء ببدل موجب نحو ما قائما الا زيد اي ما احد قائما الا زيد وليس بشيء لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المتعدد المقدر فيكون قد جاء ما على هذا في الاسم مع تأخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدهما مبطل لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قائما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم ٧ ولا يجوز ايضا ان تعمل ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظروف ومع انتقاض النفي (قوله واما عطف عليه) اي على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة (قوله توجب) وذلك اذا عطفت عليه ببل او لكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجيء في باب حروف العطف (قوله فالرفع) اي الرفع واجب وذلك لزوال سبب العمل وهو النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا نعيده (وقال عبد القاهر هو خبر لمبتدأ محذوف اي ما زيد قائم لكن هو قاعد وعلى هذا ليس هذا منه مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على المفرد لا يمكن ان يكون مبدلا لامتناع عطف عمدة على الجر وجده اذ يلزمه النسب عنده فهو على هذا من باب القطع كما يجيء في باب العطف (وقال ابن جعفر هو عطف على الوهم لانه كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عند ما يعزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في قوله * مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة * ٢ ولا ناعب الا ببين غرابها

٤ وقد روى ابن مالك الرفع في خير على ان لا بمعنى ليس او ليس خبرا خيرا بعده النار على زيادة الباء ٥ وقد يؤتى في صربحا نحو قوله * ولا خير في خير ترى الشر دونه * ولا في صديق كل يوم يعاتبه * ٦ (قوله فليت بانه في حوف حكم) الحكم العدل وهما حكمان اي عدلان ٧ وانما لا تعمل بيح نكيبرالجيم اي بحرف موجب اي وليس ناصب والمازني وابو العباس لا يجيز ان هذه الرواية وهي عندهما ولا ماعاله لا يجوز ان يضمر الخافض

(قوله ولا ناعب) بعده العراب صاح

٭ وليس ماذهب اليه بشئ لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا فى سعة الكلام واذا عطفت على خبر ما او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد جاز فى المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال ٭ معاوى اننا بشر ٣ فاسجح ٭ فلسنا بالجبال ولا الحديدا ٭ ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف اى ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبرهما المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا ولا قاعد وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما وذلك كما فى قوله ٭ مشائيم ليسوا مصلحين ٭ البيت واما فى غير خبرهما نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء فى مثله حتى يكون المعدوم كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكر فان عطف على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا مرتفعا بعده ما هو من سبب اسمها نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه جاز لك فى ذلك الوصف وجه آخر وهو ان ترفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التى هى ما زيد قائما الا على زيد قائما فيكون عطف اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك فى نحو ما كان زيد قائما ولا قاعد غلامه فيكون من عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان لنفى الماضى ومضمون المعطوف حال لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال واما فى ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذى بعد حرف العطف او نصبته لان ما وليس لنفى المطلق فظاهرهما الحال ونقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فاذا نصبت فالقيام والقعود منتفيان فى الماضى واذا رفعت فالقيام منتف فى الماضى والقعود فى الحال واما فى ما زيد وليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا فى المواضع الثلاثة اعنى ما كان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد قائما وما زيد قائما ويجوز فى ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه برفع قاعد ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر فى المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك فى ما كان زيد قائما ولا قاعد ابوه ولا فى ليس اذ لا يبطل عملهما بتقدم خبرهما على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز فى نصب قاعدا فى ليس زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لا لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه فى ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه فى ما ويجوز فى هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الجر فى المعطوف عليه ويكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عاطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز فى ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما سيجئ من مذهب الاخفش وجاز فى ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر ما المتقدم وكذا ان اظهرت الباء فى هذه المسئلة فى قائما نحو ليس زيد او ما زيد

٣(قوله فاسجح آه) الاسجاح حسن العفو يقال ملكت فاسجح ويقال اذا سألت فاسجح اى سهل الفاظك وارفق معاوى مرخم من معاوية

بقائم ولاقاعد ابوه جاز لك فى قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعنى ابوه اسم ما مكررا فقلت مازيد بقائم ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم فى الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون فى موضع التفخيم نحو قوله تعالى ﴿ القارعة ما القارعة ﴾ واما فى الجملتين فكثير وان اتصلتا كقوله تعالى ﴿ لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم ﴾ وان جعلت موضع السبب اسما بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو مازيد قائما عمرو وعمرو ابو زيد لم يجز لانك لم تجعله فى اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم فى نحو مازيد ضاربا زيد فان فيه ربط بتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه على ما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب ذاهبا ولا مقيمة امها لم يجز نصب مقيمة لخلوها مع المرفوع بعدها عن العائد الى الاسم اى ابو زينب وان جعلت موضع ه السببى اجنبيا نحو مازيد بقائم او قائما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لان عمرا لا يصلح ان يكون فاعلا لقاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب فى المعطوف عليه ان يكون فيه او فى معموله ضمير يرجع الى اسم ما لكونه مشتقا فكذا يجب فى المعطوف الذى هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولا فى معموله فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق الا عطف الجملة على الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقدمه على الاسم او جره ان جوزنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الربعى هذا فى ما واما فى ليس فيجوز نصب قاعدا على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعليه ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط فى المعطوف عليهما ما يشترطه المصنف من كون الاول مجرورا والثانى منصوبا او مرفوعا كما يجئ فى باب العطف وبعض القدماء منع من نحو مازيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذا فى ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف ولا يجوز وما لا عمرو ذاهبا (ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز مازيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل فى المعطوف عنده هو العامل فى المعطوف عليه لا المقدر كما يجئ فى التوابع (واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله ٭ ان هو مستوليا على احد ٭ الا على اضعف المجانين ٭ وليس بمشهور (وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذى تكرر ذكره (قال الاندلسى ينبغى فى لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هى فيها اولى فانها اضعف من ما قال لكن النحاة لا يذكرون فى كتبهم الا شرطا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن رأى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد تلحق لا التاء تحولات فتختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو ﴿ لات حين مناص ﴾ وقد تدخل على لفظة اوان ولفظة هنا ايضا (وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد ٭ ولات ساعة مندم ٭

ه هذا السبب نسخ

(والتاء)

والتاء فى لات للتأنيث كما فى ربت وثمت قالوا اما لتأنيث الكلمة اى لا اولمبالغة النفى كما فى علامة فاذا وليها حين فنصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها اى لات الحين حين مناص وتعمل عمل ليس لمشابهتها له ٢ بكسع التاء اذتصير على عدد حروفه ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما يجئ فى نحو عبدالله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر فيه وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم لا والخبر محذوف اى لات حين مناص حاصلا ولا تستعمل الا محذوفة احد الجزئين هذا قول سيبويه (وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل فمعنى لات حين مناص اى لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب او خبر المبتدأ له مواضع متعينة ولا يمتنع دعوى كون لات هى لاء التبرئة ويقويه لزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما فى لاحول واذا ارتفع فالاسم محذوف اى لات حين حين مناص كما فى لا عليك (ونقل عن ابى عبيد ان التاء من تمام حين ٣ كما جاء * العاطفون تحين ما من عاطف * والمطعمون زمان ما من مطعم * وفيه ضعف لعدم شهرة تحين فى اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تأوان ولاتهنا (واما الا لات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كاذكر السيرا فى عنهم وليس بشئ اذ لو كان لجر غير اوان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان جار الكان لابد له من فعل او معناه يتعلق به واوان عند السيرا فى والمبرد مبنى لكونه مضافا فى الاصل الى جملة فمعنى قوله طلبوا صلحنا ولات اوان * فاجبنا ان ليس حين بقاء * اى لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبنى اوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف اليه كما فى يومئذ فكسر النون لثلثة سوا كن كما كسر ذال اذ (او نقول حذفت الجملة وبنى على الكسر للساكنين لا على السكون لئلا يلزم اجتماع ساكنين ثم اتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين فى المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا تبدل فى نحو من قبل (وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اى لات من اوان فكذا يكون ولات حين مناص على القرأة الشاذة كما قالوا الا رجل اى لا من رجل واما لات هنا فهنا فى الاصل للمكان استعير للزمان قال * حنت نوار ولات هنا حنت * وبدا الذى كانت ٤ نوار أجنت * وهو يضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع من الاضافة قال * ٥ افى اثر الاظعان عينك تلمح * نعم لات هنا ان قلبك ٦ متيح * اى ليس هنا تلمح ورفع ما بعد الا فى نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك لحملهم ليس على ما وقال ابو على فى ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك العذر لوروده فى كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك امابدلا من الطيب او صفة له والخبر محذوف اى ليس الا المسك فى الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا سادمسده اذن ولم يثبت * قوله (المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه) يتبين شرحه بما مضى فى حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسر

---

٢ قوله (بكسع التاء) الكسع ان تضرب دبر الانسان بيدك او بصدر قدمك استعارة لزيادة الحرف اخيرا

٣ متصلة بحين وهى النافية للجنس لانها كانت فى مصحف عثمان ابن عفان رضى الله عنه متصلة بها هذا بناء على ان حين وتحين لغتان

٤ نوار اسم ام الشاعر

٥ قوله (افى اثر الاظعان عينك) اظعان جمع ظعينة وهى الهودج سواء كانت فيها امرأة او لا

٦ قوله (متيح) يقال رجل متيح اى متعرض لما لا يعنيه

٧ قوله ليس الا المسك آه) ولابد من اعتبار تقدم الا على الجملة كما لا يخفى

وافتح والياء قوله (والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا
مرادا) في الامر اولا على ان المجرور بحرف جر مظهر مضاف اليه (وقد يتناوله تعريفه ايضا
مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم فانه انما اطلق لفظ المضاف
اليه ارادة ما جر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة واما من حيث الحد
فلا شك ان زيدا في مررت بزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر
(قوله لفظا) نحو زيد في مررت بزيد (قوله او تقديرا) كما في غلام زيد وخاتم فضة والشاهد
ان انتصاب لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة
والعامل معنى واسطة اي موصل بالحرف ظاهرا او مقدرا (قوله مرادا) حال بعد حال اي
مقدر مرادا فقد احترز بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما
لكنه غير مراد (ولقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى لم يخرج معنى الظرفية والتعليل
فيهما ظاهر واضح اذ متى قدر الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا
وان اردت انه غير مراد لفظا اي ليس في حكم الملفوظ به حيث لم يجر والمقدر في الاضافة
مراد اي عمله وهو الجر فان كان كذلك فلف المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف
جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت من حدهم المعرب بانه ما يختلف آخره ويفضي الى
الدور كما الزمتهم لكون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى
اذا عرف حقيقته جر بعد ذلك كما قلت في الفاعل انما جعل ليعرف فيرفع ثم جعل في حال
معرفة حقيقته يحتاج الى كونه مجرورا انتهى مرادا على ما ذكرنا فاعمله اي الجر
* واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد
حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا في ضارب زيد لان
ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه ينصبه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى
حيث نصبه انتصابا لم يحتج في اضافته اليه لا في حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر على قياس
يدعم اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وان كان من فعل متعدد بنفسه نحو انا ضارب
لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفي العامل في المضاف اليه خلاف بينهم كما مر في اول
الكتاب وفي العامل في المضاف اليه المعنى اشكال ان قلنا ان العامل هو الحرف المستتر
اذ لا حرف فيه مقدرا وكذا ان قلنا العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاسناد
اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد
الاضافة التي تكون بسبب حرف الجر (وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم
على ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل واذا لم يكن
حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده
عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع
والمفعولية للنصب وهي غير العوامل يعني ان العامل ما به تقوم هذه المعاني المقتضية
كما تقدم في اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما تقوم به المقتضي لا الى المقتضي نفيل الرافع

٨ من الدمامة اي يهوى وهو الظ

هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضى امرا خفيا معنويا وماتقوم به المقتضى امرا ظاهرا جليا فى الاغلب * قوله (فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها) قال فى الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظى والمعنوى ثم ينفصل اللفظى عن المعنوى بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها (وفيه نظر لان اللفظى كما ذكرنا كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج فى التقديرى وانما قال اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل (قوله مجردا تنوينه) اى التنوين او ماقام مقامه من نونى التثنية والجمع وكذا ماليس فيه التنوين والنون يقدر انه لوكان فيه تنوين لحذف الاضافة كما فى كم رجل ومن حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانها دليل تمام ماهى فيه كما ذكرنا فى اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة (وقد يحذف من المضاف هاء التأنيث اذا امن اللبس كقوله تعالى ﴿ واقام الصلوة وايتاء الزكوة ﴾ وقولهم ابو عذرها ولايقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه * قوله (وهى معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهى بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من فى جنس المضاف او بمعنى فى فى ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهة من العدد ضعيف) اعلم انه لاتلتبس المعنوية الا باللفظية ففسر المعنوية بمضادتها اللفظية التى هى كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لايكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اى هى على ضربين اما ان لايكون المضاف صفة نحو غلام زيد اوان يكون صفة لكن لاتكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر والله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضى لايعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى فى (قوله فيما عدا جنس المضاف) ما كناية عن المضاف اليه اى فى مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه ويعنى بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لايطلق على بعضه وكذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التى تتضمنها الاضافة هى التبيينية كما فى خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من المبنية ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين كما فى قوله تعالى ﴿ فاجتنبوا الرجس من الاوثان ﴾ واما قولك ثلثة دراهم وراقود خل فانما كنيت فيه بالمقدار عن المقدر كما يجئ فى باب العدد فالثلثة هى الدراهم والراقود هو الخل ومن ثم تقول دراهم ثلثة وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار فى اصل الوضع غير المقدر به (وبقولنا

ثلثة تسقط تاآتها مضافة عند جميع النحاة * منها اذا قيل ابو عذرها وليت شعرى واقام الصلاة * العذرة البكارة ويقال فلان ابو عذرها اذا كان هو الذى اخترمها وافتضها صحاح

يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطورسيناء ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على ما يجئ من التأويل لان الثانى اعنى الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع فى العرف هو المسجد لاغير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك طورسيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فى مثله فالاولى اذن ان تقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا بمعنى اللام كما قاله باقى النحاة ولا نقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى فى فان ادنى ملابسة واختصاص يكفى فى الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملى الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهى التى يقال لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف بالتفسير الذى مر من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهى بتقدير من ولا ثالث لهما (قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة) يعنى الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفا مع المعرفة لان وضعها لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقى معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلابد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له دون غيره او بكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها ثم قد يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام فى اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قوله ❊ ولقد امر على اللئيم يسبنى ❊ وذلك على خلاف وضعه فلا تظن من اطلاق قولهم فى مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد (قوله وتخصيصا مع النكرة) نحو قولك غلام رجل تخصص من غلام امرأة (قوله وشرطها اى شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف) فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمى بذلك اللفظ نحو قوله ❊ علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ❊ بابيض ماضى الشفرتين يمان ❊ ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها (وعندى انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا فى باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الصدق يجوز ذلك وان لم يكن فى الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم ❊ مضر الحمراء وانمار الشاء وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وانما يجرد المضاف فى الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة

فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفى المضاف المعرف التخصيص مع الزيادة وهى التعيين ❊ واعلم ان بعض الاسماء قد توغل فى التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقة نحو غيرك ومثلك وكل ماهو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون اخرى اذ كل مافى الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيدلا تخص ذاتا بل نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغيرلك مما لا يحصى (قال ابن السرى اذا اضفت غيرا الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تعالى ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ صفة ﴿ الذين انعمت عليهم ﴾ اذليس لمن رضى الله تعالى عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضى عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك فى شئ من الاشياء كالعلم او الشجاعة اونحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثلك فى الشئ الفلانى والمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شى خلص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة (وقدح ابن السراج فى قوله هذا بقوله تعالى ﴿ نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل ﴾ مع ان معنى غير الذى كنا نعمل اى الصلاح لان عملهم كان فسادا وبقول الشاعر ❊ ان قلت خيرا قال شرا غيره ❊ والجواب انه على البدل لا الصفة اوحمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا لحملهم غير على لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم فى باب المنصوب بلاء التبرئة من حمل لا على غير والدليل على تأخيهما العطف على غير بتكرير لا كما فى قوله تعالى ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾ ٢ كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين (وسمع سيبويه لى عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره (ومنعهما الفراء والسماع لا يرد ولاسيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا عشرون ايما رجل واى رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه فى جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التى فى هذا التركيب كما فى عليم وسميع فمعنى مررت بالرجل شبيهك اى من يشبهك فى جميع الوجوه (وقال ابو سعيد فى مثلك وغيرك وما فى معناهما انها لم تتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى مفعوله اى مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا اردت الحال او الاستقبال (٣ فالجواب انه لما ثبت موازنة المضارع لم يشترط فيه احد الزمانين او نقول شرط كون اضافة اسم الفاعل والمفعول لفظية ان لا يكونا بمعنى الماضى لا ان يكونا بمعنى الحال والاستقبال كما سيجئ فى هذا الباب والاستمرار

٢ قوله (كانه آه) كذا وقع فى بعض النسخ

٣ فالجواب انها تكون لفظية اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال او لاستمرار كما يجئ بعيد هذا. والاطلاق يفيد الاستمرار

كما يجئ بعدو الاطلاق يفيد الاستمرار (وقالوا فى حسبك وشرعك وكافيك وناهيك وكذبك ونهيك ونهاك انها اتالم تتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفك زيد وكذا اخواته واما بنى قدك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجئ فى باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته ويدخل عليها من نواسخ الابتداء ان نقط كقوله تعالى ﴿ فان حسبك الله ﴾ لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اذا جاوزت هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لادائها معنى الفعل وتكون صفة لنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبدالله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف فى هذه الاسماء الا فى الاعراب فلم تثن ولم تجمع لمشابهة قدك وقطك غير المتصرفين (وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين ٤ وبامرأة كافيك من امرأة اجراء له فى عدم التصرف مجرى قدك وقطك وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل برجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيتك وكذا سائر تصرفاته (وقالوا مررت برجل هدك من رجل وبرجلين هدك من رجلين وبرجال هدك من رجال وبامرأة هدك ومعنى هدك اى اثقلك وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك فى عدم التصرف لافادته فائدته وربما جاء فعلا متصرفا نحو برجلين هداك وبرجال هدوك وبامرأة هدتك وبامرأتين هدتاك وبنسوة هددنك ويجوز ان يقال فى حسبك وهدك ونهيك ونهاك وشرعك انها لم تتصرف لكونها فى الاصل مصادر (وبعض العرب يجعل واحدامه وعبد بطنه نكرتين ٦ قال حاتم ❊ اماوى انى رب واحدامه ❊ اخذت فلاقتل عليه ولاامر ❊ وليس العلة فى تنكيرهما ماقال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشئ بنفسه وذلك لان الضمير فى مثله لايعود الى المضاف الاول بل الى ماتقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل وكذا فى قوله رب واحدامه اى رب رجل واحدامه وسيجئ فى باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقولك رب شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشئ نحو رأيت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغى ان يكون قولك صدر بلده ورئيس قبيلته وابن امه ونادرة دهره ونحو ذلك (واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذى لامانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو ماجاء فى غلام زيد ظريف اى غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك فى المعرف باللام كقوله ❊ ولقد امر على اللئيم يسبنى ❊ وقد يكتسى المضاف التأنيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء فى الكلام الذى هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال ❊ لما اتى خبر الزبير تواضعت ❊ سور المدينة والجبال الخشع ❊ اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال ❊ ادا بعض السنين تعرقتنى ❊ كفى الايتام فقد ابى اليتيم ❊ وقال ❊ مر الليالى اسرعت فى نقضى ❊ اخذن بعضى وتركن بعضى ❊ اذ يقال

٤ وبرجال كافيه من رجال نحدثه

٦ قوله (قال حاتم اماوى انى) الماوية المرآة كانها منسوبة الى الماء وماوية امرأة حاتم

السنون تعرفن والليالى اخذن ومنه قوله ❊ فاحب الديار شغفن قلبى ❊ ولكن حب من سكن الديارا ❊ فاكتسى التأنيث والجمع وقد يكتسى المضاف البناء من المضاف اليه كما يجئ فى الظروف المبنية (قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف) قد مر وجهه (وقوله وما اجازه الكوفيون اه) نقل الكوفيون تعريف الاسمين فى كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة والمأية الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام فى المضاف ضايعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره قيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جئ بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اى جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان ان هذا المعرف من اى نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندى ثلاثة مثلا ولم تذكر من اى نوع هو ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلاثة اى تلك الثلاثة ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب (وهذا هو الوجه لمن قال الثلاثة اثواب وان كان اقبح من الاول ٨ لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له لا فى المعنوية ولا فى اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثانى لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفى هذا الاعتذار نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة فى العدد المضاف هو المميز وانما جئ بالعدد لنصوصية كية المميز الاترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على النصوصية لم يأت بالعددين وايضا الاغلب وصف المضاف اليه لا المضاف كقوله تعالى ﴿ سبع بقرات سمان ﴾ واما ثانيا فلان كل ماذكر حاصل فى خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة ❊ قوله (واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف ٢ الواهب المائة الهجان وعبدها ❊ وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار فى الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف حملا على ضاربك (قوله ان يكون صفة) اى يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب ٣ ساج (قوله مضافة الى معمولها) اى الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة (قال المصنف ومن ذلك ﴿ مالك يوم الدين ﴾ على الاصح وهذا منه تجبيب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى فى كما يدعى المصنف فى ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة فى نحو

٨ لاضافة النكرة الى المعرفة نسخه

٢ البيت للاعشى واخره عوذا تزجى بينها اطفالها

٣ قوله (ساج) ساج نوع من الشجر

ياسارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فتكون الاضافه غير محضة قال ۞ رب ابن عم لسليى ٤ مشمعل ۞ طباخ ساعات الكرى زادالكسل ۞ ولعل المصنف جعل مالك يوم الدين بتقدير اللام كصارع مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قبل اوبمعنى فى فى ظروف والوجه فى تعرف مالك يوم الدين حتى وقع صفة لله انه بمعنى اللام نحو قتيل كربلا رضى الله عنه اوانه بمعنى الماضى كانه قال مالك يوم الدين اى امر يوم الدين فيكون كخالق السموات وايراده ماضيا على طرز قوله تعالى ﴿ وسيق الذين ونادى اصحاب النار ﴾ لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله تعالى على وجه البدل والاول اولى والمتفق عليه من اللفظية ثلاثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله اومفعوله كما يجئ واسم المفعول المضاف الى مفعول مالم يسم فاعله اوالى المنصوب المفعول والصفة المشبهة المضافة الى ماهو فاعلها معنى بعد جعله فى صورة المفعول لفظا على مايجئ فى بابها ان شاء الله تعالى والمختلف فيه هل هو لفظى اومعنوى ثلاثة اشياء اضافة ماظاهره انه موصوف مضاف الى صفته اوماظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجيئك بيانها بعون الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة لفظية فنقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبنى على كونها عاملة فى محل المضاف اليه اما رفعا اونصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذى هو مجرور فى الظاهر ليس مجرورا فى الحقيقة والتنوين المحذوف فى اللفظ مقدر منوى فتكون الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان تكون صفة مشبهة اواسم فاعل اواسم مفعول اوافعل تفضيل اماافعل التفضيل فسيجئ حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهى ابدا جائزة العمل فاضافتها ابدالفظية واما اسما الفاعل والمفعول فعملهما فى مرفوع هو سبب جائز مطلقاسواء كانا بمعنى الماضى اوبمعنى الحال اوالاستقبال اولم يكونا لاحد الازمنة الثلاثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان ادنى مشابهة للفعل تكفى فى عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا الاترى الى رفع الظرف والمنسوب فى نحو زيد فى الدار ابوه على مذهب ابى على ونحو مررت برجل مصرى حماره وكذا ٥ برجل خز صفة سرجه واذا كان كذا فاضافتهما الى سبب هو فاعلهما معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ و اما من حيث المعنى فلان المضاف فى الحقيقة نعت المضاف اليه الاترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت هو المعين للموصوف المخصص له لا المتعين منه المتخصص فلم يمكن تعين هذه الثلاثة مما اضيفت اليه ولاتخصصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه فى الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل ايضا اسما الفاعل والمفعول الرفع فى غير السبب بمعنى الاطلاق كانا اوبمعنى احد الازمنة الثلاثة نحو مررت برجل نائم فى داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لايضا فان الى مثل

٤ قوله (مشمعل) مشمعل مبادر

٤ المشمعل الجاد فى امره المشمر يقول اذا كسل اصحابه عن الزاد عند تعريهم لغلبة الكرى عليهم كفاهم ذلك الرجل وشمر فى خدمتهم والعرب تفتخر بذلك فاضاف الطباخ الى الساعات مجازا و نصب الزاد على انه مفعول به ويجوز ان يكون الزاد مجرورا على انه اضيف اليه الطباخ وفصل بساعات الكرى للضرورة

هذا المرفوع اذلاضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع فى الظاهر ولايجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما سيجئ وكذا يعملان فى الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس فى الدار ومضروب اول من امس بالسوط وكذا ينبغى ان يكون الحال لمشابهته الظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبى واما عمل اسم الفاعل والمفعول فى المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فتحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما للفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذن يشابهان المضارع الصالح لهذه المعانى الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضى اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهرة واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار ان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذى اصل وضعه للاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمرو يسخو بموجوده اى هذه عادته فاذا ثبت ان اسم الفاعل والمفعول يعملان فى الاجنبى اذا كانا باحد هذه المعانى الثلاثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبى لفظية لان هذا مبنى على العمل كما تقدم وابنية المبالغه لما كانت للاستمرار لالاحد الازمنه عملت نحو * انه لمنحار ٦ بوائكها * وضروب بنصل السيف سوق سمانها * واسم الفاعل واسم المفعول لايضا فان من مطلوبا تهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما لها دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مؤولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله * بمجرد قيد الاوابد هيكل * اى مقيد الاوابد ومنه قولهم * ۲ هذه ناقة عبر الهواجر * اى عابرة فيها كقوله * ياسارق الليلة اهل الدار * واما اذا كانا بمعنى الماضى فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضى فلم يعملا عمله الا عند الكسائى فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على ان كونها بمعنى الماضى محضة قوله تعالى ﴿ الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملئكة رسلا ﴾ جعل فاطر وجاعل صفتين للمعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت فى الماضى واشتهرت فى نحو ضارب زيد امس فيصح ان يتخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيد فى غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل او المفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لايكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعينه به او تخصصه ولاسيما اذا كان بمعنى الاستمرار فى الفعل غير وضعى فان وضعه على الحدوث قال سيبويه تقول مررت بعبدالله ضاربك كما تقول مررت بعبدالله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول بزيد شبيهك اى المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل فى محل المجرور به نصبا كما فى صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل

٥ (قوله برجل خز صفة سرجه) صفة الدار وصفة السرج واحدة الصفف ٦ (قوله بوائكها) جمع بائكة من باكت الناقة تبوك اذا سمنت ۲ (قوله هذه ناقة عبر الهواجر) جمل عبر اسفار وجمال عبر اسفار وناقة عبر اسفار اى لايزال يسافر عليها

تقديره كانه جامد قال الله تعالى ﴿ حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب ﴾ ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبي اى المنصوب قولك زيد معطى الدار اى يعطى الدار وعمرو مكسو الجبة اى يكسى الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر ۞ واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لايقع موقع الفعل ولايفيد فائدته الا مع ضميمة وهي ان بخلاف الصفة فانها تؤدى مؤدى الفعل بلاضميمة تقول اعجبنى ضرب زيد عمرا اى ان ضرب و تقول زيد ضارب عمرا اى يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر بخلاف المصدر كقوله تعالى ﴿ او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ﴾ فانه مجرد عن المرفوع وكقولك اعجبنى ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان تقدير الانفصال فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة فيختص المصدر او يتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد (فان قلت فمقتضى ماذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر فى عمله لايحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول محتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتى فى ابوابها (قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدى اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضرورياته عقلا لا وضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل و اسما الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعملا عمل الفعل فالمحصول ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوى لكونه لمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جررت فى اللفظ فاعلها فلابد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن فى الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى فى العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبنى على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول (قوله ولاتفيد الا تخفيفا فى اللفظ) وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف اللفظى والتخفيف فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبى لايكون الا فى المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطى الاجرة وضاربا عمرو ومكسوا الثراء واما فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى السببين والصفة المشبهة فقد يكون

(فى المضاف)

فی المضاف والمضاف الیه معا نحو زید قائم الغلام و مؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفیف فی المضاف بحذف التنوین وفی المضاف الیه بحذف الضمیر واستتاره فی الصفة وقد یکون فی المضاف وحده کقائم غلامه و مؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلک کما سیجیئ فی ابوابها وقد یکون فی المضاف الیه وحده کالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه (فان قلت کیف ادعیت انها لم تفد الا التخفیف وقد علمنا بالضرورة ان التخصیص الذی فی ضارب زید لاینقص عما فی غلام رجل ان لم یزد علیه (قلنا التخصیص لم یحصل باضافة ضارب الی زید بل کان حاصلا لضارب من زید حین کان منصوبا به ایضا بلا تفاوت فی التخصیص بین نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غیر مخصصة ولا معرفة (قوله ومن ثمه جاز مررت برجل حسن الوجه) ای من جهة انها لم تفد تعریفا بل افادت تخفیفا فمن جهة انها لم تفد تعریفا جازت هذه المسئلة (وامتنع بزید حسن الوجه) فلو افادت تعریفا لم تجز الاولی للزوم کون المعرفة صفة للنکرة وجازت الثانیة لکون المعرفة اذن صفة للمعرفة (ومن جهة انها تفید تخفیفا جاز الضاربا زید) لحصول التخفیف بحذف النون (وامتنع الضارب زید) لعدم التخفیف لان التنوین فی الاول سقط للالف واللام لا للاضافة (قال المصنف اجاز الفراء نحو الضارب زید امالانه توهم ان لام التعریف دخلتها بعد الحکم باضافتها فحصل التخفیف بحذف التنوین بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه علی الضارب الرجل والضاربک فانه جاز الاضافة فیهما مع عدم التخفیف فلتجز فیه ایضا (قال وکلا الامرین غیر مستقیم اما قوله لان لام التعریف دخلتها بعد الحکم باضافتها فانه رجم بالغیب ومن این له ذلک ونحن لانحکم الا بالظاهر فانه وان امکن ماقال الا انا نری اللام سابقة حسا علی الاضافة والاضافة فی الظاهر انما اتت بعد الحکم بذهاب التنوین بسبب اللام فکیف ینسب حذف التنوین الی الاضافة بلا دلیل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قیاسه علی الضارب الرجل فلیس بوجه وذلک ان الضارب الرجل وان لم یحصل فیه تخفیف بالاضافة الا انه محمول علی ما حصل فیه التخفیف مشبه به وذلک هو الحسن الوجه والجر فیه هو المختار وذلک لانک لو رفعت الوجه خلت الصفة من الضمیر وهو قبیح کما یأتی فی باب الصفة المشبهة واما النصب فی مثله فتوطئة للجر وذلک انهم لما ارادوا الاضافة فی الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفیف حذفوا الضمیر واستتر فی الصفة وجیئ باللام فی المضاف الیه لیتعرف الوجه باللام کما کان متعرفا بالضمیر المضاف الیه واللام بدل من الضمیر فی مثل هذا المقام مطردا وفی غیره ایضا عند الکوفیین کما فی قوله ❊ لحافی لحاف الضیف ٢ والبرد برده ❊ والاولی انه یقوم مقامه فیما لم یشترط فیه الضمیر کما فی البیت المذکور اما فی الصلة او الصفة اذا کانت جملة وغیر ذلک مما یشترط فیه ضمیر فلا فلما جیئ باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا ماقصدوا جعله مضافا الیه تشبیها للفاعل بالمفعول فقیل الحسن الوجه کما یقال الضارب الرجل لتصح الاضافة الیه لانهم لو اضافوا الی المرفوع لکان اضافة

٢ ای بردی برده

الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الاترى ان فى قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون فى الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لايجوز فى المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجيئ لم يجيزوا فى اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع فى صورة المنصوب حتى لاتكون كانك اضفت الوصف الى موصوفها فتبين من هذا التطويل ان المختار فى الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيه له بالمفعول فى نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم تقول كما شبه الحسن الوجه فى النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ماتقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص فى الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب (وليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن وجه وذلك لان الحسن وجه لايجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجراة مجرى المحضة فكما لايجوز فى المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجوز ذلك فى اللفظية (ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفراء لايفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عند السيرافى فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل وزعم ان تأويله هذا الهو ضارب زيد وهذا الهو ضارب رجل اى هذا الذى هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل مابعد الالف واللام جملة اسمية فى التقدير ولايوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة (قال السيرا فى هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذى هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اى هذا الذى هو غلام زيد (قال المصنف واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان فى الضاربك قولين كما يجيئ عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس الفراء حينئذ عليه مندفع من اصله والثانى انه مضاف الا انه حمل فى صحة الاضافة وان لم تحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف (وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لاتلزم الكلمة كما فى ضارب زيد وضارب زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان فى اخره اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل فى حكم تتمة الاول فلو لم يحذفا ولم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا فى حالة واحدة فلما التزموا الاضافة فى ضاربك من غير نظر الى تخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما باب واحد ٤ لافرق بينهما الا اللام (هذا زبدة كلام المصنف وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز لك حمل ذى اللام فى الضاربك فى وجوب الاضافة على المجرد منها لعلة فى المجرد دون ذى اللام وهى اجتماع النقيضين ولم يضف لما ذكرت

٤ وجعله الصفوى على كون كل منهما مضافا الى الضمير المتصل بلا تخفيف ففى تنظير الشارح ح نظر

(انهما)

انهما من باب واحد فهلا جاز لى حل ذى اللام فى الضارب زيد على المجرد منهما وهو ضارب زيد فى صحة الاضافة لعلة حاصلة فى المجرد دون ذى اللام وهى حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغى ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا من اللام معها وكذا حال الصفة المشبهة * فاعلم اولا ان اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى ماهو من سببهما فى حكم الصفة المشبهة كما يجئ واما اسما الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبى المنصوب بهما فنقول امان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما امان يليه مفعول ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولى المجرد جاز اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان ولى المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النونين نحو الضاربا زيد والضاربوا زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون بها خاليا من نون المثنى والجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل لمشابهته للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها او هلم جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخى الرجل (قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجرى ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير على ذى اللام (ومذهبه ان الضار به ليس بمضاف بلى قد يجعل ضمير المعرف باللا فى التابع مثل المعرف باللام كما فى قوله * الواهب المائة الهجان وعبدها * لانه يحتمل فى التابع ما لا يحتمل فى المتبوع كما يجئ عن قريب وان ولى المقرن باللام المجرد عن التنوين غير ما ذكرنا ٥ من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولى المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر سقط النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور (وحكى بعضهم جواز ضاربنك وضاربنى ٦ فى الشعر وانشد * وليس حاملنى الا ابن حمال * وقيل بل النون الوقاية تشبيها بحسبنى وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية بحملنى لا حاملنى وانشد ايضا * هم الفاعلون الخير والامرونه * اذا ما خشوا من محدث الامر معظما * قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا * ٧ ولم يرتفق والناس محتضرونه * جميعا وايدى المعتفين ٨ رواهقه * قال سيبويه هذا لضرورة الشعر وجعل الهاء كناية (وقال المبرد الهاء فى الامرونه ومحتضرونه للسكت لم يحذفها اجراء ٢ للوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير المثبت وصلا (ثم ان الضمير بعد المجرد فى موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما فى موضع النصب لكونه مفعولا وحذف التنوين والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر (واما الضمير بعد ذى اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتباره المضمر بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة

---

٥ وهى المفعول به المعرف باللام او المضاف الى المعرف بها او هلم جرا او المضاف الى ضمير المعرف بها فى قول ابن مالك

٦ اصله ضاربى بفتح الياء ثم كسر التنوين للياء لوجوب كسر ما قبلها واما ضاربنك فبسكون النون لعدم مقتضى الكسر

٧ (قوله ولم يرتفق به) ارتفق به اى انتفع به حضره واحتضر بمعنى

٨ (قوله رواهقه) رهقه اى غشيه

٢ للسكت اجرى الوصل مجرى الوقف نسخه

ومصوبا كما فى قوله ✽ الحافظوا عورة العشيرة ✽ بالنصب (وقال الرمانى والمبرد فى احد قوليه وجاز اتيان الضمير بعد ذى اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما فى تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز فيه مالا يجوز فى المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد عطف بيان وهو فى الحقيقة البدل على ما يأتى فى بابه فان قدرت البدل قائما مقام البدل منه لم يجز ذلك وان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا فى باب المنادى فى نحو ياغلام زيد وياغلام زيدا وزيدا (وقال المبرد لايقع بمجرور ذى اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشد ✽ انا ابن تارك البكرى بشرا ✽ بنصب بشرا لاغير حملا على محل البكرى (وقال قد يعطف على مجرور ذى اللام ما يكون فى قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعنى المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه فى قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله ✽ الواهب المائة الهجان وعبدها ✽ وتقديره وعبد المائة (قال واما اذا عطف عليه نحو زيدا وغلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور (ومذهب سيبويه قوى اذ قد يحتمل فى التابع مالا يحتمل فى المتبوع لان القبح فيه ليس بظاهر بل بظهر بالتقدير الاترى الى جواز قولهم يازيد والحارث وغير ذلك (واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان تكون مجردة من اللام او مقرونة بها فان ولى المجردة منها ظاهر سببى مرفوع بها فاجاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدرجة او بدرجات او منكرا كذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجه ابى العلام وحسن وجه وحسن وجه ابى غلام او مضافا الى ضمير ذى اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا لضرورة وقال ✽ اقامت على ربعيهما جارتا صفا ✽ كميتا الاعالى جونتا مصطلاهما ✽ وكذا ما هو فى حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله ٤ ✽ رحيب قطاب الجيب منها رفيقة ✽ بجس الندامى بضة المتجرد ✽ اذا حذفت التنوين من رحيب ومثل هما جائز مطلقا عند الكوفيين (وقال المبرد الضمير الذى فى مصطلاهما للاعالى لان المعنى كميتا الاعليين فيكون مثل حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يجىء فى باب الصفة المشبهة علة استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة فى بيت طرفة رحيب بالتنوين وان ولى المجردة ضمير بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه خلافا للكسائى على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما فى حسن الوجه وتحذف التنوين والنونين للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام فى اسم الفاعل المجرد وان ولى ذات اللام ظاهر سببى مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب ان يكون ذا لام بدرجة او بدرجات نحو الحسن وجه ابى العلام اذ لا يجوز الحسن وجه ولا الحسن وجه لما يجىء فى باب الصفة الشبهة (ويجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل

---

٣ الهمزة للاستفهام ومن للتعليل والدمنة بالكسر مابقى من آثار الدار وفيهما اى عليهما والباء فى بحقل بمعنى فى ومحلها النصب على الحال والمراد بها هاهنا موضع الرخامى وقد عفى أى حال من الدمنتين اى اندرس آثارهما وعلى بمعنى فى وجارتا صفا كلام اضافى فاعل اقامت اراد بهما الاثفيتين الصفا الجبل او الحجر الاملس وكميتا الاعالى صفة جارتا اى اعاليهما شديد الحمرة وجونتا مصطلاهما اى اسافلهما مسودة والمصطلى بالضم موضع النار وجونتا صفة مشبهة من جان اضيفت الى ما اضيف الى ضمير موصوفها اعنى مصطلاهما وضميره يعود الى جارتا فهو مثل مررت برجل حسن وجهه بالاضافة

٤ (قوله رحيب قطاب الجيب منها رفيقة) الرحيب الواسع والقطاب مخرج الرأس من الجيب والقطب هو القطع جمعه بيده واجتبه بيده اى مسد والرفيقة الحاذقة التى استمرت على الجس يقال رجل بض اى رقيق الجلد ممتلئ وجارية بضة

وجهه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميله ولا يجوز اتفاقا بل القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى او المجموع الى اي ضمير كان او الى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسني غلامهما والجميليه وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي وجهه ويجيء في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تعالى (ولا تضاف الصفة الى مرفوع بها غير سببي نحو قولك مررت برجل طيب في داره نومك لئلا تبقى الصفة بغير مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول (قوله المائة الهجان) اي مائة الناقة والهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجيء في باب الجمع (قوله وعبدها) اي العبد الذي يرعاها وتمام البيت * عوذا ٦ تزجي خلفها اطفالها * العوذ جمع عائذة وهي الحديثة النتاج وتزجي اي تساق * قوله (ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متأول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول) اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص او لا يكون والاول على ضربين اما ان تجوز اضافة احدهما الى الآخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفه الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الآخر اما ان يحتاج ذلك الى التأويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظي الحي والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعينه لا يكتسي من غيره الابهام والذي يحتاج الى التأويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحي مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قالهن حي رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تأخير اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجيء في باب العلم ويجيء هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الآخر وانه ان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهي الاكثر (وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثاني رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه (وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر

٦ قوله (تزجي) اي العبد سميت عائذا الآن ولدها يعوذ بها لصغره والمعنى يهب المائة من الابل وراعيها وخص الهجان وهي البيض اكبر منها الانها اجال

نحو جاء بى قيس نمة وان كانا مصافين اولهما لم تحر الاضافة بل يجب اما القطع لتصير اتمه مدحا او ذما او الاتباع على ان الثانى عطف بيان لانه اشهر (فاذا تقرر هذا قلنا ان تأويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاء بى زيد والمراد المدلول ٢ وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاء بى سعيد كرز اى ملقب هذا اللقب ولا يعكس التأويل اى لا يقال ان الاول دال والثانى مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضرب سعيد كرز وقال سعيد كرز (فان قلت فلم لم يقدموا اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف (قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذى يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم (واما ذا وذات وما تصرف منهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب من التأويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اى وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم اى مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الآخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله ※ اليكم ذوى آل النبى تطلعت ※ نوازع من قلبى ظماء وألبب ※ اى اصحاب هذا الاسم وجاء فى ذوا سيبويه اى صاحبا هذا الاسم كانه ثنى فى باب الجمع واما قولهم آل حم ٣ وآل مرامر فى السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حى فى نحو قولهم هذا حى زيد فتأويله شخصه الحى فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص وانما ذكروا لفظ حى مبالغة وتأكيدا فمعنى هذا حى زيد اى المشار اليه عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحى توغلا فى باب المبالغة فاذا قلت فعله حى زيد فكانك قلت فعله هو نفسه وهو حى موجود لانه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حى زيد اى هو هو بعينه حيا قائما لاريب فيه ثم صار يستعمل فى التأكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان المشار اليه ميتا قال ※ ٤ الا قبح الاله بنى زياد ※ وحى ابيهم قبح الحمار ※ وقال ※ يا قرّ ان اباك حى خويلد ※ قد كنت ٥ خائفة على الاحماق ※ (وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حى وزيادته فى مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم فى قوله ※ الى الحول ثم اسم السلام عليكما ※ ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر ※ وفى قوله ※ تداعين باسم الشيب ٦ فى متثلم ※ جوانبه من بصرة وسلام ※ وفى قوله ※ ٨ لا ينعش الطرف الا ما تخونه ※ داع يناديه باسم الماء مبغوم ※ وبالغاء لفظ المقام فى قول الشماخ ※ ذعرت

٢ ذاته نسخه

٣ قوله (وآل مرامر فى السور) مرامر اسم رجل قيل اول من وضع خطنا رجال من طى منهم مرامر بن مرة قال الشاعر ※ تعلمت باجاد آل مرامر ※ وسودت اثوابى ولست بكاتب ※ وانما قال آل مرامر لانه كان قد سمى كل واحد من اولاده بكلمة من ابجاد وهى ثمانية كذا فى الصحاح وعلى هذا فظاهر كلام الشرح مختل وكانه سقط من القلم شئ فتأمل

٣ وفى بعض النسخ ال آلو فلا اختلال

٤ قوله (الا قبح آه) قبحه الله اى نحاه عن الخير تقول قبحه الله وقبحا ايضا

٥ قوله (خائفة على الاحماق) احمق اى اتى بولد احمق

٦ قوله (فى متثلم) اى حوض ثلمت الشئ فانثلم وتثلم والمثلم موضع

قوله (من بصرة وسلام) البصرة حجارة رخوة الى البياض ما هى وبها سميت البصرة والسلمة واحدة السلام وهى الحجارة

٨ قوله (لا ينعش) نعشه اى رفعه والتخون التنقص والتخون ايضا التعهد تقول ان الغزال ناعش لا يرفع طرفه الا ان تخون امه وهى المتعهدة له ويقال الا ما تنقص نومه دعاء امه له وبغام الظبية صوتها وذ نعمت تبع بالكسر ونعمت الرحل اذا لم تصح لذهن معنى ما تحدثه به اللب لذى الرمة (به الفنا)

به القطا وتنبت عنده مقام الذئب ٩ كالرجل اللعين و الحق ان الاسم في المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلام اى لفظه الدال عليه وكتابه يعنى سلام عليكم و اسم الماء واسم الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب اذالاسم هو اللفظ والصوت و المسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم في مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لايقولون جاءنى اسم زيد بزيادة اسم بل لايكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الامع مايتعلق باللفظ نحو تداعين وينادبه فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب فان الماء و الشيب صوتان واماقوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات تقول مكانك منى بعيد اى انت منى بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذابعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذى هو فيه و المختلف في جواز اضافة احدهما الى الاخر الموصوف و صفته (فالكوفيون يجوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهاد اللاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي وللثانى بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب و قالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذا صلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الى معمولها عندهم ٢ اذ ذاك لاتخصص ولاتعرف بخلاف هذه فان الاول ههنا هو الثانى من حيث المعنى لانهما موصوف وصفة فتخصص الثانى وتعرفه بتخصص الاول ويعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعدته في اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد فعلى هذا تقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة (والبصريون قالوا لايجوز اضافة الصفة الى الموصوف و لاالعكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه في نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة و الموصوف واقعان على شئ واحد فهو اضافة الشئ الى نفسه ولايتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجئ من مذهب الفراء ولولم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان في احدهما زيادة فائدة كما في نفس زيد (وقال المصنف لايجوز ذلك لان توافق الصفة و الموصوف في الاعراب واجب وليس بشئ لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلانسلم له وهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كسيف شجاع اى المضاف اليه في الحقيقة هو موصوف هذا المجرور لانه حذف واقيم صفته مقامه اى بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجارى السيول و مواطئ الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلوة وجانب المكان الغربى وصلوة الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتأويل كخاتم فضة لان المعنى شئ جرد اى بال ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة و من غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من

---

٩ قوله (كالرجل اللعين) هو شئ ينصب وسط الزرع يستطرد به الوحوش

٢ قوله (اذ ذاك لاتخصيص ولاتعريف بخلاف هذا آه) وفي بعض النسخ اذ تلك لاتخصص ولاتعرف بخلاف هذه وهو ظاهر

المصة ومن عير فالاضافة بمعنى من (ويجوز عندي ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك ان تجعل الجامع مسجدا مخصوصا والعربي جانبا مخصوصا والاولى صلاة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلاة الاولى كصلاة ٢ الوتيرة وبقلة الحمقاء كبقلة الكريرة وجانب العربي كجانب الشرقي (واما الاسمان اللذان ليس في احدهما زيادة فائدة كشحط ٣ النوى وليث اسد فلمراد غير اضافة احدهما الى الآخر للتخفيف (قال ان العرب غير اضافة الشئ الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله ٤ فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه ※ سيرضيكما منها سنام وغاربه ※ والنجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نهج البلاغة ﴿ لسحق الرجاء منهم شعفات وحلمهم ﴾ وقوله ※ ورجاء الدعة ٥ وسكائك الهواء ※ ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة (ومما اختلف فيه هل اضافته محضة ام لا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو في حال الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجئ ذكر احكامه في بابه والمقصود منهما ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابي علي والجزولي هي غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب به مفعول افعل كما هو ظاهر من قال الجار في قولك افضل من الابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي هو المجرور بعده سواء اكان من ظاهرة او مقدرة فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية في نحو افضل من القوم انه ابتدأ زيد في الارتقاء والزيادة في الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في مشابهته اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجئ في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرائط تأتي في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع مضمرا ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذي ينصبه الجوامد ايضا كما في عشرون درهما نحو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر ※ ٦ ملك اضلع البرية لا ※ يوجد فيها لما لديه كفاء ※ وقوله ولم ار قوما مثلنا خير قومهم ※ اقل به منا على قومهم فخرا ※ ومذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه في حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كاي فيدخل فيه دخول اي فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقي بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد اظرف الناس مفضل في الظرافة على كل واحد من بقي بعد زيد من اجزاء الناس فالمعنى ٧ بعضهم الزائد في الظرافة على كل واحد من بقي منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشئ على نفسه لانك لم تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد

٢ كذا في النسخ ولعله صلاة الوتر ٣ النوى الوجه الذي ينوي به المسافر من قرب او بعد وهي مؤنثة لا غير صحاح ٤ قوله (فقلت انجوا عنها نجا الجلد) النجا مقصور من قولك نجوت جلد البعير عنه وانجيته اذا سلخته وقال يخاطب ضيفين طرقاه فقلت البيت قال الفراء اضاف النجا الى الجلد لان العرب تضيف الشئ اذا اختلف اللفظان

٥ قوله (وسكائك الهواء) السكاك والسكاكة الهواء الذي يلاقي اعنان السماء

٦ قوله (ملك اضلع البرية) الضلاعة القوة هو اضلع اي اقوى

٧ زيد نسخ

خروج هذا المفضل منه فالاضافة فى هذا المعنى بتقدير اللام كما فى قولك بعض القوم وثلثهم وجزؤهم واحدهم ولوكان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو ولوكان بتقدير من المبينة كما فى خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف كما ذكرنا فى صدر هذا الباب ولا يقع كما فى نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فتكون محضة بدليل قوله تعالى ﴿ فتبارك الله احسن الخالقين ﴾ وقوله اضلع البرية خبر مبتدأ محذوف اى هو اضلع وخير قومهم نصب على المدح وثانيهما ان يكون افعل مفضلا على جميع افراد نوعه مطلقا ثم تضيفه الى شئ للتخصيص سواء كان ذلك الشئ مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته اولم يكن نحو زيد افضل ٨ بغداد اى افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما فى غلام زيد ومصارع مصر لا لتفضيله على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام (ثم نقول افضل بالمعنى الاول اما ان تضيفه الى المعرفة او النكرة فان اضفته الى المعرفة لم يجز ان تكون مفردة نحو افضل الرجل وافضل زيد اذلا يمكن كونه بعض المضاف اليه بلى اذا كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس التى يقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البرنى اطيب التمر جاز والرجل ليس جنسا بهذا المعنى فتقول زيد افضل الرجلين اى احدهما المفضل على الآخر وافضل الرجال اى احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما اذا اضفته الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال فيطابق صاحب افعل والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحب افعل مثنى او مجموعا قال الله تعالى ﴿ ولا تكونوا اول كافر به ﴾ وحكم اى فى الاضافة حكم افعل يعنى انك اذا اضفت ايا الى المعرفة فلابد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اضفت الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا ومثنى ومجموعا والعلة فى ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا او موصولا موضوع ليكون جزأ من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول فقولنا جزأ من جملة يخرج نحو الفرس افره البغال ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعده وقولنا معينة ليخرج نحو زيد افضل رجلين اورجال فانه لا يجوز اذلا فائدة فى كونه افضل من بين جملة غير معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اى رجلين زيد واى رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اى للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله يخرج نحو وجه زيد احسنه ونحو قولك اى زيد احسن اوجهه ام يده ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اى بغداد اطيب اى اى دورها الا ان يقدر المضاف اى احسن اعضائه واى اعضاء زيد واى دور بغداد فاى موضوع لتعيين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين بعده على سائر ابعاضه (فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد افضل الرجل واى الرجل هذا

٨ وفيه اثنا عشرة لغـة

لان الرجل ليس كلا يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البرنى اطيب التمر وقولك اى التمر
هذا لكون التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واى الرجلين لكون المضاف
فيهما بعضها من الجملة المعينة بعده وهى المثنى وكذا افضل الرجال واى الرجال سواء
اردت بهذا الجمع معهودين معينين اوجنس الرجال اذهو على كلا التقديرين جملة
معينة واعتبار اى رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مع ان المجرور فى جميعها
ليس فى الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس
مستغرقا مجتمعا فى المسؤل ومن امثاله فتكون فى الحقيقة منقسمة الى المسؤل وامثاله كما
شرطنا فمعنى اى رجل اى قسم من اقسام الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واى رجلين
اى اى قسم من اقسام هذ الجنس اذا قسم رجلين رجلين واى رجال اى اى قسم
من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجالا رجالا وكذا فى افعل نحو زيد افضل رجل اى
افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اى افضل
اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال اى افضل اقسام
هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافعل سواء اضفته الى المعرفة اوالى النكرة لتفضيل
صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او تثنية اوجمعا فلهذا لم يجز الزيدان
افضل الرجل لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين تثنية بل هو جزء واحد مثل
الزيدين وجاء زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال لان الرجال
يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين
ولا تظن ان صاحب افعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فتقول
فى زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل
معناه انه افضل من كل رجل رجل هو قسم من اقسام الرجال كما كان فى النكرة سواء
وكذا اى لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اى الرجلين
هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منها مثنى حتى يعين احد تلك الاقسام ويجوز
اى الرجال هذا واى الرجال هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتها افرادا
او مثنيات وجموعا (فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزائه
فى النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك
فى المعرفة (قلت لان النكر لا تختص فى اصل الوضع بواحد بعينه فصح ان يعبر به عن
كل واحد واحد على البدل الى ان يفنى الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة فانها تخصيص
بعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعيين على غيره واى وافعل لا يضافان
الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون تجزؤه بالعطف نحو اى زيد وعمرو
ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر المجرور بالعطف فيهما فلاجل تكرر المسؤل عنه
فى اى والمفضل فى افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واى رجل وامرأة هما
وهذه واما قولهم ايى وايك فالمراد به اينا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم
والمخاطب اذ كان لا يدل عليه الضمير فى اينا فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اى رعاية

لحق المعطوف والمعطوف عليه اذلايعطف على الضمير المجرور ولايعطف الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار فتكرير اي للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان مثل هذا لايكون الا في ضرورة الشعر قال * فاني ماوايك كان شرا * فقيد الى المقامة لايراها * وجاء مثله في الضرورة * ۳ اظلمي واظلمه * واي معرب مع ان فيه امامعنى الشرط اوالاستفهام اوهو موصول للزومه الاضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية للاعراب ولايحذف المضاف اليه الامع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ﴿ اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ﴾ اي اي اسم وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث افصح من الحاق التاء كما يجيء في الموصول قال تعالى ﴿ باي ارض تموت ﴾ (قوله ولايضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم) اي لايقال نحو كل الجميع ولاجميع الكل فانهما متماثلان في العموم (قوله كليث واسد وحبس ومنع) مثالان للخصوص الا ان الاول عين والثاني معنى (قوله عين الشيء) يريد بالشيء شيئا معينا كزيد وعمرو وكما تقول عين زيد والافالشيء اعم من العين وقد داخل المصنف بعض احكام الاضافة فلابأس ان نذكرها (احدها حذف المضاف اذا امن اللبس وجاء ايضا في الشعر مع اللبس قال * فهل لكم فيما الي فانني * طبيب بما اعيى ٤ النطاسي حذيما * اي ابن حذيم فاذا حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب كقوله تعالى ﴿ واسئل القرية ﴾ وقد يترك عند سيبويه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شيء كما يقال في المثل ما كل سوداء تمرة ولابيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء قال ولولم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول مامثل عبدالله يقول ذلك ولا اخيه ومامثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اي ولا مثل اخيه ولامثل ابيك قالوا يجب اضمار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقي المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لوكان معطوفا على عبدالله لكان المعنى مارجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى مامثل هذا ولامثل هذا يقولان ذلك وايضا لوكان معطوفا عليه لكان قدفصل بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور باجنبي وذلك لايجوز كما يجيء في باب العطف ولوكان ابيك في المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل يقولان بل يقول وايضا لولم يقدر المضاف في المسئلتين ٥ لكان الداخل عليه لا المزيدة لتأكيد النفي معطوفا على غير مانسب اليه الحكم المنفي ولايجوز لانك تقول ماجاءني زيد ولاعمرو ولايجوز نحو ماجاءني غلام زيد ولاعمرو بجر عمرو فاذا المجيء ليس منفيا عن زيد بل عن غلامه (واجاب المصنف عن الاستدلالات كلها بان مثل ههنا كناية وليس بمقصود فكانه معدوم يقال مثلك لايفعل هذا اي انت ينبغي ان لاتفعل وذكر المثل كناية ولوكان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه لايمتنع حينئذ ان يكون المعنى مثلك لايفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد لايفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبدالله ولا اخوه وما اخوك ولاابوك فلا تجيء الفسادات

۳ قال الراجز * يارب موسى اظلمي واظلمه * سلط عليه ملكا لا يرحمه *

٤ (قوله النطاسي) النطاسي الحاذق

٤ والي لعله بمنى عندي وابن حذيم طبيب معروف عندهم الا ان في بعض نسخ المفصل بالجيم

٥ لم يجز لان الداخل عليه لا المزيدة لتأكيد النفي الذي في المعطوف عليه انما يعطف على مادخل عليه الحكم المنفي نحو ماجاءني زيد ولاعمرو لان المجيء المنفي دخل على زيد ولا يجوز ماجاءني غلام زيد ولا عمرو بجر عمرو اذ المجيء ليس منفيا عن زيد بل عن غلامه نسخه

المذكورة (قال بعضهم ان في هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى و المقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف الاترى انك لاتقول مثلي لا اقول ومثلك لاتقول بالتاء ومثلكما لاتقولان ومثلكم لاتقولون (اقول اداء لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد من علامة التأنيث بجرى ٦ المؤنث كثير فعلى هذا لامنع من اكتفاء المضاف معنى التأنيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التأنيث فكما مر من قوله ﴿ مر الليالي اسرعت ﴾ واما التثنية فكقولك مامثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فكقوله ﴿ وماحب الديار شغفن قلبي ﴾ واما اداء الفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجئ الا مع حرف الخطاب نحو ياازيد لمن ثم لم يجز مامثلك تقول بالخطاب كما جاز في المثنى مثل اخيك وابيك يقولان وفي التأنيث كقوله عليه الصلاة والسلام ﴿ مارأيت مثل الجنة نام طالبها ﴾ وقديقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال ﴿ يسقون من ورد البريص عليهم ﴾ بردى يصفق بالرحيق السلسل ﴾ اى ماء بردى وهي نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التأنيث ايضا نحو قطعت السارق فاندملت اى قطعت يده وفي العقل كقوله تعالى ﴿ وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا اوهم قائلون ﴾ فقال هم (وقال الخليل يقوم مقامه في التنكير ان كان معرفة اضيف اليها مثل كما ذكرنا في المفعول المطلق في قوله فاذاله صوت صوت حمار برفع صوت الثاني اى مثل صوت حمار فاجاز ان تقول هذا رجل اخو زيد اى مثل اخي زيد (واستضعفه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وهو قبيح جدا وان قولهم قضية ولا اباحسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لا التبرئة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله ﴿ ٢ وقد جعلتني من حزيمة اصبعا ﴾ اى ذا مقدار مسافة اصبع وثانيها حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان اومشبها به في الابهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم وتسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض ومنذ وحيث كما يجيء في الظروف المبنية جميع احكامها و ان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوى سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد زيدا ومن غيرها كقوله ﴿ يامن رأى عارضا امرّ به ﴾ بين ذراعي وجبهة الاسد ﴾ وقوله ﴿ ٤ اعلالة اوبداهة سابح نهد الجزارة ﴾ لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالباقي بما يفسره الثاني هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثاني مضاف في الحقيقة الى ضميره والتقدير الاعلالة سابح اوبداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول

٦ المثبت نسخه

٢ (قوله وقدجعلتني من خزيمة اصبعا) حديمة بالحاء المهملة المفتوحة والزاء المكسورة اوله * فادرك ابقاء العرادة ظلعها * وقد البيت وبعده * امرتكم امرى بمنعرج اللوى * ولاامر للعصى الامضيعا * اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت * حبال الهوينى

٣ بالفتى ان تقطعا * والهوينى المشى على هينة

٣ فيه ان تنقطعا نسخه

٤ (قوله الاعلالة البيت) الاعلالة استثناء منقطع اى لاتقبل منكم عطاء ولاخفارة ولكن نزوركم بالخيل و السلاح هو للاعشى واوله * وهنالك يكذب ظنكم ان لااجتماع ولازيارة * ولابرآءة للبرى ولاعطاء ولاخفارة * الاعلالة آه قوله للبرى اى من كان بريئا لاينفعه برائته لان شر الحرب يعمكم كلكم قوله ولاخفارة اى لاذمة ولاعهد اى اذا غزوناكم بطل ظنكم ان لانغزوكم ولا نزوركم بالخيل والسلاح

(والمضاف)

والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ماذكرنا فى باب النداء فى ياتيم تيم عدى (ومذهب سيبويه فى زيد وعمرو قائم ان خبر المبتدأ الاول محذوف وهومغاير لمذهبه ههنا (ومذهب المبرد اقرب لمايلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه فى السعة واما نحو ياتيم تيم عدى فربما يغتفر فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لافصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ماذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك فى كل وبعض واذوان كقوله تعالى ﴿ وكلاضربناله الامثال ※ ورفعنا بعضهم فوق بعض ﴾ واذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه فى صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله وقدحكى الخليل فى المؤنث كلتهن وليس بمشهور وثالثها الفصل بين المضافين ※ اعلم ان الفصل بينهما فى الشعر بالظرف والجار والمجرور غيرعزيز كقوله ※ لماراْت ٥ ساتيد مااستعبرت ※ لله درّاليوم من لامها ※ وقوله ※ كان اصوات من ايغالهن بنا ※ اواخر الميس انقاض الفراريج ※ وبغيرهما عزيز ٦ جدانحوقوله ※ تمر على ماتستمر وقدشفت ※ غلائل عبدالقيس منهاصدورها ※ (وحكى ابن الاعرابى هوغلام انشاء الله ابن اخيك وقديفصل فى السعة بينهماقليلا بالقسم نحو هذاغلام والله زيد وذلك لكثرة دوره فى الكلام وقدجاء فى السعة الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلاله كقراءة ابن عامر ﴿ قتل اولادهم شركائهم ﴾ وهومثل قوله ※ فزججتها بمزجة زج القلوص ※ ابى مزاده وقوله ※ تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة ※ نفى الدراهيم تنقاد الصياريف ※ عند من روى بنصب الدراهيم وجر تنقاد (وانكر اكثرالنحاة الفصل بالمفعول وغيره فى السعة ولاشك ان الفصل بينهما فى الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف فى الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف فى غير الشعر اقبح منه فى الشعر وهو عند يونس قياس كما فى باب لاء التبرئة والفصل بغير الظرف فى غير الشعراقبح من الكل مفعولا كان الفاصل اوغيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذاك ٧ ولانسلم تواتر القرا آت السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين ※ قوله (واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة اوساكنة فان كان آخره الفاثبتت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين (قوله الاسم الصحيح) الصحيح فى اصطلاح النحاة ماحرف اعرابه صحيح كعمرو ووعد وزيد ويعنى بالملحق به ما آخره ياء اوواو قبلهماساكن كظبى ودلوومدعو وكرسى وآبى ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذاسكن ماقبله كما يخف النطق به اذاسكن هونفسه (قوله كسرآخره) انماالزم ماقبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح ليناسبه ولهذاجوزهذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا

٥ (قوله ساتيد) اسم جبل

٥ بعده * تذكرت ارضا بها اهلها * اخوالها فيها واعمامها * اى تذكرت

٦ قليل نسخه

٧ منع الرضى تواتر القرا آت السبع موافقة للزمخشرى فى هذه الزلة وجمهور المحققين ذهبوا الى ان القرا آت السبع متواترة ذكر ذلك المولى التفتازانى فى شرحه للكشاف

نفى ولهذا قالوا فى الافصح فى تقلب الواو ياء كما يجئ (قوله والياء متوحدا وساكنة) يعنى الياء اللاحقة للصحيح والملحق به واما الياء اللاحقة لغيرهما متوحة لساكنين كما يجئ وقد تقدم فى باب المنادى الخلاف فى ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف الياء قليلا فى غير المنادى ايضا كما تقدم هناك (قوله فان كان آخره الفا) يعنى ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلوا آخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف تمت فى اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كعصاى اولا كفتاى وحبلاى ومغزاى وهذيل تجعل قلب الالف التى ليست للتثنية ياء كانهم لما رأوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء فى الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة على ما ذكرنا فى اول الكتاب ومن ثم نابت عن الحركة فى الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروها الى الياء ليكون كالكسر قبله . اما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف واما فى المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل لو ابقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا (فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع فى جاءنى مسلوى ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره (قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة واما جواز هذيل قلبها لامر استحسانى لا موجب عدمه ايضا فالاولى تركه لما ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو فى مسلوى فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض فى بعض المواضع الاترى انك تقول مختار ومضطر فى الفاعل والمفعول معا وقد جاء فى الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال ❊ يا ابن الزبير [3] طالما عصيكا ❊ وطالما عنيتنا اليكا ❊ لنضربن بسيفنا قفيكا ❊ (قوله وان كان ياء) اى ان كان آخر الاسماء وذلك فى المنقوص نحو قاضى وفى المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلمى ومسلى (قوله وان كان واوا) وذلك فى المجموع بالواو والنون رفعا واما قلبت الواو ياء لان قياس لغتهم كما يجئ فى التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما قلب الواو ياء وادغام اولاهما فى الثانية واما لم تبقيا كراهة لاجتماع المتقاربين فى الصفة اى البين تخفف بالادغام فقلب اثقلهما اى الواو الى الاخف اى الياء وسهل امر الادغام تعرضهما له بسكون الاول وتقلب الواو ياء سواء اولا اولا كطى او ثانيا كسيد واصلها طوى وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى فتحة بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفى واعلى فى مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم تؤد الى لبس وزن بوزن وجب قلبها كسرة للياء كما فى مسلى وسهل ذلك قربها من الاخير الذى هو محل التغيير فلهذا لم تقلب فى سيل وميل وايضا فانهم لما شرعوا فى التخفيف فى نحو مسلى بالادغام تمموه بقلب الضمة كسرة بخلاف ميل وان ادى الى اللبس فانت مخير فى قلبها كسرة وابقائها نحو لى فى جميع الوى اذ يشتبه فعل بفعل (قوله وفتحت الياء للساكنين) يعنى اذا كان قبل ياء الضمير الف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون

[3] قوله (طالما عصيكا وطالما عنيتنا) العصى مقصور مصدر عصى بالسيف اذا ضرب به عنى بالكسر تعب وعنيته وعنى بكذا

كما جاز فى الصحيح والملحق به ودلك لاجتماع الساكنين وقدجاء الياء ساكنا مع الالف فى قراءة نافع ﴿ محياى ومماتى ﴾ وذلك امالان الالف اكثر مدا من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف رجاء فى لغة بنى يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعدالياء كما فى نحوفيه ولديه ومنه قراءة حمزة ﴿ وماانتم بمصرخىّ ﴾ وهو عندالنحاة ضعيف قال٭قال لها ٤ هل لك ياتافىّ ٭ قوله (واما الاسماء الستة فابى واخى واجاز المبردابىّ واخىّ وتقول حمى وهنى ويقال فىّ فى الاكثر وفمى) هذا حكم الاسماء الستة عنداضافتها الى ياء المتكلم وهى باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لايقطع عن الاضافة ولايضاف الى مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه فى هذا الباب اذ نحن نتكلم على المضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير وضرب يقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهى على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولامها محذوف وهو فوك وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعنى ابوك واخوك وحموك وهنوك امافوك فحالاته ثلاث قطع الاضافة واضافته الى ياء المتكلم واضافته الى غيرها فى حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقائه اماالحذف فلبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انمايدور على آخر الكلمة فلابدوان على كلمة آخرها اولها واما الابقاء فلاداءه منونا الى اجتماع الساكنين فيؤول امره الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اما فتح الفاء فلان لم يفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واماسكون العين فلانه لادليل على الحركة والاصل السكون فحذف لامه نسيا منسيا فلولم يقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما فى يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فيلتقى ساكنان الالف والتنوين فتحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها فى المخرج وهى الميم لكونهما شفويتين واما قوله ٭ خالط من سلمى خياشيم وفا ٭ فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها (قال ابو على يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا فى النصب كما فى الرفع والجر كما قال ٭ كفى بالنأى من اسماء ٦ كاف ٭ قال ٭ واخذ ٧ من كل حى عصم ٭ وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلايبقى المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما فىّ فى الاحوال الثلث وقياس اصله فوى كعدى ثم فاى لتحرك الواو وانفتاح ماقبلها الاانه لماجرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من جملة الحركات الثلث على الكسر للتناسب وكان العين ههنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت الياء فى الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة التى ليست باعراب ولابناء عند المصنف اوللكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية فى يازيد بالاعرابية بجئ بدلها بالواو والالف فى يازيدان ويازيدون وشبهت الفتحة البنائية فى لارجل بالاعرابية بجئ بدلها بالياء فقيل لارجلين

---

٤ قوله (هل لك ياتافى) تاسم اشارة بمعنى هذه وفى فىّ ياالمتكلم

٭ تمامه ٭ صهباخرطوما عقارا قرقفا ٭ كانهاالخمر واو له ٭ كأن ذا فدامة منطفا ٭ قطف من اعنابه ما قطفا ٭ يصف به عذوبة ريقها وفاعل خالط راجع الى ذا فدامة وهى ماءالعنب ومفعوله صهباء وخياشيم بدل بعض من سلمى وهى حال من صهباء اى حالط من خياشيم سلمى وفاها ريقها التى هى صهباء كأنه عقار ومنطفا اى مصفا وقطف اهله واسند الى السبب مجازا

٦ كافى نسخه

٧ قوله (من كل حى عصم العصمة بضم العين القلادة بكسرها الحفظ

ولامسلبين كل ذلك العروض فلما صارت السماء التي هي عين فيّ مشبهة للاعرابة وما قبل الياء الاعراب في الاسماء الستة مكسورا وكسرت الفاء في فيّ وقد يقال فمي وقد ورد في جمع حالات الاضافة قال ❊ كالحوت لايرويه شيء يلقمه ❊ يصبح ظمآن وفي البحر فمه ❊ والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين لساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو فقال ❊ هما نفثا في فيّ من فمويهما ❊ على النابح العاوي اشد رجام ❊ وهو جمع بين البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم مصدرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي قدمت على اللام قدمت على العين واما اضافته الى غير ياء المتكلم فالافصح فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وحاتم ربد كأمر (واما الاربعة الباقية فلها ثلاثة احوال احدها القطع عن الاضافة والافصح فيها حذف لاماتها وقد تنسب في بعضها كما يجيء في ذكر لغاتها وثانيتها الاضافة الى غير ياء المتكلم فالافصح ادا في ابوك واخوك جعل لامهما اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجيء في لغاتها وثالثها الاضافة الى ياء المتكلم (قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ ردها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لردها معها) واجاز المبرد ابيا على الاضافة الى غير ياء المتكلم رد اللام في اربعتها كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اخ واب فقط كما نقل جار الله والمصنف ولما ردها الزم الياء لما تلاقي فيّ على الاصح وشهد قول الشاعر ❊ وابيّ مالك ذو المجاز بدار ❊ واجيب بانه يحتمل ان يكون ابيّ جمعا لاب مضافا الى الياء ادخال في اب ابون قال ❊ فلما تبين اصواتنا ❊ بكين وفديننا بالابينا ❊ كما قيل في اخ اخون قال ❊ وكنت لهم كشر بني الاخينا ❊ والمذهب لا يثبت بالمحتملات ❊ قوله (واذ قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منها وحا حم مثل يد وخب ودلو وعصا مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا ودو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع) ❊ اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان تكونا محذوفي اللام مطلقا اى مضافين ومقطوعين فتكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان والجمع ابون واخون كأمر والثانية ان تكونا مقصورين مطلقا كعصى والثالثة ان تكونا مشددي العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين والثانية المختصة باخ اخو كدلو مطلقا (وفي حم ست لغات ابدئ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولاها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيها ان يكون كدلو مطلقا اى في الاضافة والقطع والثالثة ان يكون كعصى مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخب مطلقا والسادسة ان يكون كرشا مطلقا (واما هن ففيه ثلاث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحرف في حالة الاضافة الى غير الياء والنقص في غيرها ولما لم يكن هي المشهورة

٨ قوله (اشد رجام) جمع رجمة وهي الحجارة الضخمة

(رغم)

زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجى فيها وثالثها تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون فى الاضافة نحو قوله ※ رحت وفى رجليك مافيهما ※ وقد بدا هنك من المئزر ※ فللضرورة وليس بلغة رابعة (و فى فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف فى الاضافة الى غير الياء وفتح الفاء مع خفة الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء محذوف اللام نسيا طلقاع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان الواو التى ابدل منها الميم تقلب فى حالة الاضافة الفا وياء فيكون الفاء فى الحالات الثلاث اذن مثلثا للاعراب فيجوز تثليثها فى الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فما مثلث الفاء مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه او الميم بدل من اللام قدمت على العين كامر فيكون قوله فمويهما مثنى فما والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال ※ حتى اذا ماخرجت من فمه ※ قال ابن جنى هو الضرورة وليست بلغة وكأن الميمين بدلان من العين واللام والجمع افمام العاشرة اتباع الفاء للميم فى حركات الاعراب نحو هذا فم ورأيت فما ونظرت الى فم وكأنه نظر فيهما الى حالة الاضافة بلاميم اعنى فوك وفاك وفيك وقد يتبع فاء مرء ايضا حرف اعرابه فيقال مرؤ ومرأ ومرء وعين امرء وابنم تابع لحرف الاعراب اتفاقا (وفى دم ثلاث لغات القصر كعصى والتضعيف كدّ وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد (قوله وذو لايضاف الى مضمر ولايقطع) انما لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته و انما هو وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا مثلا ان يصفوا شخصا بالذهب فلم يتأت لهم ان يقولوا جاءنى رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام ممالايقع صفة كما يجئ لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس التى هى نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن ممايوصف به الاانها من جنس مايقع صفة اى اسم الجنس كضارب وقاتل و ايضا لوحذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضميرا وعلم لم يجز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه فى قوله ※ فلا اعنى بذلك اسفليكم ※ ولكنى اريد به الذوينا ※ شاذان وذلك لاجرائه مجرى صاحب واما قولهم ذوزيد وذوى ال النبى فانما جاز لتأويل العلم بالجنس اى صاحب هذا الاسم و اصحاب هذا الاسم (قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين الاذوك كما ذكرنا فكان قياسها ان تكون فى الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها بالحروف كما مرفى اول الكتاب ولم تكن فيها مقصورة حملوها فى ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها على افعال كاباء وآخاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما ذو فلادليل فى اذواء على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا

٩ يخرج هذه الاشياء بان ذلك ان اعراب الاسماء كالرفع والنصب والجر لها مقتضيات لاجلها يثبت كل نوع من الاعراب
فمقتضى نوع الرفع فى الاصل الفاعلية وكون الاسم مبتدأ وكونه خبرا ثم كونه قائما مقام الفاعل فى نحو ضرب زيد
وكونه خبر ان ولا التبرئة اذ بهذا الكون يشابه الخبر ان الفاعل لانه يصير به ثانى مطلوبى ان ولا العاملتين عمل الفعل
الفرعى وكذا كونه اسم ما الحجازية اذ بهذا الكون يشابه الفاعل اعنى اسم ليس ومقتضى نوع النصب فى الاصل
المفعولية ثم كون الاسم اسم ان ولا التبرئة اذ بهذا الكون يشابهان المفعول اذ به يصير الاسم اول مطلوبى ان ولا العاملتين
عمل الفعل الفرعى والعمل الفرعى للفعل نصب المفعول قبل رفع الفاعل وكذا كونه خبر كان وخبر ما اذ بهذا الكون
يصير كالمفعول اعنى كان المعمول مطلوب ثان بعد الفاعل فهذه ﴿ ٢٩٨ ﴾ الاخبار مطلوبة ثانية بعد ماء وكالفاعل
اعى الاسماء وكذا كون الاسم حالا او تمييزا او مستثنى اذ به يصير الاسم وصلة كالمفعول ومفعولية المفعول الاول من باب اعطيت غير مفعولية المفعول به الثانى لان مفعولية الاول لكونه محمولا على ملابسة الثانى فهو ملابس ومن ثمه فيه معنى الفاعلية فزيد فى اعطيت زيدا درهما وكسوة زيدا جبة واضربت زيدا عمرا محمول على العطو والاكتساء والضرب ومفعولية الثانى لكونه ملابسا فالدرهم معطو اى مأخوذ والجبة مكتساة وعمرو مضروب وكذا مفعولية اول مفعولى
علمت بخلاف مفعولية ثانيهما لان مفعولية الاول لكونه مضافا اليه المفعول الحقيقى لعلمت ومفعولية
الثانى لكونه متضمنا للمفعول الحقيقى له كما مر فى باب المفعول به ومقتضى نوع الجر كون الاسم مضافا اليه معنى نحو مررت
بزيد وغلام زيد ومشابها للمضاف اليه معنى كضارب زيد وحسن الوجه فتبين بهذا ان انتصاب اول مفعولى علمت
واعطيت من جهة غير جهة انتصاب ثانيهما وكذا انتصاب الاول والثانى فى ضربت زيدا مجردا وفجرنا الارض
عيونا اذ انتصاب الاول للمفعولية وانتصاب الثانى لشبه المفعولية واما انتصاب منصوبى لقيت زيدا الظريف ومنصوبى
لقيت زيدا وعمرا وغير ذلك من التوابع فمن جهة واحدة وهى كونهما ملقيين وينتقض هذا الحد بالخبر بعد الخبر نحو زيد
عالم فاضل وعلمت زيدا فاضلا حليما وبالحال بعد الحال نحو فيقعد مذموما مخذولا وبالمستثنى بعد المستثنى نحو جاءنى ه

(وكذا)

كعوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثه اعنى ذات واصلها ذواة
كنواة لقولهم فى مثناها ذواتا فحذف العين فى ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة
العين لقلت فى المؤنث ذية كلية (وقال الخليل وزن ذو فعل بالسكون واللام محذوفة
فى جميع متصرفات ذو الا فى ذات وذواتا (وقال الفراء الاخ ساكن العين فى الاصل
ولعله قال ذلك لقلة آخاء واما هن فانه لم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به على تحريك عينه
ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لايدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن
لما حذف اللام فتح العين لان ماقبل تاء التأنيث لابد من فتحها وكذا لادليل فى هنوات
لانه يمكن ان يكون كثمرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل
على حركتها وافواه لايدل عليها كما لايدل اذواء ولام فوك هاء لقولهم افواه وفويه
ولام ذوياء لان عينه واو بدليل ذواتا وذوات واذواء وباب طويت اكثر من باب القوة
والحمل على الاكثر اولى اذا اشتبه الامر ولام اب واخ وحم وهن واو لقولهم ابوان
واخوان وحموان وهنوان واخوة واخوات واما هنيهة فى هنية فلان لامه ذات
وجهين وكذا الام حم قد يكون همزا كما تبين ❊ (قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من
جهة واحدة) قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وكل ما اصله خبر المبتدأ كخبرى
كان وان واخواتهما ويشمل الحال وثانى مفعولى اعطيت (قوله باعراب سابقه) اى مع اعراب
سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثانى مفعولى ظننت واعطيت والحال عن المنصوب
نحو ضربت زيدا مجردا والتميز عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا (قوله من جهة
واحدة) قال المصنف ٩ يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ
وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهى كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول المفعولين
من جهة كونه اولهما وانتصاب الثانى من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول
فى ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثانى من جهة كونه حالا

وكذا فى ﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به والثانى من جهة كونه تمييزا (٣ وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهى كونهما ٤ عمدتى الكلام كما تقرر فى اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهى كونهما فضلات ٥ وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثانى قلنا ان نقول ارتفاع زيد فى جاءنى زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفته وكذا باقى التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتدأ نحو ﴿ وهو الغفور الودود ﴾ الآية وكذا المسندات فى نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو ﴿ فتقعد مذموما مخذولا ﴾ وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءنى القوم الازيدا الاعمرا لا يتغير اسماؤها ولا جهات اعرابها فينبغى ان تدخل فى حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اى اعراب الثانى لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا (وقوله كل ثان) فيه نظر ايضا لان المطلوب فى الحد بيان ماهية الشئ لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل فى قوله ثان النعت الثانى فما فوقه وكذا التأكيد المتكرر وعطف النسق المتكرر لان كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الاول (واما الكلام فى عوامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتأكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال (قال سيبويه العامل فيها هو العامل فى المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوى كما فى المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة (وقال بعضهم ان عامل الثانى مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجئ فى جاءنى زيد الظريف ليس فى قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا فى جاءنى العالم زيد وجاءنى زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثانى هو الاول فى المعنى كان الاول انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءنى غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثانى ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوى فى كلام العرب بالنسبة الى اللفظى كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفى اذا امكن العمل

جاءنى القوم الازيدا الاعمرا اذ الثانى فى الجميع باعراب سابقه من جهة واحدة ويدخل فى قوله ثان النعت الثانى ومافوقه وكذا التأكيد وعطف النسق لان كل واحد منها ثان للمتبوع كالتابع الاول قوله كل ثان فيه نظر لان المطلوب فى الحد بيان ماهية الشئ لا حصر جميع مفرداته واما الكلام آه نسخه ٣ (قوله وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة) العامل فيهما كما هو المشهور هو الابتداء اعنى التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد وهذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا فى المبتدأ ﴿ ٢٩٩ ﴾ ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا فى الخبر فليس ارتفاعهما بالعامل المذكور من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضى مظنونا فيه ومظنونا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما بالعامل من جهة واحدة وكذلك نحو ضربت زيدا مجردا من حيث انه يقتضى محلا يقع عليه وهيئة له فى حال وقوعه عليه عمل فى معموليه فليس الجهة واحدة وقس على ذلك ماعداه

٤ عمدة فى الكلام نسخ

٥ (قوله وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد) لا تدعى تغير الجهات بتغير الاسماء بل بتغير تعلقات العوامل بالمعمولات كما بينا وفى نحو قولك جاءنى زيد الظريف لم يتغير تعلق العامل بهما بل هو من حيث انه يقتضى مسندا اليه عمل فيهما معا واما قوله ثم نقول الاخبار المتعددة آه فجوابه ان ليس شئ مما ذكرت ثانيا رتبة بل تلفظا فقط والمراد ما هو ثان يستحق سابقه تقدما عليه رتبة ليكون ثانيا كاملا مستحقا لكونه ثانيا ومن قال ان الرفع علامة العمدة والنصب علامة الفضلة فله ايضا ان يبين تعدد الجهات فى العمد والفضلات فان كون الشئ عمدة من حيث كونه مسندا اليه بجهة مغايرة لكونه عمدة من حيث كونه مسندا وكونه فضلة من حيث انه وقع عليه الفعل بجهة مغايرة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفعل

بالظاهر الجلى (واما البدل فالاخفش والرمانى والفارسى واكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى ﴿لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم﴾ وغير ذلك من الآى والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذلم يشترط مطابقته للبدل منه تعريفا وتنكيرا (والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل وهو جعلنا غير مكرر وكذا فى غيره (فان قيل لولم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا فى قوله تعالى ﴿ للذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾ من آمن بعض الذين استضعفوا (قلنا لما لم يحصل من اللام فائدة الاالتأكيد جازلهم ان يجعلوه كالعدم ويسموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا تكرر فى اللفظ فى البدل من العوامل الاحرف الجر لكونه ٦ كبعض حروف المجرور (والجواب عن القياس ان استقلال الثانى وكونه مقصودا يؤذنان بان العامل هو الاول لامقدر آخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل فى الاول ولم يباشره بل عمل فى الثانى (ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافى والزمخشرى والمصنف ان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه اذا المتبوع فى حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثانى هذا وستعرف فى باب عطف البيان انه فى الحقيقة هو البدل فحكمه فيماذكرنا حكم البدل (واما عطف النسق ففيه ثلاثة اقوال (قال سيبويه العامل فى المعطوف هو الاول بواسطة الحرف (وقال الفارسى فى الايضاح الشعرى وابن جنى فى سر الصناعة ان العامل فى الثانى مقدر من جنس الاول كقولك يازيد وعمرو واقول لادليل فيه اذعلة البناء فى الثانى وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان فى يازيد والحارث اعنى اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضى للبناء فلما ارتفع المانع صاركان حرف النداء باشر التابع لاان بقدرله حرفا آخر واستدل ايضا بقولهم قيام زيد وعمرو وقيل العرض الواحد لايقوم بمحلين (والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا لاتجدله فى قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ولوكان العامل مقدر الواجب تعدد الغلام فى جانى غلام زيد وعمرو وهو متحد ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد هما معا بدرهم وايضا لم يجز يازيد والحارث ولم يجز مازيد قائما ولاعمرو قاعدا وليس زيد ولاعمرو ذاهبين اذ لايجوز تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ يبقى خبر المبتدأ بلاضمير مع كونه جملة (وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفائدة الخلاف فى هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فى الثانى غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المصنف النعت على سائر التوابع لكون استعماله

٦ كالجر من المجرور وكبعض حروفه نسخه

٧ قوله (وينتقض حده) لا انتقاض بهذه الاسماء لان المراد مادل على ذات ما اى مبهمة لاتعين فيها باعتبار معنى معين ولما اعتبر فى مفهومه المعنى المعين علم انه المقصود الاصلي ولما اكتفى فى الذات بالابهام علم انه ليس

اكثر ※ قوله (النعت تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا) قال فى شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا اولا فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال فى نحو زيد قائم وجاءنى زيد راكبا اذ يقال هما وصفان ونعنى بالخاص مافيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءنى رجل ضارب (قال حد العام مادل على ذات باعتبار معنى هو المقصود ٧ وينتقض حده باسماء الآلة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دالا على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على مافسر ثم سأل نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورة والانسانية (قال والجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات (وللقائل ان يمنع فى الموضعين اى فى الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك فى اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها اولا فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولاشك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى فى تلك الذات ولو لم يدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن (ثم نقول قولك فى الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك فى حد الصفة العامة مادل على ذات باعتبار معنى وكيف تدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شئ الامع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشئ وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التى دل عليها هذا اللفظ (فلمانع ان يمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض رب فلم يصغ منه هذه الصيغة المختصة الا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والمحبوس فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب والحبس (٢ قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا (قال تابع) يدخل فى تابع جميع التوابع ويخرج منه خبر المبتدأ والمفعول الثانى لما ذكرنا فى حد التابع (وقولنا يدل على معنى فى متبوعه) يخرج عند ماسواه (قلت يدخل فيه البدل فى نحو قولك اعجبنى زيد علمه ولو قال يدل على معنى فى متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول ٣ نحو برجل قائم ابوه فيه (ثم نقول اما خروج البدل وعطف البيان وعطف النسق والتأكيد الذى هو تكرير لفظى او معنوى فظاهر واما التأكيد المفيد للاحاطة فداخل فى هذا الحد ٤ اذ كلهم فى جاءنى

كذلك ونحو المقتل قد اعتبر فيه تعين الذات لان معناه مكان فيه القتل لا شئ فيه القتل

٢ قوله (قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا آه) قد ذكر المص فى بعض تصانيفه ان ما يذكر فى تحديد الالفاظ يراد انها تذكر للدلالة عليه وضعا فاذا قيل المفعول به ماوقع عليه فعل الفاعل يراد انه ماذكر ليدل على ذلك فلا ينتقض حده بنحو زيد ضربته فعلى هذا يكون معنى قوله تابع يدل على معنى فى متبوعه انه تابع ذكر ليدل على ذلك فلا ينتقض بماذكره لان علمه انما ذكر ليسند اليه الاعجاب لا ليدل على معنى فى متبوعه

٣ قوله (نحو برجل قائم ابوه) كان المص نظر الى ان كون رجل قائم الاب معنى فيه وان كان اعتباريا

٤ قوله (اذ كلهم فى جاءنى القوم كلهم آه) الظاهر ان لفظ كلهم انما ذكر ليدل على احاطة المجئ للقوم واما كون القوم مشمولا للمجئ فامر لازم لا معنى مقصود اصلي فلفظ كلهم يدل على ٧ حال النسبة قصدا لا على معنى فى متبوعه وان فهم منه ذلك ضمنا ٧ احاطة نسخ

القوم كلهم يدل على الشمول الذى فى القوم (فان قال شرط هذا المعنى الذى يدل عليه الوصف ان لايفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا فى جاءنى الزيدان كلاهما (فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس فى حدك مع انه يلزم منه ان لايكون واحدة واثنين فى قوله تعالى ﴿ نفخة واحدة ﴾ والهين اثنين ﴾ نعتا (قوله مطلقا) فتقديه اخراج الحال فى نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى فى زيدا لكن لامطلقا بل مقيد بحال الضرب (٥ اقول قد خرج الحال من الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا (ولايبعد لو حددنا الوصف العام اى ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا اولا بان نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية ٦ لكل مايخصص صاحبه فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعتا تابعا فى نحو جاءنى رجل ضرب ابوه اوابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد فى نحو جاءنى رجال ثلاثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندى زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد اولا نحو زيد اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل فى رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل فى الصفات العامة بل يدخل فى حد الصفة الخاصة كما يجيء فيقال ان اسد وصوم فى برجل اسد ورجل صوم صفة وكذا نحو اى رجل لانه فى الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا التى للشمول فان نحو نفسه لايدل على معنى فى شيء بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول فى التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفاته وجاءنى القوم ثلاثتهم عند التميميين كما فى الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اى جميعها او جميعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لو جرت صفات فى بعض المواضع نحو رجل منقب فليس ذلك من حيث الوضع كحمار فى مررت برجل حمار وقولنا لكل مايخصص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لايصح ان تتبع بالوضع الا المبهم فتقع دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا فهى اسماء لا صفات عامة وكذا يخرج اسم الاشارة لخصوصه كما يجيء ببعض الموصوفات ويدخل فى قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدأ وغير ذلك فى نحو جاءنى زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها وصفا ٧ (وتقول فى حد الوصف الخاص اى التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول فى متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع فى نحو هذا الرجل ورجل اى رجل ورجل تميمى وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل فى نحو اعجبنى زيد علمه ❊ قوله (وفائدته تخصيص اوتوضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التأكيد نحو نفخة واحدة ❊ معنى التخصيص فى اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات وذلك ان رجل

---

٥ قوله (اقول قد خرج آه) هذا كلام صحيح والمصنف معترف به لكنه يجعل ذلك احترازا لدفع الوهم بناء على اشتراك الحال مع النعت فى الدلالة على هيئة الذات وافتراقهما فى التقييد والاطلاق ونظير هذا الاحتراز قد وقع فى تعريف الفاعل

٦ لكل ما يماثله تعريفا وتنكيرا نسخه

٧ وصفا نسخه

فى قولك جاءنى برجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هـذا النوع فلذلك صالح قلت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل فى المعارف اعلا ما كانت اولا نحو زيد العالم والرجل الفاضل (قوله وقديكون لمجرد الثناء) لفظة قد التى هى لتقليل فى المضارع مؤذنة بان مجيئه لمجرد الثناء او الذم او التوكيد قليل وانمايكون لمجرد الثناء او الذم اذاكان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لاشريك له فى ذلك الاسم نحو ﴿ بسم الرحمن الرحيم ﴾ اذ لاشريك له تعالى فى اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اوكان مماله شريك فيه نحواتانى زيد الفاضل العالم والفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا الآتى قبل وصفه وان كان له شركاء فى هـذا الاسم وانما يكون الوصف للتأكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو ﴿ نفخة واحدة والهين اثنين ﴾ فان كان ذلك المعنى المصرح به فى المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تأكيد لاصفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما فى قوله تعالى ﴿ الهين اثنين انما هو اله واحد ﴾ وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تأكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقديجئ لمجرد الترحم نحو انا زيد البائس الفقير * قوله (ولافرق بين ان يكون مشتقا وغيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمى وذى مال او خصوصا مثل مررت برجل اى رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا) قال فى الشرح يعنى ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى فى متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولافرق بين ان يكون مشتقا اوغيره لكن لما كان الاكثر فى الدلالة على المعنى فى المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه * اعلم ان جمهور النحاة شرطوا فى الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا فكانه يشترط فى الوصف لا فى الحال الاشتقاق وفى الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف لايشترطه فيهما ويكتفى بكون الوصف دالا على معنى فى متبوعه مشتقا كان اولا وبكون الحال هيئة للفاعل او المفعول (قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما) اى وضع للدلالة على معنى فى متبوعه فى جمع استعمالاته كالمنسوب وذا المضاف الى اسم الجنس فانهما موصوفا فى جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذى والتى وفروعهما ۳ وذو الطائية لان الذى قام بمعنى القائم (قوله او خصوصا) يعنى به ان يوضع للدلالة على معنى فى متبوعه فى بعض استعمالاته وهى كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اى فى اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا فى باب النداء اما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اى الكامل فى الرجولية فليس الجنس موضوعا لمعنى فى متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل فى الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال

۳ واما ذو التى فى لغة طى بمعنى الذى فحقها ان يوصف بها المعارف تقول انا ذو عرفت صحاح

سد بمعنى شجاع فى قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا (فان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ماوضعت له سائر المبهمات التى هى غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذلك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة (قلت لتجرد الموصوف فى مثله من فائدة زائدة على ماكان يحصل من اسماء الاجناس لولم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان فى غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف فى الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله ٭ ٤ ربا شماء لايأوى لقلتها ٭ الا السحاب والا الاوب والسل ٭ وكالاورق فى الحمام والاطلس فى الذئب والغبراء والخضراء فى الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معينا وفى يا ايها الرجل للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذى اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى فى متبوعه خصوصا على ماقال المصنف اى واسم الاشارة فى نحو مررت برجل اى رجل ويزيد هنا فاى انما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للمدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما فى غير هذه المواضع فلا يقع صفة (والذى يقوى عندى ان اى رجل لايدل بالوضع على معنى فى متبوعه بل هو منقول عن اى الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لايكون الا عند جهالة المسؤل عنه فاستعيرت لوصف الشئ بالكمال فى معنى من المعانى والتعجب فى حاله والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه (ومن ثمة قال الفراء فى ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط فى اى الواقعة صفة ان تكون صفة للنكرة حتى تضاف الى النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اى الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اى الرجال هو بخلاف اى رجل هو فمعناه اى فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر فى باب الاضافة واذا جاءت بعد المعرفة فانتصبها على الحال نحو هذا زيد اى رجل وتجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية اى امة واى امة وامااسم الاشارة فانما يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما فى غير هذه المواضع فلا يقع صفة فلذا عد من الموضوع للدلالة على المعنى خصوصا وجميع ماذكره من الجوامد قياسى عموما كالمنسوب وذو والموصول ذى اللام وذو الطائية او خصوصا كاى التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا (وقد بقى من الجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها المصنف وهى على ضربين قياسى وسماعى فمن القياسى كل وجد وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت المرء كل الرجل وجد الرجل

٤ قوله (رباء آه) رباء معال من ربأت الجبل صعدته وشماء صفة هضبة والاوب المطر لانهم يزعمون ان السحاب يأخذ الماء من الارض فهو يأوب اليها والسيل المطار بين السماء والارض ومن المعلوم ان المرتفعة بهذه الصفة لاتكون الا هضبة

٥ من القياسى عموما نسخه

وحق الرجل ولا تتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الفاظ الثلاثة كالتأكيد اللفظى فلهذا لم يجز انت المرء كل الرجل وليس فى زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا ٦ فيقال انت رجل كل الرجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق فى جميع الرجال ومعنى جد الرجل اوكان ما سواك هزل وحق الرجل اى من سواك باطل وهما من باب جرد قطيفة ويقال ايضا فى الذم انت اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ماشئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جاءنى رجل ماشئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهى خبر مبتدأ محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اى هو الذى شئته او شئ شئته ويجوز ان تكون موصوفة بالجملة بعدها وهى صفة لنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان ما ابهام امره وان كان من اولى العلم كقوله تعالى ﴿ وما رب العالمين ﴾ وقوله تعالى ﴿ انى نذرت لك ما فى بطنى محررا ﴾ وما يحسن فيه موضع الابهام وفى معنى قولك رجل ماشئت من رجل عندى ٨ رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال نهيك اونهاك ٨ اوكفيك من رجال ورجل همك من رجل وهدك من رجل كما ذكرنا فى باب الاضافة والجار والمجرور فى جميع ذلك يفيدان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا فى افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويجئ مثل ذلك بعد كثيرا مما يقصد به المدح والتعجب نحو يالك من ليل ولله در زيد من رجل وقاتله الله من شاعر وقال عز من قائل والمعنى فى الجميع واحد اى هو الممدوح والمتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى المفعول اى مهمومك اى مقصودك او من همه اى اذابه اى يذيبك وصف محاسنه كقولهم هدك اى يثقل عليك عد مناقبه من هذه المصيبة اى اوهنته وكسرته ومن المقيس ايضا ان تكرر الموصوف وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندى رجل رجل صدق وحمار حمار سوء والمراد بالصدق فى مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق فى الحديث وذلك لان الصدق فى الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه فى مطلق الجودة فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء بشئ قالوا كذب عليك (قال عمرو بن معدى كرب لمن شكا اليه المعص كذب عليك العسل اى العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف قال ﴿ وذبيانية اوصت بنيها ﴾ ٢ بان كذب القراطف والقروف ﴾ اى عليكم بهما والاضافة فى نحو رجل صدق ودائرة السوء للملابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبر السوء اى الخبر السيئ فمعنى رجل صدق رجل صادق اى جيد فكأنك قلت عندى رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثانى صفته صار رجل مع صفته صفة للاول كما مر فى باب لاء التبرئة فى نحو لا ماء ماء باردا ويجوز ان يكون الثانى

---

٦ نحو انت نسيج

٧ (قوله رجل شرعك آه) شرعك اى حسبك وفى المثل شرعك مابلغك المحلا يضرب فى التبلغ باليسير

٨ (قوله وكفيك) الكفى مصدر كفانى الشئ

٢ (قوله بان كذب القراطف والقروف) القرطف القطيفة والقرف جلد يدبغ بالقرفة وهى قشر الرمان ويجعل فيه اللحم المطبوخ بالتوابل

بدلا من الاول كما قيل فى قوله تعالى ﴿ بالناصية ناصية كاذبة خاطئة ﴾ الا ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة (ومن القياسى الوصف بالمقادير نحو عندى رجال ثلثة قال عليه السلام ﴿ الناس كابل مائة لاتجد فيها راحلة واحدة ﴾ وتقول عندى رقتيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك (والسماعى على ضربين اماشايع كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اى مرضى (قال بعضهم هو على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة الفعل تجسما منه (واما غير شايع وهو ضروب احدها جنس مشهور بمعنى من المعانى يوصف به جنس اخر كقولك مررت برجل اسد (قال المبرد هو بتقدير مثل اى مثل اسد ويقوى وتأويله قولهم مررت برجل اسد شدة اى يشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التميز من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما فى قولك الكوز ممتلئ ماء على ماذكرنا فى الحال فى قولهم هو زهير شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتأويل مثل الاسد كما ذكرنا فى قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل نار حمرة اى مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا فى باب الحال والمنصوب فى هذا الوجه ايضا تميز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور (وقال غير المبرد بل بتأويل الجوهر فى مثل هذا بما يليق به من الاوصاف فمعنى برجل اسد اى جرى ورجل حمار اى بليد ولا معنى للتميز فى نحو رجل اسد شدة على هذا التأويل قال الشاعر ؂ وليل يقول الناس من ظلماته * سواء صحيحات العيون وعورها ؂ كان لنا منه بيوتا حصينة * مسوحا اعاليها وساجا ستورها * اى سودا اعاليها وكثيفا ستورها (وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اى كامل فى الرجولية ورأيت اسدا اسدا اى كاملا (وثالثها جنس مصنوع منه الشئ يوصف به ذلك الشئ نحو هذا خاتم حديد (قال سيبويه يستكره نحو خاتم طين وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج فى الشعر ايضا (قال السيرافى اذا قلت مررت بسرج خز صفته وبصحيفة طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها واردت حقيقة هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون قولك بدابة اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها فان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كلامه (قلت وماذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا فى طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر على المعنى بتأويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اى كائن من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون اى كائنين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان

ومنه بسرج خز صفته اى بسرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه اى مشرقة وان لم يكن فضة واما لين شانها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايع قولهم مررت برجل ابى عشرة واخ لك واب لك * قوله (وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير) اعلم ان الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج فى الوضع كما يجئ فى باب المعرفة والنكرة واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها التعريف والتنكير فيخص قولهم النعت يوافق المنعوت فى التعريف والتنكير بالنعت المفرد (فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة (قلت لمناسبتها النكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول فى قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول فى مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل فى هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفى فى كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما فى المواضع المذكورة (وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم بشئ على شئ يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشئ لان معنى التنكير ليس كون الشئ مجهولا بل معناه فى اصطلاحهم ما ذكرناه الآن اعنى كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا ان كون الشئ مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد (قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة مضافا الى المحكوم عليه ٩ كما فى زيد فى جاءنى زيد العالم وزيد هو العالم وكذا زيدية المتكلم هى المجهولة فى انا زيد فلا يلزم من تنكير المضمون تنكير المتضمن الذى هو نفس الخبر والصفة ولو لزم ذلك لزم تنكير كل خبر وكل نعت لانهما حكمان فكان يلزم بطلان نحو جاءنى زيد العالم وانا زيد وجواز هذا مقطوع به وانما وجب فى الجملة التى هى صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجئ بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هى الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبر المبتدأ معرفا للمبتدأ ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر فى بابه وتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف

٩ فان المجهول فى جاءنى زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكير هما لم يجز جاءنى زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به نسخه

ملام لاتشيرها الى واحد بعينه كقوله * ولقد امر على اللئيم يسبني * لان تعريفه لفظى على
مامر في باب المعارف ولا تقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا
في التعريف (وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو مايحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك
وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير نعتان على نية الالف واللام وانما
جرأهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف لفظيا لامعنى تحته فلا يجوز في الم
مايحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام عليه فلا
يجوز مايحسن بالرجل شبيهك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيهك
ولا يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قام ولا بالرجل ابوه
قائم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة لتطابق الموصوف تقديرا وانما يقدر اللام في الاسم
او في المضارع للاسم نحو يقول ويعوه ونحوه (وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لاصفة)
(قوله ويلزم الضمير) انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول
وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول
تضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت
مررت برجل قام عمر ولم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص به فاذا قلت
قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يحذف الضمير كما مر في
خبر المبتدأ وقد تقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة
كقوله * جاؤا بمذق * هل رأيت الذئب قط * اى بمذق مقول عنده هذا القول كما تقع
حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله اى مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن
نحو ﴿ وجدت الناس اخبر تقله ﴾ قوله (ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه
نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي البواقي كالفعل)
قوله (بحال الموصوف) الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اى يجعل حال
الموصوف اى هيئته وصفاته وهو الكثير كما في رجل قائم ومضروب وحسن وقد يجعل حال
متعلق الشئ وصفا لذلك الشئ لتنزله منزلة حاله نحو برجل مصرى جاره في
حصول الفائدة بذلك وهذا الذى ان كان منونا فهو يجرى على الاول رفعا ونصبا وجرا
بلاخلاف بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيد ولا يكون الا اسما
الفاعل والمفعول الناصبين للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لاينصبان مفعولا به بمعنى الماضى
وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة تجب اضافتها الى فاعلها
ان اضيفت نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا
او غيره فالماضى اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يعرف لاضافته
الى معموله ولا تجوز اضافة الماضى المتعدى الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل بلا
ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل
منى وان ذكرت المفعول به لم تجز ايضا لان اسم الفاعل الماضى لاينصب مفعولا به

وكيف يقدر مالايصح التصريح به

٤ (وقوله هل رأيت الذئب قط) جملة استفهامية وقعت صفة لمذق بناء على اضمار القول والمذق اللبن تختلط الماء فقل بياضه ويصير لونه يضرب الى الكهبة فيشبه بلون الذئب

• (قوله اخبر تقله) اصله تقلى من قلاه يقليه ابغضه حذفت الياء للجزم لانه جواب الامر والهاء هاء السكت كما في كتابيه وقولهم لاخبرن خبرك لاعلمن علمك تقول منه خبرته اخبره خبرا بالضم وخبرة بالكسر اذا بلوته واختبرته فقوله اخبر امر بالخبرة فوقع مفعولا ثانيا لوجدت لاصفة للناس لان الجملة لاتقع صفة للمعرفة بدون توسط الاسم الموصول فعلم انه مفعول والمفعول الثاني في باب ظننت خبر مبتدأ في الاصل وما لايحتمل الصدق والكذب لايكون خبر المبتدأ فيكون قوله اخبر تقله محمولا على اضمار القول اى وجدتهم مقولا فيهم هذا القول اى ان اختبرتهم ابغضتهم

وان اضفته الى المفعول به فلابد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو بزيد ضارب عمرو غلامه امس وبزيد ضارب غلامه عمرو اذ لولم تذكر لكان اسم الفاعل غير سببى ويتعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله ٥ وان لم يكن السببى ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا كما فى المنون سواء كان حالا او مستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيد الآن او غدا وسواء كان علاجيا وهو ما كان محسوسا مرئى كالقاتل والضارب او غير علاج كالعالم والعارف والمخالط والملازم (وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان علاجيا او لا نحو مررت برجل ضاربه عمرو وبزيد مخالطه داء (والزمه سيبويه تجويز نصبه على الحال مع كونه معرفة ٦ لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغى ان يجوز بزيد الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب على الحال واما نصبه فى نحو بزيد مخالطه داء فربما لا يلزمه لارتكابه انه ليس بمضاف الى الضمير وكلامنا فى المضاف بل نقول الضمير فى محل النصب على انه مفعول كما مر فى الاضافة على مذهب بعضهم (والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجيا كان او لا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضاربه عمرو (وسيبويه يوافقه فى جواز النصب فى الاول والرفع فى الثانى ويخالفه فى وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة ٭ ٧ ونظرن من خلل الستور باعين ٭ مرضى مخالطها السقام صحاح ٭ واسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر فى باب الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره ٭ حين ٨ العراقيب العصا وتركنه ٭ به نفس عال مخالطه بهر ٭ برفع مخالطه وليونس ان يحمل رفعه على الابتداء (وقال عيسى بن عمران كان علاجيا وجب رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول (وسيبويه ينازعه ايضا فى الوجوب لا فى الجواز والزمهما سيبويه ما لا محيص لهما عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند النحاة والمنون سببيا كان او غيره يجوز جره على الاول علاجيا كان او لا حالا كان او مستقبلا وكذا ينبغى ان يكون المضاف المنون تقديرا ولا سبب فى اضافة عارض لايجاب الرفع او النصب فايجاب احدهما بلا موجب تحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اى صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمة بمنزلة ما لم يؤخذ من الفعل كما تجعل صاحبه كذا فعلى هذا تقول فى المثنى والمجموع برجل ملازماه الزيدان وملازموه بنو فلان ومما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والاسم المنسوب نحو برجل مصرى جاره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله ومما جاء من ذلك سماعا على قبح سواء نحو مررت برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء والخبر فعلى هذا يقبح كون أ انذرتهم ام لم تنذرهم فى محل الرفع بانه فاعل سواء فى قوله تعالى ﴿ أ انذرتهم ام لم

٥ قوله وان لم يكن السببى ماضيا جاز عند سيبويه آه) لم يذكر فى السببى المضاف بمعنى الماضى خلافا فى جواز وقوعه نعتا فدل على الاتفاق كما فى المنون مطلقا

٦ قوله (لان المانع عنده من اجرائه آه) واذا لم يجز الاجراء جاز النصب على الحال ان لم يكن التعريف مانعا عنده بل وجب ان لم يمكن وجه ثالث فتأمل

٧ قوله (ونظرن من خلل آه) الخلل واحد الخلال كجبل وجبال وقرئ من خلله ومن خلاله

٨ قوله (العراقيب) العرقوب العصب الغليظ الموتر فوق عقب الانسان وعرقوب الدابة فى رجلها بمنزلة الركبة فى يدها البهر بالضم تتابع النفس وبالفتح مصدر يقال بهره الحمل اى عليه

تذرهم ﴾ على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبران بل الوجه ارتفاعه ومابعده على الابتداء والخبر وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اى تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو من اثنين فصاعدا ومن السماعى القبيح قولك برجل حسبك فصله ومررت برجل رجل ابوه اى كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلمانه وبحبيد ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشئ نحو بسرج خزصفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعانى نحو برجل اسد غلامه اى جرئ وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل ابى عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التى تقع صفات لاعلى القياس كما تقدم ذكرها (قوله فالاول يتبعه) اى الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف فى اربعة اشياء ٢ من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلاثة التى هى الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ٣ ونطفة امشاج فلان ٤ البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهى قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اى خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشئ المركب منها جاز وصفه بها وجرأهم على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال الله تعالى ﴿ نسقيكم مما فى بطونه ﴾ والضمير للانعام (وقال سيبويه افعال واحد لاجمع وجاء قيص شراذم ٥ ولحم خراديل ٦ وثانيها واحد من التعريف والتنكير (واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح اوذم استشهادا بقوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا ﴾ والجمهور على انه بدل اونعت مقطوع رفعا اونصبا كما يجئ فى موضعه (واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة لاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل اوخبر مبتدأ محذوف وثالثها واحد من التذكير والتأنيث ورابعها واحد من ثلاثة انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر وانما تبعه فى هذه العشرة لكونه اياه فى المعنى (قوله والثانى يتبعه فى الخمسة الاول) اى الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف فى اثنين من جملة الخمسة الاول اعنى واحدا من ثلاثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير (قوله وفى البواقى كالفعل) اى هذا السببى فى الخمسة البواقى اى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل اى ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا اومثنى اومجموعا افرد السببى كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا اومؤنثا طابقه السببى كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتأنيث اويذكر اذا كان الفاعل غير حقيقى التأنيث اوحقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى منظورا الى فاعله وكائنا كالفعل لان فاعله حينئذ الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل والنون فى جمع المؤنث ويؤنث فى الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة

(ضاربات) .

٢ قوله (من جملة العشرة الاشياء المذكورة آه) ينبغى ان يحمل بدلا اوعطف بيان للعشرة لامضافا اليها العشرة لانه استضعف ذلك كامر

٣ قوله (ونطفة امشاج) مشيج وامشاج كيتيم وايتام صحاح

٤ البرمة القدر والجمع برام بالكسر صحاح

٥ الشرذمة الطائفة من الناس والقطعة من الشئ وثوب شراذم اى قطع صحاح وكذا شراذيم

٦ قوله (خراديل) خردلت اللحم بالدال والذال قطعته صغارا

٦ الخردل معروف والواحد خردلة

ضاربات كما تقول فى الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن*
قوله (ومن ثمه حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه) اى ومن جهة ان السببى فى هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقى كما حسن تقعد غلمانه وضعف جاءنى رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتى التثنية والجمع فى الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجئ فى اخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه واقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو فى الفعل فاعل فى الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين التثنية والجمع ضعيف كما يجئ بخلاف الالف والواو فى مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى فى اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقلبا فى حالتى النصب والجر نحو رأيت قاعدين وقاعدين بل هما فى المشتق مثلهما فى غير المشتق الذى لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود ايضا جمعا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن فى قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان فى قاعدون غلمانه لمشابهته ليقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان تخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او تجعل المظهر بدلا من المضمر او تجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه، قوله (والمضمر لا يوصف ولا يوصف به) اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل فى وصف المعارف ان يكون التوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل فى وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره فى الاغلب لفظى فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب فى وصف المعارف فى الاغلب واما لحمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف به فلما يجئ من ان الموصوف فى المعارف ينبغى ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوى له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى دال على معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت هو (واجاز الكسائى وصف ضمير الغائب فى نحو قوله تعالى ﴿لا اله الا هو العزيز الحكيم﴾ وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شئ اخص من المضمر ولا مساو له *قوله (والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله) ينبغى اولا ان تعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغى ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه

لفظ الصفة اومساويا له فان هذا لا يطرد لا فى المعارف ولا فى النكرات اما فى المعارف فانت تقول جاءنى الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشئ العجيب واما فى النكرات فانت تقول رأيت شيئا ابيض وهذا ذات قديمة اوواجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعنى المضمرات والاعلام والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصف منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اى اعرف من صفته اومثلها فى التعريف فقولك الرجل العاقل الثانى فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارى على مدلولها الوضعيين متساويان وفى قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اى مشار اليه كان لكن التعريف الاشارى اقوى من تعريف ذى اللام كما يجئ فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص اومساو بالمعرفة فينبغى ان تعرف مراتب المعارف فى كون بعضها اقوى من بعض حتى تبنى عليه الامر فى قولهم الموصوف اخص اومساو (فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اى ذات معينة كانت وتعينها الى المستعمل بان يقترن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع ٢ اللبس فى المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا فى كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذى اللام يعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالقلب والعين اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعرف ذى اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى ﴿ لئن اكله الذئب ﴾ كما يجئ فى باب المعرفة والنكرة والموصول كذى اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه (واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسى منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر نفسه نحو الظريف فى قولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام (ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم من حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه فى اسمه ما شاركه وان اتفق مشاركة فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف كما يجئ فى باب المعارف (وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول (وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام (وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اى الذى لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما

فى درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اى الذى لايشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه (اقول المشهور الذى عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص فى مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة فاسم الاشارة فى قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة وعند غيره وعليه فقس والعالم يجز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضى ان يبدأ المتكلم بماهو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والازاد عليه من النعت مايزداد به المخاطب معرفة (فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبنينا على مذهب سيبويه فى ترتيب المعارف اذهو اولى واشهر (فنقول المضمر لايوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لايوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا لمعنى فى ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى انمحى ذلك المعنى بالتسمية نحو اجرو اشقر اذا سميت بهما ولايقع من الموصولات وصفا الاما فى اوله اللام نحو الذى والتى واللاتى وبابها لمشابهته لفظا لصفة المشبهة فى كونه على ثلاثة ٢ فصاعدا بخلاف من وما واما اى الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا قليل فروعى ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين كما فى قوله * فولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا * هلم فان المشرفى الفرائض * لمشابهته لذو الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا (بل قال الزجاج ان الموقنون صفة لمن آمن كما يجئ والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذى اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذى اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذا اعتبار المضاف فى التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف الا بذى اللام والموصول لما يجئ وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا (وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال والمنع منه تعسف (وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام ٤ واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذى اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذى عليه الجمهور (ولك بعد ان عرفت مذهب غيره ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل لا وصف على مامر وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله * لهذا المرء ذو جاء ساعيا * قوله (وانما التزم وصف باب هذا بذى اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت

٢ احرف نسخه

٤ واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى المضمر وبالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى اسم آه نسخه

٦ فعلى نسخة زيادة بان اى حكمك بان آه

بهذا الابيض وحسن بهذا العالم) كأنه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك ٦ بان الموصوف اخص او مساوان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المعين وبذى اللام و بالمضاف الى احد الثلاثة وهذا لا يوصف الا بذى اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال كذا و بهذا ذو قال كذا على اللغة الطائيه (فاجاب بقوله للابهام اى اسم الاشارة مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول او ذو اللام او المضاف الى احدهما و تعريف المضاف بالمضاف اليه و الاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين فى نفسه كذى اللام لا بالشئ الذى يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذى اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذى يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة الاذو الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذى اللام فى باب المنادى فليرجع اليه وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة (قوله ومن ثم ضعف) اى من جهة ان المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض عام لا يختص نوعا دون اخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم ✿ ولا بأس ان نذكر بعض ما اغفله المصنف من احكام النعت وهى اقسام (احدها جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات ✿ اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان فى الاعراب بسبب عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما فى وصف واحد فالاول نحو جاءنى زيد الظريف وعمرو الظريف والثانى نحو جاءنى زيد وعمرو الظريفان ورأيت رجلا وامرأة ظريفين واذا جمعتهما فى النعت غلبت التذكير على التأنيث كما رأيت والعقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا فى خبر المبتدأ والحال ونحوهما نحو الزيدان والحمر مقبلون وجاءنى زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما فى وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا راتعان لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فاما ان تفرد كل واحد منهما بنعت او تجمعهما فى نعت مقطوع نحو جاءنى رجل وزيد الظريفين وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اياه فلا يجوز جمعهما فى وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما فى نعت مقطوع لان التابع فى حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد مفعولا اول وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولاه مختلفى الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما فى وصف فاما ان تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما فى نعت مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد الى جنبه نحو لقى زيد الظريف عمرا الظريف ويجوز جمعهما نحو لقى زيد عمرا الظريف الظريف نعت الثانى بجنبه

ونعت الاول بعد نعت الثانی لانه اذا کان لابد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله فی الحال وكذا حالهما عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا (واجاز هشام وثعلب جمعهما فی نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وثعلب يسوى بين الرفع والنصب لتساويهما فی المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل واحدا اولا وفی الاول ان كان العامل مكررا للتأكيد جاز جمعهما فی وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن مكررا للتأكيد فان كان العاملان من نوع واحد اى كانا ٢ رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين ٣ او مبتدأين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الاخر والمعمولان مشتركان فی اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدأين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما فی وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت ٤ بكرا الطويلين وجاءنی غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان سواء كان الظريفان صفة للمبتدأين او للخبرين (والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين يأبون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان (والمبرد يمنع نحو هذا رجل وتلك امرأة منطلقان لاختلاف اسمى الاشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعل خبريهما كفاعلى الفعلين المتفقين فان لم يعطف احدهما على الاخر او لم يشترك المعمولان فی اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما فی وصف فلا تقول هذه جارية اخوى ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوى ولابنين معا بل تقول كراما على القطع وكذا تقطع نحو هذا فرس اخوى ابنيك العقلاء الحكماء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الاخر كذا لا تقول هذا رجل وفی الدار اخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا فی اسم خاص لان احدهما مبتدأ والاخر خبر وكذا لا تقول جاءنی زيد وذهب رجل كريمان بل تقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا (وذهب بعض المتأخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل فی النعت والمنعوت شیء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا لغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما فی وصف (واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائی فانه اجاز جمعهما فی وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا ❊ واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تنثنى الاعلى من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة (وثانيها تفريق الصفات مع جمع الموصوفات ❊ اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات فاما ان تجیء

٢ اسمين او فعلين او حرفين نسخه
٣ او حرفين نسخه
٤ عمرا الظريفين او نسخه

بالصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدا محذوف او مبتدأ محذوف الخبر تقول مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب وزراد واما النصب فبتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم زراد او هم شاعر وكاتب وزراد او منهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم زراد ولو نحالها نعرفها وتنكيرا فقطع الوصف الى الرفع فقط اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين بصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب انصابا على الحال ان كان لها معنى نحو بالرجلين صاحكا وباكيا ولا يسمع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع الى الرفع في جزء وامتنع الابتداء نحو قوله * فلو كحلى صفر في صنيف معرب * وآخر معزول عن البراحات * اي منهما صنف معرب ومنهما آخر معزول وقوله * فصح في حشد الفضائل ٢ شريدهم * طليق ومكتوف اليدين ومرعف * اي منهم طليق ومنهم مرعف اي ارعفه الموت اي فاربه وفي الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رأيت بثلاثة رجال كاتب وشاعر (وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون البعض فجعل سوله * ٣ كان حولهم لما استقلت * ثلاثة اكلب يطاردان * واما ان كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل شاعر كاتب زراد فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب (وقلها فلي الصفة رفعا او نصبا * اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتأكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة لانه لا يكون قطعا لشيء عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع التأكيد في نحو جاءني القوم اجمعون اكتعون والشرط الآخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما علمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت لبيانه وتميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع في ذلك الثاني في اللازم نحو مررت بالرجل العالم المحل فان العلم في الاغلب مستلزم للتحمل ومع اجتماع الشرط جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تعالى ﴿ وامرأته حمالة الحطب ﴾ ونحو الحمد لله الحميد (وشرط الرجاحي في القطع تكرر النعت والآية رد عليه (قوله ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة يحتاج الى صفة لتبيين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر مبين وان لا يكون النعت الثاني ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى الف نعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والاعرف مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فأكد القطع بحرف هو نص في القطع اعني الواو * قال * وأوى الى نسوة عطل * وشعثا مراضيع مثل السعالي * ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الخرنق * لا يبعدن قومي الذين هم * سم العداة وآفة الجزر * ٤ النازلين بكل معترك * والطيبون معاقد الازر * والواو في النعت المقطوع اعتراضية

(نصبه)

---

٢ قوله (شريدهم) الشريد الطريد مرعف رعفه اي فاته مكانه وكذلك ارعفه اذا فاته مسرعا كذا في الصحاح ٣ قوله (كان حولهم) الحمول بالضم بلا هاء الابل التي عليها الهوادج كانت فيها النساء او لا يعني الاحمال ايضا واما الحمولة بالفتح والهاء فهي الابل التي تحمل

٤ النازلون والطيبين نسخة

نصبتداورفعته ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفاوتنكيرا كقوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا وعدده ﴾ واذا كثرت نعوت شئ معلوم اتبعت اوقطعت اواتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذ الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر فى كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين وقد يكون تشنيعا نحو بزيد الغاصب حقى وقد ذكرنا فى النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات (ويونس اوجب الاتباع فى الترحم اما على النعت فيما امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رأيته البائس ومررت به المسكين (والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما فى المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعانى المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز او صاحب الثياب الا بعد بل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع قصدت المعانى المذكورة اولا وسواء كان المعطوف عليه نعتا اولا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفى غير النعت مازيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو والاتباع باق بحاله اذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج فى ﴿ ولكن البر من آمن الى قوله والموفون بعهدهم ﴾ ان الموفون صفة من آمن وهذا الذى ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يجز كما فى الامثلة المذكورة فى القسم الاول اى فى جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات فلا (ورابعها حذف الموصوف * اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى ﴿ وعندهم قاصرات الطرف عين ﴾ فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول فى الكثرة لان القائم مقام الشئ ينبغى ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذى هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفى قال تعالى ﴿ ومنهم دون ذلك ﴾ وقال ﴿ ومامنا الا له مقام معلوم ﴾ اى مامن ملائكتنا الا ملك له مقام معلوم * وقال الشاعر * وما الدهر الا تارتان فمنهما * اموت واخرى ابتغى العيش اكدح * اى منهما تارة اموت فيها (وحكى سيبويه مامنهم مات الا رأيته فى حال كذا وقال * فكلتيهما ثنتين كالماء منهما * واخرى على لوح احرّ من الجمر ٦ * وقال * لو قلت مافى قومها لم تيثم * يفضلها فى حسب ٧ وميسم * فان لم يكن كذا لم يقم الجملة والظرف مقامه الا فى الشعر قال * انا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى اضع العمامة تعرفونى * وقال * مالك عندى غير سهم وحجر * ٨ وغير كبداء شديدة الوتر * كانت بكفى كان من ارمى البشر * وقال * كانك من جمال بنى اقيش * يقعقع خلف رجليه بشن * وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون كانه مذكور * ثم اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال * والمؤمن العائذات الطير يمسحها * ركبان مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تعالى ﴿ وغرابيب سود ﴾ لان حق غربيب ان يتبع اسود لكونه

٥

٦ اى منهما كالماء ٧ (قوله وميسم) الميسم الجمال تيثم من اثم كسر تاؤه فى لغة ٨ (قوله وغير كبداء آه) الكبداء قوس يملاء مقبضها الكف

٢ (قوله ليس لكم بىى) بىى اى بمثل قوله (هموز) الهمز مثل الغمز والضغط يقال همزت الشيء

تأكيداله نحو احجر فانى وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم إلا ضرورة والبتة التأخير كما تقول فى ان رجلا ضربك فى الدار ان ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف او بجملة قدم المفرد واخر احد الباقين فى الاغلب كقوله تعالى ﴿ وهذا ذكر مبارك انزلناه ﴾ وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله تعالى ﴿ وهذا كتاب انزلناه مبارك ﴾ وقوله تعالى ﴿ فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة ﴾ وقال الشاعر * اقسيه بلى الكواكب * وربما نويت الصفة ولم تذكر لعلمها * قال * الا ايها الطير المربة بالضحى * على خالد لقد وقعت على لحم * اى لحم اى لحم واذا ولى النعت لا او اما وجب تكريره كما ذكرنا فى الحال قال تعالى ﴿ لا فارض ولا بكر ﴾ وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فجعل ما هو نعت الاول معنى نعت الثانى لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه الى ما ينبغى ان يضاف اليه المضاف نحو هذا حجر ضب وهذا حب رمانى والذى هو لك الحجر والحب لا الضب والرمان (والخليل يشرط فى الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا فلا يجيز الا هذان جحرا ضب خربان ولا يجيز خربين خلافا لسيبويه (واستشهد سيبويه بقوله * فاياكم وحية بطن واد * هموز الناب ٢ ليس لكم بسى * بجر هموز (وقال بعض البصريين ان التقدير هذا جحر ضب خرب جحره بحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع فى خرب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموز الناب هموز ناب حيته ثم حذف المضاف اى حيته فبقى هموز نابه ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر الضمير فيه كما فى حسن الوجه ٣ * قوله (العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى نحو قام زيد وعمرو) (قوله مقصود بالنسبة) يخرج الوصف وعطف البيان والتأكيد على ما قال لان المقصود فى هذه الثلثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولاشك انك اذا بينت شيئا بشئ فالمقصود هو المبين والبيان فرعه وكذا ان تجئ بالتأكيد اما ليبان ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه فى الحقيقة لا غيره لم يقع غلط ولا مجاز فى نسبة الفعل اليه واما لبيان ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص ونعنى بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا ٤ او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا (قوله ٥ مع متبوعه) يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه فى بابه ونذكر ان عطف البيان هو البدل (ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو ٦ لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه (قوله يتوسط بينه الى آخره) ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده ولم استغن فى الحد بقولى العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ٧ لان الصفات يعطف بعضها

٣ وفى قوله * كبير اناس فى بجاد مزمل * بجر مزمل لمجاورته لاناس تقديرا لا لبجاد وذلك لان الجار والمجرور متعلق بمزمل والتقدير كبير اناس مزمل فى بجاد او مشبها لها نسخه

٥ (قوله مع متبوعه) يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه فى بابه ونذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام آه اجيب من هذه الثلاثة بان التابع والمتبوع معا مقصود ان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والآخر بالنفى وهذا الجواب ظاهر فى لا ولكن واما فى بل فانما يصح اذا جعل المتبوع فيه مقابلا للتابع فى الحكم اثباتا ونفيا لا اذا جعل فى حكم المسكوت

٦ (قوله لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين آه) قد يقال احدهما مطلقا نسبة اليها على السواء فيصدق انهما من حيث الابهام مقصودان بالنسبة وان لم يكن شئ منهما بخصوصه مقصودا بالنسبة ٧ (قوله لان الصفات يعطف آه) قد جوز الزمخشرى وقوع الواو بين ه

على بعض كقوله * الى الملك القرم وابن الهمام * وليث الكتيبة فى المزدحم * وقوله * يالهف زيابة للحرث * الصابح فالغانم فالآيب * ۹ ويجوز ان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها فى صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز * قوله (واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد) انما اكد بالمنفصل فى الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز فى الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كالعطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد الظاهر لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم اذن ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ماضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تأكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا (قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه) سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله * فلست بنازل الا المت * برحلى او خيالتها الكذوب * او بعدها كقوله تعالى ﴿ مااشركنا ولا اباؤنا ﴾ فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة لتأكيد النفى ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى ﴿ فكبكبوا فيها هم والغاوون * وما عبدنا من دونه من شئ نحن و لا اباؤنا ﴾ وقد لا يؤكد والامر ان متساويان فلذا قال ويجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغنى عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضى امرأة والحائط وعورة بالنصب فكيف لا يغنى عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح لا انهم حظروه اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب (واما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح (قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض) انما لزم ذلك لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطفت المضمر على المجرور الا اعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجئ فى المضمرات حتى يؤكده اولا ثم يعطف عليه كما عمل فى المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بينى وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل الاسمى الا اذا لم يشك انه لم يجلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى له كما فى

ه الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق فى مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص فى شرح المفصل فى مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون فى قوله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون صفة لقرية فلوا كتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة فتأمل وقال فى امالى الكافية ان مثل جاءنى زيد العالم والعالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ماكان عليه فى الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير ۹ ولا يجوز نسخه

قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك تباين بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر بالنسبة الى العاطف وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لها لغرض فقط في اللبس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز الا على قول من لم يقم قرينة دالة على المقصود (فان قلت فتقول بعد اعادة الخافض أتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور (قلت الذي يقتضيه النظر ان القول بالثاني اولى وذلك لان قولك في نحو المال بيني وبينك بين الثانية لا معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى وفي نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني فيه معنى اذ لا يقتضي الباء الاولى من حيث المعنى اختصاصها به كما اقتضى معنى بين ذلك اذ يمكن ان يكون استوفى معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاستئناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية مجلوبة لمثل الغرض الذي اجتلبت له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور فيهما كما في مسئلتين (وما اشتهر وهذا فالاولى ان نقول للمعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورا به قبل تكرره اعني العامل الاول لان وجود الثاني لامر لفظي وهو من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا ابا لزيد ان جره بالاضافة لا باللام لانها مقحمة والاولى ان يحيل جره على العامل المكرر اذ ليس باول من الحروف الزائدة نحو كفى بزيد لا يلغى مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين وتجوز عدم تركها اضطرارا كقوله * فاليوم [2] قربت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والايام من عجب * واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف فيها وبقوله تعالى ﴿ تساءلون به والارحام ﴾ بالجر في قراءة حمزة (واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا نحو الله لافعلن وايضا لو ظهر الجار فالعمل للاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه لا يكون قسم السؤال لان قبله ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به ﴾ وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء كما يجيء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراآت السبع (وذهب الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشيء لانه لم يسمع ذلك مع ان تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف (فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني حسنك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك حسنك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار (فالجواب ان التأكيد والبدل يشبهان احين

[2] قدمت نسخ

(منفصلين)

منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل فى الاغلب اما كل المتبوع
او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتأكيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل
بينهما وبين متبوعهما بحرف كما فى عطف النسق فلم يذكر جرى ماهو كالجزء من متبوعه
على ماهو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما
كالجزء مدلولا ومتصلا به واما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف
ومعنى من حيث ان المعطوف فى الاغلب غير المعطوف عليه فاذكر بجرى ماهو مستقل
كالاجنبى من متبوعه على ماهو كالجزء مماقبله لتخالف التابع والمتبوع (فان قلت فهلا
طردوا الحكم على هذا الوجه فى جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعاتها كما قلت
ولم افردوا النفس والعين بتأكيد متبوعهما الذى هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل
قبل التأكيد (قلت ذلك لعلة اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا مايليان العامل
ويتعان غير توكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم تؤكد معهما اولا بالمنفصل
لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتأكيد نحو زيد جاءنى نفسه وهند جاءتنى نفسها
ثم طرد الحكم فى البواقى مع ان ضمائرهما بارزة نحو ضربتنى انت نفسك وان لم يلتبس
واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل فى نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لايلى العوامل
الظاهرة اصلا فلا تقول جاءنى كلكم ولا قتلت كلكم ولا مررت بكلكم بل قد استعمل
مبتدأ لاغير اما لان العامل معنوى كما هو مذهب الجمهور او لان مرتبة المتأخر اعنى
خبر المبتدأ كما اشرنا فى اول الكتاب هذا وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين
بتقدم تأكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل قال
لان النفس تستعمل غير تأكيد ولفظ كل لايستعمل الا تأكيدا وهذه العلة تبطل عليه
فى قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه * قوله (والمعطوف فى حكم المعطوف
عليه ومن ثم لم يجز فى ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز الذى يطير
فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية) لا يريدون بقولهم ان المعطوف فى حكم المعطوف
عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف
المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبنى وبالعكس وعطف المفرد على
المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى
ماقبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم فى المعطوف عليه بالنظر الى
ماقبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة له لزم مثله فى المعطوف وكما اذا اقتضى
ماقبله كونه نكرة كمجرور رب او المجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا
ضعف * الواهب المائة الهجان وعبدها * وتقول فى رب شاة وسخلتها ان المعطوف
نكرة كما يجئ فى باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز نحو قوله *
علفتها تبنا وماء باردا * وقوله * متقلدا سيفا ورمحا * لكنه انما جاز لان المنصوب
بعد العاطف ههنا معمول لعامل مقدر معطوف على العامل الاول حذف اعتمادا على
فهم المراد اى علفتها تبنا وسقيتها ماء باردا ومتقلدا سيفا وحاملا رمحا وكذا وجب

بناء على الاصل المقدم ايضا ان لايجوز ياريد والحارث لوجوب جرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى ما لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يحصل حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يا هبا الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره مما وجب مثله لمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه ولذا وجب بناء المعطوف في ياريد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفه وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لارجل وامرأة كما في النداء لكن العله قد تقدمت في المنصوب بلاء التبرئه وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في ياريد وعبدالله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفه كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لارجل ولاريد عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها (فمعمول مجرور عطف الخبر الجامد على المشتق بجورريد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدأ يتجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذا الخبر المشتق لابد له من ضمير فيه او في معموله فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه (قوله ومن ثمه لم يجز في ماريد قائم اوقائما ولاذاهب عمرو الا الرفع) وذلك لانه لما وجب لقولك بقائم اوقائما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا وجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولاضمير في ذاهب عمرو بالخبر ولا في ذاهبا عمرو (فان قلت يجوز ولاذاهبا عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر (قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجمله على الجملة مثل لاغلام رجل ولاريدعندي في عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع في ذاهب ٢ على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر اذ لايجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد ذكرنا وجوه هذه المسئله مستوفاه قبل فليرجع اليه (واما جاز مررت برجل قائم ابواه لاقاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى لاقاعد ابواه فهو في حكم ما فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المثنى في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لاقبيحة ٣ لانه مقدر لاقبيحة جاريته (قوله واما جاز الذي يطير فيغضب زيدالذباب) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك فيغضب زيد عطف على يطير الذي هو صله فوجب ان يكون فيه ضمير كما

٢ قوله (على عطف الاسم والخبر آه) اي المجموع على المجموع ليكون عطف الجمله على الجمله

٣ لان الضمير المستتر في قبيحة راجع الى جاريه فكانك قلت لاقبيحة جاريه ١٢ منه

فى المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان لايجوز وقد جاز بالاتفاق (و اجاب بان هذه الفاء للسببية لاللعطف وكلامنا فى المعطوف هذا الذى قاله المصنف (والذى يقوى عندى أن الجملة التى يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا اولا اوبغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بمافى اختها التى هى قرينتها وجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما فى مسئلة الذباب اولا كما تقول مخبرا عن زيد فى جاءنى زيد فغربت الشمس الذى جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذى تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التى جاء زيد فغربت الشمس وليس مجئ زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم اذمضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا تقول الذى جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذى تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التى جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول فى خبر المبتدأ زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لامنع من جميع هذا وهذا كما تعطف على الضمير الرابط فى الجملة التى يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمرا او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت عمرا واياه وانما جاز ذلك لان فى اجزاء الجملة المذكورة ضميرا ٤ لان ذلك المفرد المعطوف صار من جملة اجزائها بسبب العطف اذ لايستقل المفرد فلما لم تستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كاحد اجزائها فاكتفى بالضمير فى احدهما واما ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوى بالمعطوف عليها نحو الذى قام وقعدت هند زيد لم يجز الا ان يتعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول الذى قام وقعدت هند فى تلك الحال زيد والذى يزول الجبال ولايزول انا او الذى تقوم القيمة ولاينتبه انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو لمطلق الجمع لادلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان فى الفاء وثم تعلق معنوى بين المضمونين هذا وقولك هند لقيت زيدا واياها جائز اتفاقا بالواو وفى المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء اوثم او او خلاف فلايجيزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء وثم واو فيحتاج الى تقدير فعل آخر للمعطوف فتبقى الجملة الاولى بلاضمير عائد على المبتدأ بخلاف الواو فانها للجمع فلاتحتاج الى تقدير فعل وليس بشئ لان العامل ليس بمقدر فى المعطوف كما تبين فى حد التوابع ولوسلمنا ايضا جازت على ماذكرنا لان للجملة الثانية مع الفاء وثم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل فى الثانى مع الواو نحو زيد اكرمت عمرا واكرمت اياه فان قصدت بالتكرير التأكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف امتنعت الاولى لخلو الجملة المخبرية عن الضمير * قوله (واذا عطف على عاملين ٦ لم يجز خلافا للفراء الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه) معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا فى الاعراب كالمنصوب والمرفوع اومتفقين كالمنصوبين او المرفوعين على معمولى عاملين مختلفين

٤ اذ المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلا آه نسخه

٦ مختلفين ليس فى المفروة الا فى بعض نسخ

نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا وهذا عطف معنى الاعراب على معمولى عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفى الاعراب ولا يعطف المعمو لان على عاملين بل على معمو لهما فهذا القول مبهم على حذف المضاف واما عطف المعمو لين مفعين كانا او مختلفين على معمولى عامل واحد فلا بأس به نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظن زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون بحرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين اوثلاثة اواكثر * اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الااذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا لايجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كازعم المصنف من قوله يجيزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اتفقوا على المنع ممادكرنا بالماذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو زيد في الدار والحجرة عمرو اجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده اما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لايجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور العاطف فلهذا جوز الاخفش مازيد بقائم ولاقاعد عمرو (ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لماذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه عمر له عاملين مختلفين فنحو قولهم مررت الى العرو نخش والحج ركب لايجوز اجماعا اي الاسمين اولست حرف العطف اذ الاخير معصولا بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو اوغيره بل يجب ان يقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف اوغيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائي والفراء وابو علي في السعة وذلك اذالم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد وعمرا بكر وجائني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال * اتعرف ام لارسم دار معطلا * من العام يغشاه ومن عام اولا * ٢ قطار وتارات حريق كانها * مضلة بو في رعيل تحلا * فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور نحو جائني امس عمرو اليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولايجوز مررت اليوم بزيد وامس عمرو كما لايجوز مررت بزيد وامس خالد (قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع اوالمنصوب بماليس بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كالفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعمولهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم

٢ قوله (قطار) القطار جمع القطر وهو المطر والحريق الريح البارد ة الشديدة الهبوب قوله مضلة بو في رعيل تحلا البو جلد الحوار يحشى لتعطف عليه الوالدة اي الناقة اذا مات ولدها والحوار ولد الناقة مالم يفصل عن امه فاذا فصل عنها فهو فصيل كذا في الصحاح والرعيل اي في قطع

والله عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعدعمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلايكون مابعد القسم عطفا على ماقبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ماقبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمدا واظن عمرو بشرط ان لايكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلاينفصلان عن معطوفهما ولاام لان ام العاطفة اى المتصلة يليها مثل مايلي همزة الاستفهام التى قبلها فى الاغلب كما يجيء فى حروف العطف (ولنرجع الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لايمنع من صور العطف على عاملين الا مافيه الفصل بين العاطف والمجرور لاغير كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اى سيبويه والفراء يضمران الجار فى كل صورة توهم العطف على عاملين وفيها مجرور نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولابيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء وقوله تعالى ﴿ والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة ﴾ اى وللذين واعتذرابن السراج لهما فى قوله تعالى ﴿ واختلاف الليل والنهار ﴾ الى قوله آيات اوآيات على القرائتين بان آيات اعيدت ٤ توكيدا للاولى لماطال الكلام وليس بمعطوف فمذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش اوالمنع مطلقا الاباضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء (واما المتأخرون فان الاعلم الشنتمرى منع نحو زيد فى الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العطف قال لانه ليس يستوى آخر الكلام واوله قال فاذاقدمت فى المعطوف عليه الخبر على المخبرعنه نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء آخر الكلام واوله فى تقدم الخبرين على المخبر عنهما (قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه ٥ لاستواء اول الكلام وآخره وهو لايجيزه (والمصنف يجوز بالقيد الذى ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور فى المعطوف عليه ويتأخر المنصوب او المرفوع ثم يأتى المعطوف على ذلك الترتيب نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيدا والحجرة عمرا لكن لاللعلة التى ذكرها الاعلم بل قال لان الذى ثبت فى كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولايقاس عليه غيره اذالعطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد فى صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المصنف مالزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه فى علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الخافض كمافعل سيبويه والفراء حتى لايكون تحكما (قوله خلافاللفراء) يعنى ان الفراء يجيزه مطلقا وفى هذه الاحالة نظر على ماقلنا (قوله الافى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو) اى يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور (قوله خلافا لسيبويه) اى لايجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ※ ولنذكر بقية احكام العطف فمنها انه قديحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذاقيل من الذى اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو

٤ قوله (توكيدا للاولى آه) وهى قوله لآيات فالنصب على لفظها والرفع على محلها ففى النصب يكون العامل ان وفى الرفع العامل هو الابتداء العامل فى محل الايات وعلى التقديرين الآية من صورة العطف على عاملين

٥ قوله (لاستواء آخر الكلام واوله) بذلك يظهر بطلان ماذكر من ان احدهما يكون مجرورا والالكان المعمولان لعامل واحد

اى اشترك عمرو وزيد قال تعالى ﴿ لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل ﴾ الآية اى لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح ومن انفق من بعد وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال اما اصلى ليلا ونهارا اى الليل تصلى اكثر يعنى ام فى النهار وقد تحذف الواو من دون المعطوف قال ابو على فى قوله تعالى ﴿ ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت ﴾ اى وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد تحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اى او لبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد تحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتهما تقول لمن قال ماقام زيد بلى وعمرو اى بلى قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذى هو المصدق المثبت كما يجئ فى بابها وكذا تقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى اوزيد وبلى لازيد لان بلى للايجاب بعد النفى فيكون التقدير بلى قام زيد لاعمرو وتقول لمن قال ماقام بكر نعم لكن زيد اى نعم ماقام بكر لكن زيد اى لكن قام زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفى فى عطف المفرد كما يجئ فى حروف العطف وتقول لمن قال ٦ مات الناس بلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ماقام زيد بلى بل عمرو اونعم بل عمرو اى بلى قام زيد بل عمرو ونعم ماقام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهى العاطفة تقتضى سبق الهمزة واما تقتضى سبق اما اخرى كما يجئ فى حروف العطف وقد تحذف المعطوف عليه بام قال تعالى ﴿ ام من هو قانت آناء الليل ﴾ اى الكافر خير ام من هو قانت (ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا فى ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا اوفعمرا اوثم عمرا اواوعمرا اولا عمرا زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل فى المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها ولامتناع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اى العامل فى المتبوع فمن ثمه لم يتقدم على ٧ معطوف عليه التزم اضمار عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيد ضربت انت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ اولا فلا يجوز ان وعمرو زيدا قائمان وما زيد عمرو قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول اما وعمرو زيد فمنطلقان والذى وابوه زيد ضاربان اما وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد قائمان لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاما تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا لتأخره عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا فى تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا او بمعناها فلا تقول ماجاءنى وزيد الا عمرو وانما جاءنى وزيد عمرو وذلك ٢ لما تقدم فى باب الفاعل ان مابعد الا فى حيز غير حيز ماقبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما

٦ (قوله مات الناس بلى حتى الانبياء) الظاهر ان لفظة بلى وقعت موقع نعم سهوا من القلم لما سيجئ من ان استعمال بلى فى الايجاب شاذا وتقول لعله ما مات

٢ لكون مابعد الا سخذ

في باب الفاعل فلايقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز مابعدها (ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو اوحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاآني ومات الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى ﴿ والذين يكنزون الذهب والفضة ولاينفقونها ﴾ فالمعنى ولاينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله تعالى ﴿ والله ورسوله احق ان يرضوه ﴾ اى يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الآخر ٣ ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمرو وعلى حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اى وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدأ اذلوكان كذلك لقلت قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف (قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما امامن الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اى زيد قام فعمرو قام واما من الثاني نحو زيد قام فعمرو اى فعمرو قام او فعمرو كذلك قالو ولايجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لايدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو فقلت لهما وجاءني زيد ثم بكر وهما صديقاى واما لا ولكن وبل وام واو واما فطابقة الضمير معهما وتركها موكولان الى قصدك فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه ٣ مبتدأين وجب افراد الضمير نحو زيد لاعمرو جاءني وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو اتاك وكذا تقول زيد او هند جاءني ولاتقول جاءتني اذ المعنى احدهما جاءني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر جاءني امازيد واما عمرو فاكرمته وازيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وماجاءني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لاعمرو جاءني مع انى دعوتهما وزيدا وعمرو جاءني وقد جئتهما واكرمتهما وتقول في او التي للاباحة جالس الحسن او ابن السيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اماجوهر اوعرض اواماعرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ﴿ ان يكن غنيا اوفقيرا فالله اولى بهما ﴾ وليس او بمعنى الواو كماقاله بعضهم بل نقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا اوفقيرا فلابأس فان الله اولى بالغني والفقير معا وانما قال تعالى ﴿ واذا رأوا تجارة اولهوا انفضوا اليها ﴾ بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان معا لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله رأوا ولايستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز ﴿ قوله ٤ وكان سيان ان لايسرحوا نعما ﴿ اويسرحوه بها واغبرت السرح ﴿ فقال

---

٣ وقوله تعالى ﴿ واذا رأوا تجارة اولهوا انفضوا اليها ﴾ اى الى الرؤية

٢ المبتدأين نسخ

٤ قوله (وكان سيان ان لا يسرحوا) سرحت الماشية سرحا والسرح المال السائم يقال فرس سريح وخيل سرح وناقة سرح اى سريعة

مع سيان اويسرحوه (والحق ويسرحوه (وتقول ازيدا ضربت ام عمرا اوعمرا وهما مستحقان للضرب وماجاء نى زيد ولكن عمرو اوبل عمرو وقدموتهما (ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان فى الاسم معنى الفعل قال تعالى ﴿ فالق الاصباح وجعل الليل سكنا ﴾ على قراءة عاصم اى فلق الاصباح وكذاقوله تعالى ﴿ صافات ويقبضن ﴾ اى يصففن ويقبضن قال ❊ ٥ بات يغشيها بعضب باتر ❊ يقصد فى اسؤقها وجائر ❊ اى ويجوز ولايجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف اذليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضى على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تعالى ﴿ والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة ❊ ونحو ان الذين كفروا ويصدون ❊ وارسل الرياح فتثير سحابا ﴾ وكذا يجوز لم يقعد زيد ولايقعد زيد غدا وبالعكس (وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذاتجانسا بالتأويل نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه فى كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونهـا تابعة له فى الاعراب فنحو مررت برجل شريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما اذاكانت الجملة والمفرد صفتين لانتطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدأ والخبر والحال وصاحبها الاترى ان الاولين يتطابقـان تعريفا وتنكيرا دون البواقى فقولك جئتك اخاف وراجيا وعندابوها كريم وشريفة ليس فى القبح نحو برجل ابوه كريم وشريف ويجوزعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جنى وذلك بالواو دون الفاء واخواتها لاصالة الواو فى العطف ❊ واعلم انه يجوز المخالفة فى الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اى وعمرو كذلك ولقيت زيدا وعمرو اى وعمر كذلك قال ❊ وعض زمان يا ابن مروان لم يدع ❊ من المـال الامسحتـا او مجلف ❊ المسحت المذهب والمجلف المأخوذ الجوانب الذى بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى اذمعنى لم يدع الامسحتا لم يبق من جوره الامسحت ويجوز ان يكون المعنى اوهومجلف واو منقطعـة اى بل هومجلف كمايجئ فى حروف العطف اويكون مجلف مصدرا عطف على عض كما فى قوله تعالى ﴿ ومزقناهم كل ممزق ﴾ ❊قوله (التأكيد تابع يقرر امر المتبوع فى النسبة اوالشمول) قوله يقرر معنى التقرير ههنـا ان يكون مفهوم التـأكيد ومؤداه ثابتـا فى المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا فى زيد فى قولك جاء نى زيدنفسه اذيفهم من زيد نفس زيد وكذاكان معنى الاحاطة الـذى فى كلهم مفهوما من القوم فى جاء نى القوم كلهم اذلابد ان يكون القوم اشـارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة فى مجموعهم (ثم ان التأكيد يقرر ذلك الامراى يجعله مستقرا متحققا بحيث لايظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله امالغفلته اولظنه بالمتكلم الغلط اولظنه به التجوز فالغرض الذى وضع له التأكيد احدثلاثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السـامع عنه وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين

٥ قوله (بات يغشيها) غشيت الرجل بالسوط اذاضربته به

الامرين فلابد ان يكرر اللفظ الذى ظن غفلة السامع عنه اوظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحوضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد ولايجع ههنا التكرير المعنوى لانك لوقلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو (وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لاينفعك وربما يكرر غير المنسوب و المنسوب اليه لظنك غفلة السامع اولدفع ظنه بك الغلط وذلك اما فى الحرف نحو ان زيدا قائم او فى الجملة نحو قوله تعالى ﴿ ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ﴾ ولا يدخل هذا النوع من التأكيد فى حد المصنف لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا فى النسبة و لا فى الشمول ولايضره ذلك لانه فى حد التأكيد الاسمى والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلاثة انواع احدها ان يظن به تجوزا فى ذكر المنسوب فربما تنسب الفعل الى الشئ مجازا وانت تريد المبالغة لان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا اوتقول هذا باطل وانت تريد غير كامل ٢ فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لايبقى شك ٣ فى كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام ﴿ ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل ﴾ والثانى ان يظن السامع به تجوزا فى ذكر المنسوب اليه المعين فربما نسب الفعل الى الشئ والمراد ماتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اى قطع غلامه بامره فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو لا من يقوم مقامه اوتكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لاغير (والثالث ان يظن السامع به تجوزا لا فى اصل النسبة بل فى نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلاثهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد (قوله امر المتبوع) اى ماتعلق به من نسبة الفعل المذكور اليه اوكونها شاملة عامة له فالتكرير لفظا اومعنى يقرر ماتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ماتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون مانسب اليه عاما لاجزائه شاملا (وقوله ٤ فى النسبة او الشمول) بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شانك فى العلو اعظم من ان يوصف وامرى فى الفقر ظاهر اى فى باب العلو وباب الفقر فالمعنى يقرر امر المتبوع فى باب كونه منسوبا اليه وفى باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا تخرج عن حد التأكيد نحوه قوله تعالى ﴿ لاتتخذوا آلهين اثنين انما هو اله واحد ﴾ فان اثنين وواحد وان قررا وحققا امر متبوعهما وهو الاثنينية والوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه الاتخاذ الذى فى قوله تعالى ﴿ لاتتخذوا ﴾ ولا من باب شمول الاتخاذ للالهين وكذا فى قوله تعالى ﴿ نفخة واحدة ﴾ فلفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لآحاد النفخة اذلا آحاد لها (وقد ٧ اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظة واحدة تقرر الوحدة التى فى نفخة

أريت الاسد الاسد فى موضع يستغرب وجوده فيه

٣ قوله (فى كونه حقيقة) اى لغوية

٤ قوله (فى النسبة او الشمول بيان للامر) اطلق النسبة ليتناول كونه منسوبا وكونه منسوبا اليه فتأمل

٥ قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحد وان قرر وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن بذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا فى قوله تعالى نفخة اه نسخه

٦ وفى اكثر النسخ ولا تقولوا آه وهو سهو

٧ (قوله اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة) قال المصنف فى الجواب تقرير امر المتبوع لايتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لاتدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلا وايضا ان واحدة ان لاتقرر معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التى هى مدلولة للنفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لاقصدا

فيجب ان يكون تأكيدا (واجاب بان نعمة وان دلت على الوحدة لكن دلالتها دلالة تضمن
لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة شيء موصوف بالوحدة لمجرد الوحدة مدلول هذا اللفظ
تضمنا لا مطابقة (ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة
فكل مدلول لمتبوع امر دل التابع وشأنه سواء كان ذلك مطابقة اوتضمنا اوالتزاما
وايضا اجمعون فى قولك جاءنى الرجال اجمعون يقرر مدلول المتبوع تضمنا لا مطابقة لان
كونهم مجتمعين فى المجئ بحيث لم يخرج منه احدهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا
معرفا باللام المشار بها الى رجال معين لا مدلول اصل الكلمة اعنى كونهم رجالا مجتمعين
وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءنى الرجلان كلاهما لفظ كلا
موضوعة للاثنينية التى هى مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تأكيد (فان قلت بل
معنى كلاهما فى جاءنى الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم
التأكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل
ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة (قلت هذا وهم لان التأكيد هو كلا المضاف
ومعناه الاثنان لانهما الذى هو المضاف اليه الذى مدلوله مدلول الزيدين معنى كلا الزيدين
اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة * واعلم
انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ
الدالة على هذه المعانى نحو جاءنى رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد
تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلاثة اواربعة اوخمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا
الوحدة والاثنينية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه
المعانى الا لفظ جمع فان الاغلب فيه كالمجئ قطعه عن الاضافة مع قصدك اجتماع
المذكورين باعتبار نسبة الفعل (وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها
لم يجئ الامنصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاءنى زيد وحده اى لم يشاركه
احد فى المجئ وبعضها لم يجئ الاتابعا على انه تأكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا
الا ان اثنان لم يستعمل مضافا فى المشهور الفصيح استغناء بكلا ويستعمل العوام نحو
الزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لاتجئ الاتابعة مضافة فى
التقدير على رأى الخليل وربما انتصب جمعاء وجمع حالين كجاءنى القبيلة جمعاء والقبائل
جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاءنى
القوم باجمعهم ولا يقال جاءنى القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه تؤكد بها مع الباء وبدونه
نحو رأيته عينه ورأيته بعينه واماجميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلاثة اوجه
اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى ﴿ عسى الله ان يأتينى بهم جميعا ﴾ اى بهم
اجمعين وليس بمعنى مجتمعين فى حال المجئ وان اردت ذلك المعنى قلت يأتينى بهم معا فمعناه
انه لايتخلف منهم احد اجتمعوا فى الاتيان اوافترقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما
مضافا غير تأكيد تليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورأيت جميعهم واما مضافا
تأكيدا وهو اقل الثلاثة نحو جاءنى القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التأكيد

ومرة حالا وذلك من الثلاثة فافوقها كام في باب الحال نحو جاء في القوم ثلاثتهم وجاؤني ثلاثتهم ولا يؤكد بثلاثة واخواتها الابعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد والا لم يكن تأكيدا بخلاف الوصف في نحو جاء في رجال ثلاثة فتبين بهذا الذي تقول الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلاثة واربعة فصاعدا لمعين العدد وتقول في التأكيد او الحال وهما بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلاثتهم واربعتهم فافوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التأكيد او الحال فلابد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لافرق بين هذه الالفاظ تواكيد وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلا تخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التأكيد الا بقوله او الشمول والا فمعناها تأكيدا وصفة سواء (قال المصنف ٢ يدخل عطف البيان في قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول (اقول ان كان معنى التقرير ماذكرت وهو تحقيق ماثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس بجميع ماهو عطف البيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاء في العالم زيد والفاضل عمرو اذلا دلالة للعالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته عليه ٣ وذلك مع قلة الاشتراك نحو ❊ اقسم بالله ابو حفص عمر ❊ اذا فرضنا انه ليس هناك من سمى بابي حفص الاثنان او ثلاثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا آخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من مثل هذه المحتملات ❊ قوله (وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول مثل جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ ٤ محفوظة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف صيغهما وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهما وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي اجمع جمعاء اجمعون جمع) اعلم ان التأكيد اما لتقرير شمول النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى مافهم من المتبوع تضمنا لامطابقة وذلك بكلا وكل واجمع وثلاثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما لتقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير مادل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظي النفس والعين ومايتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسماء كانت او افعالا او حروفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل والمستقل مايجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل مالا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف ٥ الا التي تؤدي معنى الجملة وتحذف معه في الغالب وهي لا ونعم وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء او لان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر لانها لاتنفك عن مجرور بعدها او باخر نوع منها كالضمائر المتصلة فانه لايكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله ❊ فلا والله لايلفى لمابي ❊ ولا للمابهم ابدا شفاء ❊ وقوله ❊ وصاليات

---

٢ (قوله يدخل عطف البيان في قولنا يقرر امر المتبوع) اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها لتدل على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لافي النسبة والشمول هذا حاصل ماذكره

٣ لكن لابعينه نسخه

٤ مخصوصة نسخه

٥ الامايؤدي نسخه

كما يؤثفين ۞ والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرور بل يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربت ضربت وان كان العماد فى الاول معمولا ظاهرا فالمختار عند الثانى بضميره لابظاهره كقولك زيد قائم فى الدار فيها وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم والاحسن الفصل بينهما نحو ان فى الدار ان زيدا قائم وان عمد الاول بمعمول ظاهر اختير فى عمد الثانى بضميره نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليته قائم ويجوز عمده بظاهره ايضا وقد جوزوا فى تكرير الضمير المتصل وجها آخر غير تكرير العماد وهو ان تكرره منفصلا فتقول فى المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثانى مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لايجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير المتصل غير متصل وتقول فى المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لاضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لايؤكد الا بالمنصوب المفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رأيتك اياك ورأيته اياه لكنهم كما اجازوا تأكيد المنصوب المفصل اجازوا تأكيده بالمرفوع المفصل نحو رأيتك انت ورأيته هو فالمرفوع المفصل يقع تأكيدا لفظيا لاىّ متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور فتصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجئ فى باب الضمائر ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين الجر والنصب من الاخوة كما فى باب المثنى وجمع التصحيح وباب مالاينصرف (وقال النحاة ان المفصل فى نحو ضربتك انت تأكيد وفى ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تأكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتأكيد معنوى كما يظهر فى حد كل منهما (وقال الزمخشرى فى مررت بك بك ان الثانى بدل وهذا عجيب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تأكيد لابدل وهذا مثل قوله فى باب المنادى ان الثانى فى يازيد زيد بدل وجميع ذلك تأكيد لفظى بل يمكن فى بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلاث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجئ فى باب البدل ولا يجوز اذن تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز ذلك فى التأكيد لان المقصود فى البدل هو الثانى فكأنه باشره الناصب فلا يجئ مرفوعا الاترى انك تقول فى باب النداء يازيد داخ فيجعله كالنداء المستقل هذا كله فى غير المستقل واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو جاءنى زيد زيد قال ۞ فاين الى اين النجاء ببغلتى ۞ اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس ۞ وقال فى الحرف المستقل ۞ لالا ابوح بحب ٧ مية انها ۞ اخذت على مواثقا وعهودا ۞ او مع فصل كقوله ۞ تراكها من ابل تراكها ۞ وقال تعالى ﴿ وهم بالاخرة هم كافرون ﴾ ويحسن التكرير اذا ذكرت مايطلب شيئين اولهما ذيل فيكرر المقتضى بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى ﴿ لاتحسبن ﴾ بالتاء ﴿ الذين يفرحون

(بما اتوا)

بماتروتحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم ﴿ بالتاء ايضا ﴿ بمفازة من العذاب ﴾ فانه طال المفعول الاول بصلته) التأكيد اللفظى على ضربين لانك اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءنى زيدزيد وجاءنى جاءنى زيد اوتقويه بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف الاخير ويسمى اتباعا (وهو على ثلاثةاضرب لانه اما ان يكون الثانى معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو سريء اولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا ٢ وتقويته معنى وان لم يكن له فى حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن فسن اويكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشراى استخرجته (وقولهم اكتعون ابصعون قيل من القسم الثانى اى لامعنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول كتع اى تام ومن تبصع العرق اى سال او من بصع اى روى ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مفردة وعلى الوجهين يمكن ان يحمل ٣ماقال ابن برهان ان هذه الالفاظ تأكيد لاجمعون لالمؤكد الاول فكأنه جعلها امامن القسم الثانى اومن الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن اوخبيث نبيث (وباب الاتباع بعضه مبنى ٤ كحيص بيص وحيث بيث كما يجئ فى المركب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين فى باب الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واوبوص ياء واصله حيص بوص (وقد يكون مع التأكيد اللفظى عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى ﴿ فلا تحسبنهم ﴾ بعد قوله لاتحسبن بخلاف التأكيد المعنوى فانه لايعطف بعض الفاظه على بعض ولا تقطع كما جاز العطف والقطع فى الوصف فلا يقال جاءنى القوم كلهم واجمعون ولاجاءنى القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف فى الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح او الذم اوالترحم الذى فيه و الفاظ التأكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولافيها معنى المدح والذم والترحم فتقطع وفلوعطفت اوقطعت لكان كعطف الشئ على نفسه وقطع الشئ عن نفسه واماجواز العطف فى بعض التأكيد اللفظى بالفاء اوثم فلما يجئ فى حروف العطف (وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجرى مجرى التأكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه اويده ورجله وهو بدل البعض من الكل فى الاصل ثم يستفاد من المعطوف و المعطوف عليه معامعنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التأكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشى ومطرقومك ليلهم ونهارهم هذه الثلاثة فى الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التأكيد لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعها على التأكيد ولجريها مجرى ٥ اجمعون جاز حذف الضمير منها ولايطرد ذلك فى بدل البعض وبدل الاشتمال فقيل ضرب زيدالظهروالبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقوله صيد يومان على ان اسناد الفعل

٢ او تقوية نسخ

٣ على نسخه

٤ قوله (كحيص بيص) وقعوا فى حيص بيص اى فى فتنة تموج باهلها متأخرين ومتقدمين تركوا البلاد حيث بيث اى منتشرين مسرعين

المبنى للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه المهمة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اى على ظهره وبطنه كقوله تعالى ﴿ واختار موسى قومه ﴾ اى من قومه او على الظرف اى فى ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد الرجل واليد وتقول مطرتهم السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثانى او البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا (قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع واتصاله على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التأكيد (قوله فالا ولان) يعنى نفسه وعينه (قوله يعمان) اى يعمان على الواحد والمثنى والمجموع فى المذكر والمؤنث فالواحد المؤنث تغير الضمير فقط تقول وعينه نفسها وعينها وتغير الصيغ مع الضمير فى مثنى المذكر والمؤنث وجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد قال نساهما وعياهما على ماحكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما يجىء فى باب المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن (قوله والثانى) يعنى كلا لمثنى المذكر وكلتا لمثنى المؤنث تقول كلانا وكلتا كما وكلتا هما (قوله والباقى) اى كله واجمع الى ابصع لغير المثنى اى للمفردين والجمعين باختلاف الضمير فتلحق كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكره المصنف وباختلاف الصيغ فى البواقى يعنى فى اجمع وما بعده تقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره (ويجوز لك اجراءها للواحدة اعنى جمعاء واخواتها على كل جمع الا جمع سلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجىء فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات او بالدور كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وبلك لها كلها بالجماعة ويجوز لك ايضا اجراء جمع الجموع الا جمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث نحو بالقصور او بالدور كلهن جمع كتع بتع بصع كما تقول بالنسوة وبالزينبات كلهن جمع كتع (وجوز الاندلسى فى جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهن جمع كتع على تأويل الجماعات مستشهدا بقول جرير ❊ اقبلن من ثهلان ٦ او وادى خيم ❊ على قلاص مثل خيطان السلم ❊ ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اى فرقة خارجة وقوله تعالى ﴿ والصافات صفا ﴾ اى الطوائف الصافات وليس بشئ لان ذلك انما جاز فى نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ ذكرنا (وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان وهو غير مسموع ❊ (قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله) يعنى بالذى يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فانه افراد

٦ قوله (او وادى خيم) خيم جبل قال جرير اقبلن من نجران او وجبى خيم
٦ قوله (ثهلان) ثهلان جبل

يتميز في الحس بعضها عن بعض وبالذى يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع فيجوز اذن توكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شراء بعضه دون الباقى ولا يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجئ والذهاب فلا تقول جاءنى العبد كله وذهب زيد فان اجزاء العبد لاتفترق بالنسبة الى المجئ بان يجئ بعض منه ولا يجئ الباقى فعلى هذا القياس لايقال اختصم الزيد ان كلاهما لان الزيدان لايصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذهو لايكون الابين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم زيد وحده (واجاز الاخفش اختصم الزيد ان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين و اشتريت العبيد من افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعنى نحو اشتريت العبد كله لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتأكيد اذا وقلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاشتبه برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثانى اظهر لكون الافتراق الثانى اشهر فيسبق ٢ الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين ٣ قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التأكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اى شئ هو اولى به من رفع الاحتمال الذى يحصل بعد معرفة ذاته اى الاحتمال فى النسبة فوصف النكرة لتتميز عن غيرها اولى من تأكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعنى مع تأكيد النكرات شئ واحد ٤ وهو جواز تأكيدها اذا كانت النكرة حكما لامحكوما عليه كقوله عليه الصلاة والسلام ﴿ فنكاحها باطل باطل باطل ﴾ ومثله قوله تعالى ﴿ دكت الارض دكا دكا ﴾ فهو مثل ضرب ضرب زيد (واما تكرير المنكر فى نحو قولك قرأت الكتاب سورة سورة وقوله تعالى ﴿ وجاء ربك والملك صفا صفا ﴾ فليس فى الحقيقة تأكيد اذ ليس الثانى لتقرير ماسبق بل هو لتكرير المعنى لان الثانى غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوفا مختلفة (وقد اجاز الكوفيون تأكيد النكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخوانه لا بالنفس والعين وليس ماذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لايشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف فى امتناع تأكيده واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله ﴿ ياليتنى كنت صبيا مرضعا ﴾ ٥ تحملنى الذلفاء حولا اجمعا ﴾ وقول الآخر ﴿ قد صرت البكرة يوما اجمعا ﴾ واما قوله ﴿ اولاك بنو خير وشر كليهما ﴾ جميعا ومعروف الم ومنكر ﴾ فمحمول كليهما على البدل عند اهل المصريين اولى لان خير وشر ليسا بموقتين ويجوز بجئ كليهما غير تأكيد اذا كان تابعا لما ليس بتأكيد كقوله تعالى ﴿ اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما ﴾ فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تأكيدا

٢ الوهم

٣ الاحتمال الثانى نسهد

٤ قوله (وهو جواز تأكيدها اذا كانت النكرة حكما لامحكوما عليه) فلا يصح على هذا جاء نى رجل رجل لدفع توهم غفلة السامع او اعتقاده غلط المتكلم وقد يقال الممنوع تأكيد المنكر تأكيدا معنويا لا تأكيدا لفظيا وهذا اقرب ولهذا علل عدم الجواز بكون تلك الالفاظ معرفة

٥ قوله (تحملنى الذلفاء حولا اجمعا) الذلف صغر الانف و استواء الارنبة يقال رجل اذلف وامرأة ذلفاء وبه سميت ياقوتة اخرجت من كيس

والمعطوف فى حكم المعطوف عليه وفى قراءة اما بلغان هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك فى الصلة كقولك جاءنى الذى ضربت نفسه اى ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاءنى قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدأ نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين ذلك لما عرفت فى باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة ٦ وكونه فى الصفة اولى منه فى خبر المبتدء وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتأكيد للتطويل فتنافيا (وقال هشام اذا عطفت على شئ لم تحتج الى تأكيده ولعله نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيدا وعمرو لانك ربما تجوزت فى نسبة الضرب الى زيدا وربما غلطت فى ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر * قوله (واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين أكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك) قد مضى شرحه فى باب العطف * قوله (واكتع واخواته ٧ اتباع لاجمع فلا تتقدم وذكرها دونه ضعيف) اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوى قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها اولى (واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه فى قوله تعالى ﴿ كل شئ هالك الا وجهه ﴾ اى ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولاسيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل وايضا ان كلا قد يقع مبتدأ دون اجمع فانه لا يقع الا تأكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع فى الصحيح على اخويه فلكونه اظهر فى افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اى تام هذا المعنى خاف فيهما وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايها شئت من النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس واجمع ومتصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواته فالبصريون على ماحكى الاندلسى جعلوا النهاية ابصع ومتصرفاته ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته (قال وهذا يدل على انه والبغدادية جعلوا النهاية ابتع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع وكذا ذكر الجزولى والزمخشرى قدم ابتع على ابصع وتبعه المصنف ولا ادرى ما صحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجئ باخواته على هذا الترتيب اجمعا كتع ابصع ابتع ولاخلاف انه لا يجوز تأخير اجمع عن احدى اخواته (وقال ابن كيسان يبدأ بايتهن شئت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور فى الثلاثة الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض وسمع جاءنى القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع بصع وايضا جمع بتع وايضا جمع

٦ وخبر المبتدأ ومن الصفة اولى منه فى خبر المبتدأ نسخه

٧ المشهور بفتح الهمزة وفى القروة على المتن بكسرها

بسم بتع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معاوجب الترتيب المذكور (قال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تأكيد للقوم واجمعون تأكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها تأكيد لما قبله (وقال غيره الصحيح ان كلها تأكيد للأول كدالاول كالصفات المتتالية (وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى ﴿ فسجد الملائكة كلهم اجمعون ﴾ ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكأنهما كرها ترادف لفظين لمعنى واحد واي محذور في ذلك مع قصد المبالغة * قوله (البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه) قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التأكيد والوصف وعطف البيان كما قال (قوله دونه) يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله ولا يطرد ماقاله في نحو جاءني زيد بل عمرو قال المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق (اقول وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبدالله كانه قيل بمن مررت اوظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى ﴿ وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله ﴾ قال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبدالله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبدالله وزيد وخالد قال * يامي ان تفقدي قوما ولدتهم * او تخلسيهم * فان الدهر خلاس * عمرو وعبدمناف والذي عهدت * ٣ ببطن عرعر ابي الظلم عباس * قالوا الفرق بينهما ٤ ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول (والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولابد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما يذكر في كل واحد من الثلاثة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولاسيما كلام الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر (ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما اما احد ثلاثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو بزيد رجل صالح او كون او لهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان للابهام اولا ثم التفسير ثانيا ٥ وقعا وتأثيرا ليس للاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ماذكرنا

بين كلهم واجمعون في الآية حمله بعضهم على المبالغة في الشمول والاحاطة لكثرة الملائكة كثرة غير محصورة ولاحظ بعضهم ان اجمعون بحسب اصل الاشتقاق يدل على الاجتماع فلا يبعد قصد ذلك المعنى مع تلك المبالغة تكثير الفائدة ٢ (قوله او تخلسيهم فان الدهر خلاس) الاخلاس الترك ٣ (قوله ببطن عرعر) عرعر موضع ٤ (قوله ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان آه) الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني زيد اخوك ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حققه المتأخرون ٥ لان الابهام آه وقع نسخه

ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما بان يكون لشئ اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله ٭ اقسم بالله ابوحفص عمر ٭ فان ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان عمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا من كنيته ابوحفص الا اياه واما بان يكون اسمان مطلقان على ذات لانهما جامدو هو بمعنى افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد اولا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاء اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الانفراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة (والاعلى ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله ٭ فلا وابيك خير منك اني ٭ ٥ ليؤذيني التحمحم والصهيل ٭ قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول في جاءني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو ٦ العائذات الطير بدل وفي الطير العائذات صفة وبخلاف التأكيد فانه وان كان جامدا لكن يكون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التأكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبره غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخ ويا حاتما زيد مبنيين والثاني نحو يا غلام بشرو بشرا معربا بالوجهين ويا حاتما زيدا بالنصب وكذا قوله ٭ انا ابن التارك البكري بشر ٭ بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث ٧ للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمرا ولا يا زيد وعمر بالتنوين كما جاز يا غلام بشرو بشرا في البدل لان الداخل كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التأثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثاني بعد ٢ التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلاثة فتقصد بالرغيف ثلاث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلاثه وكذا في بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه (وقال سيبويه في قولهم رأيت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك اردت رأيت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك ثنيت الاسم توكيدا كقوله تعالى ﴿ فسجد

٥ قوله (ليؤذيني التحمحم) تحمحم الفرس وتحمحم اذا صوت لطلب العلف قوله (الصهيل) الصهيل صوت الفرس ٦ قوله (نحو العائذات الطير) جمع العائذة من العوذ اي المؤمن العائذات ٨ قوله (للعلة المذكورة) وهي ان المنسوق لا يدل على معنى في المتبوع ولا يفهم معناه من المتبوع وكان اعرابه بتبعية الاول ٢ معنى نسخه

الملائكة كلهم اجمعون﴾ وهذا الذى قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الاخر ان البدل فى حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهر ٨ فباى شئ يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعى ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم فى البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان (والجواب تجويز التخالف فى المسمى عطف بيان ايضا هذا الذى ذكرت هو الذى يقوى عندى* قوله (وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثانى جزؤه والثالث بينه ٩ وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره) قوله فالاول مدلوله مدلول الاول) فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك فى بزيد اخيك لوكان عين مدلول زيد لكان تأكيدا واخوك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر (قوله والثانى جزؤه) اى بدل البعض جزؤ الاول نحو كسرت زيدا يده (قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما) اى بين الاول والثانى ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءنى زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولاشك فى كونهما من بدل الغلط (وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجئ الثانى ملخصا لما اجمل فى الاول مبينا له (وقال المبرد والقولان متقاربان سمى بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان اعجاب فى قولك اعجبنى زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لا يعجبك لحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر فى انه لم يسلب نفسه بل سلب شئ منه وكذا السؤال عن نفس الشهر فى قوله تعالى ﴿يسئلونك عن الشهر الحرام﴾ غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخدود ما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيد عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شئ آخر ولا نقول فى بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذى فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا فى امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا (ودليل حصر الابدال فى الاربعة انه لا يخلو مدلول الثانى من ان يكون مدلول الاول اولا والاول بدل الكل والثانى اما ان يكون الثانى فيه بعض الاول اولا والاول بدل البعض والثانى اما ان يكون فيه الفعل المسند الى المبدل منه مشتملا على الثانى اى متقاضيا له بوجه ما اولا والاول بدل الاشتمال والثانى بدل الغلط (وهذا الذى يسمى بدل الغلط على ثلثة

٨ قوله (فباى شئ يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه) يعرف ذلك بمقامات الكلام وقرائن الاحوال فان كان المناسب للمقام المبالغة فى الاسناد وتكرار الحكم حمل على قصد تكرير العامل وان كان المناسب له مجرد التوضيح حمل على عدم القصد ٩ وبين الاول نسخه

كلهم فى مثل ﴿ اسكن انت وزوجك الجنة ﴾ انانت تأكيد وكذا فى مررت بك انت وبه هوفكذلك هذا والمضمر من المظهر نحواخوك لقيت زيدا اياه بتقدير انزيدا اخوك ولورجع اياه الى زيد على مايورده النحاة لكان تأكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رأيت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظى عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحواخوك لقيته زيدا والاخ هوزيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت يدزيد وقعت زيدا اياها والنحاة يوردون فى مثله نحو يدزيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه فى جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحوزيد قطعته يده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها والمضمر من المظهر كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا دابة والمضمر من المضمر نحو كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد كرهته الدابة وربما سمى بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثانى لكونه كلاله ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولابد فى بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانهما ليسا بدل الغلط بلى يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثانى بالاول كقوله تعالى ﴿ قتل اصحاب الاخدود النار ﴾ لاشتهار قصتهم وانهم ملأوا الاخدود نارا (وقال الكوفيون يجوز سداللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اى مطرارضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله * لحافى لحاف الضعيف والبرد برده * (قال ابن الخشاب لايجوز جاءنى زيد لاخ اى اخوه اتفاقا واما اعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى فى باب التأكيد (قوله ولايبدل ظاهر من مضمر) الى آخره * اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب * قال الشاعر فى بدل البعض * اوعدنى بالسجن والاداهم * ٢ رجلى ورجلى شثنة المناسم * وقال فى الاشتمال * ذرينى ان حكمك لن يطاعا * وما الفيتنى حلمى مضاعا * بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخفش لايجيز نحو بى المسكين مررت ولاعليك الكريم المعول * قالوا لان البدل ينبغى ان يفيد مالم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين اى المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل انقص فى التعريف من المبدل منه فيكون النقص فى الافادة منه اذ المدلولان واحد وفى الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين فى بدل الكل كما ذكرنا فى هذا الباب ولو اتحدا لكان الثانى تأكيدا لابدلا وافادة الثانى فى المثالين زيادة فائدة من صفة المستكنة والكرم

٢ (قوله رجلى) منصوبة بدل من الضمير المنصوب وتقديره اوعد رجلى بالسجن والاداهم وهى القيود والواحد ادهم ورجلى غليظة لاتألم تجعلها فى القيد وقيل معناه اوعدنى بالسجن واوعد رجلى باداهم وتقريره انه عطف على عاملين والقول الاول اولى
٢ (قوله رجلى ورجلى شثنة المناسم) الشثن بالتحريك مصدر شثنت كفه اى غلظت وخشنت ورجل شثن الاصابع وكذلك العضو والمنسم بالكسر خف البعير

ظاهرة ولا يضر نقصان الثانى فى التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل فرب نكرة افادت مالا تفيد المعرفة وان كان فى المعرفة فائدة التعريف التى ليست فى تلك النكرة (واستدل الاخفش بقوله تعالى ﴿ ليجمعنكم الى يوم القيمة لاريب فيه الذين خسروا ﴾ والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم امام رفوع الموضع اومنصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفى فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا ﴾ (وقال ابن مالك لايبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو فى افعل امرا وتفعل فى الخطاب وافعل وتفعل واذا وقع مايوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو تعجبنى جمالك اى تعجبنى يعجبنى جمالك ولعل ذلك استقباحا لابدال الظاهر مما لايقع لاظاهرا ولاضميرا بارزا واذا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا ليبين انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله تعالى ﴿ عم يتساءلون عن النباء العظيم ﴾ فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل (واختلف النحاة فى المبدل منه فقال المبرد انه فى حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وعلى ماذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس فى حكم الطرح معنى الا فى بدل الغلط ولا كلام ان المبدل منه ليس فى حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه فى بدلى البعض والاشتمال وايضا فى بدل الكل اذا كان ضميرا لايستغنى عنه نحو ضربت الذى مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذى ضربت اخاه زيدا كريم ٤ وقد يعتبر الاول فى اللفظ دون الثانى قال * ٥ وكانه لهق السراة كانه * ٦ ماحاجبيه معين بسواد * ولم يقل معينان * وقال ان السيوف عدوها ورواحها * تركت هوازن ٧ مثل قرن الاعضب * ولو كان فى حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثانى وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثانى راجح البيان على الاول كقوله تعالى ﴿ ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب ﴾ وكقول الشاعر * ان على الله ان تبايعا * تؤخذ كرها اوتجئ طايعا * ولو كان الثانى بمعنى الاول سواء لكان تأكيدا لابدلا نحو ان تنصر تعز نصرك ولا اعرف به شاهدا والذى يفصل به مذكور ان كان وافيا بما فى المذكور من الاعداد جاز فى التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى ﴿ قد كان لكم آية فى فئتين التقتا فئة تقاتل فى سبيل الله ﴾ الاية اى منهم فئة وقال الشاعر * وكنت كذى رجلين رجل صحيحة * واخرى رمى فيها الزمان فشلت * يروى رجل رفعا وجرا وان لم يف تعين الرفع نحو مررت برجال رجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب الوافى وغيره فى البدل باضمار اعنى كما مر فى باب الوصف * واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتأكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق اما الابتداء بالنعت قبل التأكيد فلما مر فى تعليل قولهم ان النكرة لاتؤكد (وابن كيسان يقدم التأكيد على النعت اذ النعت يفيد مالا يفيده الاول بخلاف التأكيد وانما يقدم التأكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه فى الحقيقة ومدلول التأكيد

(مدلول)

٤ (قوله (وقد يعتبر الاول فى اللفظ) اى فى البدل مطلقا

٥ (وقوله وكانه لهق آه) اللهق بالتحريك الابيض وسراة كل شئ ظهره ووسطه

٦ قوله (ماحاجبيه معين) ما فى قوله ماحاجبيه زائدة والمعين سواد اى صب السواد فيه يعنى انه ابيض ولا سواد فيه الا فى حاجبيه والشاهد فيه فى بدل الحاجبين من الضمير المتصل فى كانه وضميره معين بسواد يرجع الى الضمير فى كانه لا الى الحاجبين

٧ قوله (مثل قرن الا غضب)الاغضب مكسور القرن الداخل

مداول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او بالبعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه * قوله (عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمرو فصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكرى بشر) قوله يوضح متبوعه يخرج التأكيد لانه لايوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة والاولى ان يحد بهذا الحد الابدال الثلاثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويحد بدل الغلط بما حد به المصنف مطلق البدل (قوله * اقسم بالله ابو حفص عمر * قصته انه اتى اعرابي الى عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره * اقسم بالله ابو حفص عمر * ٨ مامسها من نقب ولا دبر * اغفرله اللهم ان كان فجر * وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفرله اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه (قوله في مثل * انا ابن التارك البكرى بشر * قال انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك ياخانا الحارث ٩ ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا ٩ الحارث وكذا ياغلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا اوجب الضم وقد ذكرت ماعليه في باب البدل (والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل (والمبرد انكر رواية الجر وقال لايجوز في بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدى وتمامه * عليه الطير ترقبه وقوعا * ٢ فعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستحق المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمرو جوده الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شيء من اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمرو جوده وكذا كسرت من زيد يده اى كسرت عضوا منه يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ماجاءني الا زيد وهذا اخر قسم المعربات من الاسماء والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وصحبه اجمعين * ثم الحمد لله على درك المسؤل وبلوغ الغرض المأمول تم الجزء الاول بحمده تعالى وحسن تأييده

٨ قوله (مامسها من نقب ولا دبر) نقيب البعير بالكسر اذا رقت اخفافه ونقب الخف الملبوس اى تخرق والدبر تخرق ظهر الدابة من الركوب ونحوه

٩ الحرث نسخه

٢ فالتارك ان عديناه الى مفعولين فقوله عليه الطير ثانيهما والا فهو حال نسخه